

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

علم العالو و



نباة العمادة لما بعد التدرّ
العلاقات الخارجية

ة العلوم الإجماعفة و الإنسانية
لدف و جراففا

علاقته بالذ

دراسة مفدانفة : - مافنة عفن التوفة أنموذجاً.

فل شهادة دكتوراه علوم فل علم الإ

:

:

هالة لبرارة

رئفا	1 -	صلاح الدفن العمراوف
	1 -	
	-	لفنفة شنافف
	محمد الشرفف مساعفة سوق أهراس	رضا سلاطنفة
عضوا	جامعة محمد الشرفف مساعفة سوق أهراس	فوزف درفد
عضوا	1 -	سهام وناسف

نة الجامفة: 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

علم العالو و



نباة العمادة لما بعد التدرّ
العلاقات الخارجية

ة العلوم الإجماعفة و الإنسانية
لدف و جراففا

علاقته بالذ

دراسة مفدانفة : - مافنة عفن التوفة أنموذجاً.

فل شهادة دكتوراه علوم فل علم الإ

:

:

هالة لبرارة

نة الجامفة: 2018/2017

شكر وتقدير

إنّ الحمد والشّكر لله عز وجل أوّلا الذي أعانني ووفّقني لإنجاز هذا البحث وأمدّني بالصّبر والعزيمة لإتمامه.

ثمّ إنّي أتقدّم بالشّكر الجزيل وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ المشرف : الأستاذ الدكتور "مصطفى عوفي" على صبره وسعة صدره وعلى كلّ ما قدّمه لي من إرشادات ونصائح وتوجيهات قيّمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل الذي تمّ بعون الله وتوفيقه.

وشكر خاصّ إلى كلّ من كان عوناً لي في مشواري العلمي من الطّور الابتدائيّ حتّى التّعليم الجامعي بجامعة الحاج لخضر باتنة (قسم علم الاجتماع والديموغرافيا).

وكما أتوجّه بالشّكر إلى كلّ من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي على إنجاز هذا البحث، خاصّة أولئك الذين أمدّوني بالدعم المعنوي: زميلاتي وزملائي بجامعة عباس لغرور خنشلة قسم العلوم الإجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة.

لكم مّي كلّ الإحترام والتّقدير

إهداء

إلى كل من آمن بالله ربًا، و بالإسلام دينًا، وبالسراج المنير حبيدا محمد صلّ الله عليه و سلم نبيّ .

إلى كل من بذل جهدا لرفع راية الإسلام بالعلم والعمل

إلى كل من إحترق لينير درب الآخرين بنور الحق

إلى كل إمراة ضحّت لتجيا الجزائر.

إلى كل إمراة أنارت بجهها وعطفها وحنانها وصبرها ظلمة لحد الحياة

إليكم يا من تفضّلتم وتكرّمتم لقراءة هذا الجهد المتواضع

أهدي هذا العمل.

قال الله تعالى:

{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} {1} {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ} {2} {اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ} {3} {الَّذِي عَلَّمَ

بِالْقَلَمِ} {4} {عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} {5}

سورة العلق

قال رسول الله صلّ الله عليه و سلم:

"تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح"

رواه البخاري

فهرس الجداول

111	يوضح أشكال العنف ضد المرأة (2009-2012).....	1
113	الإحصائيات المتعلقة بجرائم العنف المرتكبة ضد البالغات من	2
114	الإحصائيات المتعلقة بالرجال المرتكبين للعنف ضد البالغات(2009-2012)	3
117	الإحصائيات المتعلقة بالعنف المرتكب ضد القاصرات من طرف(2009-2012)	4
153	نسب الفئات المعتدية على القاصرات (2009-2012).....	5
2402009	6
2422010	7
2442011	8
2452012	9
247	كيفية (طريقة) إستخراج عينة الدراسة.....	10
257	11
262	البيانات المتعلقة بالحياة الزوجية (ترتيب الزوجة ، عدد أطفالها ، سكنها مع الزوج ، القرابة الزوجية).....	12
264	البيانات المتعلقة بـ الإرادة الزوجية ، عدد سنين الزواج	13
267	بيانات تخص وضع و حياة الزوج قبل الطلاق	14
268	الخلفية المعرفية للمبحوثة عن العنف ، حقوقها و مكانتها الأسرية والمجتمعية.....	15
271	العنف الذي تعرضت له المبحوثة قبل الزواج	16
273	رد فعل المبحوثة تجاه العنف الذي مورس عليها قبل الزواج.....	17
275	زوجها السابق.....	18
276	شكل العنف الذي تعرضت له المبحوثة و الوسيلة المستخدمة في	19
279	20

281	ردة فعل المبحوثة نحو العنف الذي تعرضت له.....	21
282	نتائج العنف على المبحوثة و أطفالها.....	22
283	23
284	ردة فعل الأطفال تجاه تعرض أمهم للعنف.....	24
285	د الزوج لتعنيف المبحوثة أمام أطفالهما.....	25
287	كيفية تعامل المبحوثة مع أطفالها بعد كل تصادم مع والدهم.....	26
289	أول تفكير لمبحوثة في الطلاق و حصولها عليه.....	27
290	28
291	وضع المبحوثة و أطفالها بعد الطلاق.....	29
292	على المبحوثة و أطفالها.....	30
293	ندم المبحوثة على طلبها الطلاق ورغبتها في ال بيت الزوجية من جديد.....	31
296	يوضح ردة فعل المبحوثة على العنف الذي مورس عليها قبل.....	32
298	يوضح أول تعرض المبحوثة للعنف من زوجها السابق.....	33
299	يوضح شكل العنف الذي تعرضت له المبحوثة من قبل الزوج والوسيلة المستخدمة فيه.....	34
301	يوضح الأسباب الكامنة خلف العنف الواقع على المبحوثة من طرف زوجها.....	35
305	يوضح رد فعل المبحوثة نحو العنف الذي تعرضت له من طرف زوجها.....	36
308	يوضح مخاطر أو نتائج العنف على المبحوثة والأطفال.....	37
311	يوضح مكان تعرض المبحوثة للعنف.....	38
313	يوضح ردة فعل الأطفال تجاه تعنيف أبيهم لأهم.....	39
314	يوضح سبب تعمد الزوج لتعنيف المبحوثة أمام الأطفال.....	40
316	يوضح تعامل المبحوثة مع أبنائها بعد كل تصادم مع الزوج.....	41
317	يوضح وقت تفكير المبحوثة في الطلاق و حصولها عليه.....	42
319	يوضح السبب.....	43
321	يوضح مكان إقامة المبحوثة وأطفالها بعد الطلاق.....	44
323	يوضح مكان تواجد الأطفال بعد طلاق أبيهم.....	45
324	يوضح نتائج الطلاق على المبحوثة و أطفالها.....	46
327	يوضح ندم المبحوثة على الطلاق ورغبتها في الرجوع لبيتها الزوجي من جديد.....	47
328	يوضح الأخطاء التي ارتكبت قبل الطلاق.....	48

العنف ظاهرة قديمة قدم الإنسان، وهي من الظواهر التي عانت ولا تزال تعاني منها المجتمعات في كافة أرجاء العالم، ورغم أن كل الأديان والشرائع والقوانين الوضعية تحرم السلوكات العنيفة بأي شكل من الأشكال، وكذا التقدّم التكنولوجي والعلمي الذي حقّقه الإنسان في شتى مجالات الحياة وعلى كافة الأصعدة، إلا أن ظاهرة العنف تتواتر عبر الأجيال لتصبح موروثاً اجتماعياً وثقافياً، حيث أن اكتساب السلوك العنيف يصبح نمطاً اعتيادياً ومألوفاً لدى الكثير من المجتمعات.

وبسبب هذا المنهج الهيجي والعدواني الذي يخلو من الرأفة والرحمة والعدل والبعيد عن كل ما يلائم الحياة الحضرية كأسلوب للحياة المتطورة فإن المرأة تعاني من أشكال خطيرة ومخيفة لهذا السلوك اللإنساني والذي يتسم بالقوة والشدة والإكراه خاصة من قبل الزوج الذي يفترض به أن يكون درعاً واقيةً لها من كل ما يسبب لها ضرراً نفسياً أو جسدياً حتى تتمكن من أداء دورها كسندٍ فعليّ لبناء الحياة والمساهمة في التنمية والتقدم على الصعيدين الأسري والمجتمعي.

إلا أن الإحصائيات المسجلة للدراسات حول ظاهرة العنف خاصة الموجهة ضد المرأة تؤكد أنه جريمة عالمية تمس المجتمعات النامية والمتقدمة على حدّ سواء ولا تميّز بين الطبقات المجتمعية والثقافية. فهناك امرأة من 3 نساء في العالم تعرضن لعنف جسدي أو جنسي على الأقل مرة في حياتهن خاصة من قبل أزواجهن، كما أن أكثر من 700 مليون فتاة حول العالم تزوجن في مرحلة الطفولة وأن أكثر من 200 مليون فتاة حول العالم

تعرضن للختان قبل بلوغ سنّ الخامسة، وبهذا قدّرت نسبة العنف الموجه ضدّ المرأة عبر العالم بـ 70%، ويقول المهتمون بالبحث في هذا الأمر أنّ النسبة مرشحة لتكون أكبر إذا ما علم بالإحصائيات الفعلية للعنف لأن الكثير من الممارسات العنيفة ضدّ المرأة يتمّ التسترّ عنها بسبب خوف المرأة وعجزها وسوء تقديرها لذاتها وكذا الخلفية الثقافيّة للمجتمع الذي تنتمي إليه.

وحيثما تكون المرأة ضحية الممارسات العنيفة من طرف الرجل الذي يهدر حقوقها كحقّها في الحياة، الأمن، الإستقرار، المحبّة، الأنا، الألفة، الكرامة وحقها كأّم وزوجة وبسبب القوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة تتعرض هذه الأخيرة لأخطر وأبشع الممارسات العنيفة التي تجعل منها إنساناً عاجزاً غير قادرٍ على المواجهة واسترداد الحقوق، هذا ما يعرضها للإنهيار والسقوط والإضمحلال فتتخلّى بذلك عن دورها الأساسي بإسهامها في بناء المجتمع عن طريق تنشئة الأجيال الصاعدة، لأنها تمثّل حلقة الوصل بين الأسرة والمجتمع.

إنّ المنهج الهيجي الذي تتعرض له المرأة ينعكس بصورة خطيرة على الأسرة، هذه الأخيرة التي تعبّر عن ذلك الفضاء الإنساني المفعّم بالمحبّة والألفة والطمأنينة، وهي أول مجال للتفاعل الاجتماعي لكلّ فرد حيث تتشكّل سماته وخصائصه الإجتماعية والثقافية، فالأسرة بأعضائها تتنوّع فيها الوظائف والأدوار المشبّعة بالعلاقات الزوجية والوالدية الناجحة

والتي تؤدي دوراً فعالاً في اكتساب السلوكات السوية وبالتالي سهولة التكيف والاندماج في الحياة المجتمعية.

فأيّ مساس بضرر لأحد أعضائها - خاصة المرأة بوصفها العضو الرئيسي الذي يدعم وحدة الأسرة وبنائها- قد يؤدي إلى انهيار الروابط الأسرية وتفككها وهذا الأخير يعدّ كذلك من أخطر الظواهر الإجتماعية على مرّ العصور.

ونحن في دراستنا هذه نسلط الضوء على ظاهرتي العنف ضدّ المرأة والتفكك الأسري، والتي تعدّ من الظواهر المهدّدة لإستقرار المجتمع، والمجتمعات العربية الإسلامية كجزء من المجتمع العالمي تعاني من إنتشار ظاهرتي العنف ضدّ المرأة والتفكك الأسري والتي تؤثر بصورة خطيرة على الإستمرار والتقدّم بكافة الأصعدة.

أسرة اليوم وفي الوسط الحضري لم تسلم من الآثار السلبية للتقدّم والتطوّر التكنولوجي حيث أصبحت تواجه مشكلات كثيرة أخطرها التفكك الأسري، الذي نتج عن جملة التغيرات الحضرية، وباعتبار الأسرة حلقة أساسية في بناء المجتمع فأى تغيير يطرأ عليه سينعكس مباشرة على وحدتها وتماسكها.

وعلى غرار المجتمعات العربية الإسلامية شهد المجتمع الجزائري تحولات على كافة الأصعدة: الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والثقافية التي تتماشى مع سياق التحوّلات في العالم، وهذه الأخيرة ساهمت بقسط كبير في إحداث تغييرات على الصعيد الأسري من حيث

البناء والوظيفة، حيث تأثرت وعلى وجه الخصوص العلاقات الأسرية (الزوجية والوالدية) والتي تعدّ أسمى العلاقات في المجتمعات الإنسانية.

والمجتمع الجزائري يعيش في وقته الحاضر مرحلة حرجة، حيث يواجه العديد من المشكلات خاصة تواتر ظاهرتي العنف الموجه ضدّ المرأة والتفكك الأسري الذي يظهر بأخطر صورة له في الطلاق الذي يوهن رباط الزواج المقدس بسبب ظروف الحياة المتغيرة والتي تؤثر سلبا على الجانب الاجتماعي والنفسي لأفراد الأسرة خاصة الزوجين، وإنّ خطورة الطلاق تظهر في ارتفاع معدّلاته بشكل سريع بسبب الفشل في القيام بالأدوار الأساسية المسندة لكل فرد من أفراد الأسرة.

ومن بين المدن التي تعاني من تواتر ظاهرتي العنف ضدّ المرأة والتفكك الأسري مدينة باتنة التي ترتفع بها معدّلات الطلاق وكذا الإساءات العنيفة ضدّ المرأة.

ولقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال خطة بحث شملت على: مقدّمة، وثمانية فصول خمسة منها فصول نظرية وثلاثة ميدانية وخاتمة.

بالنسبة للمقدّمة هي عبارة عن تقديم وإثارة للموضوع.

الجانب النظري يشمل خمسة فصول:

الفصل الأول: خصّص للإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة والذي يضمّ إشكالية

البحث مع تحديد أهميّة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، مع تحديد المفاهيم

الأساسية المتعلقة بها وشرحها بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة التي لها صلة بالدراسة الحالية، وفي الآخر قمنا بوضع فرضيتين للاختبار ميدانياً، مع مؤشراتهما.

الفصل الثاني: خصصناه للمقاربة النظرية حيث وضعنا أهم المداخل النظرية التي عالجت موضوع الدراسة، أي الإتجاهات النظرية المبلورة للعنف في الأسرة والتفكك الأسري وأضفنا النظريات التي حاولت تفسير بقاء المرأة في المعاملة المعنفة.

الفصل الثالث: عبارة عن معالجة سوسيولوجية لظاهرة العنف ضد المرأة حيث ركزنا على وضع ومكانة المرأة عبر التاريخ وفي بعض الأديان والشرائع وحاولنا تحديد أشكال العنف الموجّه ضدها وأهم العوامل المساهمة فيه، ثم أدرجنا المخاطر الناجمة عن العنف الذي تتعرض له المرأة في العالم.

الفصل الرابع: فحواه دراسة سوسيولوجية للأسرة في الوسط الحضري، تطرقنا فيه لخصائص ومميزات الأسرة الحضرية وكذا الوسط الحضري بالتركيز على العوامل الحضرية التي أدت إلى التغيير الأسري.

الفصل الخامس: وهو الفصل الذي يجمع بين متغيري الدراسة وكان بعنوان انعكاسات العنف على استقرار الأسرة حيث عرضنا فيه مشكلة التفكك الأسري وركزنا على الطلاق الذي يعتبر المفهوم المادي والنهائي للتفكك الأسري، وتطرقنا كذلك إلى أهم المشكلات التي يتسبب فيها كل من العنف ضد المرأة والطلاق محاولين بذلك إيجاد العلاقة النظرية بين متغيري الدراسة.

الجانب الميداني: وضمّ ثلاثة فصول.

الفصل السادس: خصّ للإطار المنهجي للدراسة، أين تمّ فيه تحديد مجالات الدراسة وتحديد العينة وأسلوب اختيارها، ثمّ تحديد المنهج المتّبع وأدوات جمع البيانات، وفي الأخير أدرجنا الصّعوبات التي واجهت سير هذه الدراسة.

الفصل السابع: تناول عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحاور الدراسة والتي كانت ستة محاور.

الفصل الثامن: عرضنا فيه النتائج العامّة للدراسة من خلال مناقشتها في ضوء المقاربة النظرية والدراسات السابقة والفرضيات، وأوضحنا مدى علاقتها وبالواقع. وفي خاتمة البحث طرحنا رؤيتنا من خلال النتائج المتوصل إليها بغية تفكيك العوامل الكامنة خلف الإشكال المطروح. مع وضع بعض الإقتراحات والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة ومن ذلك إقتراح مواضيع للدراسة.

وفي الأخير ذكرنا قائمة المراجع المعتمد عليها مع إدراج ملحق يضمّ إستمارة البحث ودليل المقابلة وبعض الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

أولاً: تحديد إشكالية الدراسة وصياغتها

ثانياً: فروض الدراسة

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

خامساً: أهداف الدراسة

سادساً: تحديد المفاهيم المركزية والضمنية للدراسة

سابعاً: الدراسات السابقة

أولاً : تحديد إشكالية الدراسة و صياغتها

العنف ظاهرة عالمية لا تعرف حدوداً جغرافية أو حضارية ولا تقتصر على مجتمعات أو طبقات إجتماعية وثقافية دون الأخرى وهي من أعقد المشكلات التي تواجهها البشرية وتعاني من تداعياتها الخطيرة على كافة الأصعدة، فقد رافقت هذه الظاهرة الإنسان منذ القدم، حيث بدأت عند ابني آدم " قابيل وهابيل " وهذا ما أخبرنا به الله تعالى في محكم تنزيله: **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ {29} لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله ربَّ العالمين {30} إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحابي النار وذلك جزاء الظالمين {31} فطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ {32} "**¹

تؤكد هذه الآية الكريمة بداية ظلم الإنسان لأخيه وإتباعه شتى السبل والوسائل لتحقيق مآربه الدنيئة وإن كانت الوسيلة قتل أخيه دون أي تردّد، إنّ شكل العنف الذي وقع لولد آدم كان إيذاناً صارخاً لبداية واقع مغاير لكل الأعراف والعادات والشرائع والقوانين واقع لا ينكره أيُّ عاقلٍ بل ويعجز عن مواجهته.

¹ - سورة المائدة ، الآيات 29,30,31,32 برواية ورش عن نافع

إن تواتر ظاهرة العنف عبر التاريخ في كل المجتمعات يُظهر تنوعه وتعدُّد صورته وأشكاله وخطورة آثاره ونتائجه، وما يمكن تأكيده في مدن العصر الحديث عصر العولمة والتكنولوجيا أنه بسبب التغيرات المعقّدة التي أحدثتها الثورة الصناعيّة والتي طالت جميع المؤسسات وعلى كافة الأصعدة السياسيّة، الإقتصاديّة، الإجماليّة والثقافيّة، نجد أن المؤسسة الأسريّة الأكثر تضرراً بسبب هذا التغيّر وظيفياً وبنائياً وتحديداً المرأة بوصفها عضواً رئيسياً في تكوين الأسرة والدّعمة الأساسيّة لها. أو ليست هي الأمّ التي تحت أقدامها الجنّة، وهي الزوجة السّاترة لزوجها من الحرام وهي البنت، الأخت، العمّة، الخالة والجدّة؟

رغم تلك المكنات للمرأة إلا أنّها عانت ولا زالت تعاني الكثير من أشكال التعنيف الممارس عليها والموجه ضدها منه طرف أب قاسٍ أو من زوجٍ لا مبالٍ و مهملٍ أو من ابنٍ عاقٍ أو من أخٍ متشدّدٍ ومتعصّبٍ أو من أحد الأقرباء أو الأصدقاء أو رجلٍ أجنبيٍّ عنها، وقد أكد لنا التاريخ هذه المعاناة فأودع بين أيدينا ما يكفي من معطيات وإحصائيات خاصّة عن وأد البنات في الجاهليّة وختانهنّ في بعض المجتمعات العربيّة الإسلاميّة كمصر والسودان وإلى يومنا هذا ورغم مرور أربعة عشر قرناً عن تحرير المرأة من وحشية معاملتها في ظلمات الجهل بفضل الرّسالة المحمّديّة التي كرّمتها و قسمت حقوقها وواجباتها وأوصت بالرّفق بها وحرّمت تعنيفها إلا أنّه وبسبب ظلمات القرن الواحد والعشرين الوافدة من الغرب والتي تحتّ على إعادة وأد المرأة من خلال تجريدها من أنوثتها وفطرتها

الأصيلة ومساواتها بالرجل الذي كان ولا يزال سببا في معاناتها، فهي اليوم عرضة للإهانة الضرب، الإختطاف، التعذيب، الإغتصاب، القهر، التحرش الجنسي وغيرها كثير منه الإكراهات والضغوطات اللإنسانية بسبب العوامل الاجتماعية والثقافية كالصراع الطبقي والفروقات في المستويات التعليمية والميولات الشخصية، كل هذه العوامل وغيرها تتفاعل لتشكل واقعا مريرا يعد مؤثرا خطيرا لتراجع القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية.

و تجدر الإشارة إلى أن كل ما تقدم ذكره يعد تهديدا واضحا لاستقرار الأسرة والتي لا يخفى على أي عاقل متدبر أنها أهم التركيبات المرتبطة إرتباطا وثيقا بالتنظيم الاجتماعي العام وبعناصره البنائية. هي إذن المسؤولة عن وحدة المجتمع واستقراره واستمرار تطوره ، وأي مساس بضرر أو إساءة معاملة أي عضو من أعضائها أو بنيتها ووظيفتها قد يؤدي إلى تفكيك وحدتها وإحداث خلل بنظامها العام .

وللأسف ما نعايشه في الواقع يؤكد أن أسرة اليوم لم تتمكن من المحافظة على صورتها التقليدية البنيوية والوظيفية بسبب تحولات العالم المتغير وبفعل الثورة الصناعية والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدى إلى تقلص بنيتها وتغير وظائف أعضائها بتغير أدوارهم ومكاناتهم وظهور الصراع حول السلطة المادية داخل البيت. هذا التغيير شكّل تهديدا واضحا لاستقرارها، ويكون الأمر أكثر خطورة إذا ما مس التهديد المرأة والتي تعتبر الركنة الأساسية للأسرة بالنظر لأهميتها و ضرورة تواجدها، أو ليس من أعدا مّا صالحة

فقد أعدَّ شعبا طيّب الأعراق؟، فالعلاقة بين المرأة والأسرة من هذا المنطلق لها أساس متين بحيث تؤكد كل الدراسات الأسرية أن سلامة الأسرة مرتبطة بسلامة المرأة ربة البيت .

والمجتمع الجزائري بوصفه جزء من المنظومة العالمية فهو معني بهذه الظاهرة، بل وكغيره من المجتمعات العربية يعاني تقادم انتشار ظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك الأسري ويرجع السبب إلى وجود خلل على مستوى الفهم والوعي الإجتماعي في كيفية التعامل مع كافة إفرازات التغيير على كافة الأصعدة داخل المجتمع خاصة منها المشكلات الأسرية والتي تتجلى في خروج المرأة للعمل وتخليها عن وظائفها الأساسية تجاه زوجها وأبنائها ما يجعلها مقصرة ولا مبالية فتدخل في صراع مع الزوج حول السلطة والمكانة هذا ما قد يعرضها إلى رد فعل عنيف من طرفه، ومن ثم تدخل الأسرة في مآهات فتضعف الروابط الأسرية وتزول الحميمية وقد ينتهي بها الأمر إلى التفكك فتجد المرأة نفسها في مواجهة أشكال من التعنيف التي قد تؤدي بالأسرة إلى الدخول في مآهة التفكك والتصدع الداخلي وقد ينتهي بها الأمر إلى فكّ الرباط الأسري.

بناءً على ما سبق واعتقاداً منا بأن علم الاجتماع له دوره الخاص والمهم في وصف الظاهرة وتشخيصها وتحليلها إلى عواملها الأساسية وتفسيرها وإقترح الحلول المناسبة وإنطلاقاً من متغيرات موضوع الدراسة فإننا نحاول في هذا العمل ومن خلال إجراء دراسة ميدانية لهذه الظاهرة الاجتماعية التي أصبحت تشكّل هاجساً لدى العامة والخاصة والمتمثلة في استمرار تواتر ظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك الأسري، ولأن المرأة الجزائرية كباقي

نساء العالم تُعاني التّعنيف خاصّة من قبل الرّوج ، واعتقاداً منّا بأنّ الأسر الجزائريّة تتكتم على كثير من ممارسات التّعنيف ضدّ المرأة - الزّوجة - على وجه الخصوص أبينّا إلّا أن نسّط الضّوء على هذه الظّاهرة لما لها من تداعيات خطيرة على الزّوجة والأسرة وهذا استناداً إلى العديد من المؤشّرات التي تدلّ بوضوح على وجود العنف بشكل ملفت للإنتباه والذي أفرز مخاطر عديدة على الصّعيد الدّاخلي والخارجي بالنّسبة للأسرة ونخصّ بالدّكر مشكل الطّلاق.

وخدمة لهذه الدّراسة وفي ضوء المعطيات النّظرية والميدانيّة نضع السّؤال المحوري

التّالي:

هل يؤدي سلوك العنف الممارس من طرف الرّوج ضدّ زوجته إلى تفكّك أسرتيها

بالطّلاق؟

أي: هل من الممكن الجزم بأنّ ممارسة أيّ تعنيف ضدّ المرأة (الزّوجة) من طرف

زوجها داخل المنزل وأمام الأبناء هو بداية فعلية لتفكيك وحدة الأسرة وتهديد واضح

لإستقرارها وبالتالي يضعها على حافة التّصدّع والإنهيار فيضطرّ الزّوجان إلى فكّ الرّابطة

الزّوجية بالطّلاق؟

تساعدنا هذه الإشكاليّة في الأخذ بأهمّ المقاييس الإجماعيّة والثّقافيّة للحكم على

أبعاد وأسباب ظاهرتي العنف ضدّ المرأة والتّفكّك الأسري لهذا اتّجهت دراستنا إلى اختيار

بعض المؤشرات الكفيلة بتحديد أبعاد المشكلة محل الدراسة فارتأينا تجزئة المشكلة المحورية إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

* ما هي أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة - الزوجة - الجزائرية؟

* ما هي الأسباب التي تؤدي إلى ممارسة السلوك العنيف ضد المرأة - الزوجة - في الجزائر؟

* كيف تؤدي أساليب التنشئة الإجتماعية دورا واضحا في تكوين شخصية الرجل العنيف؟

* كيف تؤثر البيئة الحضرية - المدينة - في تكوين فرد عنيف؟

* ما هي ردود أفعال المرأة تجاه العنف الذي تتعرض له خاصة من طرف زوجها؟

* ما هي مختلف الإنعكاسات المتوقع حدوثها إثر تكرار تعنيف المرأة داخل الأسرة؟

* الطلاق هو أبغض الحلال وآخر علاج إجتماعي فهل هو أول نتيجة حتمية لكل عنف ضد الزوجة الجزائرية؟

* كيف نفسر عدم وقوع الطلاق في كثير من الأسر الجزائرية رغم ارتفاع معدلات العنف بها؟

* هل تفضل الزوجة المعنفة التضحية باستقرار أسرتها لإنقاذ حياتها وكرامتها، أم أنها تخضع وترضخ مضحية بحقوقها وحرمتها من أجل استقرار أبنائها وأسرتها؟

ومن خلال جملة هذه التساؤلات نلاحظ أن هذه الدراسة تتضمن بعداً رئيسياً يجسد البحوث في العلوم الاجتماعية والذي يسعى إلى رصد الظاهرة محل الدراسة في المجتمع

الجزائري وتحديد معالمها بحيث يمكن الوقوف على حجمها من التكرار ودرجة شدتها وتحديد الأسر التي تتزايد أو تتناقص فيها وتيرة الظاهرة خلال فترة الدراسة الميدانية ومن ثمّ تحديد وإبراز خصائصها وسامتها لتفسيرها انطلاقاً من الإتجاهات النظرية السائدة في تفسير ظاهرتي العنف ضدّ المرأة والتفكك الأسري.

ثانياً: فرضيات الدراسة :

تعرفّ الفرضية على أنها جواب مؤقت لسؤالٍ مطروح وهي كذلك تمثل حلاً مقترحاً يفترض به إيجاد تفسير لظاهرة ما، ولأنّ الفروض أساسية في أيّ عملٍ بحثي، لكونها تساعد في تحديد وجهة سير البحث العلمي، وترتيب وتصنيف الحقائق بصورة منطقية، كان لابدّ علينا من إثارة مجموعة من الفروض التي لها علاقة بموضوع دراستنا وهو: "العنف ضدّ المرأة والتفكك الأسري".

وسعيًا منّا للإجابة على التساؤل المحوري والتساؤلات الفرعية نضع فرضية ميدانية رئيسية تحت الإختبار وهي:

يؤدي سلوك العنف الممارس من طرف الزوج ضدّ زوجته إلى تفكك أسرتهما بالطلاق.

أي يؤدي سلوك ممارسة العنف ضدّ المرأة (الزوجة) من طرف زوجها وأمام أبنائها إلى فكّ الروابط الزوجية و إنهاء أسس استقرار الأسرة وبالتالي الطلاق.

نفترض أن تعرّض المرأة بوصفها زوجة وأماً وربة بيت لمعاملة مسيئة وعنيفة من طرف زوجها وخاصةً أمام الأبناء وداخل بيتها الذي يحمل عنواناً للأمن والاستقرار، فإن هذا الأمر سيعمل على غلق باب الحوار بين الزوجين بطريقة مسالمة وحضرية لتتلاشى الألفة والحميمية بينهما، وهذا ما يزرع النفور والتوتر كما يوئد الشعور بعدم الرغبة والقدرة على التواصل والإستمرار، وما يزيد الأمر تعقيداً هو استبدال لغة الحوار بلغة العنف الذي يعمل على إنهاء العلاقة الزوجية وتفكيك الروابط الأسرية وتهديد استقرار وإستمرار الأسرة. و لإختبار هذه الفرضية نبحث في الفرضيتين الفرعيتين التاليتين ومؤشراتهما:

الفرضية الفرعية الأولى:

تتفاعل جملة من الأسباب الإجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والبيئية، لتدعم تشكيل شخصية الزوج العنيف وتعزيز سلوك العنف لديه، وتعمل على تأزم الوضع بين الزوجين وتسوء علاقتهما إلى حدّ أن يصبح الإستمرار معاً مطلباً مستحيلاً. فمثلاً الإختلاف في الإتجاهات والقيم والمعايير الفارق في المستوى التعليمي الميولات الخاصة، الأصول الجغرافية، تأثير البيئة الحضرية على سلوك الأفراد، أساليب التنشئة الاجتماعية، البطالة وتدني المستوى المعيشي وغيرها، نعتقد أنها عوامل مهمة في تفعيل سلوك العنف لدى الزوج على وجه الخصوص، وتشكّل كذلك سبباً مباشراً في إساءة معاملة الزوجة بأشكالٍ مختلفة من العنف.

مؤشراتها:

- 1- اتجاهات وقيم ومعايير الفاعل المُعَنَّف (الزوج).
- 2- الفارق في المستوى التعليمي والثقافي بين الزوجين.
- 3- دور التنشئة الإجتماعية في تكوين السلوك العنيف لدى الزوج.
- 4- الميولات الخاصة لكل منهما.
- 5- تأثير الأصول الجغرافية والبيئة الحضرية.

الفرضية الفرعية الثانية :

تزايد معدلات الطلاق في الأسر الجزائرية لأسباب مختلفة:

يعاني المجتمع الجزائري من ارتفاع معدلات الطلاق سنويا، وكذا الآثار المترتبة عنه والتي تلحق أضرارا على المستويين الأسري والمجتمعي، ونعتقد أن هناك جملة من الأسباب التي تدفع بالزوجين معا أو أحدهما إلى اتخاذ قرار الانفصال وفكّ عقدة النكاح بالطلاق، وهما بذلك يعتقدان أنّهما قد تحررا من علاقة زواجية كانت مضغوطة بالمشادات والمشاحنات والصراعات اللامشروعة والغير مبررة بين الزوجين، مُعْتَقِدِينَ أنّهما قد وضعا حلاً نهائياً وسليما لخلافتهما المستمرة من جهة، وآملين إيجاد بديل آخر كتعويض عن العلاقة الفاشلة التي أقاما بها أسرتَهُما من جهة أخرى، ومن ذلك نتوقع أن تكون أهم أسباب الطلاق ما يلي:

- 1- استمرار وتزايد العنف ضدّ الزوجة في البيت أمام أبنائها.
- 2- غياب الحوار بين الزوجين و فشلهما في حلّ المشكلات الأسرية.
- 3- الفقر، البطالة وتدني المستوى المعيشي للأسرة.

4- قيام الزواج على أسس مادية.

5- الخيانة الزوجية، تعدد الزوجات والإبتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي.

ومن خلال اختبار الفرضيات ميدانيا يمكننا الكشف عن مجموعة الأسباب الاجتماعية، الثقافية والإقتصادية التي تؤدي بصورة مباشرة إلى توجيه العنف ضد الزوجة هذا العنف الذي قد يساهم بفعالية في إحداث خلل في توازن واستقرار الأسرة وحدوث الطلاق بين الزوجين.

ثالثا: أهمية موضوع الدراسة

تسلط دراستنا الضوء على خطورة العنف ضد المرأة وآثاره السلبية على الوسطين الأسري والمجتمعي، ويمكن القول أنها من أخطر وأعقد المشكلات الاجتماعية لما لها من تداعيات خطيرة على مستويات مختلفة .

وتأتي أهمية دراستنا في كونها من مواضيع الساعة التي تشغل إهتمام العامة من المجتمع والمختصين في مجال دراسة وتحليل الظاهرتين، ويمكن القول أنه منذ ظهور نتائج الثورة الصناعية وتسارع وتيرة التغيير الفني والتقني وما صاحبه من تأثيرات سلبية على المؤسسة الأسرية خاصة فكرة المناداة بتحرير المرأة ومساواتها المطلقة مع الرجل داخل البيت وخارجه بدأ الحديث في المجتمع الجزائري عن مشكلة تعصف باستقرار الأسرة وتؤدي إلى تفكك وإنحلال روابط تكوينها وهذا نتيجة فقدان السيطرة على ضبط النظام والعلاقات الزوجية والأسرية ، فاختلفت الأمور على الزوجين حيث أصبح كل واحد منهما

يفكر في كيفية وإمكانية السيطرة والفوز بالمكانة العالية والدور الرئيسي بالمنزل متجاهلين أولوية وأهمية الأسرة وشروط استقرارها ، فاحتدم الصراع واشتد وتأزمت الأوضاع وظهرت سلوكيات عنيفة من الزوج تجاه زوجته محاولة منه إبعادها عن طريقه وإعادتها إلى ما كانت عليه في العهود الغابرة غافلا عن نتائج تعنيفه التي تظهر بشكل سلبي على أسرته التي يكون شرط الحفاظ على سلامتها واستمرارها مرهون بالحفاظ على سلامة كافة أعضائها خاصة الزوجة .

ونؤكد أن أهمية دراستنا تكمن في أنه موضوع يتماشى مع ما هو مطروح في الواقع الجزائري سواء داخل الأسر الجزائرية أو مطروح على مكاتب المهتمين والباحثين في هذا الشأن، فالمرأة-الزوجة- عضو مهم في تكوين الأسرة وهذه الأخيرة مُركب متكامل وأحد أهم أبنية المجتمع، فشرط التّقدم لهما يكفله توفير الطّمانينة والثّقة وقوّة الرّوابط الدّاخلية والإحترام المتبادل بين جميع الأعضاء.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

لا يمكن لأي باحث أن ينطلق في إجراء دراسة نظرية أو ميدانية لموضوع ما دون أن تحكمه أسباب لذلك، وما دفعنا إلى إجراء هذه الدراسة ما يلي:

1-السبب الدّاتي:

يتمثل في الرغبة الشخصية لدراسة الموضوع اقتناعاً مئاً بمدى أهميته، وخطورة نتائجه على الأسرة والمجتمع معاً، وكذا معاشتي لكثير من حالات العنف ضدّ الزوجة خاصة تلك التي تؤدي إلى الطلاق وضياع الأبناء.

2-السبب الموضوعي:

إنّ الموضوع الذي بين أيدينا يمثل ظاهرة إجتماعية خطيرة وهي تمس أهم المؤسسات المجتمعية التي تعتبر عصب الحياة في تكوين المجتمع، وهذه الظاهرة أصبحت شائعة وسط مجتمعنا الجزائري وهي رغم الكمّ الهائل من الدراسات التي تبنتها إلا أنها بقيت عاجزة عن ردع عنف الزوج ضدّ زوجته وبالتالي الفشل في حماية الأسرة من التفكك والتصدّع وإنقاذ الأبناء من مستقبل غامض ومجهول.

و إثر إطلاعنا على بعض الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج لاحظنا أنها بقيت مجرد حبر على ورق، فواقع المجتمع الجزائري بعيداً كلّ البعد عمّا يقوم به الباحثون من دراسات تخدم قضاياها، لذلك نحن بصدد القيام بإسقاطات نظرية على ما هو موجود بالواقع مما قد يساعد في فهم حقيقة الظاهرتين، وإعطاء الفرص للأفراد والأسر لفهم واقعهم والإستفادة من البحوث العلمية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

للبحث العلمي أهداف متعدّدة المجالات حسب المعطيات النظرية والميدانية المتوفرة فالباحث عند تبنيّه موضوع ما فإنّه يسعى إلى تحقيق هدف أو جملة من الأهداف من أجل

الكشف عن حقائق الظاهرة المدروسة وبدورها وإثر تبنيها لهذه الدراسة والتي تعتبر دراسة سوسيلوجية نرمي من خلالها إلى الكشف عن العلاقة بين ظاهرة العنف ضد المرأة وظاهرة التفكك الأسري والهدف من هذه الدراسة ليس مجرد جمع للتراث النظري أو مجرد عرض للمعطيات والبيانات الواقعية حول الظاهرة بقدر ما هو تحليل وتفسير وتوضيح حقيقة العلاقة التي ذكرناها وهذا حتى نقدم صورة عن واقع المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري .

وعليه ارتأينا تحديد أهداف الدراسة حسب متغيرات الموضوع كما يلي:

1-أهداف مرتبطة بالعنف

- * الكشف عن كل أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية.
- * الكشف عن مختلف أسباب العنف الموجّه ضدّ المرأة الجزائرية.
- * تحديد شخصية وسلوك المعتف (الزوج) وتحديد الأسباب التي تدفعه إلى تعنيف المرأة (زوجته).
- * فهم التقاليد الثقافية والاجتماعية والتاريخية المرتبطة بالعنف ضدّ المرأة في الوسط الحضري بالجزائر.

2-أهداف مرتبطة بالمرأة (الزوجة) المعتفة:

- * تحديد شخصية المرأة المعتفة.
- * دراسة موقف المعتفة من العنف الممارس ضدها وردود أفعالها.

* الوقوف على أهم الآثار المادية والمعنوية للعنف على المرأة والأبناء والأسرة.

3- أهداف مرتبطة بالأسرة

* التعرف على المحيط الأسري وتشخيص الأسباب التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة.

* تحديد سبل تجنّب العنف التي يجب أن تتوقّر داخل المحيط الأسري.

* معرفة أسباب التفكك الأسري ومدى ارتباطها بالعنف ضد المرأة.

* دراسة ردود أفعال الأبناء تجاه العنف ضد أمهم بصورة خاصة.

4- هدف علمي:

* الإسهام بإضافة دراسة علمية فيما يخص علاقة العنف ضد المرأة بالتفكك الأسري في المجتمع الجزائري.

* تفسير الظاهرة محل الدراسة وذلك من خلال اختبار الفرضية التي قد تتضمن علاقة إيجابية بين العنف ضد المرأة والتفكك الأسري من خلال عدة مؤشرات إجتماعية، ثقافية واقتصادية.

خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة

إنّ تحديد المفاهيم والمصطلحات في البحوث العلمية يعدّ أمراً ضرورياً وكلما تمّ هذا التّحديد بدقّة استطاع الباحث أن يقوم بدراسة على أساس علمي دقيق، وفي الوقت نفسه يسهّل على القارئ المتنبّع للبحث إدراك المعاني والأفكار التي يعبر عنها الباحث في

عمله، وعلى هذا تتجلى أهم مفاهيم هذه الدراسة فيما يلي: العنف، المرأة، إساءة معاملة المرأة، العنف الأسري، التفكك الأسري، التنشئة الاجتماعية، الطلاق، الوسط الحضري.

1-العنف:

هناك تعدد في التعريفات والمفاهيم الواردة في المعالجات النظرية والإمبريقية لتحديد مدلول العنف بصورته العامة والعنف ضد المرأة على وجه الخصوص وهذا في إطار اختلاف وتعدد وجهات نظر الباحثين والمفكرين أنفسهم فكل باحث ينظر للمفهوم من زاويته الخاصة تبعا لمجال دراسته الميدانية وتخصّصه.

أ - العنف لغة :

كلمة عَنَفٌ في اللغة العربية من الجذر (عَنَفَ) وهو الخرقُ بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف أي لم يمكن رفيقاً به، وعَنَفَ به، وعَنَفَ عليه أي أخذه بشدّة وقسوة¹.

- يُعَنَّفُ أي ينتهك، يؤذي ويغتصب².

- جاء في قاموس علم الاجتماع أنّ العنف يعني الضرب، التدنيس، الإعدام³.

- جاء في معجم " لسان العرب " عَنَفَ الشَّيْءُ أي أخذه بشدّة، والتّعنيف يعني الترويع والتفزع واللوم⁴.

1 - عبد القادر الرازي: المعجم العربي، بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1987، ص. 192.

2 - أنطوان إلياس: القاموس العصري، المكتبة الجامعية، القاهرة، مصر، 1979، ص. 777.

3 - سعد الغريبي : إنحرف الصغار، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1960، ص. 111.

4 - ابن منظور: لسان العرب، الدار المتوسطة، تونس، 2005، ص. 2786.

يتضح من خلال هذه التعريفات اللغوية أنّ العنف كلمة لها علاقة بكل معاني الأذى، الإعتداء، الإغتصاب، الشدّة، الإكراه، وهو في جميع الحالات مضادّ للرّفق أي أن تكون عنيفا يعني أن لا تكون رفيقا بالفرد أو بشيء ما.

ويشير مصطلح العنف أيضا في اللغة الفرنسية إلى الإستخدام الغير مشروع للقوة الماديّة بأساليب متعدّدة لإلحاق الأذى والضّرر بالآخرين وبالممتلكات العامّة والخاصّة¹. كما جاء في قاموس روبرت تعريف العنف بأنّه قوّة فضّة لإخضاع شخص ما وهو أيضا استعداد طبيعي للتعبير عن الأحاسيس بقسوة².

ب- العنف اصطلاحا:

يرى السيّد كامل الشّرييني أنّ العنف مرادف للشدّة والقسوة، والعنيف هو القويّ الذي تشتدّ ثورته بازدياد الموانع التي تعترض سبيله، والرّجل العنيف هو الذي لا توجد في معاملته أية رفقّة أو رحمة أو شفقة، ويوافق في الرّأي السيّد فرج عبد القادر طه الذي يؤكّد أنّ العنف سلوك كئله قسوة وقهر وإكراه وهو سلوك بعيد كلّ البعد عن معاني التحضّر والإنسانية³.

¹-Michel: **le grand robert** , paris, E.D , 1997, p 742

² -Rey Alam et collaborateurs : **le robert dictionnaire d'aujourd'hui**: les dictionnaires le robert , paris , 1993 , p. 1075.

1- رشدي شحاتة أبو زيد: **العنف ضد المرأة** ، ط 1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص. 19.

ويرى مصطفى حجازي أن العنف هو لغة التّخاطب الأخيرة، أي في الوقت الذي يعجز فيه الفرد عن إيصال رأيه بوسائل الحوار المتاحة والمسموحة فيواجه الفشل حينئذٍ يلجأ إلى مخاطبتهم بأسلوب القوة¹.

ويعرّفه بدوي أنه استخدام الضّغط والقوّة استخداماً غير جائزٍ ومنافٍ للإنسانية وكلّ التشريعات الوضعية والدينية، من شأنه التأثير سلباً على إرادة الفرد²، أما سعد المغربي فيرى أن العنف إستجابة إنفعالية شديدة تعتمد على انخفاض مستوى البصيرة والتّفكير ويكون بعيداً عن التعبير بصورة واقعية فلا يستعمل المعنّف سوى لغة القهر والإكراه والعدوان³.

بينما يرى محمد خضر أن العنف هو كل فعل ظاهر أو مستتر مباشر أو غير مباشر مادّي أو معنوي مقصود به توجيه الأذى إما للذات أو فرد ما أو مجموعة من الأفراد⁴.

عاطف غيث يعرف العنف بأنه تعبير واضح صريح وصارم يعبر عن كلّ مدلولات القوّة والسلطة التي تجبر الآخرين على القيام بأعمال ضدّ رغبتهم وميولاتهم، كما يؤكّد أن

¹ مصطفى حجازي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1987، ص. 17.

² أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص. 13.

³ سعد المغربي: في سيكولوجية العدوان والعنف، مجلة علم النفس، العدد الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص. 56.

⁴ محمد خضر عبد المختار: الإغتراب والتطرف نحو العنف، دراسة تقنية اجتماعية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة 1998، ص. 87.

للغنف شكلين إمّا أن يكون فيزيقيًا ماديًا ممثلاً في صور الضرب الحبس والقتل وإما أن يكون إجتماعيًا معنويًا ممثلاً في صور الضغط والإكراه¹.

كما عرفه " أحمد خليل " بأنه فعل إرادي يستهدف ذات الآخرين وهو ظاهرة إجتماعية تدخل في سياق الصراع لإمتلاك الفرد والجماعة².

كما يرى يوسف القرضاوي أنّ الغنف قد يكون ماديًا كالضرب وإلحاق الأذى بالجسد حتّى الموت وقد يكون معنويًا كزرع الخوف والرعب والإهانة وقد يكون لفظيا بالإيذاء عن طريق الكلام الجارح. ومنه ما يكون مباشرًا أي أن يكون المعنّف سببا له أو أن يكون غير مباشرٍ كأن يكون سبب الغنف لا يتعلّق بالمعنّف, ومنه ما يكون فردي أي موجه تجاه فرد أو صادر عن فرد واحد، أو جماعي أي يصدر عن جماعة أو يكون موجه ضد جماعة³.

يبيّن مما سبق أنّ هناك اختلاف وتباين في تعريف الغنف ولعلّ ذلك يعود إلى الزوايا المتعدّدة التي يمكن أن يُنظر إلى هذا المفهوم من خلالها كونه يحمل عدّة أشكال وصور ويختلف استخدامه من علم لآخر حسب الدّراسات والبحوث والتّعريف الإجرائية كل تلك الإتجاهات أدّت إلى صعوبة الإتفاق على وضع تعريف محدّد ودقيق للغنف.

ومن خلال ذلك واستنادًا لمتغيّرات الدّراسة الميدانية للموضوع محل البحث والتحليل والتّفسير يمكن القول أنّ الغنف هو ممارسة كل سلوك لا مشروع يتعارض مع كل القيم

¹ - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص. 192.

² - خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1984، ص. 140.

³ - يوسف القرضاوي: خطابنا الإسلامي في عصر العولمة، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص. 159.

الإنسانية والأخلاقية مشروطاً بالقهر والإلزام والإساءة المادية والمعنوية، التهديد، التعسف والترهيب يصدره الزوج ضد زوجته لا يعرف الرفق أو الرحمة أو الشفقة، حيث يلجأ فيه المعتف إلى استخدام كل ما يملك من طاقة مادية ومعنوية من أجل إلحاق الأذى المادي والنفسي بالآخر (المرأة) لإخضاعها وقهر كرامتها وسلب حرّيتها وتجريدها من كلّ وأيّ حق إنساني وإرغامها على فعل كل ما يتنافى مع رغباتها بل ويناقض أفكارها فتصبح مقيدة لا يُسمح لها بردّ فعل، لا الكلام ولا التفكير ولا إصدار قرار أو إبداء رأي، بذلك يكون الهدف الأول والأخير من التعنيف هو التّحقّق من توقيع أفضل النتائج من خلال إحصاء أشدّ الأضرار على المرأة وأخطرها حتّى وإن كانت النتيجة النهائية الموت وهذا أفضل بالنسبة للمعتف.

الفرق بين مفهوم العنف وبعض المفاهيم التي تقاربه في المعنى أو الاستخدام

1- العنف والتعصب:

التعصب هو حكم قبل فحص الحقائق أي أنه حكم غير ناضج يتميّز بالأفعال لا سند له، وهذا الحكم قد يكون إيجاباً أو سلباً، ولعلّ أقدم أنواع التعصب هو التعصب ضدّ المرأة التي عانت ولا تزال تعاني من هذا السلوك الموجه ضدها¹. ويتقارب مفهوم العنف مع التعصب في أنه لا يعطي مجالاً للطرف الآخر بالتفكير وإصدار قرار أو التعبير بحرية عن رأيه تجاه الحقائق فلا يفكر المعتف في حكمه تجاه الآخر إن كان إيجابياً أو سلبياً بل

¹ - رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

يتحكّم برأيه و يدافع عنه وإن لم يستطع إقناع الآخر بالحوار يلجأ كما ذكرنا سابقاً إلى استعمال القوة وإقناعه بالعنف.

2- العنف والغضب :

يُعرّف الغضب على أنه حالة الشعور بالتوتر والقلق المتزايد والتي تلازم الفرد وينشأ نتيجة لمشكلة بين طرفين، فإذا تمّ كَبْتُ مشاعر الغضب من الطّرف الأول فإنّ العنف يقع من الطّرف الثاني، إذن فالعنف يُعدُّ مظهرًا من مظاهر الغضب وهذا الأخير يُعدُّ أحد الدوافع الصريحة للعنف¹.

3- العنف والتّهديد:

يقصد بالتّهديد أعلى درجات التّرهيب وزرع الرّعب والخوف في نفس فرد ما أو مجموعة أفراد بالضّغط على إرادتهم وتخويفهم من أن هناك شرٌّ سيلحق، بهم والتّهديد شكل من أشكال العنف أي أنه طابع نفسي وقد يبدأ القلق النفسي فيتطور ليصل إلى العنف الجسدي².

4- العنف والإرهاب :

الإرهاب يقارب في المعنى مفهوم التّهديد لأنّه يعبر عن التّخويف وبتّ الدّعر وللإرهاب طبيعة فكرية ونفسية وكما يسبق التّهديد العنف كذلك يسبق الإرهاب العنف ويمهّد له ويعتبر أحد نتائجه³.

¹ - طه عبد العظيم حسين: سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص.21

² - رشدي شحاتة أبو زيد : مرجع سبق ذكره ، ص 31

³ - طه عبد العظيم حسين : مرجع سبق ذكره، ص 22

5- العنف والعدوان:

هذان المفهومان لهما إستعمالات عديدة بدون تمييز لأن تعريفهما يكاد يكون فيه تطابق، فالعدوان عند " عبد الرحمان عيسوي " هو محاولة تدمير الغير و ممتلكات¹، أما عند Bandura فهو عبارة عن سلوك قاسٍ و مدمر².

2- المرأة في اللغة: مشتقة من الفعل مرأً أي أطمع ويُقال مرأً فلان أي صار كالمرأة هيئةً وحديثاً، أما جمع المرأة فيأتي على غير اشتقاقها فيقال نساء ونسوة وأصل الكلمة مشتقٌ من الفعل نسيَ ينسى وهو نسيان العمل وتركه ويقال كذلك حرم الرجل أي نساءه³. فالمرأة هي الأنثى البالغة وهي نصف المجتمع والدعمامة الأساسية لتكوين الأسرة وربة البيت وسكن الزوج.

3 العنف الأسري:

يرتبط مفهوم العنف ضد المرأة بالعنف الأسري وهو العنف الذي يحدث بين أفراد الأسرة الواحدة داخل المنزل وتظهر صورته في إلحاق الأذى بأحد الزوجين أو كليهما أو الأبناء. وحتى الوقت الراهن لم يتم التوصل إلى إجماع حول تعريف العنف الأسري بشكل دقيق واقتصررت جلّ التعريفات على العنف الواقع داخل المنزل (العنف المنزلي) الموجه ضد أحد الزوجين أو ضد الأبناء.

¹ عبد الرحمان عيسوي: سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص. 81

² Bandura : Aggression asocial learning analysis Englewood cliffs, New Jersey , prentice hall , 1973,P.149

³نورة عبد الله الهزاني:الطلاق العوامل والأسباب, دراسة ميدانية سعودية, دار أسامة, ط1, عمان, 2012, ص.30

ويشير مفهوم العنف الأسري حسب حركة التحرير النسائية إلى السلوك اللامشروع حيث تستخدم فيه القوة مباشرة لإلحاق الأذى الجسدي بصورة خاصة ويكون هذا العنف موجهاً ضد أحد أفراد الأسرة الواحدة سواء كانت وجهته من الآباء نحو الأبناء أو من الأبناء نحو الآباء أو عنف يقع بين الزوجين.¹

وفي كثير من الأحيان يستعمل مصطلح العنف المنزلي تعبيراً عن العنف الأسري ويقصد به الإعتداء الجسدي أو النفسي أو الجنسي وحتى الإقتصادي ويصدر من أحد أعضاء الأسرة داخل المنزل ضد عضو واحد أو كل الأعضاء.

ويعرف العنف الأسري بأنه إصدار سلوكٍ أو الإمتناع عنه من قبل أحد أفراد الأسرة يترتب عنه حرمان باقي الأعضاء من حقوقهم ويسلبهم حرياتهم و يكونوا بذلك مجبرين على الخضوع للطرف المعنف.²

4- مفهوم إساءة معاملة المرأة :

يقصد بالإساءة محاولة السيطرة على سلوك الطرف الآخر من خلال استخدام قوة معنوية أو مادية³، غالباً ما يصدر من طرف الزوج ضد زوجته أو أحد أبنائه وقد يحدث العكس. إن هذا المفهوم يشير إلى كل سلوك يشوبه إعتداء جسدي كالضرب، القتل، القهر الجنسي أو إعتداء نفسي معنوي كاللوم، الإهانة، التجريح، الهجر، يصدر من طرف الزوج، الأب، الأخ أحد الأقارب بحيث يكون موجهاً ضد المرأة. وبالنظر إلى دراستنا فسنركز

¹ - جلال إسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء، القاهرة، 1994، ص. 18

² - المرجع السابق، ص. 33

³ - طه عبد العظيم حسين ، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 32

الإهتمام على عنف الزوج و إساءته ضد زوجته التي تكون ضحية كل سلوك لا مشروع مرتبط بكل معاني القسوة والإيذاء بحيث تخضع لزوجها فيسلب كرامتها وحرّيتها ويحاول في كلّ مرة يمارس فيها هذا السلوك أن يثبت بأنّها تابعة له وأنه قوام عليها لذلك فهي مجبرة على أن تخضع لإرادته وتتنازل عن كلّ حقوقها.

وتعدّ هذه المشكلة من أكثر المشكلات الاجتماعية انتشارا وأخطرها ضررا على المرأة أولا والأسرة ثانيا لما لها من آثار سلبية نفسية وجسمية على صعيد المرأة والطفل والأسرة معا.

وللأسف نجد كثيرا من الأزواج يبررون هذا العنف بالتأديب الذي يكون مقترنا باستعمال القوة المادية لإلحاق الضرر بالجسد، وتشير الكثير من الدراسات في مجال الأسرة إلى أنّ العنف الزوجي هو الذي يكون فيه الزوج الطرف المعنّف أي الذي يرتكب سلوك العنف على الزوجة داخل البيت الزوجي أو خارجه مثلا في الشارع أو مكان العمل، فالبيت الذي كان مصدرا للإستقرار والأمان أصبح اليوم مكانا لممارسة أبشع أنواع العنف ومصدرا للربح والخوف والتفكك¹.

5- مفهوم الأسرة :

* الأسرة لغة: هي أهل الرجل أو أهل المرأة².

* أما اصطلاحا فقد عُرِّفت كما يلي:

¹ محمد الغزالي: قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار الشروق، ط2، 1990، ص. 91

² علي هادية وآخرون: قاموس الجديد للطلاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1979، ص. 54

*كل فرد من بني البشر في أيّ زمان ومكان قد وُلد وترى في أسرة تتكوّن في مجموعها من ثلاثة أفراد على الأقل هم شخصين بالغين الأب والأم و طفلهما¹.

*الأسرة هي الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي ومؤسسة من المؤسسات الاجتماعية ذات أهمية كبرى، ففيها نبدأ حياتنا الأولى ونتعود عليها ومنها نكتسب أولى خبراتنا وفيها تتشكّل شخصيتنا وهي مصدر الأخلاق والدّعاة الأولى لضبط السلوك ويلقى فيها الكبار والصغار مصدر الرّخاء².

*الأسرة هي الإتحاد القائم بين الجل والمرأة بصورة يُقرّها المجتمع والزواج مرحلة أساسية وشرط ضروري لقيام الأسرة وهي نتاج التفاعل بين الزوجين³.

*ليس من الضروري أن تتكوّن الأسرة من ذكر وأنثى وأطفالها، فقد تتألّف من أحد الوالدين أو تتكوّن من زوجين دون أطفال⁴.

*كما يعتبر بعض العلماء أن الأسرة هي جماعة اجتماعية تربطها علاقات تأتي عن طريق الزواج والقرباة أو أعضاء يعيشون معا⁵.

ونقصد بالأسرة في هذه الدّراسة كلّ وحدة اجتماعية تتكوّن من الزوج والزوجة والأبناء (إبن أو أكثر أو دونهم)، ويعيش جميع أعضاء الأسرة الواحدة معا في منزل واحد.

¹ سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص. 31

² عبد الهادي الجوهري: أصول علم الاجتماع، مكتبة النهضة، القاهرة 1997، ص. 27

³ محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص. 196

⁴ غريب سيد أحمد و آخرون: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1974، ص. 18

⁵ محمد الجوهري وعلياً شكري: علم الاجتماع الريفي الحضري ، مكتبة النهضة ، الشروق ، القاهرة ، 1980 ، ص 48

6- مفهوم التنشئة الاجتماعية: يستخدم علماء الاجتماع مصطلح التنشئة الاجتماعية للإشارة إلى مجموع العمليات التي يتم من خلالها إعداد الفرد أو الطفل ليأخذ مكانه في الجماعة التي ولد فيها وعلى هذا الأساس تكون التنشئة الاجتماعية هي كل العمليات التي تضم عادات وقيم وأعراف الجماعة وفهمها والتكيف معها¹. كما يتفق معظم علماء الاجتماع على أنها عمليات تعلم وتعليم وتقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكساب الفرد سلوكيات ومعايير تمكنه من التكيف مع جماعته و يُيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية².

*كذلك تُعرّف بأنها علاقة تفاعلية بواسطتها يتعلم الشخص المتطلبات الاجتماعية والثقافية التي تجعل منه عضواً فعالاً في المجتمع³.

ومنه يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية مجموع كل العمليات التي تعمل على صقل شخصية الفرد من خلال تحويله من فرد بيولوجي إلى فرد اجتماعي، من طفل صغير يعتمد على غيره إلى راشد يتحمل المسؤولية من خلال اكتسابه كل القيم والعادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية التي يجب عليه الالتزام والعمل بها حتى يكون فرداً مقبولاً لدى المجتمع.

¹ - إقبال محمد البشير وآخرون: ديناميكية العلاقات الأسرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص. 63

² - إبراهيم عثمان: سيكولوجية التغيير والتجديد في بناء العقل العربي، دار الوفاء، بيروت، 2001، ص. 130

³ - محمد أحمد بيومي: المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص. 52

7- البيئة الاجتماعية :

و هي كلُّ ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة و يؤثّر فيه من ظروف وحوادث داخلية أو خارجية سواء كانت هذه المثيرات إجتماعية، ثقافية، فيزيقية أو غيرها¹. فالبيئة الإجتماعية مهمّة في دراستنا بحيث يمكن من خلالها تحديد كلِّ العوامل المحيطة بالفرد والتي تدفعه للقيام بالسلوك العنيف، فالمحيط عامل رئيسي في تشكيل سلوك الفرد وتوجيهه.

8- الخيانة الزوجية: بشكل عام تعني كلُّ سلوك من شأنه الإضرار بالشريك في العلاقة الزوجية في ماله وعرضه وحياته ومنه: الكذب، الزنا، خيانة الأمانة، تدبير المكائد، تعريض ماله وحياته للخطر². وحسب محمد عاطف غيث فالخيانة الزوجية هي كل سلوك من شأنه الإضرار بالشريك في العلاقة متعلّقة بالزنا وتكون إما خيانة الزوجة لزوجها أو العكس³. والخيانة المقصودة في دراستنا هي خيانة الزوجة لزوجها بإقامة علاقة غير شرعية مع شخص آخر وهي بذلك تعرّض شرف زوجها للإنتهاك هذا ما يترتّب عليه انفعال الزوج ويقوم بتوجيه سلوك عنيف تجاهها يصل إلى الموت أحياناً.

¹ محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص. 160

² عماد عبد الغني: مشكلات الطلاق، مكتبة دار الهجرة، السعودية، 2010، ص. 97

³ محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص. 72.

9- التفكك الأسري:

لغة: هو التثاقق، التصدع، التشتت وفقدان الإستقرار وتفكك الشيء أي انفصال أجزائه عن بعضها البعض، ويراد بظاهرة التفكك انهيار الوحدة الإجتماعية وانحلال وظائفها وتدهور نظامها، والتفكك عكس الترابط والتماسك¹.

وعلى هذا الأساس يُعرّفه " أحمد يحي عبد الحميد " (أي التفكك الأسري)

بأنه انهيار الوحدة الأسرية وتحليل أو تمزق النسيج الداخلي لها وتزعزع الأدوار الإجتماعية عندما يفشل أحد أعضائها أو كلهم في القيام بأدوارهم المنوطة بهم على نحو يضمن سلامة استقرار واستمرار الأسرة، ويقول مستأنفا التفكك رفض التعاون بين أفراد الأسرة وسيادة عمليات التنافس والصراع بين أعضائها².

وتؤكد سناء الخولي ما ذهب إليه أحمد يحي بأن التفكك الأسري هو انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الإجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامه الموكّل به على وجه كاملٍ ومرضٍ³.

¹-إعداد نخبة من الأساتذة في علم الاجتماع: معجم العلوم الاجتماعية، مصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،

1975، ص. 168

²-أحمد يحي عبد الحميد : الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص. 74

³-سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص. 262

ويعرّفه عاطف غيث بأنه أيُّ وَهَنٍ أو سوء تكيّف وإنعدام التّوافق أو انحلالٍ يصيب الرّوابط التي تميّز الجماعة الأسرية كلُّ مع الآخر، ولا يقتصر وَهَنُ هذه الرّوابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرّجل والمرأة بل يشمل أيضا العلاقة بين الآباء والأبناء¹.

عاطف غيث في هذا المجال يؤكّد على ضرورة التّمييز بين طبيعة الخلاف الذي يحدث بين الوالدين وبين ذلك الذي يحدث بين الآباء والأبناء حيث يرى أنّ التوتّر الذي ينشأ بين الأبناء وآبائهم داخل الأسرة لأسباب مختلفة لا يُفْضِي بالضرورة إلى انحلال الأسرة وتفكّكها بشكل نهائي خصوصا إذا اتّحد الوالدان وتصدّيا لكلّ الخلافات التي تنشأ بين الإخوة أمّا تلك التي تنشأ بين الوالدين عادةً ما تكون أكثر خطراً حيث تفتح طريقاً مباشراً للتّفكّك لأنّ طبيعة الخلاف القائم بينهما قد يترتّب عنه الرّيادة في النّفور والتّباعد إلى الدّرجة التي تُفْضِي بهما إلى الهجر أو الطّلاق. وفي هذا الشّأن ذهب الكثير من الباحثين والدارسين مذاهب مختلفة في تحديد مفهوم التّفكّك الأسري بالتركيز على الخلل أو التصدّع الذي يصيب العلاقات بين الرّوجين فحسب، وهو ما يظهر لنا في التّعريف الذي يقول بأنّ التّفكّك الأسري هو "سوء تفاهم بين الأبوين أو انفكّك الرّوابط الرّوجية بسبب الموت أو الطلاق أو العمل"².

كما يميز علي محمد صغير بين نوعين من التّفكّك مادي ومعنوي، أمّا التّفكّك المادي للأسرة فهو غياب أحد الوالدين أو كلاهما لأيّ سبب من الأسباب، في حين أنّ التّفكّك المعنوي للأسرة فيقصد به الإضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة، وسوء

¹- محمد عاطف غيث المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص. 161

²- دروس مكّي: الموجز في الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، فسنطينة، بدون سنة، ص. 181

التفاهم الحاصل بين الوالدين وانعكاس نتائجه على شخصية الأولاد، وجهل الوالدين بأساليب التربية السليمة¹.

من خلال التعاريف السابقة وحسب الدراسة التي نحن بصدد القيام بها يمكن القول أن التفكك الأسري هو كل خلل أو تشقق أو تصدع يصيب إحدى الركائز الأساسية في تكوين الأسرة، وهو بذلك يوهن تماسكها ويهدد بشكل صريح اتحاد أعضائها واستقرارهم معاً، في هذا المجال يمكن أن نميز بين التفكك المادي وهو الطلاق النهائي الذي يحدث بفك الرابطة الزوجية بين الأبوين نتيجة تفاعل عدة عوامل إجتماعية، ثقافية وإقتصادية، وتكرر الخلافات بينهما وبعد فشلها في حل النزاعات يتخذان قراراً مصيرياً يهدد استقرار الأسرة وهو الطلاق (وهو المقصود في دراستنا)، أما التفكك المعنوي فهو يمس العلاقات الزوجية بحيث ينفر أحد الزوجين من الآخر أو نهائياً وإن كانا معاً في منزل واحد، فينقطع التفاعل بين الزوجين وتندم بينهما لغة الحوار بشكل إيجابي، وللتوعين خطورته الشديدة على الأسرة.

10- الطلاق :

لغة: هو حل القيد والإطلاق، ومنه ناقة طالق أي مرسله بلا قيد ترعى حيث تشاء ولا تمنع ومن المجاز طلقت المرأة فهي طالق وهن طوالق².

¹- علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981، ص. 63

²- خاشع حقي: الطلاق تاريخاً تشريعاً وواقعاً، دار ابن جزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1998، ص. 12.

شرعا: هو حلّ قيد الزواج أو النكاح بلفظ الطلاق ونحوه وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع¹.

سوسيولوجياً: تعرّض الزواج للتزعزع وعدم الإستقرار فيشعر أحد الزوجين أو كلاهما بأنه غير سعيد وأن زواجه لا يطاق ولا يحتمل، فيحكم عليه بالفشل ويفكر في قطع وفكّ الرابطة الزوجية لخلوها من العاطفة والثقة والطمأنينة فيتخلّى أحدهما أو كلاهما عن مكانته الأسرية وعلاقته ويتنازل عن حقوقه بها ويتخلّى عن آدائه لوظائفه والتزاماته التي يؤدّيها مع الأطراف الأخرى².

بعد اختيار امرأة ورجل الارتباط بواسطة الزواج تحت شروط شرعية وقانونية، ينظران إليه -أي الزواج- بأنه مملكة السعادة المثالية إلا أنهما يصطدمان بوقائع يفرض عليهما تقديم الكثير من التضحيات من أجل الحصول على هذه السعادة، وفي حالة عجزهما وفشلهما بتحقيق الأهداف المرجوة من الزواج بسبب الظروف الدخيلة على أسرتهما والتي تهدد استقرارها يبدي كل طرف منهما أو كلاهما رفضه الإستمرار في التضحية من أجل الآخر فيقرّر مرغماً فكّ تلك الرابطة المقدّسة من أجل الهروب والإبتعاد عن الأزمات اللامتناهية التي سببت ألماً عميقاً وتفكّكاً صارخاً داخل الأسرة.

11- الوسط الحضري (المدينة):

¹-المرجع نفسه، ص. 22

²- معن خليل عمر: التفكك الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2005، ص. 156

من أهم الأعمال الكلاسيكية في تراث علم الاجتماع الحضري المقال الذي قدمه " لويس ويرث" عن تصوره للمدينة وكان ذلك سنة 1938, وكان تعريفه للمدينة أنها عبارة عن موقع جغرافي محدد ودائم يتميز بكبر حجمه وكثافة سكانه العالية، وبدرجه كثيرة من اللاتجانس بين أفرادها¹.

و لا نفهم من ذلك أن ويرث اعتبر المدينة مجرد تجمع عشرات أو مئات الآلاف من السكان في وسط جغرافي محدد من الأرض، على العكس تماما فلويس ويرث لا يؤمن بالحدود الإدارية التي تضعها المجتمعات, وهو أول من أكد على ضرورة دراسته للمدينة بوصفها كيان إجتماعي و حينها قال مقولته المشهورة التي لا يغفل عنها أي متخصص في المدينة: "الحضرية ما هي إلا أسلوب حياة" و كان ويرث يركز على البعد الاجتماعي للمدينة لأنه أهم مقومات الحياة الحضرية.

هذا وتعرف المدينة على أنها الوسط أو الحيز المكاني الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد، في حالة من اللاتجانس، الازدحام، التنافس، والصراع الكثافة، الفردية، وتختلف المدن حسب الوظيفة التي تؤيدها (إقتصادية سياسية، تجارية، عسكرية).

سادسا: الدراسات السابقة:

¹ - السيد عبد العاطي السيد: دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008 .83

أجريت العديد من الدراسات التي تناولت الظاهرتين محلّ البحث والتحليل وأظهرت تلك الدراسات والأبحاث مدى الإهتمام الكبير بظاهرة العنف ضدّ المرأة والتفكك الأسري، وقد كانت نتائجها تشير إلى تزايد تواتر الظاهرتين. وعلى الرغم من قدم ظهور المشكلتين إلا أنّ الباحثين لليوم يتعرّضون لها بالدراسة والتحليل ولعلّ السدب يكمن في تفاقم خطورتها في جميع المجتمعات وانتشارها لا يعرف حدودا رغم كل النتائج المتوصل إليها من أجل الإحاطة بعواملها ومعالجتها.

وقد وقفنا على بعض الدراسات التي عالجت بصورة عامّة ظاهرتي العنف ضدّ

المرأة والتفكك الأسري ومنها:

الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى :

دراسة الطّالب: جمال معتوق لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي .

عنوان الدراسة : " وجوه من العنف ضدّ النساء خارج بيوتهن" ¹

إشكالية الدراسة: هل لنوعية التربية التي يتلقاها الأفراد (الذكور) داخل أسرهم دخل في

إقبالهم على ممارسة العنف ضدّ النساء في الشارع؟

وضمن هذا التساؤل المحوري إندرجت أسئلة فرعية هي:

¹ - معتوق جمال : وجوه من ممارسة العنف ضدّ النساء خارج بيوتهنّ، دراسة ميدانية بمدينة البليدة، رسالة قدّمت لنيل

شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1992 - 1993، غ.م.

هل للصورة المعطاة عن المرأة للذكور من طرف الأولياء من خلال العملية التربوية (التنشئة الأسرية) دخل في إقباله على السلوك العنيف ضدّ الجنس المقابل في الشارع؟

هل الإقبال على العنف ضدّ النساء في الشارع يُعدّ دفاعاً عن المجال الخارجي كون هذا الأخير حكر على الذكور (حسب ما تلقّوه في أسرهم).

هل لوسائل التثقيف والترفيه المستهلكة من طرف الذكور علاقة بممارستهم للعنف بمظاهره المختلفة ضدّ النساء في الشارع .

وقد اعتمد الطالب في دراسته على أربعة فرضيات وهي:

1- إن الإقبال على ممارسة العنف ضدّ النساء في الشارع من طرف بعض الذكور هو انعكاس لنوعية التربية التي تحصلوا عليها بالإضافة إلى الصور التي أعطيت لهم عن المرأة من طرف المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي مروا بها.

2- في ظروف اجتماعية واقتصادية قاهرة (البطالة، الحرمان العاطفي، الكبت بجميع أنواعه) يلجأ الذكور إلى ممارسة العنف ضدّ النساء في الشارع انتقاماً منهنّ.

3- ممارسة العنف ضدّ النساء في الشارع من طرف الذكور ما هو إلا دفاع عن المحيط الخارجي وذلك اعتقاداً منهم بأنّه خاصٌّ بهم و أنّ وجود المرأة فيه تعدي وتطفل على تصرفاتهم وخصائصهم وطبائعهم.

4- الانتشار المفرط لصور العنف عبر وسائل التثقيف والترفيه التي يستهلكها ويمارسها بعض الذكور تنمّي حتماً لديهم الميل إلى ممارسة العنف ضدّ النساء مستقبلاً.

اعتمدت الدراسة على أربع عينات و كان مجموعها 419 مفردة تمثل حجم العينة المراد دراستها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتشخيص الظروف والأسباب التي يمكن أن تعرّض النساء للعنف خارج بيوتهن أي في الشارع وإستخدم الطالب في جمع البيانات على المقابلة والاستمارة.

النتائج التي توصل إليها الباحث :

طول فترة البطالة: كلما ازدادت هذه المدّة لدى البطّالين كلما ازدادت فرص إقبالهم على ممارسة العنف .

وسائل الترفيه والترفيه ذات علاقة بتحديد فرص الإقبال أو الإمتناع عن مثل هذه السلوكات .

النشاط الديني له علاقة لدى المبحوثين بالإقبال أو الامتناع عن ممارسة العنف ضدّ النساء.

المجال الخارجي وعلاقته بممارسة العنف: الأماكن التي تكون فيها المرأة هي أماكن الحُقرة مثل: الأماكن الخالية، المحطّات، الأسواق، أماكن اللّهُو، والترفيه في هذه الأماكن يكثر العنف ويحضر على المرأة التّواجد بها.

الدراسة الثانية: دراسة الطالب سيد أحمد نقاز في إطار إعداد له رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة الجزائر¹.

عنوان الدراسة: " دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي " دراسة ميدانية مقارنة بمناطق عين الدفلى، المدينة، البلدية.

تساؤل الدراسة الرئيسي :

إلى أي مدى يمكن اعتبار الوسط الأسري مسؤولاً عن السلوك الإجرامي للأفراد؟

و اعتمد الباحث في دراسته على بعض المتغيرات الخاصة بالأسرة وهي :

الوسائل التوجيهية و التربوية التي تعتمد عليها الأسرة في التنشئة الأسرية

الظروف الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية للفرد داخل الأسرة

مؤشر دور الدين وتصادم الثقافات المحلية والأجنبية

أثر التغيرات الإجتماعية في المجتمع الجزائري على العلاقات الأسرية

الأدوار و المكنات و التضامن داخل الأسرة.

المنهج والأدوات :. اعتمد الطالب في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن

في إجراء بحثه وقام بجمع المعلومات من الكتب والدوريات والأطروحات على مستوى

¹ سيد أحمد نقاز : دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي ، دراسة ميدانية مقارنة بمناطق عين الدفلى ، المدينة ، البلدية ، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الأسري ، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع ، 2000-2001 ، غ . م

المكتبات، أما في المجال الميداني فقد إعتد على الاستمارة و إجراء مقابلات مع عينة من الأسر.

من خلال بحثه و دراسته الميدانية توصل الطالب إلى النتائج التالية :

1- إن الأسرة تعتمد على وسائل توجيهية وتربوية لا تتلاءم مع متطلبات الظروف الإجتماعية والثقافية، والاقتصادية للفرد من جهة والواقع المعاش من جهة أخرى فمثلا لاحظ الباحث تراجع دور تأثير الدين ولاحظ وجود تصادم بين الثقافات المحلية والأجنبية الأمر الذي أدى إلى بروز سلوكيات عدائية من الأفراد نحو القيم والمعايير الإجتماعية.

2- كما توصل الطالب إلى نتيجة مفادها أن التغيرات الإجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال أثرت على العلاقات الأسرية وهو الأمر الذي أدى إلى حصر الحوار والاتصال داخلها وإختلفت الأدوار و المكانات داخلها فتراجع أسلوب التضامن الذي كانت تعرف به الأسرة الجزائرية من قبل.

3- كما أن الطالب وصل إلى نتيجة أخرى وهي أن 78% من المبحوثين يعانون البطالة مما يفسر أن الفقر والأوضاع المزرية لها وزنها في دفع الأفراد للعنف.

الدراسة الثالثة : دراسة الطالبة : قاسمي صونيا في إطار إعدادها رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التنمية .

عنوان الدراسة : أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري¹

¹- قاسمي صونا : أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية ، تحليل مضمون لعينة من الصحف اليومية و عينة من المحاضر القضائية ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2000-2001 ،

طرحت الطالبة في دراستها تساؤلين رئيسيين هما:

1- ماهي أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا بالمجتمع الجزائري؟

2- ماهي طبيعة الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكابا لهذه الأنماط؟

للإجابة على هذان التساؤلات حددت الباحثة عينة للدراسة مرتبطة بإطارها الزمني

تمثلت في عينة من الصحف اليومية والمحاضر القضائية باعتبارهما مصدرين يوفران

بيانات واقعية تثري المناقشات والجدل النظري الدائر حول الجريمة.

أما دراستها فهي وصفية استخدمت فيها منهج تحليل المضمون الذي يعني برصد

وتحليل خصائص المضمون المقدم على صفحات الصحف والمحاضر القضائية.

أما عن النتائج التي توصلت إليها الطالبة فكانت على الشكل التالي:

نمط الجريمة الأكثر انتشارا بالمجتمع الجزائري هو العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة

الجسدي، اللفظي والمعنوي.

الدراسة الرابعة : دراسة الطالبة ليلي إيديو في إطار إعدادها رسالة لنيل شهادة الماجستير

في علم الاجتماع .

عنوان الدراسة : التفكك الأسري وإنحراف الأحداث¹

طرحت الباحثة مشكلة الدراسة وصاغت في السؤال التالي :

¹ - ليلي إيديو: التفكك الأسري وإنحراف الأحداث مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، دراسة ميدانية ،

جامعة منتوري قسنطينة ، 2003-2004

هل يحتمل وجود علاقة معينة بين ظاهرة التفكك الأسري وظاهرة انحراف الأحداث؟

و بناء عليه افترضت الآتي :

إن الأسرة المفككة تؤثر سلبا على حياة أطفالها وتدفعهم لارتكاب السلوك المنحرف.

ووضعت لهذه الفرضية المؤشرات التالية :

أولا : مؤشّر الطلاق

ثانيا : مؤشّر سوء العلاقات الزوجية

ثالثا : مؤشّر الحرمان العاطفي للحدث داخل الأسرة

رابعا : مؤشّر الغياب لأحد الوالدين أو كلاهما .

نمط الدراسة و نوعها :

اعتمدت الطالبة في الدراسة الميدانية بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي لمحاولة

تشخيص العلاقة بين التفكك الأسري وجنوح الأحداث فنوع الدراسة سيكون بالضرورة دراسة

وصفية معتمدة فيها على أسلوب المسح الاجتماعي واستعانّت بأدوات تمثلت في: الملاحظة

المقابلة والاستمارة.

العينة: قامت الطالبة بإجراء مسح شامل لمجتمع البحث والمتمثّل في جميع نزلاء مركزي

الأحداث بمدينة قسنطينة وعين مليلة وقدّر مجتمع بحثها ب 69 حدث.

*النتائج المتوصل إليها :

بعد عرض البيانات وتحليلها تمكّنت الطالبة من الإجابة على تساؤلها الرئيسي وتأكدت من أنّ الأسرة المفكّكة تؤثر سلبا على حياة أطفالها وتدفع بهم إلى ارتكاب السلوك المنحرف.

- أكّدت دراستها أنّ الطلاق هو أهمّ عامل للتفكك الأسري ومن ثمّ يشكلّ دافعا قوياّ لجنوح الأحداث.

- إنّ غياب رعاية الأسرة وراقبتها بسبب الأسرة المفكّكة يجعل الأحداث عرضة للانحراف

- تؤدّي قساوة الظروف المعيشية والاجتماعية بالوالد إلى الخروج بحثا عن العمل من أجل تقاضي أجر ولو كان زهيدا من أجل تلبية حاجات أسرته ما يجعله بعيدا لفترة عن أبنائه وبالتالي تقلّ رقبته ورعايته لهم.

- في حال البطالة الطويلة ونتيجة تدهور للحالة الإقتصادية للأسرة يقوم الأب بإجراءات عنيفة تجاه زوجته وأولاده مما يؤثر سلبا على العلاقات الأسرية فيظهر النزاع والشقاق.

- الطفل الذي يفقد حنان وعطف الوالدين يفضّل الهرب بعيدا عن الأسرة واللجوء للشارع وجماعة الرفاق من أجل التعويض ممّا يسهّل عليه سبل الانحراف.

الدراسة الخامسة:

دراسة الطالب محمد سعدي في إطار إنجاز رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم

الاجتماع الثقافي بعنوان : السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية نحو زوجها¹.

انطلق الباحث في دراسته من صياغة الإشكال التالي:

*ما هي أهم الأسباب والدوافع لإقبال بعض النساء على الجريمة والعنف ضد أزواجهن؟

وترجم هذا التساؤل المحوري إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل لنوعية التنشئة التي تتلقاها المرأة داخل بيت أهلها دخل في إقبالها على السلوك

الإجرامي والعنيف ضد الزوج؟

- هل للخيانة الزوجية علاقة بممارسة بعض النساء للعنف والجريمة ضد أزواجهن؟

- هل ممارسة الجريمة والعنف من طرف بعض النساء هو رد فعل طبيعي للسلوك

العدواني والعنف الممارس نحوهن؟

وضع الباحث فرضية رئيسية وهي: إقبال المرأة الجزائرية على ممارسة الجريمة نحو زوجها

هو نتاج عوامل عدة متفاعلة فيما بينها منها: التنشئة الاجتماعية، الخيانة الزوجية والدفاع

عن النفس ضد العنف الممارس من قبل الزوج عليها.

الفرضيات الجزئية :

الفرضية الأولى: لنوعية التنشئة الاجتماعية التي تلقتها المرأة داخل بيت أهلها دخل في

إقبالها على ممارسة السلوك الإجرامي والعنف نحو زوجها.

¹ محمد سعدي: السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية نحو زوجها، مذكرة لميل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي،

جامعة سعد دحلب البليدة ، 2006-2007

الفرضية الثانية : للخيانة الزوجية دخل في إقبال بعض النساء على السلوك الإجرامي نحو أزواجهن.

الفرضية الثالثة : إقبال بعض النساء على ممارسة السلوك الإجرامي والعنف ضد أزواجهن هو رد فعل طبيعي على السلوك العدواني والعنف الممارس من طرف أزواجهن عليهن. اعتمد الطالب في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بجمع البيانات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة أثر وتأثير العوامل في إحداث الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج .

منهج دراسة الحالة: حيث تعامل الباحث مع كل من فئة الأئمة ، المحامين ، الشرطة العلمية ، و هذا عن طرق المقابلة .

تحليل المضمون: اعتمد على تحليل محتوى الحالات المعروضة في مقالات الجرائد .
عينة الدراسة: اختار الطالب بالنسبة للملفات القضائية 12 ملف تم الحصول عليها بصعوبة.

- بالنسبة لعينة فئة المحامين اختار 6 محامين (3 ذكور و 3 إناث).

- أما بالنسبة لفئة الأئمة فقد اختار 5 أئمة.

- فيما يخص عينة الشرطة فقد اختار مدير مخبر الشرطة العلمية.

النتائج التي توصل إليها الطالب :

1- عالم الجريمة لم يبق حكرا على الرجل في المجتمع الجزائري

- 2- أن المرأة دخلت عالم الإجرام بقوة و بشكل ملفت للانتباه
- 3- أكثر الجرائم التي تورطت فيها المرأة هي جرائم الضرب والقتل
- 4- كشفت الدراسة أن أكثر الناس عرضة لإجرام المرأة هم الأزواج
- 5- أن الأزواج (الضحايا) غالبا ما يتسببون في إقدام زوجاتهم على الإجرام نحوهم إما بسبب الخيانة الزوجية أو بسبب الظلم والتسلط أو التخلي عن الواجبات العائلية
- 6- النسبة الحقيقية للأزواج الضحايا غير معروفة بدقة في المجتمع الجزائري بسبب عزوف العديد من الأزواج عن تقديم شكاوى ضد زوجاتهم .
- 7- إن للتنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة ببيت أهلها أهمية كبيرة في تحديد علاقتها بزوجها وأبنائها .
- 8- كشفت الدراسة أن جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية لها مسؤولية في دخول المرأة الجزائرية عالم الجريمة وبدون إستثناء .

الدراسات العربية

الدراسة السادسة: دراسات أ.د. مديحه أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح بعنوان دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي .

وُضعت هذه الدراسات في كتاب نُشر بدار الفجر بالقاهرة سنة 2008 والدراسة التي لها علاقة بالموضوع الحالي هي الدراسة الأولى: " بعض أشكال العنف ضد المرأة في صعيد مصر " دراسة ميدانية على عينة من النساء اللاتي تعرّضن للضرب والختان.

مشكلة الدراسة: بين الباحثان المشكلة المنهجية التي طالما يواجهها أي باحث مهتم بدراسة العنف ضد المرأة وهي ندرة وعدم دقة البيانات والإحصاءات الضرورية التي بإمكانها الإجابة على إشكاليات الدراسة وهي:

- 1- ما هي التصورات والأفكار لدى المرأة في صعيد مصر عن السلوك العنيف؟
- 2- ما هي الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة من وجهة نظر المرأة الصعيدية غير سلوك الضرب والختان؟
- 3- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى العنف الجسدي للمرأة في الأسرة؟
- 4- ما هي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الدافعة للعنف الجسدي ضد المرأة من الزوج أو أحد أفراد الأسرة .
- 5- هل هناك علاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية للذكور وبين سلوك العنف الجسدي للمرأة؟
- 6- ما ردود أفعال المرأة تجاه العنف ضدها من الآخرين؟
- 7- ما مدى وعي المرأة بالعنف الموجه إليها وما هو رأي الدين والقانون بهذا الشأن؟
- 8- ما هي الجهود التي تتبناها مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف الجسدي ضد المرأة؟
- 9- هل يعدّ الختان نوع من العنف الجسدي ضد المرأة في صعيد مصر؟
- 10- ما هي أسباب الختان الدينية والاجتماعية؟.

11- ما هو دور الدين والقانون في مواجهة هذه الظاهرة التي تنتشر في صعيد مصر؟

12- ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في ذلك؟

الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الباحثان: اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي لوصف وتشخيص ما تتعرض له المرأة من سلوكيات عنيفة، واعتمدت الدراسة على عقد المقارنات داخل المجتمع المحلي الواحد أو الثقافة المحلية الواحدة، حيث تم تنفيذ العمل الميداني داخل ثقافتين هما: الريفية والثقافية الحضرية .

أداة جمع البيانات :

*الاستمارة تضمنت 90 سؤالاً وزعت على سبعة محاور .

*إجراء دراسة استطلاعية على عينة من السيدات اللاتي تعرضن للعنف .

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة من النساء المتزوجات والمطلقات اللاتي تعرضن

للعنف وكان قوام العينة 200 مفردة 100 من الحضر و 100 من الريف بمنطقة سوهاج .

وقد تم الاستعانة في هذه الدراسة إلى جانب استمارة الاستبيان بما يلي :

1- المسح المكتبي للأدبيات المتصلة بموضوع البحث

2- التشريعات والقوانين التي تناولت موضوع الدراسة

3- التحليل الكيفي لبيانات دفاتر أحوال قسم الشرطة

4- الاستعانة بفرع مركز قضايا المرأة لإجراء مقابلات مع الضحايا

5- قراءة الإحصائيات الصادرة عن المجلس القومي للمرأة

أما عن النتائج التي توصلت إليها الدراسة فجاءت كالاتي:

- 1- إختلاف تصورات المرأة حول معنى العنف، فاندرجت عدة مفاهيم هي الضرب، الإنتقام، الإيذاء، فرض الرأي بالقوة، سوء إستخدام السلطة، الشدة في التعامل.
- 2- النساء في مصر يتعرضن للعنف سواء في المدينة أو الريف وتتعدد أشكال العنف إلى اللفظي، الجسدي، المعنوي وهو انعكاس لتدني مكانة المرأة في المجتمع والصور المغلوطة السائدة عنها.
- 3- أكدت بيانات الدراسة الميدانية أن أكثر الأشخاص ممارسة لعنف ضد المرأة هو الزوج ضد زوجته.
- 4- الأسباب الكامنة خلف العنف الممارس على المرأة هي :
 - إنخفاض المستوى الإقتصادي وصعوبة الإنفاق.
 - الخلافات العائلية، كراهية الزوج بسبب الرغبة في ممارسة الجنس بالقوة.
 - 5- الوسائل المستخدمة في العنف بنسبة عالية هي اليد .
 - 6- تؤدي أساليب التنشئة العنيفة حتما إلى عنف في التعامل، وكذلك علانية العقاب الذي سيؤدي إلى اكتساب خبرة العنف .
 - 7- كانت المرأة تواجه العنف الموجه ضدها بالإستسلام .
 - 8- كشفت الدراسة الميدانية عن عدم وضوح دور الجمعيات في مواجهة العنف الواقع على المرأة.

الدراسة السابعة:

دراسة الدكتور عبد الله محمد عبد النبي أحمد قازان حول : " إدمان المخدرات

والتفكك الأسري.

دراسة ميدانية لعينة من المدمنين في الأردن

إشكالية الدراسة تمحورت حول السؤال التالي :

- هل توجد علاقة بين الإدمان لدى الفرد ونشأته في عائلات يسودها الطلاق والتفكك

الأسري؟

واستتبط التساؤلات التالية:

- ما هي الميزات الحقيقية الاجتماعية للمدمنين؟ كيف بدأوا تعاطي المخدرات؟ وما

مسببات الإدمان؟

- هل توجد رقابة أسرية على الأفراد أعضاء الأسرة أو لا ؟ و ما ارتباط ذلك بالإدمان؟

- كيف يرتبط وجود زوجة الأب أو زوج الأم بالإدمان؟

- ما هي أهم العوامل الأسرية المؤدية للتفكك والتي لها علاقة إيجابية بالإدمان؟

- هل لأشكال التوتر والتكرار الدائم ارتباط إيجابي مع التوتر.

- ما هو الدور الذي يفعله الأصدقاء ووسائل الإعلام في ردع المدمنين على الإدمان؟

- ما هي المقاييس والإجراءات الواجب إتباعها للعمل على ضبط الإدمان على

المخدرات؟

- الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الباحثة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتشخيص الظروف الإجتماعية للمدمنين والأسباب الكامنة خلف إدمانهم وبالتالي معرفة مدى ارتباط الإدمان بالتفكك الأسري . جمع البيانات عن طريق الإستمارة والمقابلة حيث قابل عينة الدراسة المكوّنة من المدمنين وأسرههم.

عينة الدراسة : في البداية اختار الباحث عينة الميدانية من المدمنين من الدائنين الإسلامية والمسيحية، ووضح أن الأردن بلد مسلم فيه 93% من السكان مسلمون و 4% نصارى و 3% تمثل عدد من الأقليات مثل : الأرمن، القوقاز. أمّا عينة الدراسة فقد اختار 175 شخص من مناطق حضرية بها 169 مسلم و 6 نصراني حسب الجدول الذي أدرجه.

توزيع المدمنين حسب الديانة .

النسبة المئوية	التكرار	الديانة
96.6%	169	الإسلامية
3.4%	6	المسيحية
100%	175	المجموع

بعد هذا اقتصر الباحث في دراسة الميدانية على المدمنين المسلمين دون

المسيحيين لأنها تشكل أقلية ضعيفة .

أما النتائج التي توصل إليها فكانت على النحو التالي :

- أن الإدمان موجود بشكل كبير في المجتمع المدني الأردني خاصة لدى فئة الشباب وشكلت 135 فرد ممثلة في الفئة العمرية 21-40 عاما .
- هناك علاقة بين الإدمان والمستوى التعليمي المنخفض.
- المتزوجين أكثر عرضة للإدمان من الشباب العازب ، و الطلاق و التفكك الأسري لهما علاقة طردية بالإدمان .
- الإدمان على المخدرات يحدث ضمن الطبقات الدنيا عكس الطبقة المتوسطة و العليا (حسب الدخل)
- الإجرام والانحراف سلوكيات غريبة ناتجة عن ظروف إجتماعية معينة إذن لها علاقة بالإدمان.
- الإدمان سلوك يتعلمه الفرد ويكتسبه من خلال وجوده مع مجموعة الأصدقاء فهي المصدر الرئيسي لتعلم السلوك المتعلق لتعاطي المخدرات (هذا ما تؤكده عينة 132 فرد)
- معظم المدمنين غير واعين بعواقب الإدمان على المخدرات والعواقير.
- سوء معاملة العائلة وقلة العطف الأسري هما أكبر عاملين مسببين للتفكك الأسري وبالتالي إتجاهه نحو الادمان بالنسبة لأعضاء هذه الأسرة .
- ساعات العمل الزائد لدى الوالدين في العمل لها آثار كبيرة وخطيرة على العائلة .
- العائلات المتعلمة عرضة للإدمان.

كانت هاته بعض الدراسات التي استطعنا الوقوف عليها لمساعدتنا على إنجاز دراستنا والتي تناولت في مجملها جوانب مهمة من موضوع بحثنا باعتبارها تركّز على أحد متغيّري الظاهرة محل الدراسة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تشكّل الدراسات السابقة الخلفية التاريخية والعلمية التي تقوم عليها الدراسات والأبحاث القادمة وهي تُيسّرُ درب كل باحث في تزويده بمعطيات تفيد في دراسته الجديدة خاصة بعدم تكرار ما سبقه إليه غيره من الباحثين.

وما نوّده أنّ الدراسات السابقة حول ظاهرتي العنف ضدّ المرأة والتفكّك الأسري في العالم عامّة والمجتمع الجزائري خاصّة هي كثيرة ومتنوعة، ولعل هذا أبلغ دليل على أهمية الموضوع محل البحث والدراسة، وقد رأينا التعرّض لدراسات دون الأخرى على الأقل لتضمّنها متغيّر يخدم موضوعنا وأن مسار عملها يدلّنا على طريق ننتجه في دراستنا .

ومن خلال استعراضنا لبعض الدراسات الجزائرية والعربية اتّضح لنا التّوّع في المواضيع والمتغيّرات وتعدّد الأهداف، العملية والعلمية، وهذا مرجعه تنوّع زوايا دراسة المواضيع محلّ المعالجة العلمية والتي حاولت إبراز حقيقة وواقع العنف الممارس ضدّ المرأة و كل خلفياته ومظاهره وكذا نتائجه على كافة الأصعدة والمستويات وكذا كشفت لنا عن خطورة وضع الأسرة التي تتعرّض للتفكّك والذي ينعكس على صيرورة تقدّم المجتمعات وإزدهارها، فمحتوى الدراسات السابقة أعطى لنا فكرة عن كيفية بناء الجانب النظري لدراستنا

ودلنا على الإطار المنهجي لبناء منهجية لها أي للدراسة الحالية, ونقول أن هناك تقارب إلى حد بعيد بين توجهات هذه الدراسة وما قمنا باستعراضه من دراسات سابقة من حيث الأهداف المسطرة والمرجوة من إجراء البحث.

وبهذا فقد حاولنا قدر ما أمكن الإلمام بأهم المراحل التي يتطلبها أي بحث علمي انطلاقاً من تحديد الإشكالية وصياغتها وتوضيح أهمية موضوع الدراسة مع إبراز أهم الأسباب الكامنة خلف اختيار هذا الموضوع دون غيره، بالإضافة إلى تسطير الأهداف الرئيسية لهذا البحث، ومن ثم الوقوف على تحديد كل المفاهيم الرئيسية والثانوية للموضوع. وكعنصر أساسي قمنا بإدراج بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيري الدراسة وتحديد نقاط الاستفادة منها, دون إغفال الفرضيات الميدانية التي رأينا أنها ضرورية لتفسير العلاقة الموجودة بين متغيري الدراسة.

الفصل الثاني: مقارنة نظرية لموضوع الدراسة

تمهيد:

أولاً : الإتجاهات النظرية المبثورة للعنف

1. البنائية الوظيفية
2. النماذج الثقافية والاجتماعية
3. المدخل النفسي الاجتماعي
4. النموذج الإقتصادي البيئي

ثانياً: الأسرة والتفكك الأسري في النظريات الاجتماعية

1. البنائية الوظيفية
2. التبادلية الاجتماعية
3. التفاعلية الرمزية
4. الصراع الاجتماعي

ثالثاً : النظريات المفسرة لبقاء المرأة في المعاملة العنيفة

1. نظرية دورة العنف
2. نظرية العجز المتعلم
3. نظرية التعلق
4. نظرية إثبات الذات

خلاصة الفصل

تمهيد:

قبل الانطلاق في إجراء أي دراسة علمية أو بحث علمي يجب أن يؤسسَ له نظرياً، ويقصد بذلك إعطاء منطلق عام يوضّح لنا الظاهرة موضوع الدراسة، فالمدخل النظري يضم مجموعة من القضايا والتصورات المترابطة التي توجه الرؤية الصائبة للباحث حول موضوع بحثه. الأكد أن هذا الإطار التّصوّري واسع وليس بالإمكان الإلمام به من خلال موضوع واحد، نظراً لتعدّد المداخل النظرية المفسّرة للظاهرة قيد الدراسة.

وأفضل طريقة لإعطاء إطار تصوّري حول موضوع دراستنا هو التقيّد بأهمّ المداخل النظرية التي لها توجّه يتداخل مع دراستنا الميدانية ورغم تعدّد واختلاف وجهات الطّرح النظري لدى الباحثين حول تحديد المداخل النظرية الأساسية والتي لها علاقة بشكل مباشر بالموضوع محلّ الدراسة الحالية، إلّا أننا حاولنا أن نقدّم أهمّ التوجّهات الفكرية التي تساعدنا في توجيه الدراسة وفهم حقيقتها وكذلك تفسيرها وتحليلها إلى عواملها الأساسية.

استناداً إلى ذلك فقد قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى أهمّ الاتجاهات التي قامت بتفسير كل من ظاهرة العنف مركزين على عنف الزوج ضدّ الزوجة، وكذا المداخل النظرية التي اهتمّت بالأسرة كأهمّ الظواهر الإجتماعية وحاولت تفسير ظاهرة التفكك التي تعاني منه الأسرة خاصة التفكك النهائي (الطلاق).

ودعماً لهذا الجانب النظري أردنا أن ندرج بعض الأطر الفكرية التي فسّرت بقاء المرأة في المعاملة العنيفة من طرف زوجها وتقبّلها للأمر.

1- البنائية الوظيفية:

ترتكز في تحليلها على العنف الأسري سواء بين الآباء والأبناء أو بين الزوجين وهذا ما سمّته بالوحدات الصغرى، أما تفسير هذا المشكل عند الوظيفين فيكمن في زيادة التكامل الاجتماعي وتعزيز الوحدة الأسرية التي تؤدي إلى التقليل من شدة العنف، أي كلما زاد ارتباط الوحدات الصغرى داخل الأسرة (الآباء، الأبناء) أدى ذلك إلى تقليص العنف، أمّا عن أسباب هذه الظاهرة فيرى أصحاب هذا الإتجاه أنّ العنف الأسري هو نتيجة حتمية لجملة من الظروف الإقتصادية والاجتماعية وقد مثلوها في الوضع العائلي المتدني، ظروف وضغوط العمل، البطالة، الخلافات العائلية، الفقر وانخفاض دخل الأسرة من جهة وعدد أفرادها المتزايد من جهة أخرى، ظروف السكن غير الملائم، نقص توعية وتعلم أفراد الأسرة، كل هذه العوامل مجتمعة يؤكد أصحاب النظرية البنائية الوظيفية أنها تؤدي حتماً إلى زيادة التوتر داخل الأسرة خاصة بين الزوجين، هذا ما يُشعل فتيل العنف الأسري وبشكل يومي في كثير من الأحيان¹.

ودائماً في اتجاه الوظيفية الاجتماعية نجد Burgess يوضح أنّ الصراع وإن كان حاملاً للعنف فلّه وظيفته الإيجابية للفرد والمجتمع وقد وضّح ذلك من خلال وظيفة التجديد التي تقوم عليها الحروب والثورات والصراعات داخل مجتمع ما حيث يؤدي ذلك إلى ظهور قيم جديدة تساعد على التقليل من حدة التوتر داخل المجتمع وتنتشر الأمن به².

¹-إجلال اسماعيل حلمي: العنف الأسري ، دار قباء ، القاهرة ، 1999 ، ص. 27.

²-المرجع نفسه، ص. 52.

2- النماذج الثقافية الإجتماعية :

2-1- مدخل الحركة النسوية :

يركز هذا المدخل على النظام الأبوي القائم في المجتمع كسبب رئيسي في تعنيف الرجل للمرأة ويقصد هنا عنف الزوج ضد زوجته، إلا أن هذا المدخل قد أغفل العديد من أشكال العنف داخل الأسرة كعنف المرأة ضد زوجها أو عنف الآباء تجاه أبنائهم أو عنف الأبناء تجاه آبائهم، وقد برر أصحاب هذا المدخل نظريتهم في أن الرجل يُعطى كلَّ السَّطوة من أجل التَّحكُّم وممارسة القوَّة ضدَّ زوجته وأبنائه، ومن ثمَّ تبقى المرأة تظهر في صورة المخلوق الضَّعيف الذي لا حول ولا قوَّة له تعاني الشَّعور بالنَّقْص أمام هيمنة وتسلُّط الرَّجل الذي يأبى إلا أن يُخضِعَهَا بالقمع والقهر والضَّرب، وهنا يظهر جلياً أن إساءة معاملة المرأة هو نتاج خوفها المستمر من الرَّجل واستغلال هذا الأخير الفرصة لتأكيد سيطرته حتَّى يضمن التَّبعية الدائمة للمرأة، وفي ذات السِّياق يوكِّد أصحاب هذا المدخل أن للسَّطوة الأبوية وأساليب التَّنشئة الإجتماعية (الأسرية) دور كبير في تزايد وتيرة العنف الأسري، ذلك أنها تتيح للرجل فرص التسلُّط من خلال الدور الذي يتعلَّمه، فاعتقاده القائم هو اعتقاد ثقافي يبيح له ممارسة السَّطوة على المرأة والتَّحكُّم في مصيرها وتوجيه سلوكها داخل المنزل وخارجه¹، ولعلَّ خير دليل يوكِّد ما ذهب إليه أصحاب هذا المدخل هو ما نراه ونعايشه في واقع المجتمع العربي الذي في كثير من الأحيان يفضِّل الولد على البنت ويوكِّد أن دور

¹ -Straus : **measuring intra family conflict and violence**, journal of marriage and the family,1979 ,p 88

الرَّجُلُ يَكْمُنُ فِي أَنَّهُ الْقَائِدُ صَاحِبُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَصَاحِبُ اتِّخَاذِ كُلِّ الْقَرَارَاتِ، فَدَوْرُهُ بِذَلِكَ رِئِيسِيٌّ وَيُسْتَعْمَدُ كُلُّ قُوَّتِهِ الْجَسَدِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ فِي إِخْضَاعِ الْمَرْأَةِ وَأَبْنَائِهَا لِسَيْطَرَتِهِ، وَتَبْقَى هِيَ صَاحِبَةُ الدَّوْرِ الثَّانَوِيِّ، تَعْمَلُ وَلَا تَتَكَلَّمُ إِلَّا بِأَمْرِ مَنْهُ كَمَا يَكُونُ مِنَ السَّهْلِ جَدًّا إِسَاءَةَ مَعَامَلَةِ الْمَرْأَةِ جَسْمِيًّا وَنَفْسِيًّا وَتَكُونُ ضَحِيَّةً سَهْلَةً لِلْمَعَامَلَةِ الْعَنِيفَةِ مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يُعْتَرَفُ بِهِ إِلَّا فِي مَجْتَمَعِ ذَكَوْرِيٍّ، هَذَا مَا أَكَّدَهُ Straus فِي قَوْلِهِ أَنَّ الْمَعَايِيرَ الثَّقَافِيَّةَ السَّائِدَةَ فِي الْمَجْتَمَعِ تَشْجَعُ الرَّجُلَ عَلَى تَعْنِيفِ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَقَاسِمُهُ حَيَاتِهِ وَأَحْلَامَهُ، فَهُوَ مَجْتَمَعٌ تَسُوْدُهُ ثَقَافَةُ ذَكَوْرِيَّةٌ يَعْطِي لِلرَّجُلِ الْحَقَّ فِي السَّيْطَرَةِ وَالْهَيْمَنَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَلَا يَخْتَلِفُ عَنْهُ Song حَيْثُ أَكَّدَ أَنَّ النِّظَامَ الْأَبُوِيَّ الْقَائِمَ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ يَشْجَعُ سَيْطَرَةَ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ، بَلْ وَيَتَعَلَّمُ الرَّجُلُ أَنَّ هَذَا قِيَمَةٌ أَكْبَرَ مِنَ الْمَرْأَةِ وَأَنَّهَ أَعْلَى مَنْزِلَةً مِنْهَا وَأَنَّهَ الْقَائِدُ الْأَمْرُ النَّاهِي، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَتَعْتَبَرُ تَابِعَةً لَزَوْجِهَا خَاضِعَةً لَهُ دَائِمًا وَمَطِيعَةً، هَذَا يُوَضِّحُ الدَّوْرَ الْكَبِيرَ الَّذِي تُؤَدِّيهِ الْمَعَايِيرَ الثَّقَافِيَّةَ فِي إِسَاءَةِ مَعَامَلَةِ الْمَرْأَةِ¹.

2-2- نظرية المصادر:

رَكَزَ Goode صَاحِبُ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ عَلَى مَفْهُومِ الْقُوَّةِ الَّذِي يَعْنِي قُدْرَةَ الشَّخْصِ عَلَى التَّأْثِيرِ فِي الشَّخْصِ الْآخَرَ أَيْ الْقُدْرَةَ عَلَى فِرْضِ السَّيْطَرَةِ سِوَاءَ كَانَتْ ذَلِكَ بِطَرِيقَةٍ قَانُونِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مَعْتَمَدًا فِي ذَلِكَ عَلَى كُلِّ طَاقَتِهِ الْجَسْمِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ، هَذَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أَيَّ شَخْصٍ يَمْلِكُ أَكْبَرَ قُدْرٍ مِنْ مَصَادِرِ الْقُوَّةِ فَهُوَ يُسْتَعْمَدُ فِي فِرْضِ إِرَادَتِهِ عَلَى الطَّرْفِ

¹ -Song & Angling : « violence exposure and emotional trauma as contributors too adolescents »,archives of pediatric and adolescent medicine ,1008,p.p 531-536

الآخر حيث يكون أقل قوة منه وفي المقام نفسه تكون المرأة في صورة الشخص الضعيف الذي يخضع لسيطرة الرجل وتصبح شيئاً من ممتلكاته¹.

هذه النظرية تؤكد أن أي فرد يستحوذ على مجموعة من المصادر الإقتصادية والإجتماعية يستخدمها في ممارسة الضغط والإبتزاز على الطرف الآخر، أمّا إذا انفتقد إليها فإنه يستعيدّها بالقوة أي أنه يستخدم العنف، حيث يصبح هذا الأخير الحل الوحيد في فرض السيطرة والهيمنة للرجل على المرأة بصورة خاصة .

ولذلك وضع أصحاب هذه النظرية قاعدة عامّة والتي تقول كلما كان المستوى التعليمي للمرأة منخفضاً عن زوجها كلما قلت قوتها مقارنة بقوة زوجها وكان احتمال تعرّضها للعنف أكثر. ولكن كلما كانت العلاقة بين الزوجين أكثر مساواة كلما قلّ حدوث أي نوع من الإساءة داخل الأسرة وخارجها.

3- المدخل النفسي الإجتماعي لتفسير العنف :

تذهب نظريات الاضطراب النفسي خلال استخدام بعض الآليات المنهجية كالتقياس إلى أن أنماط معينة من الناس توجه عنفها ضد الآخرين خاصة تجاه المرأة وهؤلاء (أي الأنماط من الناس) يتميزون بسمات شخصية خاصة ينفردون بها عن الآخرين من حيث المهارات، الحالة المزاجية والشخصية، تاريخ وظروف الحياة وكذلك الناحية الفسيولوجية، وكان من المعتقد أن ضرب الزوجات أمر نادر الحدوث ولا يوجد إلا بين الأفراد المنحرفين

¹-Good : force and violence in the family , journal of marriage end the family , 1971,p.743

أو الذين يعانون من مشكلات عاطفية حادة أو المدمنين على تعاطي المخدرات والكحول، وهنا نجد أن الأطباء في بداية أبحاثهم اهتموا بدراسة سمات الشخصية المُعْتَفَّة المنهكة (الضحية) أكثر من دراسة المُعْتَف نفسه (المعتدى)، ولعل ذلك يعود إلى صعوبة أو استحالة الحصول على عينة فعلية من الرجال الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم، وإن تم ذلك فإن أغلب هؤلاء الرجال سيرفضون الاعتراف بسلوكهم العنيف¹.

وفي هذا المجال تشير دراسة أجريت في أمريكا قام بها Robey عن الرجال الذين وجهوا سلوكا عنيفا ضد المرأة حيث قام بأخذ عينة مكونة من 37 رجل (وهم متزوجون) متهمين بضرب زوجاتهم، إلا أن الأزواج رفضوا مقابلة فريق البحث، عكس الزوجات اللاتي أبدین كل التعاون باعتبارهن ضحايا، وما كشفت عنه هذه الدراسة حول النساء المعتفتات أنهن يسلكن سلوكا متناقضا أي أنهن نساء يملن إلى إصدار الأوامر، بارادات عدائيات ويملن كذلك إلى ممارسة أدوار الذكور، هذه السمات دفعت أصحاب الدراسة إلى وضع نتيجة نهائية مفادها أن هؤلاء الزوجات بحاجة إلى شيء من العقاب بسبب سلوكهن الخارج عن دورهن كزوجات وأمهات، وهذا قد أعطى بعض الحق لأزواجهن في معاقبتهم². إذن في حدود هذه الدراسة قد فسّر ضرب الزوجات بإلقاء اللوم عليهن، حيث أكدت أنهن لسن في الواقع هدفا للضرب لأن الزوجة تتعرض للعنف بصفة مستمرة وهي التي تسمح

¹ - عدلي السمري: العنف في الأسرة، تأديب مشروع أم إنتهاك محذور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001،

² - Clicker : wife beaters and beaten wives, conspirators in crimes of violence psychology , p.56

للزوج بضربها وترفض القيام بردّ فعل إزاء ما تتعرّض له من عنف، وتظلّ محافظةً على موقفها السلبي ما يجعلها عرضة للعنف مرّة تلو الأخرى.

3-1- نظرية التعلّم الإجتماعي:

تعتبر نظرية التعلّم الإجتماعي من أهم النظريات الإجتماعية في تفسير عملية تعلّم سلوك العنف الأسري خاصة من خلال التقليد والتّمثيل، ولعلّ الفضل في الاهتمام بموضوع التعلّم أي تعلّم سلوك العنف يعود إلى Alpert Bandura الذي قدّم خلاصة أبحاثه في كتاب يحمل عنوان " التعلّم الإجتماعي من خلال المحاكاة، ويشير Bandura في كتابه أن معظم سلوك الإنسان متعلّم ومكتسب، ويتم ذلك من خلال التّمثيل أو التقليد، حيث يتسنى للفرد من خلال تتبّعه لسلوك الآخرين أن يكتسب سلوكات جديدة ويتعلّم كيفية القيام بها، وأكد Baudura أن المصادر الرئيسيّة في اكتساب السلوك وتعلّمه هي: تأثير الأسرة والإقتداء بالشخص الذي يشكّل المثل الأعلى والنموذج الرمزي للفرد¹.

فالمصدر الأول يمكن له أن يساهم وإلى حد بعيد في تنامي العنف وبدرجات متفاوتة وهذه النظرية تؤكد أنّ الأسرة كمصدر أول لها الدور الأكبر في تشكيل سلوك أفرادها، ومن خلال استخدامها للعنف (يجد أعضاؤها أنّ هذا السلوك شكل مقبول داخل المنزل) فإنّها تعطي للطفّل خبرة العنف سواء كان ملاحظا أو معتديا أو ضحية للعنف ونجد بعض الآباء يشجّعون أبنائهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف

¹ –Bandura Alpert :Aggression :A social learning analysis Englewood] cliffs, New Jersey, prentice Hall, p. 28

وَأَلَّا يَكُونُوا ضَحَايَا لِلْعَنْفِ فِي مَوْقِفٍ أُخْرَى وَتَأَكِيدَا لِهَذِهِ النَّظْرِيَّةِ فَقَدْ أَظْهَرَتْ الْعَدِيدُ مِنْ الدَّرَاسَاتِ أَنَّ الْمَيْلَ لِلْعَنْفِ يَرْتَبِطُ بِرَتْبَاتٍ مُوجِبًا بِبَعْضِ عَوَامِلِ النَّشْئَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ مِثْلَ: مَعَايِشَةِ الْأَبْنَاءِ لِلخَلَفَاتِ الزَّوْجِيَّةِ وَإِهَانَةِ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ وَضَرْبِهَا وَسُوءِ مَعَامَلَتِهَا وَحَرْمَانِهَا مِنْ كُلِّ حَقُوقِهَا .

إِذْنِ فَهَذَا النَّمُودَجُ يُوَكِّدُ أَنَّ الْعَنْفَ هُوَ سُلُوكٌ مُتَعَلِّمٌ وَ مَكْتَسَبٌ حَيْثُ يَتَعَلَّمُهُ الْفَرْدُ مِنْ خِلَالِ الْخُبْرَةِ الْمُبَاشِرَةِ أَوْ مِنْ مَلَاخِظَتِهِ لِسُلُوكِ الْآخَرِينَ وَ أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةٌ وَثِيْقَةٌ بَيْنَ الْعَنْفِ الْأَسْرِيِّ وَالْعَنْفِ ضِدَّ الْمَرْأَةِ، هَذَا يَعْنِي أَنَّا نَتَعَلَّمُ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَنْمَاطِ السُّلُوكِيَّةِ مِنْ خِلَالِ الْمَلَاخِظَةِ وَالتَّقْلِيدِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِسُلُوكِ الْآخَرِينَ، إِذْنِ فَسُلُوكُ الْعَنْفِ مُتَعَلِّمٌ شَأْنُهُ شَأْنُ بَقِيَّةِ أَنْوَاعِ السُّلُوكِ الْآخَرِي الْمَكْتَسَبَةِ وَهَذَا التَّعَلُّمُ يَعُودُ الْفَضْلَ فِيهِ لِدَوْرِ الْأُسْرَةِ .

أَمَّا الْمَصْدَرُ الثَّانِي وَالْمَتَمَثِّلُ فِي تَبْنِيِّ الْقِيَمِ الثَّقَافِيَّةِ الْفِرْعِيَّةِ لِلْسُّلُوكِ الْعَنِيفِ فَيُشِيرُ إِلَى أَنَّ أَعْلَى مَعْدَلَاتِ سُلُوكِ الْعَنْفِ تَتَوَاجَدُ بِالْبِيئَاتِ الْعِدْوَانِيَّةِ الَّتِي تُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا ثَقَافَةُ الْعَنْفِ وَالَّتِي تُحْتَرَمُ فِيهَا الْعِدَايَةُ، وَتُظْهِرُ الثَّقَافَةُ الْفِرْعِيَّةُ هُنَا مِنْ خِلَالِ الْمَهَارَةِ فِي الشَّجَارِ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ، إِذْنِ لِلْبِيئَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ الَّتِي يَعِيشُ فِيهَا الْفَرْدُ دَوْرٌ فِي تَعَلُّمِ وَاِكْتِسَابِ أَنْمَاطِ سُلُوكِيَّةٍ عِدْوَانِيَّةٍ وَمَعَ الْمَمَارَسَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ لِهَذِهِ السُّلُوكِيَّاتِ يَصْبِحُ الْعَنْفُ أَوْ الْعِدْوَانُ أَمْرًا طَبِيعِيًّا فِي بِيئَاتٍ تَرْكِّزُ عَلَى وَجُودِ ثَقَافَةِ الْعَنْفِ فِي مَجْتَمَعِهَا¹.

¹-Gelles: **domestic violence and sexual abuse of children** , journal of marriage and the family,, 1990 , p 45

أما المصدر الثالث فيتمثل في الاقتداء بالنموذج الأمثل ويظهر هذا في الشخصيات العنيفة التي تظهر في مختلف وسائل الإعلام خاصة التلفاز، وهذا المصدر يؤكد أن تعلم سلوك العنف يبدأ من مشاهدة العنف المُقدّم وأنه تحت ظروف معينة يصنع نمونجا مثاليا للسلوك، فيقوم المتفرّج بالاقتداء وبالتالي تعلم نمط سلوكي عنيف، وفي هذا السياق نذكر مثلا عن ظاهرة الإغتصاب فيمكن اكتساب هذا السلوك عن طريق مشاهدة هذا الفعل العنيف والمخل بالأخلاق في التلفاز، وبالتالي يسهل تقليده وتعلمه، وعلينا أن نشير إلى أن التّعرض المتكرّر للعنف من خلال التلفاز، الألعاب الرياضية العنيفة وألعاب الفيديو قد تلعب دورا خطيرا في تعليم الأطفال العنف فيصبحوا بذلك عدوانيين¹.

3-2- نموذج تناقل العنف عبر الأجيال:

فحوى هذه النظرية مقتبس من النظرية السابقة (نظرية التعلّم الاجتماعي)، و تشير إلى أن العنف الأسري ينتقل داخل المنزل من جيل إلى آخر إما عن طريق الخبرة أو الملاحظة (الاقتداء)، ملاحظة العنف بين الوالدين وفي دراسة لأغلب الأطفال الذين يعيشون في بيئة عنيفة أو يتعرّضون للعنف بصورة مباشرة يكون نموهم النفسي غير كامل أي أنهم يعانون إعاقات مختلفة في السلوك، الانفعال، المعرفة ومختلف المجالات الاجتماعية، وفي ذات السياق يذهب كل من Sugar man و Hotaling في دراستهما أن مسؤولية حدوث أو انتشار سلوك العنف يعود إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي

¹ –Bandura Alpert :Aggression :A social learning analysis , p. 29

للأسرة وكل الملاحظات والمشاهد العنيفة المتكررة التي يعيشها الطفل، والإعتقاد الراسخ لديه أن الذكر أقوى وأقدر من الأنثى وله الحق في تعنيفها، وفي المقابل عليها الرضوخ لإرادته¹.

3-3- نظرية الإحباط و العدوان:

ملخص هذه النظرية أن الإنسان بطبعه ليس عدوانيا، وإنما يتفجر العدوان بداخله كلما تعرض للإحباط الذي يمنع هذا الإنسان من تحقيق رغباته الشخصية²، إذن وحسب هذه النظرية فالعنف داخل المنزل هو نتيجة لجملة من الإحباطات التي تنتج بدورها عن الحرمان من تحقيق الرغبات الفردية وهذا الحرمان يؤدي إلى تعريض الزوجة إلى إيذاء جسدي قاسٍ من طرف زوجها الذي يفتقر إلى الدخل المادي لمواجهة مطالب أسرته، هذا ما يعتبر ضعفا وعجزا لدى الزوج أي أنه إذا فشل في توفير احتياجات الأسرة سيحبط ومن ثم لا يجد منفذ يُعبر فيه عن إحباطه سوى القسوة على زوجته وهذا يرجع إلى انخفاض مستواه التعليمي، وضعه المهني، دخله المتواضع ومكانته الإجتماعية المتدنية خاصة أمام زوجته، كل هذا يدفع به إلى استخدام العنف داخل المنزل، خاصة إذا كان في بيئة إجتماعية تنتشر فيها ثقافة العنف.

¹ – Hotaling & Sugar mane : **An analysis of risk markers in husband to wife violence** , the current state of knowledge violence and victims , 1986, p 124

² –Robert castel : **l'ordre psychiatrique** , paris 1976 , p 33

ودعما لهذه النظرية أجريت العديد من الدراسات حول ظاهرة العنف ضد المرأة

أفادت بـ:

1- يكون العنف ضدّ الزّوجة أكثر شيوعا وأشدّ قسوة في الطبقة ذات المستوى الإقتصادي المنخفض، فهناك علاقة طردية بين الدخل وضرب الزوجة، فكلما كان دخل الزوج منخفضاً كلما ارتفع إيذاء الزوجة جسدياً وأنّ العلاقة بين الدخل والضرب ليست بالضرورة مباشرة بل تتخللها عوامل من شأنها التقليل من حدّة القسوة على الزوجة منها مثلاً المستوى التعليمي حيث أنه كلما كان الأزواج ذوي مستوى تعليمي مرتفع فستتخفّض شدة التوتر لديهم وبالتالي تتخفّض معدّلات الإيذاء الجسدي للزوجة¹.

2- إذا كانت الزوجة ذات مركز مهني جيّد ومستوى تعليمي وإقتصادي مرتفع ومكانة إجتماعية عالية، هذا سيعرّضها إلى العنف من قبل زوجها. الذي مهما كان إنتماؤه الطبقي فإنّه لن يقبل بأن تكون زوجته أرفع منه مادياً، ثقافياً وإجتماعياً، فيزيد ذلك من توتره وإحباطه ما يؤدّي إلى إيذائها جسدياً ونفسياً².

و نشير إلى أن الأفراد يختلفون في درجة تحملهم للإحباط وإدراكهم له وهنا تؤدّي التّشئة الإجتماعية دوراً كبيراً في تعليم الفرد تحمل الإحباط الناتج عن عدم إشباع الرغبات والحاجات، ويعمل الإحباط كقوة دافعة للفرد تساعد على إزالة العوائق سواء كانت داخلية

¹-Gilles : **the violent-home : « a study of physical aggression between husbands and wives** ,beaver lyhills , caller , 1974 , p 165.

² -Stephens : **family determinates end effect of deviance in contemporary theories about family** , burn ,p. 620

أو خارجية، وقد يؤدي الإحباط إلى سلوك غير مقبول بحيث لا نرى الأسباب الحقيقية التي أدت الى الفشل في الإستجابة الكليّة لتلبية الحاجات الفردية، وإذا حدث وأن تواتر الإحباط سينقلب مباشرة إلى عدوان. إلا أنه وفي بعض الأحيان قد يقوم الفرد بسلوك عدواني دون أن يتعرّض إلى إحباط ما، ومنه ليس مشروطاً أن يقوم كل الأفراد بالسلوك العدواني نتيجة تعرّضهم لإحباط ما¹.

عموماً إن هذه النظرية (الإحباط والعدوان) تؤكّد أن الاستجابة العدوانية هي ضرورة حتمية لأي إحباط يتعرض له الفرد نتيجة عدم تمكّنه من إشباع رغباته المادية والمعنوية، ويمكن القول أنّها قامت بتفسير الظروف الكامنة خلف حالات الإحباط التي تولّد الإنهزام والإستسلام وتؤدي مباشرة إلى رد فعل عنيف وتبدو الصورة واضحة في حالة الزوج المحبط والذي يعبر عن إحباطه بتعنيف زوجته، وبالمقابل لم تقدم لنا هذه النظرية تفسيراً لبعض الحالات التي يكون فيها الشّعور بالإحباط دافعاً إيجابياً أين يسلك المحبط منحى آخر بعيداً عن الإستسلام فيحاول مرّاتٍ عدة حتى يتمكن من تجاوز العراقيل وبالتالي تحقيق أهدافه وتلبية حاجاته وإشباع رغباته دون التعديّ على سلامة أطراف أخرى وهذا وجه إيجابي لبعض حالات الشّعور بالإحباط، ومن ذلك يمكن القول أن الإحباط لا يكون مقروناً دائماً بالعنف وسبباً مشروطاً به.

¹ جمال الخطيب: تعديل السلوك الإنساني، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ط3، 1995، ص 26

4- النموذج الإقتصادي البيئي:

تركز هذه المقاربة على الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأسرة وكل أنواع الضغوط كالطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة، مستوى الدخل الأسري، شكل العلاقات الأسرية، الوضعية المهنية، البيئة الجغرافية، الظروف السكنية وغيرها من الأوضاع المحيطة بالأسرة، فكثير من الدراسات تشير إلى أن هناك علاقة طردية بين المستوى الإقتصادي والإجتماعي والوضع البيئي وأشكال مختلفة ومتعددة من العنف الأسري، حيث أن الأسرة التي تعاني معدلات بطالة مرتفعة ومستوى دخل منخفض وتعليم متدني إلى جانب البيئة الجغرافية القاسية والمكانة الإجتماعية بين الآخرين تُعدُّ كلها مؤشرات هامة تُسهم بشكل كبير وخطير في حدوث العنف داخل المنزل.

و في هذا المجال أوضحت نتائج الدراسات التي قام بها Walker أن هناك علاقة ترابطية طردية بين العنف الموجه ضد المرأة والزوج البطال، في حين الأزواج الذين يتسمون بمستوى تعليمي جيد ويملكون دخلا كاف لإحتياجات الأسرة يكونون أزواجا غير سيئين وغير معتدين على زوجاتهم¹.

إلا أن هذه الدراسات تعرضت للعديد من الإنتقادات أهمها: نتائج دراسات أخرى أثبتت أن العنف ضد المرأة يحدث في جميع الطبقات الاجتماعية ذات المستويات الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية العالية .

¹ -Walker : **psychology and domestic violence around the world** , American psychologist , 1999 , p.29

ومن وجهة نظر ماركسية فإن التغيّر الإجتماعي لا يتم إلا بواسطة القوة المسلحة فالرجال حسب كارل ماركس يصنعون تاريخهم بقوة أيديهم من خلال احتكامهم إلى السلاح باعتبارها آلة فعالة لتحقيق العدالة¹.

إن التحليل النظري للعنف وطبيعته ودوره ومكانته بين بقية الأحداث الإجتماعية يملي ضرورة ملحّة وقصوى من أجل إعطاء المفهوم الشامل والدقيق للظاهرة وتبني منهج ومقياس تصنيف مظاهره المختلفة ودراسة آلية العنف في جميع المجالات وكل هذا يتحقق بالجدل الماركسي في إطار العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين ظاهرة العنف وبقية الظواهر الإجتماعية، وفي هذا السياق أعطى كارل ماركس مفهوم العنف الإجتماعي بأنه كل مظاهر القوة والقمع في الحياة الاجتماعية².

مما سبق يتضح أن جميع الأوضاع المرتبطة بحياة الأفراد والأسر لها تأثير كبير في بناء شخصية الأفراد بما تحتاج إليه من ضروريات تمكن من التكيف مع المحيط الخارجي بصفة عامة، فأياً وسط إجتماعي يتسم بالإضطراب والتوتر الدائم سيؤثر حتماً على تكوين شخصية الفرد، فمثلاً الصراع بين الأم والأب وبين الأخوة، الدّخل الأسري، المستوى التعليمي، البيئة الجغرافية، العادات والتقاليد، القيم والمعايير الإجتماعية، الثقافة واللغة المتداولة بين أفراد الأسرة، الطبقة الإجتماعية، الجانب العقائدي والأخلاقي كلها عوامل من شأنها التأثير بقوة على الطفل الناشئ، وبالتالي يُغرس فيه سلوك العنف ليمارس

¹ –Henry Lefeybre : **sociologie de Marx** , paris 1966 , p. 24

²–U bid : p. 27

في مراحل متقدمة من عمره، إذن فكل ما يجول داخل الأسرة وكل ما يحيط بها له تأثير بالغ الأهمية في تنشئة الطفل وتشكيل شخصيته إما لرجل سوي أو رجل عنيف.

ثانياً: الأسرة والتفكك الأسري في النظريات الإجتماعية

لقد حظيت الأسرة باهتمام المفكرين والمختصين لما لها من أهمية في بناء مجتمع سليم ومستقر، فهي تعتبر أهم قواعده وأساسه الثابتة ونظمه الأساسية، والباحث في سياق الإتجاهات النظرية الإجتماعية سيجد أن الأسرة هي أهم الظواهر الإجتماعية التي وضع لها المفكرون إطاراً نظرياً لتحديد معالمها والبحث في شروط استقرارها وأسباب تفككها. وتقيداً بموضوع دراستنا سنتطرق إلى الإتجاهات النظرية الكبرى التي تتماشى مع متغيرات الدراسة وهي:

2-1- البنائية الوظيفية:

أ- الأسرة: تعد النظرية البنائية الوظيفية من أهم النظريات الرئيسية في الدراسات الإجتماعية وأكثرها انتشاراً لا سيما تلك الدراسات المتعلقة بالأسرة بوصفها مؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع، ويرجع سبب إهتمام الباحثين باستخدام هذه النظرية إلى قدرتها على إعطاء تفسير علمي للكثير من الظواهر التي تخص الأسرة ومشكلاتها.

ولقد ساهم الكثير من المفكرين في إرساء أسس وقواعد هذه النظرية منهم علماء الاجتماع الأوائل ابن خلدون وأوجست كونت ثم تطورت مبادئها بفضل أعمال كل من إميل

دوركايم وتالكوت بارسونز واستفادوا من أعمال الأنثروبولوجيين أمثال راد كليف براون ومالينوفسكي.

إن أهم ما يميز هذه النظرية هو تشبيهها للمجتمع بالكائن الحي من حيث البناء والوظيفة، فالكائن الحي هو مجموعة من الأعضاء حيث يقوم كل عضو بالوظيفة المسندة إليه، وتكون العملية العامة في شكل علاقة تأثير وتأثر أي أن كل عضو يتأثر بوظائف الأعضاء الأخرى ويؤثر فيها فيحدث بذلك التكامل الوظيفي الذي يحقق سلامة البناء العام (الكائن الحي)، ومن هنا يمكن أن نطبّق هذه المبادئ على الأسرة¹. حيث نجد أن الإتجاه البنائي الوظيفي ينظر إلى الأسرة على أنها جزء هام من البناء العام (المجتمع) أي أنها نسق فرعي ضمن النسق الكلي، (وفي الوقت نفسه تشكل نظاماً مُهمّاً يتكون من مجموعة أجزاء فرعية) حيث تؤدي وظائف جوهرية تساهم في عملية تطوير المجتمع وضمان استقراره، وهي في الوقت نفسه يمكن النظر إليها على أنها نظام اجتماعي يتكون من جملة من الأنساق الفرعية الداخلية ترتبط فيما بينها بتشكيلة من العلاقات التفاعلية والتبادلية التي تعمل على الحفاظ على بنائها من أجل استقرارها واستمرارها². وللأنساق الفرعية للأسرة (الأب، الأم، الأبناء) وظائف يؤديها كل عضو منها حسب متطلبات واحتياجات الأسرة مثلاً البيولوجية والعاطفية، ويمكن الجزم بأنه لا يمكن الوصول إلى حالة التوازن الداخلي

¹ سلوى الخطيب: نظرة في علم الاجتماع الأسري، مكتبة الشقري، الرياض، السعودية، 2007، ص. 211

² خيرى خليل الخميلي: الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999،

بين أدوار وظائف الأعضاء إلا من خلال العلاقات التي تغذي الروابط الأسرية والتي أوضحها تالكوت بارسونز في مجموعة من المعايير وهي: الحب، العاطفة، الوضعية المهنية، المكانة الاجتماعية، القرابة، هذه المعايير يقول بارسونز من شأنها أن تضعف من الصراعات الأسرية¹، لأنها تشكّل البناء الذي يدعم وظائف الأعضاء ويحقق نجاعتها بالوصول إلى أقصى درجات الإشباع لحاجة الإستقرار والتوازن.

ب- تفسير البنائية الوظيفية للتفكك الأسري:

يرى أنصار النظرية البنائية الوظيفية أن الاختلافات الوظيفية التي يمكن أن تحدث في التنظيم الاجتماعي العام وغياب شروط التماسك بين أعضاء المجتمع (المؤسسات المجتمعية)، وبين الأفراد الذين يعملون من أجل تحقيق أهداف مشتركة لا تخدم المجتمع قد تؤدي إلى حدوث حالة من اللاتوازن والإختلالات الوظيفية والبنائية، وبالتالي تعرض المجتمع إلى التفكك أي تصدّع العلاقات بين مختلف وظائف الأنساق الفرعية، فيفقد بذلك المجتمع كل القواعد المركزية التي يقوم عليها، وهذا ما يفسر وجود مؤسساته في حالة من الإضطراب بسبب فقدان السيطرة على ضبط الأنساق الفرعية وتنظيم وظائفها لتحقيق القدر المطلوب من التماسك والتكامل الاجتماعي².

¹ سلوى الخطيب: نظرة في علم الاجتماع الأسري، مرجع سابق، ص. 214

² طلعت إبراهيم لطفى وكمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، 1999،

وتتطبق هذه المفاهيم على الأسرة حيث يمكن القول أن التفكك الأسري يحدث بسبب وجود اختلال بنائي وظيفي داخلها ، ويظهر ذلك من خلال عدم قدرة كل فرد على القيام بوظيفته على وجه يضمن به المساهمة في التوازن الوظيفي للأسرة من تلبية حاجات أفراد الأسرة سواء كانت إجتماعية، عاطفية، أو بيولوجية، وإن سقطت وظيفة من الوظائف الفرعية سيفشل النظام العام للأسرة، أي أن نجاح الأسرة بأداء وظائفها مرهون بأداء كل فرد بالوظيفة المنوطة به. فمثلا إن فشلت الزوجة في إشباع حاجات الزوج العاطفية والمادية سيؤدي هذا إلى حدوث خلل في العلاقة التي تجمعهما، وهذا ما يؤدّد حدوث نزاع بينهما وإن لم تتدارك الزوجة مهامها قد يدفع تأزم الأمر إلى طلب الانفصال وفك رابطة الزواج بالطلاق. إذن من أجل تحقيق التماسك والتوازن الأسري يجب العمل على إنجاز العلاقات التبادلية بين أفراد الأسرة أثناء قيامهم بوظائفهم.

2- نظرية التبادل الاجتماعي:

أ- الأسرة:

تتنمي نظرية التبادل الاجتماعي إلى نظريات علم الاجتماع المعاصر، ويرى الكثير من المفكرين أنها جاءت نتيجة لما تعرضت له النظرية البنائية الوظيفية من انتقادات حول إخفاقها في قراءة الواقع الاجتماعي وأنها لم تستطع تفسير السلوك الإنساني والعلاقات الاجتماعية فحاول روادها أمثال "جورج هومانز" و"بيتر بلاو" أن يؤسسوا لنظرية تعكس الواقع الإمبريقي وتفسر طبيعة سلوك الأفراد والجماعات، وقد نبعت أفكار هذه النظرية من

افتراضات الفكر السياسي الإقتصادي الكلاسيكي خاصة مبدأ المنفعة، والمكافأة المادية. وجوهر النظرية التبادلية الاجتماعية يقوم على إعتبار الفرد وحدة تحليل فيها وعلى كمية النشاط الذي يقوم به وما يمكن أن يحصل عليه مقابل ذلك النشاط من طرف باقي أفراد المجتمع¹، أي أن الحياة بين الأفراد عبارة عن مجموعة علاقات تبادلية فيما بينهم عن طريق الأخذ والعطاء أي تبادل الأنشطة والمنافع، والمسؤول عن تعزيز الروابط بين الأفراد هي تلك العمليات القائمة على التبادل النفعي بين طرفين، أمّا إذا اقتصرّت عملية التبادل على قيام طرف واحد فقط بأداء نشاطه دون أن يلقى مكافأة بالمقابل فإن العلاقة ستتقطع ولا تتحقق أهداف التبادل، ومنه فهذه النظرية تؤكد أن التبادل عملية إجتماعية يجب أن تقوم على أساس توافقي بين طرفين بمعنى أن مشروعية التبادل تخضع لرضا ورغبة القائمين به، حتى تحصل المنفعة كما وتخضع العملية لعدة ضوابط حسب الجهة التي تشرف على العملية التبادلية².

هذا بالضبط ما يحدث داخل الأسرة التي تعد نسقا مهما في النسق العام، فهي تشرف على المجموعة كبيرة من عمليات التبادل سواء كانت زوجية أو والدية.

إن أصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى العلاقات الأسرية بمنظار التوازن بين مقدار النشاط المقدم وكذا قيمة المكافأة في مقابل ذلك النشاط، فإن وجد تكافؤ بين العطاء والأخذ أي تمكن طرف من تقديم نسبة مكثفة من الجهود والأنشطة وذات جودة عالية وإستطاع

¹ - سلوى الخطيب: نظرة في علم الإجتماع الأسري، مرجع سابق، ص. 265

² - المرجع نفسه، ص. 270

الحصول في مقابلها على مكافأة مادية أو معنوية خاصة الحصول على درجة عالية من الرضا والقبول الأسري فإن العلاقة بين الطرفين ستُعزَّز بفضل التفاعلات الحاصلة بالعلاقات الأسرية¹، والصورة تكون واضحة أكثر خاصة بين الزوج والزوجة، فالطرفان يدخلان مع بعضهما البعض في علاقة تبادلية دون انقطاع، أي أنها يقومان بأنشطة مختلفة ويتبادلان من خلالها المنفعة سواء كانت مادية أو معنوية، ولعل أهم منفعة يمكن تحقيقها على المستوى الأسري هي الإعراف والقبول خاصة إذا ما تعزَّزت بالعلاقات الحميمة والعاطفية وبهذا يؤدي التبادل الإجتماعي وظيفته اتجاه الأسرة بتحقيق التماسك وتعزيز العلاقات الزوجية التي تحفظ سلامة الأسرة.

ب- تفسير التبادلية الاجتماعية للتفكك الأسري:

استنادا إلى مضامين التبادلية الاجتماعية يمكن القول أن شروط صحة التبادل ومشروعيته وتحقيقه لأهداف خاصة داخل الأسرة وبين الزوجين يقوم على ثلاث مبادئ أساسية هي²:

- المتوقع قيام الزوج والزوجة بنشاط مكثف وذو جودة عالية.
- حصول الزوج أو الزوجة (كطرف العملية التبادلية) على مكافآت مادية ومعنوية مقابل النشاط المقدم.

¹ - طلعت إبراهيم لطفي, كمال عبد الحميد الزيات, مرجع سبق ذكره, ص. 145

² - المرجع نفسه , ص. 149

- أن يتحقق الرضا والقبول بعد العملية التبادلية وذلك برغبة الطرفين.

إذن القاعدة هي قدر العطاء بقدر الأخذ.

فإذا ما تخلى مثلا الزوج عن القيام بالأنشطة المنوطة به، وقلت كمية عطائه اتجاه الزوجة فإنه لن يتوقع الحصول على قبول الزوجة لسلوكه وبالتالي لن يجد بالمقابل ما يأخذه كمنفعة مادية أو معنوية هذا الأمر سيهدد تماسك العلاقات الزوجية ويُعرض كلاً من الزوجين إلى خسائر في مصالحهما المادية والمعنوية، وبالتالي يفتح المجال للصراعات والمشاحنات والنزاعات بينهما والتي ستعمل على إفشال التفاعل والتبادل الأسري، وكرد فعل سريع لأحد الطرفين هو القيام بعملية حسابية لإحصاء نسب المكاسب والخسائر المتوقعة بعد فشل العمليات التبادلية.

نفهم من ذلك أنه إذا كان مقدار المكاسب أكبر من مقدار الخسائر سيستمر الطرفان في عملية التبادل لتحقيق التكامل بين الزوجين، وإنقاذ علاقتهما والإستمرار بتحقيق المنافع، أمّا إذا حدث العكس أي إذا كان مقدار الخسائر أكبر من المكاسب وقلت كمية العطاء ودرجة المنفعة فستتلاشى العلاقة الزوجية وتتقطع حيث يضطر أحد الطرفين إلى إتخاذ قرار بفصل العلاقة الزوجية وإنهاء تماسك الأسرة وهذا ما يفسر حدوث الطلاق.

إذن يمكن القول أن قرار إنهاء العلاقة الزوجية أو فكّ الرابطة الزوجية يكون بعد تأكّد أحد الطرفين من تعرضه لخسارة مادية ومعنوية في أنه قد قدّم الكثير من العطاء

المكثف وبجودة عالية ولم يجد المقابل لذلك فاضطر إلى البحث عن بدائل أخرى قد تحقق له أكبر منفعة، بهذه الصورة يحدث التفكك الأسري والذي ينتهي حتما بالطلاق.

3- التفاعلية الرمزية:

أ- الأسرة: تتدرج التفاعلية الرمزية ضمن المحاور الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الاجتماعية في تحليلها للنظم الاجتماعية وتفسيرها للسلوك الإنساني الممارس في المحيط الاجتماعي. وقد انطلق رواد هذا الاتجاه أمثال جورج زيمل من فرضية مفادها أن الإنسان كائن اجتماعي يخضع لمؤثرات عملية التفاعل، بين الأفراد والجماعات في محيطهم الاجتماعي¹، وبالتالي فالتفاعل هو محور العلاقات الاجتماعية، وكل ما تعيشه المجتمعات ما هو إلا حصيلة التفاعلات التي تقوم بين الأفراد والجماعات وتلك التفاعلات تكون صادرة عن مجموعة من الرموز التي شكّلها الأفراد مع بعضهم البعض بعد أن تَمَّتْ عملية التفاعل فيما بينهم.

وينظر هذا الإتجاه إلى الأسرة على أنها وحدة متكاملة تتكون من أفراد متفاعلين (تفاعل بين الزوجين، تفاعل بين الآباء وأبنائهم، تفاعل بين الأبناء، تفاعل جميع أفراد الأسرة مع محيطهم الخارجي).

كذلك يؤكد أصحاب هذه النظرية أنه يجب أن تُدرَس الأسرة كما هي في الحياة اليومية لأنه من غير الممكن أن نطبق دراسة أسرة على أسرة أخرى فاحتمال تشابه أسرتين

¹-سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف القاهرة، 1982، ص. 152.

أو أكثر بدرجة التطابق الكلي غير موجود، لأنه لكل أسرة ما يميّزها عن الأخرى خاصة كيفية الإرتباط بين أعضائها المتفاعلين فيما بينهم. فالزوج والزوجة قد لُقنا خلال نشأتها الاجتماعية أدوارا عن طريق مجموعة من الرموز والمعايير المختلفة التي اكتسبها من الأبوين، وهما بدورهما سيعملان على تلقين أبنائهما وتوريثهم كل الرموز والمعاني والمعايير من أجل إعدادهم للمستقبل، وأن تلك الرموز (كاللغة مثلا) والمعاني والمعايير التربوية هي ما يميز كل أسرة عن غيرها وهي من تصنع الفارق بين الأسر (أوجه الاختلاف) وفقا للظروف المحيطة بها.

وتؤكد هذه النظرية أن العلاقة طردية بين تماسك الأسرة واستقرارها وكذا نوع الرموز والمعاني التي أنشئ عليها الزوجين في الصغر أي أنه كلما تقاربت المعاني والرموز والمعايير بين الزوج أدى ذلك إلى تعزيز أواصر الثقة والتفاهم والترابط بين الزوجين وقوة وعمق علاقتهما وينعكس ذلك إيجابا على علاقتهما بالأبناء، في حين يحدث العكس في الصورة المقابلة أي إذا اختلفت وتباعدت المعاني والرموز بين الزوجين¹.

ب- نظرة التفاعلية الرمزية إلى التفكك الأسري:

من الفكرة السابقة يتضح جليا أن التفكك الأسري يحدث بسبب التباعد في نوع الرموز والمعاني التي تلقاها الزوجين داخل أسرهما في الصغر ووفقا لظروف محيطتهما الخارجي، أي أنه كل ما تباعدت الرموز والمعاني أو تناقضت بين الزوجين سيؤدي ذلك

¹ - سامية الخشاب: المرجع السابق، ص. 161

إلى خلق جوٍّ من الغموض وعدم الشعور بالراحة والاطمئنان، فيحدث التباعد والتنافر بين الزوجين ما يؤدي إلى ضعف عملية التفاعل بينهما بل ويتجنبان أبسط صوره ويتعدى ذلك إلى الأبناء، الأمر الذي يفتح باباً أمام تلاشي الحميمية الأسرية وفقدان استقرار الأسرة، حيث تتفكك الروابط والعلاقات ويضطر حينها الزوجين إلى وضع حد لذلك التنافر بأخذ قرار الطلاق.

4- نظرية الصراع:

أ- الأسرة: لا يستغني علم الاجتماع عن إحدى أهم نظرياته ألا وهي الصراع الاجتماعي لكونه يسيطر على كل العلاقات داخل المجتمع، وهذا ما أكده ابن خلدون عندما أوضح أن الحياة التي نعيشها هي تعبير حقيقي عن الصراع الأبدي بين البداوة والحضر¹. ويقول كارل ماركس من وجهة نظر أخرى أن مصدر الصراع هو سيطرة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة المُمَهَّشة إجتماعياً وسياسياً². وعلى هذا الأساس تستمد نظرية الصراع أفكارها أي أنها ترى أن الصراع الاجتماعي ما هو إلا استغلال الأفراد لبعضهم البعض، حيث يقوم القوي باستغلال الضعيف، والغني يستغل الفقير، والسيد يستغل العبد وصاحب العمل يستغل العامل، ويحدث هذا من أجل تحقيق النفوذ الاجتماعي والسياسي وإملاك السلطة المادية من أجل بسط السيطرة المطلقة باستخدام القوة، وفي هذه الحالة نقول أنه التفاعل الحاصل بين الأفراد والجماعات لا يحمل أي منفعة متبادلة لأنه قائم

¹ ابن خلدون: ت: علي عبد الواحد كافي، المقدمة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط2، 1965، ص. 422

² علي عبد الواحد وافي: الإقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، ط5، 1989، ص. 132

على مصلحة طرف واحد وهو الطرف المالك الذي يعمل على إقصاء الآخرين وتهميشهم إجتماعيا إقتصاديا وسياسيا.

وفي هذا السياق ينظر إتجاه الصراع إلى الأسرة على أنها وحدة مصغرة من المجتمع يحدث بها ما يحدث بمحيطها الخارجي والذي تنتمي إليه وتستمد تواجدتها منه، ويؤكد أصحاب هذا الإتجاه أن الصراعات الموجودة داخل الأسرة سواء كانت بين الزوجين أو بين الآباء وأبنائهم أو بين الأبناء هي صراعات طبيعية لأنها ترجع إلى عدم المساواة في الحقوق والواجبات وكذا الإختلاف في إمتلاك مصادر القوة المالية والفكرية والمكانة الإجتماعية المحققة¹. إذن وحسب النظرية فالصراع الأسري له تأثيراته الإيجابية التي تعمل على المساهمة في بناء الأسرة لأنه يؤدي إلى المنافسة من أجل تحسين الأداء، وأن وجود خلافات ونزاعات داخل الأسرة هذا لا يعني أنها غير مستقرة أو أنها تعاني مشاكل تهدد تماسكها، وحتى يأخذ الصراع منحاه الإيجابي يجب الإتفاق بين الطرفين المتصارعين حول من سيملك القوة حتى يُخلق جوٌّ من التوافق والإنسجام.

ب- نظرة إتجاه الصراع الإجتماعي للتفكك الأسري:

من خلال ما اطلعنا عليه آنفا وحسب إتجاه الصراع الإجتماعي يمكن أن نستنتج أنه إذا لم يحدث إتفاق وإنسجام فيما يخص توزيع المهام بين الزوج والزوجة فلا يمكن التحكم في عملية الصراع داخل الأسرة أي أنه سيأخذ منحى له تأثيرات سلبية يعكس صفو

¹-المرجع السابق، ص. 137

حياة الأسرة، وتؤثر على استقرارها بسبب تعاقب المشاحنات واحتدام النزاعات والصراعات وكثرة الخلافات، ويتحول هدف الصراع من البناء إلى الهدم حيث يحاول أحد الطرفين زوجا كان أو زوجة السيطرة على الطرف الآخر وفرض أهدافه ومعاييره، باستخدام كل أنواع القوة والنفوذ التي يملكها حتى يخضع الطرف الثاني وفي هذه الحالة يشتد الصراع وتتزايد حدته إلى أن يفقد طرف السيطرة على أعصابه فتدخل العلاقة الزوجية في متاهة مليئة بالمشاحنات المادية والمعنوية التي تدمر سعادتهم وسلامة الأسرة بالتفكك واتخاذ قرار الطلاق.

رابعاً- النظريات المفسرة لبقاء المرأة في المعاملة المسيئة (العنف)

في هذه النقطة تلقي الضوء على أهم النظريات التي تفسر الأسباب التي تجعل المرأة تبقى في علاقة زوجية عنيفة، و هذا بعد أن تطرقنا إلى أهم النظريات التي فسرت لنا أسباب تعنيف الأزواج لزوجاتهم.

1- نظرية دورة العنف :

أجرت Walker عدة دراسات على عينة مكونة من 400 امرأة متزوجة مضروبة، ووجدت أن أغلبهن يفضلن البقاء في العلاقة الزوجية العنيفة وأرجعت هذا لاضطرابات نفسية وقد ترجمت نتائج دراستها إلى نظرية دورة العنف والتي تفسر السبب

الكامن خلف بقاء المرأة تحت إساءة معاملة زوجها، وتري Walker أن العنف ضد المرأة يتم عبر ثلاثة مراحل أساسية مختلفة في الزمن و الشدة¹ هي:

أ- **مرحلة بناء التوتر:** تتميز هذه المرحلة بكثير من الجدل والنقاش ما ينشأ عنه توتر بين الطرفين، وقد يرتبط بمشكلات تتعلق إما بالعمل، المال، الأطفال أو غيرها من المشكلات الحياتية، في هذه المرحلة تحاول الزوجة تجنب توتر الطرف الآخر من خلال سلوك التجنب إلا أن التوتر قد يصل إلى ما لا يُحتمل ويشتدُّ الضَّغط على الزوج فلا يجد نفسه إلا قد وجه لها إساءات لفظية أو جسمية .

ب- **مرحلة الضرب الحاد:** وهي مرحلة الانفجار لزيادة التوتر وارتفاع شدة الضغوط والغضب، يصبح المعتدي في هذه المرحلة أكثر خطورة من المرحلة السابقة حيث يُصرُّ على إبراز بصمات إساءته وتعنيفه تجاه زوجته، وهذه الأخيرة تتحمل وتفكر في أنها لا تستطيع أن ترد على سلوكيات زوجها العدائية نحوها وفي الوقت نفسه تحاول إخفاء كل كدمة ظاهرة ومسح كل دم نازل ولا تحرك ساكناً.

ج- **مرحلة شهر العسل:** وهي مرحلة الكمون والهدوء بعد انفجار وثوران الغضب والتوتر في هذه المرحلة يقدم المعتدي أسفه للضحية ويبرر إساءته لها، كما يحاول جاداً إظهار الحب نحوها وإذا لزم الأمر يقدم لها هدية حتى تتمكن من مسامحته وترضى تماماً عنه، كما ويعدها بعدم تكرار تعنيفها، فترضخ الضحية وتتقبل الأمر وتصدق الوعد بعدم تكرار

¹ – Walker Lenore : **the battered women** , USA , 1979 , p. 54

العنف ولكن لا تلبث أياماً أو حتى ساعات و ليس شهورا حتى تنتهي مرحلة الإعتذار والهدايا ليبدأ بناء التوتر من جديد و تبدأ معه دورة عنف جديدة .

2- نظرية العجز المتعلم:

يرجع ظهور المصطلح لأول مرة إلى Seligman الذي أجرى دراساته وتجاربه على الحيوانات وتوصل إلى أن تعرض الحيوانات لصدمات مرهقة يؤدي بها إلى الفشل والاستسلام، وتتعلم بأنها لن تتفادى مستقبلا أي نوع من المشكلات أو العقاب التي تجدها في طريقها لأداء مهمة ما¹، وعند تطبيق الدراسة على الإنسان فنجد أن هذا المفهوم يشير إلى أن ضحايا العنف عندما يجدون أنفسهم في مواقف صعبة لا يستطيعون تغييرها أو السيطرة عليها فإنهم يؤمنون بعدم قدرتهم على المواجهة ويعتقدون بالاستسلام والفشل وعدم الرغبة في إبداء رأي أو سلوك مصادف نتيجة عجزهم الفكري والنفسي أمام الموقف العنيف الذي يواجهونه ويتكراره يجدون أنفسهم يكتسبون سلوك العجز والرضوخ، فيضعف بذلك تقديرهم للذات وتنهار قوتهم الدفاعية ويغلقون على أنفسهم في دائرة الإكتئاب والعجز الكلي.

وفي ذات السياق ترى Walker أن الضرب المتكرر للمرأة يفقدها القدرة الدفاعية على الاستجابة الايجابية ومن ثم تصبح عاجزة عن القيام بسلوكات متوقعة، حيث تعتقد Walker أن إصدارها لأي إستجابة لن يوصلها إلا لنتيجة واحدة وحتمية وهي تعرضها

¹ - طه عبد العظيم حسين : سيكولوجية العنف العائلي و المدرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 132

للغف, أي أن المرأة التي تقبل البقاء و الإستمرار مع زوجها في العلاقة العنيفة لاشك أنها قد تعلمت كيف تستسلم أمام إساءة الزوج, وبالتالي فهي تعاني من العجز المتعلم عكس المرأة التي ترفض الخضوع والإذعان للضرب والإهانة.¹

3- نظرية الرباط الصدمي: توصل إلى هذه النظرية كل من Panter و Dutton

وفيها محاولة لإيجاد تفسير آخر لبقاء الضحية مع الزوج العنيف، ولقد استخدم أصحاب هذه النظرية هذا المصطلح لوصف الروابط الإنفعالية القوية بين المعتدي والضحية، وأكدت النظرية أنه عندما يكون هناك خلل وعدم توازن في القوة بين الزوجين فان الطرف الأقل قوة يشعر بعدم تقدير الذات وبالعجز والسلبية ويعتقد أنه غير قادر على أن يحمي نفسه ومن ثم يلجأ إلى طرف أكثر قوة يوكل إليه حمايتها ومن هنا ينشأ ذلك الرباط الوجداني بين المعتدي والضحية.²

يفهم من هذا أن الزوجة الخاضعة والمذعنة لإساءة الزوج لفظيا أو جسما من فترة لأخرى تجد نفسها تبقى في العلاقة العنيفة نتيجة شعورها بالضعف وعدم القدرة على الدفاع والحاجة لهذا الطرف المعتدي لحمايتها حسب إعتقادها لأنه أكثر قوة منها، ولعل هذا ما أوقعها في فخ أو مصيدة التعنيف في الفترات الفاصلة بين فترة تعنيف و أخرى أين تهدأ الأحداث العنيفة ويتصف الزوج بالهدوء والسلوكات السوية، ويعمل على توفير ظروف سارة

¹ –Walker : **the battered women** , op.cit , p. 61

² –Dutton and Panter : **battered women syndrome , effects of severity and intermittency of abuse** , usa , 1993 , p. 612

يخفي بها الفترات المؤلمة، هذا ما يؤكّد للمرأة الضحية أنها بحاجة إلى مثل هذا الزوج الذي تتعرّز مواقفه إثر ضعف وخضوع زوجته فيصدمها بعملية تعنيفية أخرى تنسيها الفترة الهادئة وهكذا تبقى المرأة في العلاقة المسيئة مع زوجها.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لأهم النظريات المفسرة لتعرض المرأة العنف من جهة وللنظريات المفسرة لبقائها في العلاقة العنيفة مع زوجها من جهة أخرى، ومن خلال إدراجنا الأكثر من نظرية في الجانبين توصلنا إلى:

1- تؤدي الظروف الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، المعرفية، النفسية وأخرى وبشكل واضح إلى حدوث سلوك عنيف تجاه المرأة، فالعنف ضد المرأة إما مكتسباً متعلماً وإما وراثياً قد يحدث نتيجة ضغوط الظروف المحيطة بالوسط الأسري، ومهما تكن خلفيات وقوعه فكل الأسر لابد أن تعاني بعض الظروف القاسية التي تزيد من توتر الزوج والذي لا يجد منفذاً سوى صب جزء من غضبه أو كآبه على زوجته وأمام أطفالها الذين وبطريقة مباشرة قد يكتسبون سلوك العنف وفي مراحل متقدمة من عمرهم سيسلكون الفعل ذاته .

2- تقبل المرأة البقاء في العلاقة المسيئة مع زوجها لأنها تعاني العجز في الدفاع عن نفسها وتعطي تقديراً ضعيفاً وسلبياً لذاتها وتعتقد بأنها في حالة عجز دائماً أمام من هو أقوى منها فتفصل التعلق بالمعتدي عليها آملة في فترات آمنة من حين لآخر .

3- يمكن إرجاع حدوث تفكك داخل الأسرة وإنهاء العلاقة الزوجية باتخاذ قرار الطلاق إلى تعرض الزوجين إلى صدمات متكررة بسبب ضغوط الحياة القاسية وفشلها في إيجاد حلول جذرية لمشاكلها الأسرية، وبالتالي قد يفقد الزوجان الشعور بالأمان وتتوتر العلاقة بينهما لتحل لغة العنف محل لغة الحوار، الأمر الذي من شأنه تعقيد الأمور وتشابكها أكثر، مما

يدفع بأحد الطرفين إلى التخلي عن رغبته في الاستمرار بأداء الوظائف المنوطة به، خاصة في حالة بذله مجهودات كبيرة من أجل تحقيق عطاءٍ إيجابيٍّ فيما يخص سلامة الطرف الآخر وفي المقابل تعرّضه إلى خسارة كبيرة بعدم تقدير المجهود المبذول والإعتراف والإمتنان له، لذلك يجد نفسه غير ملامٍ في البحث عمّن يقدرّ عطاءه في مقابل أخذ مكافأة مرضية من بديل آخر.

الفصل الثالث : معالجة سوسولوجية لظاهرة العنف

ضدّ المرأة

تمهيد

أولا : مكانة المرأة في العالم عبر التاريخ

- 1 : المرأة في المجتمعات القديمة والشرائع السابقة
- 2: وضع المرأة العربية قبل وبعد الإسلام
- 3: مكانة المرأة في المجتمع الجزائري

ثانيا : حقيقة العنف ضدّ المرأة

- 1 : أرقام وإحصائيات عن العنف ضدّ المرأة
- 2 : العوامل المساهمة في تكوين العنف ضدّ المرأة
- 3 : أشكال العنف ضدّ المرأة
- 4 : موقف الإسلام من العنف ضدّ المرأة

ثالثا : مخاطر العنف ضدّ المرأة و سبل مواجهته

- 1 : المخاطر النفسية والجسمية على المرأة
- 2 : المخاطر والآثار السلبية على الطفل
- 3 : المخاطر والآثار السلبية على الأسرة
- 4 : سبل مواجهة العنف ضدّ المرأة

خلاصة الفصل

تمهيد :

إن قضية تعرض المرأة للعنف في المجتمعات العربية والإسلامية وغيرها منذ أمد بعيد يعد ظاهرة منافية للعادات والقيم والأعراف والتقاليد والثقافات المتوارثة، والتي تنظر إلى المرأة على أنها مصدر الأُنس والعطف والحنان وهي أساس السكينة والإستقرار.

قال الله تعالى " و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"¹.

وقد أقرت كل المجتمعات بأن شروط تطورها يشكل علاقة طردية مع وضع المرأة فيها، فإعدادها الجيد والإهتمام بها بإعطائها كل حقوقها المعنوية والمادية ينتج عنه إعداد مجتمع متقدم بأفراد ذوي شخصيات سليمة متوازنة وفعّالة، أمّا إذا عُزلت عن المجتمع الذي تشكل نصفه وأساسه وأنتهكت أنوثتها وشخصيتها سيكون هذا كافيا لعرقلة أي تطور أو تنمية بأي مجتمع. ونحن من خلال هذا الفصل نريد أن نركّز على نقاط أساسية تخدم المتغير الأول للدراسة من خلال التطرّق إلى:

أولاً: التعمق أكثر بإجراء دراسة سوسيو- تاريخية للمرأة المعنفة من خلال معرفة وضعها ومكاتها في المجتمعات عبر التاريخ وفي الشرائع المختلفة بالتركيز على المرأة الجزائرية.

ثانياً: نوّد من خلاله طرح بعض النماذج من العنف ضدّ المرأة مع دراسة وتحليل أشكاله وعوامله .

¹ - سورة الروم: الآية.22

ثالثاً: نتطرق فيه لأهم نقطة في هذا الفصل والتي تحدد لنا نتائج ومخاطر العنف ضد المرأة وهذا يقودنا للبحث في سبل مواجهته من خلال المنهج الإسلامي القانوني والمجتمعي.

أولاً : مكانة المرأة في العالم عبر التاريخ

1- وضع المرأة في المجتمعات والشرائع السابقة:

المرأة الإغريقية: إن تصفح التاريخ اليوناني لوضع المرأة يصف صورة امرأة مسلوبة الحرية تحتل مكانة دونية أمام الرجل بل تعدُّ أحد ممتلكاته الخاصة له الحق في التصرف بها، وتظهر خاضعة مستجيبة لكل ما يأمر به أو ينهي عنه¹، وهذا لا لشيء سوى لكونها أنثى ناقصة. والشاهد أن المرأة الإغريقية لا قيمة لها ولا أهمية سوى أنها تهتم بأعمال الغسيل والطبخ وتربية الأبناء بأمر من الزوج صاحب الإرادة والسلطة فقد كانت محرومة من مغادرة بيت الزوج ومن التعليم بل أن القانون اليوناني حرّمها الحق في الميراث وحققها في الحصول على حريتها أي أنها تبقى خادمة تابعة مطيعة لمالكها². إذن فالمرأة الإغريقية ببساطة مسلوبة الحقوق الإجتماعية والشرعية والقانونية فهي حسب ما نراه كيان بلا روح جسد لا يتحرك إلا بأمر ولا يتوقف إلا به .

وتتأكد المكانة الدونية للمرأة من خلال فرح الرجل إذا ولد له ذكر وحزنه الشديد إذا ولدت له أنثى³، و تُقتل سبعُ بنات من أصل عشرة يولدن لهم، هذه الشواهد تؤكد معاناة

¹ الخولي البهي: الإسلام و قضايا المرأة، دار العن، الكويت، 1984، ص. 13

² باسمة الكتان: تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت، 1981، ص. 40-42

³ محمد جميل: المرأة في الإسلام وفي الحضارة العربية، دار الطبعة، بيروت، ط1، 1980، ص. 53

المرأة اليونانية في العصور الوسيطة وهذا ما لخصه الفيلسوف ديموستن بقوله " إننا نتخذ العاهرات للذة ونتخذ الخليلات للعناية بصحة أجسامنا اليومية ونتخذ الزوجات ليكون لنا أبناء شرعيون"¹

المرأة الرومانية: لا يختلف حال المرأة الرومانية عن الإغريقية فقد كان المألوف عند الرومان أن لا يُعترف بالمولود إلا إذا رفعه الوالد عن الأرض بعد ولادته وهذا بالتأكيد بحق المولود الذكر، لأن الأنثى يتخلّى عنها مباشرة بعد مولدها أي لا يُعترف بها، وتؤكد الشريعة الرومانية على تقديم مكانة الرجل الأب في الإحترام والسلطة القيادية دون المرأة الأم التي فتحت لها الأمومة فرصة التحرر من العبودية أي أن تكون أمًا، إذن فالمرأة الرومانية بقيت خاضعة تابعة لسلطة الأب عندما تكون عذراء ومن بعدها منقادة لسلطة الزوج بعد زواجها وإن لم يكن ذلك فهي أمة مملوكة لمن اشتراها ويضاف إلى ذلك أنها كانت تعامل كالأطفال والمجانين لأنها تبقى في نظر الرجل فاقدة للأهلية، وهذا حسب قانون الألواح الأثني عشر والذي نصّ على أسباب إنعدام الأهلية الثلاث وهي: صغر السن، الجنون والأنوثة.²

***المرأة الهندية:** تؤكد الشرائع الهندوسية أن المرأة تعد مخلوقا دنسًا ونجسًا وقد ظلت عاداتهم حتى القرن 17 م هي حرق الزوجة حتى تصبح رمادا ويخلط برماد زوجها بعد موته وحرقه، وهناك قبائل تمنع أن يخلط رماد الزوجة برماد زوجها لكونها مخلوقا نجسًا، لذلك كان

¹ سالم البهنساوي: مكانة المرأة بين الإسلام والقوانين العلمية، مطبعة طيباوي، الحامة، الجزائر د س ن، ص. 12

² المرجع نفسه، ص. 14

يفضل دفنها حية أو تؤمر بإلقاء نفسها في النار¹، إن ما تؤكدته الشرائع الهندوسية بشاعة وقساوة معاملة المرأة فقد كانت تمثل لهم شيئاً أسوأ من الموت والجحيم والسمّ ولدغ الأفاعي والنار. هي أبشع الصور التي عانت منها المرأة من قبل مالكتها فلم يكن لها الحق حتى في أن تقرر أمرا يخصها شخصيا فهي محرومة من أدنى الحقوق .

المرأة اليهودية: استنادا لما ورد في التوراة المحرف وبعض الكتب اليهودية المقدسة فان المرأة هي أساس وأصل الخطيئة الأولى للبشرية فهي سبب خروج آدم من الجنة واستقراره بالأرض لأنها أغوته فدفعت به إلى ارتكاب الخطيئة فهي اللعنة التي يموت اليهود بسببها ولذلك أقرّ ربهم معاقبتها على فعلتها الدنيئة ببقائها نجسة لأسباب الحمل والولادة ودم النفاس والحيض وكل من يقربها يبقى نجساً ما لم يتطهر ولا سبيل لها للتطهر من نجاستها إلا بذبح يمامة وحرق أخرى ودعاء الكاهن لها بتطهيرها من خطيئة النفاس والحيض²، يتضح لنا الضرر الذي عاشت فيه المرأة اليهودية من خلال النقاط التالية:

- للأب الحق في بيع ابنته القاصر كأمة و التمتع بأجرها.
- المرأة مجرد سلعة تباع وتشتري وتستبدل وتعامل في جميع الحالات كما يعامل العبيد والإماء.

¹رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008، ص34

²- سالم البهنساوي : مكانة المرأة بين الإسلام و القوانين العلمية مرجع سابق ، ص. 15

- لا تستشار البنت في زواجها ولا يحق لها أن تترث وإن كانت متزوجة فلا تترث زوجها في حين يحق له أن يرثها¹.

- بقاء المرأة مع الرجل الذي ينكحها مرهون بما تتجبه، فإن أنجبت له ولدا فلا تباع ولا ترهن والعكس يحدث لها إن أنجبت له بنتا.

و أبلغ دليل وشاهد على المكانة الدونية للمرأة اليهودية الدعاء الذي يردده اليهود في صلاتهم عند محراب معبدهم وهو " شكرا لك يا رب أنك لم تخلقني امرأة"²

المرأة المسيحية: إذا تأملنا في نظرة النصارى للمرأة فنجدها نظرة إحتقار وإزدراء لكونها المسؤولة على كل المآسي الواقعة في هذه الحياة الدنيا وهذه النظرة يؤكدتها المؤتمر الذي عقده الفرنسيون عام 86 م للبحث في قضية جوهرية ألا وهي " هل المرأة من البشر؟ " وبعد انتهاء أشغال المؤتمر تقرر أن المرأة ما هي سوى مخلوق لا قيمة له وجد فقط لخدمة الرجل و تحقيق حاجاته ورغباته³.

و يؤكد لنا الكاتب المسرحي "بوري دس" الوضعية المزرية للمرأة في الديانة المسيحية بقوله: " ملعون أي شخص لا يلعن امرأة"⁴.

¹ محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص. 37

² رشدي شحاتة أبو زيد : العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، مرجع سابق، ص. 37

³ أحمد القحطان : مكانة المرأة في الإسلام ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، ط 2 ، 1989 ، ص 8

⁴ زكي علي السيد أبو غضة: المرأة في اليهودية و المسيحية و الإسلام ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، ط 1 ، 2003 ، ص 112

2- وضع المرأة العربية قبل الإسلام و بعده :

المرأة العربية قبل الإسلام وهي المرحلة التي تعرف بالعصر الجاهلي في هذه الفترة وفي كثير من الحالات لم يختلف وضع المرأة العربية الجاهلية عما سبقتها من المجتمعات والشرائع السابقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت المرأة تابعة إمّا لأبيها أو زوجها، كما كانت محرومة من الميراث وكان يفضلّ الولد على البنت وفي أغلب الأحيان يتمّ وأد البنات خشية الفقر أو العار والفضيحة لذلك إذا وُلد للرجل أنثى يبقى وجهه حزينا كثيبا وهذا ما يؤكد لنا القرآن الكريم في قول الله عز وجل " وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم (58) يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه علة هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون (59) " ¹

وأسوء ما كانت تواجهه المرأة في الجاهلية بعد الوأد أنها تزوّج في سنّ الخامسة من عمرها وإن مات عنها زوجها فهي نحس لا يتزوجها أحد مدى عمرها، كما أنها عانت من معاملتها كمخلوق نجس أثناء فترة الحيض والنفاس، حيث أنها تعزل عن محيطها حتى تطهر.

عموما ما يمكن استخلاصه خلال تتبعنا لوضع المرأة في المجتمعات القديمة والشرائع السابقة بأنها مخلوق مليء بالنجاسة والخطايا وتمتلك مكانة دونية عن الرجل فتبقى بذلك تابعة خاضعة مستضعفة لا حول لها ولا قوة لم تخلق إلا لتحقيق ملذات الرجال وأهوائهم فلم لهم حق التصرف في جسدها وروحها وممتلكاتها وكل نفس من أنفاسها، هي ملعونة إلى

¹ - سورة النحل الآيتين 58-59

الأبد، يُحرم مكالمتها ومجالستها وإستشارتها تحرق إذا مات زوجها أو تُتُحس وتُدفن وهي حية، تباع وتشتري وتستأجر وترهن.

*المرأة في الإسلام :

قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا إنا خلقناكم من ذكر وأنثى و جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إِنْ أكرمكم عند الله أتقاكم إِنْ الله علم خبير"¹. جاء الإسلام لينير مشارق الأرض ومغاربها بنور الحق والعلم والقيم المحمدية، جاء لينقذ البشرية من ظلمات الجهل والنفاق والرياء القسوة وإساءة البشر بعضهم لبعض، جاءت الرسالة المحمدية لتحرير المرأة من قيود الرجل المتسلط والمالك المتوحش، جاء الدين الحق ليحرّم دفن الأنثى حية ويرفع مكانتها ويقرّ بإنسانيتها ويحقّ لها الحقوق ويوجب عليها الواجبات. رضي الله للبشرية جمعاء الإسلام دينا حتى يعيش الرجل والمرأة جنبا إلى جنب حسب المشرع الإلهي لكل منهما حدود لا يتعدّاها ومن يفعل فهو ظالم خاسر، فالرجل والمرأة مكملان لبعضهما البعض.

لقد أحدثت الرسالة المحمدية انقلابا في القيم والأخلاق وغيرت نظرة الرجل للمرأة وأكدّ حقها في الميراث قال الله عز وجل " للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا"², كما أوجب الإسلام حق معاشره المرأة بالحسنى وقيد نزوة الرجال وشهواتهم المتعلقة بالمرأة .

إن صورة تحرر المرأة من العبودية ومن معاملتها للإنسانية تظهر جليا من خلال :

¹ - سورة الحجرات ، الآية 13

² - سورة النساء: الآية 07

تكريم المرأة في كل مراحل حياتها ابتداء من حسن تسميتها والفرح بقدمها وسنت لها العقيدة كأخيها، وكفل لها الإسلام حقها في الرضاعة والتنشئة الحسنة والنفقة ما طال عمرها ابنة وزوجة وغير ذلك، كما أعطها الحق في اختيار شريك حياتها، ولها الحق بالتصرف في كل ما تملك، كما لها القصاص والإجارة والأمان، وهي مكلفة مسؤولة، حُرِّم قتلها وأمر بالإحسان إليها ورعّب في تربيتها يتيمة¹.

لقد بين الله عز وجل في محكم تنزيله من خلال السور التي نزلت في حق النساء كسورة مريم، المجادلة، النساء أنها خلقت لتكون أصل وجود المجتمع وسبب استقراره وتقدمه وهي من تعطي لحياة البشرية مفتاح الإستمرارية وبذلك فهو ينفي الصورة التي رسمت لها على أنها لعنة ألبديه وسبب هلاك البشر وهي أصل الخطايا كلها، إذن أصبح جليا أن المرأة والرجل متساويان في طبيعتهما البشرية وأنه لا تفضيل لأحدهما على الآخر إلا بالعمل الصالح. والشاهد على ذلك حديث الرسول صلّ الله عليه وسلم الذي رواه الإمام أحمد والترمذي عن عائشة رضي الله عنها: " إنما النساء شقائق الرجال ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم"²، وفي حديث آخر للرسول صلّ الله عليه وسلم أمر بإكرام المرأة وهذا ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّ الله عليه وسلم " استوصوا بالنساء خيرا"³.

¹ - فوزية العطية: المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983، ص. 65

² أبو داود: سنن أبي داود، كتاب الطهارة، ج 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص. 61

³ المرجع نفسه، ص. 63

- حقوق المرأة وواجباتها: ¹

بما أن المرأة فرد من أفراد الأسرة بل هي دعامتها الأساسية فلقد جعل لها الإسلام حقوقاً لا تتنازل عنها وواجبات لا تتجاهلها وهذا من أجل الحفاظ على نظام العلاقات الأسرية وضبط الحياة بها. إن المهمة الأساسية للمرأة هي أهم، أضخم وأخطر مهمة على الإطلاق ذلك أنها مكلفة بإعداد المجتمعات الصالحة من خلال وظائف ليست باليسيرة والهيبة كالحمل، الوضع والإرضاع، التربية والتنشئة الأسرية السليمة ولكي تؤدي هذه المهمة الشاقة فقد زودها الله عز و جل بالبرقة والعطف والحنان بحيث تكون قادرة على العطاء دون شرط أو قيد وقد كفل لها حقوق كانت محرومة منها في العهود السابقة للإسلام كحق التعليم، حق الإيواء والنفقة توفير الأمن والسلم داخل البيت وخارجه، أن تكون شريكه للزوج في السراء والضراء، أن تتساوى مع الرجل في الحقوق والواجبات حسب ما شرعه الدين الإسلامي، حق حسن المعاشرة الزوجية والعدل في المعاملة إن كان للرجل أكثر من زوجة، وفي المقابل طاعة زوجها في غير معصية خالقها، أن تستره وتحفظ سره وعرضه وماله، وأن لا تحرمه حق الزواج بأخرى في حالة لم تتجب له أطفال مثلاً²

¹- محمد سيد طنطاوي : المرأة في الإسلام ، مكتبة أخبار اليوم، القاهرة ، 1993 ، ص. 55

²- أبو طاحون عديلي : حقوق المرأة ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 58

روى ابن حيّان عن أبي هريرة أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: "إذا صلّت المرأة خمسة وصامت فرضها، وحصنت فرجها، وطاعت بعلمها دخلت من أي أبواب الجنة شاءت"¹

من كل ما سبق ذكره يمكن القول أن الإسلام جاء ليرتقي بالمرأة من كونها مجرد سلعة يملكها أي رجل يتمتع بها متى ما شاء ويرميها عند قضاء حاجته إلى إنسان له حق في حياة كريمة.

3- مكانة المرأة في المجتمع الجزائري :

يرى أغلب الملاحظين والمهتمين بالاطلاع على وضع ومكانة المرأة الجزائرية أنها كانت إمراة خاضعة لسلطة الأب أو الأخ أو الزوج فكانت تدير شؤون البيت الذي تعيش فيه، ولم يتعدى دورها في بيت الزوج عن كونها زوجة خادمة، وأماً منجبة ومربية وخاضعة، يعود ذلك الوضع الذي كانت تعيشه إلى ثقافة الرجل البربري الذي كان يؤدي دور القيادة والسيادة والتسلط فهو الأمر الناهي، واستمر ذلك الوضع إلى غاية الإحتلال الفرنسي حيث عانت المرأة الجزائرية ويلات الاستعمار من تعذيب وقتل وتهميش وقهر وإعتداء جنسي وحرقت أي أنها عذبت ماديا ومعنويا²، وإلى عام 1954 عام اندلاع الثورة التحريرية الكبرى تغيرت أوضاعها بشكل كبير وسريع حيث قرّرت المشاركة في العمل الثوري من أجل

¹صحيح البخاري: فتح الباري بشرح البخاري، كتاب النكاح، باب الوصاية بالنساء، ج 9، 254

² -Vandervelde , dailliere (helene) : **les femmes algériennes a travers la condition féminine dans le constantions depuis l'indépendance** ? opu .alger , 1980 , p. 2

التحرير وتضاعفت مسؤولياتها وتعددت فهي من جهة أم حاضنة وزوجة وفيّة، ومن جهة أخرى رصاصه قاتلة للمستعمر إما بكونها جنديّة أو ممرضة أو طاهية أو ساعية بريد .

ومن هذا حققت المرأة الجزائرية لنفسها مكانة راقية لها الحق بالمشاركة في اتخاذ القرارات مع الرجل وبالمقابل عليها واجب الطاعة وتلبية نداء الواجب الأسري والوطني.

وتؤكّد أنيسة بركات هذا التغيير في وضع المرأة الجزائرية أثناء فترة الحرب التحريرية بقولها إنها فتاة تحدت الظروف الإجتماعية والضغوط التي كانت تعيشها وواجهت شراسة العدو المستعمر وانظمت إلى سلك المجاهدين، وهذا شكّل ثورة نفسية داخل المرأة الجزائرية التي كافحت من أجل تحقيق مكانتها وتأكيد ضرورة وجودها ومشاركتها الآخر من أجل التحرر التقدّم والرقى¹.

بعد الإستقلال كانت المرأة الجزائرية مضطّرة لمواجهة ضغوطات إجتماعية أخرى تتمثل في رفض الأسر وضعها الجديد الذي فرضته الحرب التحريرية خاصة أنها كانت تبيت خارج البيت، فأصبحت بخيبة أمل كبيرة لعدم إنصافها بعد أن قدّمت النفس والنّفس وجاهدت جنباً إلى جنب مع الرجل ولهذا كانت مرارة النساء كبيرة عندما أقصيت مناضلات حرب التحرير من الحياة العامة ومن أغلب الإنتصارات الجديدة للحرية غداة إعلان الإستقلال².

¹ - أنيسة بركات : نضال المرأة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1985 ، ص. 31

² - روجيه قادوري : في سبيل إرتقاء المرأة ، تر: جيلالي مطرجي ، دار الآداب ، بيروت ، 1982 ، ص 55

ويؤكد مصطفى بوتشوفنت أن الأسرة الجزائرية لم تتمكن من تقبل السلوكات الجديدة للمرأة وما كان هو أمر فرضته ظروف الثورة وبانتهائها تنتهي تلك السلوكات المرفوضة بالنسبة عليهم¹، ومن ثم لم تتمكن المرأة الجزائرية من الظهور وفرض ذاتها في جميع المستويات خاصة السياسي منها ما جعلها تعود للشعور بالإهانة والعزلة والتهميش والقهر، هذا ما دفع بها إلى الخروج من جديد وفرض مكانتها وإسماع صوتها من خلال مطالبتها بالخروج للعمل والمشاركة الفعلية مع الرجل جنبا إلى جنب في جميع مجالات الحياة، وهذا ما تحقق لها تدريجيا من خلال تقلدها لعدة وظائف إجتماعية، إقتصادية، سياسية، واستطاعت أن تفتك لها مكانة في الدستور الجزائري حيث جاء في إحدى فقرات ديباجة دستور 28 نوفمبر 1996 " إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل في سبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم أن يبني هذا الدستور مؤسسات دستورية، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة وضمان الحرية لكل فرد.²

هذا الدستور يقر بأن كل المواطنين الجزائريين سواسية لا يفرقهم جنس أو عرق أو رأي أو أي ظرف شخصي أو إجتماعي أو إقتصادي، إن هذا الأمر بقدر ما عزز مكانة المرأة بقدر ما خلق هوة بينها وبين الرجل الذي لم يعد يراها تلك الرفيقة المخلصة والوفية

¹ – Mostafa boutchoufent : **la famille algérien évolution et caractéristique femme édition** , SNED , Alger , 1982 , p 24

² – مولود ديدان : دستور 28 نوفمبر 1996 مع تعديل 2002 ، مرفق بفهرس المصطلحات الدستورية ، دار النجاح للكتاب الجزائر ، ط 1 ، ص. 4

والتي يعيش إلى جنبها بسلام، بل تبدو له عدوة تتافسه على أدوار مهمة ووظائف برتب عالية خاصة إن تفوقت عليه في أحيان كثيرة وأصبحت تزاخمه في كل مكان هذا ما جعله يشعر بالإهانة والنقص أمامها وأنها (المرأة) تهدد وجوده ودوره القيادي والسلطوي، ما يدفعه دون شك إلى التفكير في انتهاج أساليب وسلوكات مشروعة وغير مشروعة للحد من تقدمها وارتقائها في المناصب والوظائف .

بسبب هذا الدستور تخلت المرأة الجزائرية عن فكرة أن يعيّلها زوجها وأن تبقى له تابعة خادمة تنتظر أن يوفر لها الحماية والمأكل والمشرب والمأوى فعزمت على أن تتولّى تدبير أمورها دون الحاجة إلى استشارته وبذلك انقلبت الموازين والآيات، وتغيرت الأدوار والمكانات وظهر الصراع حول السلطة بين الرجل والمرأة وأصبح هم أحدهما أن يثبت قوته للآخر وجدارته في استحقاق المرتبة العليا في السلم على المستويين الأسري والاجتماعي .

و هذا كان كافيا ليثور الرجل ضد المرأة آملا منه في إعادتها إلى ما كانت عليه امرأة منعزلة مطيعة ومذعنة لا يتعدى دورها الإنجاب والتربية وتلبية رغبات زوجها، ويتحجج في ذلك بقوله تعالى " الرجال قوامون ¹ فقام فهم الرجل للقوامة على أساس خاطئ وهو أن المرأة مخلوق ناقص عقل ودين وأن للرجل الحق في اتخاذ أي قرار بحق المرأة دون أي رفض منها، فأعطى لنفسه الحق في السيطرة على إرادتها وتقييد حريتها لأنها لا تستطيع الإستمرار بالعيش دون اللجوء إليه وبالتالي فهو الذي يجب أن يحتل المكانة الأولى ويمتلك بالقوة

¹ - سورة النساء، جزء من الآية 34

والسلطة التي تمكنه من إساءة معاملتها، إن خالفت أمره أو تحدث إرادته دون الأخذ في الاعتبار معايير التأديب في الدين الإسلامي. إن المفهوم الخاطيء للقوامة عند الرجل أحدث خلا في القيم والأخلاق داخل الأسرة. إلا أن الإسلام فصل بين وظيفة المرأة والرجل معتبرا أن لكل مهامها تناسب طبيعته، وتلائم تكوينه النفسي والبيولوجي.¹

ثانيا : حقيقة العنف ضد المرأة.

إن خطورة انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في أنحاء واسعة من العالم دون أدنى شك أكدته دراسات نظرية وميدانية دفعت بنا إلى التطرق إلى هذه النقطة والتي توضح خطورة تسارع الظاهرة في الإنتشار لما لها من آثار وخيمة على المرأة والأسرة والمجتمع من خلال تقديم أرقام وإحصائيات عن حقيقة هذه الظاهرة في كل المجتمعات دون استثناء.

1-أرقام وإحصائيات عن العنف ضد المرأة

يعد الإنتشار السريع للعنف ضد المرأة في أنحاء العالم ودون أي استثناء أمرا خطيرا وهذا ما أكدته الدراسات النظرية والميدانية التي أجريت لتحري عوامل هذه الظاهرة، وما يثبت ذلك هو مجموع الأرقام والإحصائيات التي تتناولها الدراسات والبحوث العلمية في هذا المجال، وكذا التقارير الصادرة عن الهيئات الخاصة بالدفاع عن حقوق المرأة، وفي هذه النقطة سنعرض بعض الأرقام والإحصائيات لبعض دول العالم على سبيل المثال لا الحصر

¹-فضيل دليو وآخرون : علم الاجتماع من التفرغ إلى التأصيل ، دار المعرفة، الجزائر ، 1998 ، ص. 148

والتحديد: أمريكا، ألمانيا، فرنسا، إنجلترا، مصر، الأردن، فلسطين¹ وفي الأخير سنعرض بعض إحصائيات وحالات العنف بالجزائر .

1-1 أمريكا : أجريت دراسة عام 1987 خاصة بالنساء المعنفات في البلد فوجد أن 91% من المجتمع الأمريكي معنفات منهن 89% معنفات من طرف أزواجهن، 17% من النساء ضحايا ضرب الأزواج قد دخلن المستشفى جرّاء الآثار الجسمية الخطيرة للتعنيف، وفي تحديد أشكال العنف في أمريكا أن أغلبه عنف جسدي مادي، أي يستهدف إلحاق الضرر بجسم المرأة كاللجوء إلى الضرب المبرح بالصفع والركل، الضرب بآلات حديدية حادة كالقضبان والسكين، الحرق والقتل رميا بالرصاص، وفي إحصائيات أخرى ذكر أن 6 ملايين امرأة تضرب في المنزل وأن كل 15 ثانية تتعرض امرأة أمريكية للضرب.

و توصلت الدراسة إلى أن أسباب العنف بالمجتمع الأمريكي يعود خاصة إلى تدني المستوى التعليمي، البطالة وانخفاض المستوى المعيشي، إدمان الكحول وتعاطي المخدرات.

1-2 ألمانيا : أكدت البحوث والدراسات التي أجريت بالمجتمع الألماني أن 100 ألف امرأة تتعرض للعنف الجسدي والنفسي سوياً وتعود الأسباب إلى: البطالة، الديون، الإدمان على الكحول والمخدرات الغير الشديدة وغير المبررة للزوج .

1-3 فرنسا : تتعرض في فرنسا 2 مليون امرأة سنويا للضرب المبرح والمخلف لعاهة جسمية. ووجدت الدراسات الفرنسية أن 92,7% من ضرب النساء يكون بالمدن الحضرية

¹ - مديحة أحمد عبادة و خالد كاظم أبو دوح : العنف ضد المرأة ، دراسات ميدانية حول العنف الجسدي و العنف الجسدي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2008 ، ص. 41-45

60% منها يقع بالليل حيث تعيش النساء دائما تحت وطأة الضرب والتهديد والإهانة. ويتراوح عمر الأكثر تعنيفا من قبل الأزواج بين 25-35 سنة هذا وترجع أسباب ذلك إلى البطالة والإدمان.

4-1 إنجلترا : تتعرض 59% من النساء إلى العنف بمختلف أشكاله لأكثر من ثلاثة سنوات على التوالي هذا ما يدفع بهنّ إلى ترك بيوتهن والهرب بعيدا عن تعنيف الزوج .

44% منهنّ تعرّضن لإيذاء الوجه والجسم

27% تعرّضن للرّفس والنّطح

15% تعرّضن للدّفْع على أدوات وآلات جارحة

5% ضرّين بأدوات حديدية

2% تعرّضن لمحاولة الخنق

وترجع أسباب تعنيف الأزواج لزوجاتهم إلى البطالة وعدم القدرة على توفير احتياجات الأسرة والإدمان .

من خلال عرض هذه الإحصائيات لبعض الدول الغربية يمكن القول أن نسب العنف بها مرتفعة خاصة النساء المعنّقات من طرف أزواجهن وذلك بسبب البطالة، الإدمان، الديون، تدني المستوى التعليمي والمعيشي. فرغم التقدّم العلمي والتكنولوجي في هذه الدول وتطور المستوى الإقتصادي الإجتماعي تبقى مجتمعات عاجزة على تغطية متطلبات كل الفئات الإجتماعية، ولعل إنتشار الأشكال الخطيرة من العنف بها يعكس حقيقة الحياة

الإجتماعية المزرية التي تعيشها المرأة والطفل معا ،هذا ما يستلزم عنه ظروف أسرية غير ملائمة لتكوين أشخاص طبيعيين ومفيعين إجتماعيا .

وعلى غرار المجتمعات الغربية فالعربية تعاني كذلك من نسب عالية للعنف بشكل يوجب التوقف عنده ودراسته.

1-5 مصر: إن التاريخ يسرد لنا كثيرا من الحقائق المخيفة عن العنف ضد المرأة من العصر الجاهلي وحتى هذا الوقت خاصة ظاهرة ختان الإناث التي اعتبرها المحللون الإجتماعيون عنفاً جسدياً يلحق أضراراً جسمية ونفسية على المرأة.

فكل الدراسات التي أجرت بكل المناطق المصرية رصدت أشكال كثيرة من العنف منها : الحرق، القتل بالرصاص، الطعن بالسكين، الذبح، وضع السم في الماء أو الطعام، الضرب المبرح ، الدهس بجرار زراعي، الخطف والإغتصاب التعذيب والتهديد .
و قد أرجعت الأسباب ذلك إلى :

* الأسباب الاقتصادية خاصة البطالة بنسبة 45,6%

* الأسباب الاجتماعية والثقافية، التباعد في المستوى التعليمي بنسبة 25.2%.

* التأثير السلبي للأعراف والعادات والتقاليد ومكان الإقامة بنسبة 29.2% .

1-6 الأردن: أجريت دراسة عام 2001 على نساء الأردن فتوصلت إلى وجود 995 امرأة

معنفة موزعة حسب النسب التالية :

62,3% تعرضن للصفع.

56% تعرّضن لعنف اجتماعي: منه 33,2% حرمان المرأة من الدراسة والعمل ، 22,8% حرمانها من تنظيم النسل.

53% عنف لفظي، 51% عنف صحي، 48% عنف جنسي.

وترجع الأسباب إلى الفروق التعليمية، الفروق العمرية ومكان الإقامة.

وفي دراسة أخرى لطلبة جامعيين حول تحديد وجود العنف في أسرهم. أكدت نسبة 86% وجود حالات من العنف ، ومن ذلك 75% تهديد وتخويف، 40% إيذاء النفسي

7-1 فلسطين: تتعرض المرأة الفلسطينية بوجه عام للعنف :

90,3% عنف اجتماعي ، 88,4% عنف نفسي

37,3% عنف جسدي ، 35,9% عنف جسدي

و هذا كله بسبب الإحتلال الصهيوني

أما الزوجات فتتعرضن للعنف بالصورة التالية :

94% تتعرضن للعنف اللفظي و العاطفي و النفسي

39% تتعرضن للضرب و الإيذاء الجسدي من الزوج مرة كل سنة.

66% من الشباب يسيئون لخطيبتاتهم لفظيا ونفسيا , 3% منهم تعرضوا لهن بالضرب

و أرجعت الدراسات في هذا الإطار الأسباب الكامنة وراء كل هذا العنف إلى الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي تعيشها البلاد.

1-8 الجزائر: ليس بعيدا عما يحدث في بلدان العالم عموما والعربية المسلمة خصوصا فالجزائر تعاني الكثير من الآثار السلبية لهذه الظاهرة وما يؤكد ذلك هذه الأرقام والإحصائيات و الحالات الحية لمن مورس في حقهن أشنع أنواع التعنيف.

ملاحظة: الإحصائيات المدونة في الجداول التالية أخذت كإنموذج واقعي لحقيقة العنف ضد المرأة عموما والزوجة خصوصا

الجدول رقم 1 : يوضح الإحصائيات المتعلقة بجرائم العنف المرتكبة ضد البالغات من

طرف الرجال من 2009-2012 (ولاية باتنة أنموذجا)

2012		2011		2010		2009		السنوات	طبيعة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		الجرائم المرتكبة
29.75	172	3067	269	31,42	280	30,83	325	والجرح	الضرب العمدي
10,03	58	4,56	40	4,04	36	4,64	49		الضرب الخفيف
0,69	04	0,45	04	0,33	03	0,56	06		القتل
0,34	02	0,22	02	0,22	02	00	00		محاولة القتل
00	00	00	00	00	00	00	00		التعذيب
11,76	68	18,58	163	19,41	173	13,56	143		التهديد

1,73	10	0,22	02	00	00	1,80	19	الاختطاف
18,33	106	18,35	161	17,05	152	23,43	247	الإهمال العائلي
3,11	18	2,85	25	3,14	28	6,73	71	ترك الاسرة
0.17	01	00	00	00	00	2,37	25	التحرش الجنسي
0,51	03	0,57	05	0,67	06	0,37	04	هتك العرض
4,84	28	6,27	55	5,61	50	6,54	69	الفعل المخل بالحياء
15,74	91	15,96	140	16,49	147	7,11	75	<u>السب</u>
2,94	17	1,25	11	1,57	14	1,99	21	القذف
99,94	578	99,95	877	9,995	891	99,93	1054	المجموع

المصدر : اجتهاد الطالبة انطلاقا من الإحصائيات المتحصل عليها من مجلس قضاء باتنة

القراءة الأولى لبيانات هذا الجدول تؤكد تنوع أشكال العنف الممارس ضد المرأة من طرف الرجل وبنسب متفاوتة وتختلف من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2009 يظهر أن أبرز أشكال العنف التي سجلت ضد المرأة كانت الضرب والجرح العمدي بنسبة 30.83%، يأتي الإهمال العائلي بنسبة 23.43%، ثم التهديد بنسبة 3.56%.
في سنة 2010 سُجّلت نسبة 16.49% ممثلة في التعنيف بالسب إضافة إلى الأشكال السابقة.

أما في سنتي 2011 و 2012 فقد تم تحديد أشكال العنف نفسها وبنسب متفاوتة.

إذن ما يمكن استخلاصه من بيانات الجدول رقم 01 أن جرائم العنف المرتكبة ضد البالغات من طرف الرجال هي على التوالي: الضرب، الجرح العمدي، الإهمال العائلي، السب والتهديد بالإضافة إلى أشكال أخرى كالفعل المخل بالحياء، القذف، الاختطاف، ولكن بنسب ضعيفة.

الجدول رقم 2 : يوضح الإحصائيات المتعلقة بالرجال المرتكبين للعنف ضد البالغات من سنة 2009 - 2012 (ولاية باتنة)

2012		2011		2010		2009		السنوات	طبيعة الجرائم المرتكبة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
70.11	176	72.20	200	83.58	326	79.28	463		من طرف الزوج
25.89	65	27.07	75	16.15	63	20.71	121		من طرف أحد الأقارب
3.98	10	0.72	02	0.25	1	0	0		من طرف زملاء العمل
99.98	251	99.89	277	99.98	390	99.99	584		المجموع

المصدر: اجتهاد الطالبة انطلاقا من الإحصائيات المتحصل عليها من مجلس قضاء باتنة

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 02 أن أكثر الرجال ارتكابا للعنف ضد البالغات هم الأزواج وهذا ما تؤكدته النسب التالية:

سنة 2009 سجّلت نسبة 79.28% من الأزواج الذين عنّفوا زوجاتهم.

سنة 2010 سجّلت نسبة 83.58% من الأزواج الذين عنّفوا زوجاتهم.

سنة 2011 سجّلت نسبة 72.20% من الأزواج الذين عنّفوا زوجاتهم.

سنة 2012 سجّلت نسبة 70.11% من الأزواج الذين عنّفوا زوجاتهم.

أما النسب الأخرى فهي تشير إلى تعرض المرأة للعنف إما من طرف أحد الأقارب أو أحد زملاء العمل.

إن هذه الإحصائيات تعكس الصورة المزرية التي تعيشها المرأة في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم 03 : يوضح الإحصائيات المتعلقة بجرائم العنف المرتكبة ضد القاصرات من

طرف الذكور من سنة 2009- 2012 (ولاية باتنة)

2012		2011		2010		2009		السنوات	طبيعة الجرائم المرتكبة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
0	0	0	0	0	0	0	0		القتل
0	0	0	0	0	0	0	0		محاولة القتل
0	0	0	0	0	0	0	0		التعذيب
5.33	8	0	0	0.30	1	2.07	5		الإختطاف
9.33	14	50.52	97	62.65	203	69.29	167		عدم دفع النفقة

22	33	14.58	28	5.24	17	0.41	1	تحويل القاصرات
7.33	11	16.14	31	8.33	27	6.63	16	العنف على القاصرات
27.33	41	9.89	19	8.95	29	6.63	16	التحريض على الفسق و الدعارة
0	0	0	0	0.30	1	0.82	2	تعريض الطفل للخطر
0.66	1	1.04	2	1.85	6	1.24	3	هتك العرض
28	42	7.81	15	12.34	40	12.86	31	الفعل المخل بالحياء على القاصر
99.98	150	99.98	192	99.96	324	99.95	241	المجموع

المصدر: اجتهاد الطالبة انطلاقا من الاحصائيات المتحصل عليها من مجلس قضاء باتنة

يتضح من خلال المعطيات المدرجة في الجدول رقم 03 أن القاصرات لم يسلمن من

العنف، حيث يتعرضن لأشكال مختلفة منه من طرف الذكور، وقد أمكننا خلال الفترة الزمنية

الممتدة من 2009 إلى غاية 2012 إحصاء أهم أشكال العنف الذي تتعرض له القاصرات

وهي:

عدم دفع النفقة وهذا أمر يحمل في طياته أشكالا كثيرة من العنف، فمن المعروف أن

الطفل في حال انفصال والديه تتعدد أمور حياته وتتأزم بفعل التفكك الذي مس أسرته، وعلى

الأغلب فإن الطفل سيكون بحضانة أمه إذ يتوجب على الأب دفع مبلغ مالي معتبر كنفقة

تكفل للطفل توفير كل متطلباته، وفي حال تخلي الأب عن أداء هذا الواجب سينعكس الأمر

سلبا على مسار حياة الطفل، ويمكن توقع عدة احتمالات سيئة وسلبية كذلك، خاصة منها الخروج الطفل إلى الشارع وبحثه عن بدائل شرعية وغير شرعية من أجل العيش كأقرانه العاديين، وهذا الأمر من شأنه أن يفتح باباً واسعاً للانحراف والضياع.

إذن يمكن القول أن عدم دفع النفقة ينجر عنه:

- عنف جسدي ونفسي: حرمان الطفل من الأكل والمشرب والمأوى، وهذا الأخير ضروري لحماية جسد الطفل من التغيرات المناخية والطبيعية وكذا توفير الاستقرار النفسي والأمن.

- عنف إجتماعي: حرمانه من الخدمات الصحية والتعليمية.

الشكل الثاني من العنف الذي تتعرض له القاصرات من طرف الذكور هو الفعل المخل للحياء، حيث تظهر بنسبة 28% وهو يدخل ضمن العنف الجسدي ويرجع سبب ذلك إلى عدم توفر الحماية والأمن للقاصرات وكذا انعدام الرقابة الوالدية خاصة في حالة طلاق الوالدين وضمن ذات الشكل نجد صورة أخرى للعنف وهي تحريض القاصرات على الفسق والدعارة وسجلت نسبتها بـ 27.33%.

حسب المخبرين الاجتماعيين في هذا الشأن فقد توصلنا إلى أن الكثير من القاصرات ضحايا الطلاق والتفكك الأسري يتعرض إلى التحريض على الفسق والدعارة من قبل خاصة الأصدقاء بدافع كسب لقمة العيش وتلبية الاحتياجات اليومية والضرورية خاصة المدرسية،

وهذا يعود دائما إلى امتناع الأب عن دفع النفقة من جهة وكذا انعدام الرقابة الوالدية من جهة أخرى.

الجدول رقم 4: يوضح نسب الفئة المعتدية على القاصرات من سنة 2009 حتى سنة 2012 (بولاية باتنة)

2012		2011		2010		2009		السنوات	طبيعة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		الجرائم المرتبكة
79.35	123	73.54	189	50.33	211	63.50	221	من طرف احد الوالدين أو كليهما	
2.58	4	0	0	0.71	3	0.86	3	من طرف المدرسين أو المعلمين	
18.06	28	26.45	68	48.92	205	35.63	124	أشخاص آخرون	
99.99	155	99.99	257	99.98	419	99.99	348	المجموع	

المصدر : اجتهاد الطالبة انطلاقا من الإحصائيات المتحصل عليها من مجلس قضاء باتنة

بيانات الجدول رقم 04 جاءت لتؤكد الإحصائيات المسجلة في الجدول رقم 03،

حيث يظهر أن الفئة الأكثر اعتداء على القاصرات خلال السنوات من 2009 إلى 2012،

تمثلت في أحد الوالدين أو كليهما وهذا ما تؤكد النسب:

63.50% سنة 2009، 50.33% سنة 2010، 73.54% سنة 2011، و79.35% سنة 2012، وعند استفسارنا عن هذا الأمر تبين أن أغلب القاصرات يُعانين من تهاون الأب في دفع النفقة المستحقة لتغطية متطلباتهم اليومية والضرورية.

ومن جانب آخر تظهر نسب معتبرة لفئة أشخاص أجنبي تعدي على القاصرات وهذا ما تؤكدته بيانات الجدول السابق (رقم 03) بحيث أنهن يتعرضن للتحريض على الفسق والدعارة بالنسب التالية: 35.63% سنة 2009، 48.92% سنة 2010، 26.45% سنة 2011 و18.06% سنة 2012.

ونشير إلى أن تعرض القاصرات لأي شكل من أشكال العنف هو نتيجة حتمية لتغير ظروف حياتهن خاصة في حالة طلاق الوالدين وتفكك الأسرة. فحياة القاصرات في هذه الحالة تأخذ منعرجا خطيرا يغير جملة وتفصيلا مسارهن الآمن والمستقر.

2- العوامل المساهمة في العنف ضد المرأة

تتعدد الأسباب لدى مرتكبي العنف ضد المرأة (نركز على العنف الموجه ضد الزوجة) ونشير إلى أنه يصعب تحديد العامل أو السبب المباشر المساهم في بروز هذا العنف على وجه الدقة أو الجزم بأن عامل واحد هو المسؤول على تفشي الظاهرة، وأهم هذه العوامل الأسرية: العوامل الذاتية، العوامل الإجتماعية والثقافية، العوامل الإقتصادية.

2-1- العوامل الذاتية : ويقصد بها مجموع الدوافع التي تصدر من ذات الإنسان المعنف، ويصدر هذا السلوك نتيجة ظروف داخلية تخضع لدرجة التوتر والغضب اللذان يؤثران سلبا على فكر الشخص فيفقد السيطرة على التفكير والتركيز ويندفع مباشرة إلى ممارسة العنف كبديل للتعبير عن حالته المتوترة.

فعن الإمام أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صل الله عليه وسلم "إنّ هذا الغضب جمرة من الشيطان توقد في قلب ابن آدم، وإنّ أحدكم إذا غضب احمرت عيناه وانتفخت أوداجه ودخل الشيطان فيه، فإذا خاف أحدكم ذلك من نفسه فليلزم الأرض فإنّ رجز الشيطان يذهب عنه عند ذلك"¹

والشاهد هنا أن الغضب من نار وهي تعمل على شيء كغلي الدم في العروق فيصعد إلى أعلى الجسم فيدفع بالإنسان القائم إلى الإندفاع والجالس إلى القيام، لذلك وضع لنا الحديث السابق كيفية وضرورة العلاج من الغضب قبل أن يتحول إلى عنف². ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال الجوانب النفسية في هذه النقطة فحالة القلق والشعور بالإحباط، والاضطرابات في الشخصية والاكنتاب المستمر بعد أسباب مهمة تدفع بالرجل إلى تعنيف المرأة .

2-2- العوامل الأسرية: تتوقف هذه العوامل بشكل كبير على عملية التنشئة الأسرية ، فالممارسات السلبية من طرف الآباء مع الأبناء كفيلة بإنتاج العنف ومن بينها أسلوب

¹مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي، باب البر والصلة والآداب، ص.589

²- رشدي شحاتة أبو زيد : العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، مرجع سبق ذكره، ص. 57

العقاب العنيف في عملية ضبط الأمور وتوجيه الإساءة الأمر الذي يجعل تنشئة الأبناء مفعمة بالعنف والاضطهاد يؤدي سلوك التفرقة بين الجنسين بتفضيل الذكور عن الإناث إلى تنشئة الطفل من سنوات طفولته الأولى على الاقتناع بهذه التفرقة أين يحتل الولد مرتبة الامتياز والمكانة الأعلى والأقوى في سلم الترتيب أما البنت فتحتل المرتبة الثانية الهامشية وترى بعض المجتمعات أنه يجب تعويد الولد على ممارسة سلطة تجاه الأنثى لأنه الأقوى والقائد في المستقبل، أما الأنثى فيجب تعويدها على العنف وهي صغيرة حتى تبقى خاضعة ومنقادة¹.

- ضيفُ إلى ذلك أسلوبَي العقاب النفسي والجسدي فهما يشكّلان مظهرًا من مظاهر العنف الذي يوقد في نفسية الطفل الرغبة في الإنتقام ولعلّه يقفد والده في ذلك ويتعلم منه أسلوب العنف إذن فالطفل الذي ينشأ في أسرة عدوانية سيعاني تراكم مشاعر الخوف والإحباط والكرهية والحقد تجاه الأبوين، ومع مرور الزمن سيتحول كل ذلك الشعور إلى ممارسة أشكالٍ من العنف وهذا ما يكون قد تعلّمه في طفولته المبكرة.

2-3- العوامل الاجتماعية والثقافية:

أما العوامل الاجتماعية فهي مجموع العادات والتقاليد التي تتبناها الأسرة والتي تتطلب من الرجل أن يحمل المعاني القاسية للرجولة، أي يجب عليه أن لا يستعمل في إدارة شؤون أسرته إلا العنف والقوة لأنهما وحسب الاعتقاد القائم لديه المقياس الحقيقي لمعنى الرجولة،

¹-حيدر البصري: العنف الأسري الدوافع والحلول، دار المحجة البيضاء، ص. 131

فهذه الأفكار متجذرة في تقاليد وثقافة الكثير والتي تحمل معانٍ حقيقية للجهل من حيث تمييز الولد عن البنت ، فيتعاضم ويُبْنَم دور الذكر في أسرته بهيمنته وسلطته وممارسته للعنف ضد زوجته على وجه الخصوص، و بالمقابل يصغر ويضعف دور ومكانة المرأة في أسرتها وأمام أطفالها من خلال خضوعها وانقيادها ومن هنا تكون المرأة سببا مباشرا وعاملا رئيسيا لممارسة العنف ضدها بسبب تسامحها وتقبلها لوضعها، وتمسكها بالتكتم والتستر كوسيلة لرد فعل على زوجها العنيف مما يزيد الأمر تفاقمًا¹ .

أما العوامل الثقافية فهي ترتبط ارتباط وثيقا بالعوامل الإجتماعية وتتضح في عدم معرفة أسس التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وانتهاك حقوقه فالثقافة التي يحملها الأفراد بها الكثير من الممارسات العنيفة، كما أنها تشجع على ارتكابه لأنها جزء من أجزاء وتفاصيل حياة المجتمع وتحدد أنماط سلوك الإنسان، وهي سلاح ذو حدين فقد تعمل على تنمية المجتمع وتقدمه، وضبط النفس والمساعدة على نشر الوعي لمنع ممارسة أي شكل من أشكال العنف، و قد تعمل بصورة عكسية أي يمكن أن تنمي الروح العدائية والتعصب والصراع والتنافس المشجع على حب السلطة والسيطرة وبالتالي التحجج باستعمال العنف من أجل تحقيق هذه الرغبة الدنيئة وهذا يكون بتوجيه المواقف والاتجاهات والمفاهيم الفكرية والعلمية الأساسية إلى ما يحمل دلائل العنف² .

¹ - رشدي شحاتة أبو زيد، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، مرجع سابق، ص. 61

² - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، 1963 ، ص 154

2-4- العوامل الاقتصادية :

و هي مرتبطة بالعوامل الأسرية والاجتماعية والثقافية، وهي تشير إلى الخلل المادي الذي يواجهه ربُّ الأسرة فيؤدي به إلى العجز عن تلبية متطلبات أفراد أسرته والفشل أمام المسؤولية المنوط به على أساس أنه صاحب القوامة، فيصعب عليه في أحيان كثيرة توفير لقمة العيش أو الكساء، حقوق التمدرس والعلاج .

فيتعرض الرجل إلى الضَّغَط من طرف زوجته وأبنائه وبلاد على ذلك بسبب تدني المستوى المعيشي والإفئثار إلى أبسط الحقوق في الحياة فلا يجد الزوج والأب سبيلا للرد على تلك الضغوطات سوى استعمال أسلوب العنف لإسكات أهله¹ .

- المكانة الاجتماعية المتدنية

- المستوى التعليمي المتدني

- الغيرة الغير مبررة

- الفهم الخاطئ لتعاليم الدين حول مسألة التأديب والضرب

- إدمان الكحول والمخدرات

- عصيان الزوجة، العناد والخيانة

- إهمال الزوجة وعدم رعاية شؤون الأسرة

- كثرة المطالب وفقدان القيمة الحقيقية لمعنى الزوج

¹- أسماء جميل: العنف الاجتماعي، بغداد، ط 1، 2007، ص.117

- تغيير الأدوار داخل الأسرة وخروج المرأة للعمل
- انعدام التفاهم والحوار داخل الأسرة خاصة بين الزوجين
- قيام الزواج على أساس المصلحة والطمع
- تأثير الفكر الغربي التحرري وتعلق المرأة بحريات لا أساس لها من الصحة
- الإحساس بالنقص من قبل الزوج في حاله أنه كان مصاب بأمراض عضوية .
- تساهم الضوضاء والإزدحام وارتفاع درجة الحرارة في بروز السلوك العنيف

3 : أشكال العنف ضد المرأة

يتضمن العنف ضد المرأة بصورة عامة أشكالاً تصنيفات عديدة ونحن في دراستنا

هذه سنحاول رصد أهم أشكال العنف الموجه ضد الزوجة داخل المنزل، ومنها :

3-1- العنف الجسدي (الإساءة الجسمية) :

و يقصد به استخدام القوة الجسمية ضد المرأة بطريقة غير مشروعة تؤدي إلى إلحاق الضرر والأذى الجسدي بها ويتضمن هذا العنف: الضرب، الركل، الحرق، الصفع، اللكم، الجلد، شد الشعر، الخنق، القرص، التشويه، الإعتداء عليها بشيء مادي كالسكين، الرمي بأشياء صلبة، الخطف ، الحبس، التكسير، الدفَع إلى الحائط أو طرح الضحية بقوة على الأرض، الكي، القتل¹، ويعرف العنف الجسدي بأنه أخطر أشكال العنف وأكثرها وضوحاً لما يتركه من آثار على جسم الضحية ، ولا يحدث العنف الجسدي إلا بعد مناقشة حادة بين الزوجين

¹- أروى العامري : العنف العائلي في الأردن : ، مؤسسة عمان ، عمان ، الأردن ، ص . 188

و فشلها في التحاور بشكل سلمي لحل النزاعات الزوجية ما يزيد من شدة توتر المواقف فتفجر بعدها فوهة الغضب ليترجم المعتدى ثورة غضبه بعد أن يطرح الضحية أرضاً متيقناً أنها غير قادرة على إحداث إستجابة

3-2- العنف اللفظي (التهديد اللفظي) :

وهو من أكثر أنواع العنف شيوعاً وانتشاراً وخطورته تساوي خطورة العنف الجسدي إن لم نقل أنه أشدّ خطورة لما له من آثار نفسية جد سيئة على نفسية أعضاء الأسرة خاصة الأم والأطفال، والآثار النفسية تعد أكثر الخطورة من الآثار المادية (الجسمية) .
و يتضمن العنف اللفظي: الشتم، الإحراج أمام الآخرين، النعت بألفاظ سيئة وبذيئة، عدم إبداء الاحترام والتقدير ، إهمالها تحقيرها والسخرية منها، الصراخ عليها¹، ويعتبر العنف اللفظي هدماً للبناء الأسري بشكل واضح وخطير وسريع، ويختلف العنف اللفظي باختلاف الأزواج أي حسب انتمائهم الثقافي ومستواهم التعليمي والطبقات الاجتماعية التي ينحدرون منها.

3-3- العنف النفسي (الإساءة النفسية)

وهو كذلك العنف المعنوي والفكري وهو عنف تمارس من خلاله السلطة على الأفكار والمشاعر باستعمال التهديد والترهيب من أجل إثارة القلق والتوتر النفسي وبتّ الرعب والخوف إذن هو عنف غير محسوس ولا آثار مادية يتركها، له خطورة بالغة الأثر على

¹ منير كرادشة : العنف الأسري ، سوسولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة ، علم الكتاب الحديث، الأردن ، 2009 ،

نفسية المرأة، ويتمثل هذا الشكل من العنف في الإهانات المتكررة، الإهمال، الإحتقار، الحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية كالحرية، الحق في الكلام والتفكير والأمل في المستقبل، التدخل بالشؤون الشخصية، إخضاعها لسلطة وقوة الرجل، التحكّم بكل ممتلكاتها وتجريدها من حريتها وتسليط قوانين قاسية في حقها¹.

إن هذا الشكل من العنف ينتشر في مجتمعنا الجزائري وبشكل خاص في المجتمعات التقليدية التي تبقى بيئة شبه منغلقة وتفضّل أن تقيم حدودا بينها وبين التحضّر وتبقى بعيدة عن كل التطورات الحضارية والحضرية ولعل هذا يرجع إلى القيم الثقافية السائدة بهذه المجتمعات والأعراف المتوارثة عبر الأجيال والمكتسبة عن طريق عملية التنشئة الأسرية فالثقافة السائدة بالمجتمعات التقليدية تلقن المرأة سلوكيات الضعف والخضوع والإذعان للرجل القوّم عليها وهي أمامه لا تملك إرادة ولا قوة .

3-4- العنف الجنسي :

لا يخفى على أحد خطورة هذا النوع من العنف ضد المرأة لما له من آثار قد تلازم المرأة لآخر لحظة في حياتها، ويضع علامات إستفهام كثيرة في الأذهان. و لعل القصد منه هو لجوء المعتدي (الزوج حسب دراستنا) إلى استخدام قوة الجسد أثناء معاشرته لزوجته دون أن يراعي ما إذا كانت لها أوضاع نفسية أو صحية خاصة، وبصورة

¹ - مصطفى التبر : الأسرة العربية و العنف ، ملاحظات أولية، معهد الإنماء العربي ، 1996 ، ص 30

أوضح فالعنف الجنسي هو الإغتصاب، أي إجبار الضحية (الزوجة) على ممارسة الجنس رغما عن إرادتها.

ولعل الشائع في هذا العنف هو استخدام المعتدى لطرق وأساليب منحرفة خارجة عن الإطار الشرعي للعلاقات الزوجية السليمة التي أمر بها الإسلام ويعود هذا لتأثير وسائل الإعلام بصورة خاصة ما يشكّل في ذهن المعتدي تصورات خاصة عن زوجته وأنها تجهل أمور المعاشرة الزوجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى ضعف الوازع الديني وابتعاد الزوج عن الأصول الشرعية لما له وما عليه¹.

ويظهر كذلك هذا النوع من الإساءة الجنسية في الهجر كوجه آخر للعنف الجنسي حيث يلجأ إليه الزوج ضد زوجته وحرمانها من حقوقها ويتحجج في ذلك بتأديبها نتيجة فعل غير مقبول صدر منها.

و كل ما علينا قوله هو تذكر قول الله عز و جل " وعاشرهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا"².

تؤكد هذه الآية الكريمة على ضرورة معايشرة الزوجة معايشرة طيبة في حدود ما شرعه الدين الإسلامي بعيدا عن التقاليد والأساليب المنحرفة والشاذة .

¹ - حازم حمد وآخرون : المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري و الإساءة كما تراها شرائح المجتمع الأردني ، معهد المملكة

التموي، عمان . الأردن ، 202 ، ص. 75

² -سورة النساء: جزء من الآية 19

وعموماً نشير إلى أن الإساءة الجنسية تتعدد أشكالها كالتحرش الجنسي، الختان، إجبار المرأة على العقم (تعاطي وسائل منع الحمل) إجبار المرأة على الدّعارة، إرغامها على ارتداء ملابس عارية مثيرة واستفزازية، ونذكر أن الإساءة الجنسية تفتقرن بالإساءة الجسمية.

و من بين الآثار التي يتركها هذا العنف هو التقليل من قيمة المرأة والحط من قدرها فضلاً على التشوهات الدائمة التي تؤثر على صحة المرأة ونفسيّتها نتيجة الإعتداء على أعضائها التناسلية جرّاء الإغتصاب أو الختان، وأخطر ما يمكن أن يحدث للمرأة بسبب هذا العنف هو تعرّضها للإصابة بفيروس الإيدز ومن ثم الموت الحتمي، ولكن بعد آلام شديدة و نزيّف حادّ وصدّات عصبية و التهاب خطير¹.

3-5- العنف الصحي : يتجسّد هذا النوع من العنف في عدم السّماح للمرأة بزيارة الطبيب أثناء مرضها سواء كان مرض لسبب الحمل أو مرض آخر أو الآثار الجسمية للعنف الجسدي من كسور وجروح، كما تُحرّم من كل ما يلزمها من تغذية سليمة لتحافظ على صحتها في صورة جيدة.²

كما أن هناك بعض الأزواج يفرّضون على زوجاتهم إنجاب الأطفال دون توقف (كأنهن آلات إنتاج) هذا ما يسبب تدهوراً حادّاً في صحّة الأم و ينعكس ذلك بالسلب على أدائها لوظائفها كزوجة وكأم.

¹ - طه عبد العظيم حسن: سيكولوجية العنف العائلي، مرجع سابق، ص 48

² - أمل العواودة: العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، عمان، الأردن 1998، ص 72

3-6- العنف الإجتماعي:

ويقصد به حرمان المرأة من ممارسة حقوقها الإجتماعية والشخصية التي تضمن لها حياة اجتماعية سليمة، كالحق في التعليم والعمل واختيار شريك الحياة الزوجية، ومنعها من زيارة أهلها وأقاربها، وأصدقائها، فهو يمثل تقييد حريتها المطلقة وإخضاعها لسلطة الرجل الذي يحطّم علاقاتها الإجتماعية، ويتعدى الأمر بالزّوج إلى منعها من تنظيم النسل في حال كانت عاجزة لمرض أو التقدّم في السنّ وأكثر من ذلك فهو يلومها إن أنجبت له بنتا أو أكثر¹.

3-7- العنف المادي أو الاقتصادي : وهو طريقة أخرى من طرق إساءة معاملة المرأة

خاصة الزّوج ضدّ زوجته العاطلة عن العمل، وتتضح صورته في البخل والحرمان من حاجاتها الضرورية من كالمأكل والمشرب والملبس وهذا يزيد من إذلال المرأة وشعورها بالتبعية لزوجها.

أما الزّوجة العاملة فيعطي الزّوج لنفسه حقّ حرمانها من راتبها وإلا يهددها ويعنفها يعود السّبب في ذلك إلى طمع وجشع الزّوج في التصرف بأموال زوجته خاصة إذا كان يعاني الفقر والبطالة.

¹نهى عدنان القرطاجي : العنف الأسري بين الإعلانات الدولية والشريعة الإسلامية ، الشارقة ، 2009 ، ص.7

4: موقف الإسلام من العنف ضد المرأة

كما رأينا في نقطة سابقة أن المرأة - الزوجة - كائن مستقل عن الرجل أي أنها ليست إحدى ممتلكاته المادية، وليس له الحق في الإستيلاء على أموالها الخاصة، والإسلام لا يبيح فكرة أن يمارس الزوج العنف بكل صورته ومختلف مستوياته ضد زوجته لأنه ببساطة جاء لينشر السلام في كل شبر من هذه المعمورة عامة، وبين الزوج وزوجته خاصة لأنهما أساس تكوّن الأسرة والمجتمع .

و لقد أسس الإسلام الحياة الزوجية قائمة على المودة والرحمة، مما يمنح الأسرة بعداً إنسانياً يتفاعل فيه أفرادها بعيداً عن الجمود والجفاء الروحي والعاطفي وهذا ما يجعل أعضاء الأسرة المتماسكة يتمتعون بالتوازن النفسي والرقي الثقافي والفكري وهذا كله ينعكس إيجاباً على المجتمع¹.

و قد أوردنا سابقاً أن الإسلام ينبذ العنف بأشكاله، خاصة عنف الزوج ضد زوجته وهو يدعو إلى الرفق بها ورأينا ذلك في عديد الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، وإن سبب تطرقنا لهذه النقطة بالذات هو توضيح قضية تأديب الزوجة وضربها في الإسلام .

فبعد الاطلاع على تفسير الآيات الكريمة وفهم معاني الأحاديث النبوية التي جاءت منصفة للعلاقات الزوجية وضابطة لحقوق وواجبات الطرفين على حد سواء، تبين لنا أن الزوج إذا ما أوفى بكل مسؤولياته والتزاماته تجاه من اختارها زوجةً له ابتداءً من دفع مهرها

¹ - هيفاء أبو غزالة: تقرير حول العنف ضد المرأة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين)، د س ن، ص. 13

وتوفير المسكن اللائق بها والذي يتوفر على الخدمات الضرورية للإستقرار والإستمرار أي أن يكون زوجاً قوَّاماً كما جاء في الآية الكريمة.

قال تعالى : " الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ " ¹.

و تشير الآية إلى أن الرجل أخذ على عاتقه توفير حاجات المرأة المادية والمعنوية بالشكل الذي يكفل لها الإشباع التام لرغباتها وبالتالي شعورها بالطمأنينة والإستقرار, ودرجة القوامة للرجل لا تعني بالضرورة وجود أي عيب أو نقص يُمكن أن يمسّ بالمرأة. فالمسألة تكمن في صلاح الأمر أي أن الجهد العضلي والمادي أصلح أن يكون للرجل أما المرأة فأصلح لها تدبير شؤون أولادها وزوجها وبيتها، و يفسر لنا الشيخ متولي الشعراوي معنى القوامة التي تتمثل في الحركة الكثيرة والنشيطة من أجل كفالة النساء والأطفال وتوفير ما يلزم من مأكّل مشرب، ملبس، مسكن وإلى غير ذلك من مطالب الحياة السعيدة والأمنة، أما تفسير قوله تعالى : " بما فضل بعضهم على بعض " يعني تفضيل الرجل على المرأة فيما أوكل إليه من مسؤوليات وتفضيل المرأة على الرجل فيما أوكل إليها من مهمات فيضمن لكل طرف أداء مهمته بنجاح وتوافق وتكامل مع الآخر ².

¹ - سورة النساء : جزء من الآية 34

² - متولي الشعراوي : المرأة في القرآن الكريم ، مطبعة دار أخبار اليوم ، مصر، 1990 ، ص. 115

و لعل ما يفسر فكرة القوامة لدى الرجل عن المرأة هو مجموع العوامل التي تميز كل واحد منهما ليكونا مؤهلين لإدارة شؤون الأسرة¹ وهي:

1- **العامل الجسمي (العضوي)** : فالرجل يتمتع باتساع في صدره وكتفيه وعضلات قوية تمكّنه من أداء الأعمال الشاقة، بينما المرأة فقد خلقت باتساع في الحوض حتى يكون مكاناً آمناً لحياة الجنين وإكتمال حياته برحم أمه.

2- **العامل الوظيفي**: ويتمثل في مجموع الوظائف التي تدخل فيها المرأة من الحيض الحمل، الولادة، الرضاعة إلى الحضانه وتربية أجيال المستقبل تربية صالحة، وهذا ما لا يتوفر عليه الرجل لأنه غير مؤهل لمثل هذه الوظائف ولم يخلق لها.

3- **العوامل النفسية** : زوّدت المرأة بالرقّة والحنان والعطف وسرعة الإستجابة الإنفعالية والتفكير بالمشاعر، وهي أمور تميز المرأة عكس الرجل الذي يتميز بالقوة والخشونة والتفكير العقلي مما يؤهّله إلى القيادة بشكل عملي .

4- **العوامل المادية** : وتتمثل في سعي الرجل وراء العمل خارج البيت من أجل توفير الضروريات المادية بينما أُعفيت المرأة من ذلك لأنها تحتاج لمن يوفر لها متطلباتها الضرورية خاصة إن كانت حاملاً أو وضعت حملها .

نرى من خلال هذه النقاط أن الإسلام فصّل في حقوق المرأة وواجباتها مع الرجل ووضّح حقيقة وطبيعة القوامة التي أخذت بمفهوم خاطئ في عهود سابقة، فالمرأة بنتا، أختا،

¹- عبد الحميد محمد الهاشمي : لمحات نفسية في القرآن الكريم ، مكتبة رحاب ، الجزائر ب.س.ن ، ص 186

زوجة، أمًا مسؤولة من [الأب ، الأخ ، الزوج ، الأولاد] ويجب توفير كل ما تحتاجه في جميع أطوار حياتها .

و قد ذكرنا أن الزوج إذا التزم بمسئوليته كاملة دون أي تقصير وقامت الزوجة بالخروج عن طاعته من خلال عصيان أوامره وتقصيرها في العمل على استقرار أسرتها وحياتها الزوجية، وإهمالها شؤون أولادها كان حقاً للزوج أن يباشر في تأديب زوجته من خلال إجراء محاولة أو أكثر لعلاج عصيانها وتمردتها وهذا يمثل نوعاً من العقاب لأن الزوجة قد أخطأت. وقد جاء ذلك في الآية الكريمة قال الله تعالى : " واللاتي تخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا"¹ الآية الكريمة تتضمن ثلاث مراحل للتأديب الوعظ، الهجر والضرب.

1- الوعظ : في هذه المرحلة يجب أن يكون الزوج على درجة عالية من الوعي والتفهم لدرجة الخطأ الذي ارتكبه زوجته فيتصرف مع الموقف بحكمة، أي عليه أن يرشدها بدءاً بتوضيح الخطأ و حجه ثم توجيهها إلى ترك ذلك السلوك وتعويضه بآخر قويم سوي ويكون ذلك بأسلوب فيه قليل من العتاب والملامة، فينهاها عن المنكر ويأمرها بالمعروف ليفتح بذلك مجالاً واسعاً للحوار فتوضّح له الزوجة سبب عصيانها وتمردّها ليعود التفاهم

¹ - سورة النساء : جزء من الآية 34

والطمأنينة بين الزوجين، ولا مانع أن يستخدم الزوج في هذه الحالة شيء من التخويف والتأديب من سوء خاتمتها في الدنيا والآخرة¹.

فان كانت صالحة قاننة حافظة تخاف عقاب الله عز وجل وتهتم لأمر زوجها وأولادها وبيتها عدلت عن عصيانها، وإن لم تفعل اضطُرَّ الزوج إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية من التأديب .

2- **الهجر:** أي أن يهجر الزوج زوجته في الفراش الزوجية فترة زمنية محددة ، فان فعل ذلك وأعرض عنها قد تدفع بها حاجتها النفسية وشعورها بالجفاء والوحشة إلى مجالسة زوجها لتعرف سبب هجره لها فتمنح له الفرصة في لومها وعتابها لعدم تفهمها لما أمرها به ونهاها عنه، وهنا قد تشعر الزوجة بالمؤاخذة وتوافق على ترك التمرد والعصيان حتى لا تتماهى فيشكل ذلك ضرراً عليها وعلى أفراد أسرتها وبخاصه على علاقتها الزوجية².

و إن فشل الزوج في هذه المرحلة فعليه أن يلجأ إلى الضرب .

3- **الضرب :** لقد شرع الإسلام للزوج ضرب زوجته التي عصته وتمردت عليه فحاول أن يعرضها ويرشدها فأبوت ، فهجرها في الفراش و أبوت ، فما بقى له سوى أن يضربها كوسيلة من وسائل التأديب ، وطبعاً لا يقصد به الضرب الذي كان يمارس في المجتمعات قبل مجيء الإسلام. فالشريعة الإسلامية وضعت حداً لازماً و معقولاً لضرب الزوج لزوجته وإن

¹ - عبد العزيز سعد : الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر ط3، 1996 ، ص 205

² - أحمد عمر هاشم: المرأة في الإسلام، مطبوعات أخبار اليوم، القاهرة، 1991، ص.209

زاد عن ذلك يتحول إلى اعتداء وعنف وهو محرم، بل المقصود هو الضرب التأديبي والتقويمي من أجل الإصلاح كما تؤدّب الأم الحنون أبناءها، ويكون الضرب خفيفا غير مؤلم أو مخلف لعاهة جسيمة أو يترك آثار على الوجه، ويبتعد عن شتمها ووصفها بألفاظ قبيحة وبما تكرهه¹.

ونشير إلى أمر مهم مفاده أن الرجل قبل أن يفكر في تأديب زوجته ولومها على تكبرها وإستعلائها وكُرهِها له وعن تمرُّدها وترك مسؤولياتها عليه أن يلتمس لها الأعدار وأن يراعي الظروف التي أدت بها إلى ارتكاب الخطأ الغير متعمد فمثلا:

*قد تكون الزوجة في فترة حيض أو حمل أو نفاس وهي فترات تحدث فيها تحولات هرمونية كبيرة في جسم المرأة، وتشعر فيها بشيء من التوتر القلق والتغير في حالتها النفسية والعاطفية والعضوية .

*قد تكون المرأة حديثة الزواج أي في بداية حياتها الزوجية فيختلف عليها الأمر، أي بعد أن كانت بنتا عند والدها ليس لديها مسؤوليات صعبة هي اليوم عند زوجها مسؤولة و مكلفه ويجب عليها أن تلتزم بواجبها فعلى الزوج أن لا يُصعّب عليها الأمور حتى تتعود على حياتها الجديدة .

* قد تتخلى الزوجة عن أداء مهامها الزوجية أو أن تقصر في ذلك لفترة مؤقتة إذا أصابتها مصيبة الموت لأحد الأصول.

¹ - المرجع السابق: ص. 211

ما نؤكدده هو مراعاة الظروف النفسية والبيولوجية لحال الزوجة الناشزة قبل تأديبها كما لا يجب على الزوج الذي شرع في تأديب زوجته أن يستغل الفرصة في ذلك ليظهر قوته وسيطرته فيهيئها ويضربها بالطريقة التي تروق له.

وخير ما نختم به هذه النقطة حديث الرسول صلى الله عليه و سلم في الصحيحين أنه قال: " أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته كما يُضرب العبد، يضربها أول النهار ثم يجامعها آخره"¹

ثالثا: مخاطر العنف ضد المرأة :

مما لا شك فيه أن للعنف سلبيات كثيرة على من مورس في حقها العنف، و المخاطر الناجمة عنه لا تظالها وحدها بل تتعداها إلى أبنائها وأسرته التي ضحت من أجلها، و إذا كان في تصور البعض من الأزواج أنهم يمارسون العنف ضد زوجاتهم كأسلوب من أساليب العقاب التأديبي إلا أنه في كثير من المرات يبالغ في تعنيف زوجته و بدل أن يضع حلولا لمشكلات بينه وبينها يجد نفسه في مواجهة الكثير من التحديات التي يصعب علاجها فينعكس ذلك سلباً على مختلف المستويات الأسرية، وقد يتحول فشله في حلّ بعض القضايا إلى فشل في إدارة شؤون أسرته وبالتالي قد يقودها لمواجهة مصير مجهول ومحتوم .

وفي هذه النقطة من دراستنا سنقف على أهم الآثار التي يخلفها العنف ضدّ الزوجة عليها كضحية رئيسية وعلى الطفل وعلى الأسرة و بعدها نحاول البحث في المداخل التي

¹-البخاري: صحيح البخاري، مرجع سبق ذكره، ص. 365

عملت جاهدة في مواجهة هذه الظاهرة من خلال طرح أهمية المنهجين الإسلامي و القانوني في هذا الشأن.

1-: المخاطر النفسية والجسمية للعنف على المرأة : هناك العديد من الآثار النفسية والجسمية التي تتجم عن تعرُّض الزوجة للعنف من قبل زوجها. حيث تتراوح الآثار التي تعاني منها الزوجة ما بين الكدمات والخدوش والكسور , أو فقد أحد الأعضاء كفقْد عَيْنٍ مثلا وقد تصل إلى الموت, وهذه الآثار الجسمية تُسبِّب وتترك أَلْمًا نفسيا بليغا كالقلق والاكتئاب والغضب ومن ثم ستشعر بسوء في تقدير الذات أمام نفسها وأمام المجتمع .

ونوجز أهم تلك الآثار في النقاط التالية:¹

- القلق الحاد التوتر المستمر وحالات الخوف الغير مألوفة
- الإحساس بالذلل والإهانة
- عدم الشعور بالإستقرار والطمأنينة .
- الشعور بالنقص العقلي والنفسي، وسيطرة الأحداث الأليمة على تفكيرها .
- فقدان الإحساس بالمبادرة ، وعدم القدرة على إتخاذ القرارات التي تخصها وتخص أسرتها.
- ظهور كدمات وخدشات وجروح خاصة على مستوى الوجه.
- كسور العظام و التواء في المفاصل .

¹-طه عبد العظيم حسين: سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، 2007 ، ص. 60.

- خلل في بعض الأعضاء الداخلية كارتجاج في المخ و ثقب طبل الأذن و تخرب شبكة العين .

- فقدان الأسنان و سقوط الشعر والشعر الدائم بالصداع والضيق في التنفس .

- إصابات بحروق في الجلد من خلال الحرق بالنار، بالزيت ، بالكلي، بالماء المغلي ، أو باستعمال السوائل الكيميائية .

إن تعرض الزوجة لتكرار هذه المعاملات العنيف وعدم قدرتها على التحمل والمواجهة قد يؤدي بالوضع إلى التأزم والتفاهم بحيث تقدم المرأة على التفكير في الهروب أو الإنتحار لوضع حدّ للمأساة التي تعانيها

2 - المخاطر والآثار على الطفل: أكدت الكثير من الدراسات أن الأزواج المعنّفين هم كذلك

آباء مسيئين لأبنائهم ، فكما يطال العنف المرأة لا ينجو منه أطفالها، وكما له تأثيرات سلبية

وخطيرة على المرأة كذلك على الطفل الذي يصبح من بين ضحايا العنف ، فصعوبة الأمر

تكمّن في رؤية الطفل لأُمّه وهي تُعَنّف من قبل أبيه لا يستطيع حراكا بسبب قوة الصدمة

التي تكون في غالب الأحيان متكررة وبشدة متزايدة، هنا تبدأ المعاناة الفعلية للطفل والتي

تتمثّل في كمّ هائل من المشكلات الإنفعالية والسلوكية ، أي أنّ الطفل الذي شاهد العنف

بشكل مباشر يعاني مجموعة من الإضطرابات جرّاء الضغوط التي تتأثّر بعد تلقيه لتتالي

الصدّمات العنيفة فتسبب له شعورا بالألم الحاد، وإنخفاض في مستوى الأداء وإضطراب في

النوم، و قد يشعر بالذنب إما لأنه كان عاجزا عن تقديم المساعدة أو أنه كان سببا في ما

يحدث لأمه، وبهذه الصورة يبقى الطفل يركز جُلَّ إهتمامه على الحالة المتردّية التي وصلت إليها أمه المعنفة ، ويفكر جليا في مستقبلهما معا وفي إمكانية إيجاد حل أو مخرج من هذا الوضع، وهو بهذا يفقد تركيزه على حياته كطفل ناشئ و تلميذ متمدرس فيتلقى صعوبات في أدائه المعرفي و تحصيله الدراسي¹، وبما أن الأسرة أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية فهناك الأطفال من تتكون لديهم معارف خاصة عن أن العنف هو أحد الأساليب الناجعة في معالجة القضايا والمشكلات الأسرية وأداة فعالة لإقناع الطرف الآخر، إذن فهو سلوك مقبول عندهم بالتعلم والاكساب وهذا ينعكس آليا على سلوكهم عندما يكبرون أي أنهم يصبحون رجالا مُعنّفين بجدارة نتيجة ما تلقّوه في أسرهم المشحونة بالممارسات العنيفة .

3_ المخاطر والآثار السلبية على الأسرة

لقد تسببت التغيرات المعاصرة بسبب التطورات التكنولوجية في خروج المرأة إلى العمل بحثا عن حياة مستقلة ماديا واجتماعيا، وبالتالي التحرر خاصة من القيد المادي لزوجها هذا ما أدى إلى تغيير الأدوار والوظائف، فلم يعد الزوج متمكن من إحكام سيطرته على زوجته من خلال إصدار قرارات وفرضها للتطبيق دون نقاش، هذا ما أثر سلبا على طبيعة الحياة الأسرية خاصة في مجال العلاقات الزوجية والعلاقات الوالدية².

كل هذه التحولات شدت أنظار الزوج و نبهته إلى ضرورة إتباع أسرع وأنجع السبل لإعادة الأمور إلى طبيعتها، فتفكيره في إعادة التوازن للحياة الأسرية جعله ينتهج ذلك السلوك

¹ - طه عبد العظيم حسين : سيكولوجية العنف العائلي، مرجع سابق ، ص 53.

² -معن خليل عمر: التفكك الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص. 205

العنيف والمسيء جسدياً ومعنوياً وروحياً لزوجته إعتقاداً منه أنه تصرف مشروع حتى يعيد ضبط النظام الداخلي وللأسف يجد نفسه يواجه تغيرات وتحولات تغير تنظيم الأسرة نفسها أمام وضع محتوم يشكل تهديداً لإستقرارها بسبب تعرض أحد أو معظم أعضائها لإساءة عنيفة فتكون بذلك أسرة جديرة بالتفكك والتصدع والانهايار وانحلال كل الروابط الحميمة والقوانين الضابطة لتنظيمها¹.

لقد رأينا كيف أن إرتكاب العنف ضد المرأة يخلف الكثير من الآثار والتي لا تقع فقط عليها بل تتعدى إلى أطفالها وأسرته التي تضحي من أجل تقدمها، وتوصلنا إلى أن هذا السلوك العنيف يساهم في إعاقة المرأة عن أداء واجباتها والتزاماتها تجاه أسرتها، كما يشكل حاجزاً قوياً يمنع اتحاد العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، وبالتالي يهدد أمنها وإستقرارها وفي النهاية يعرقل عملية التقدم والإستمرار في الأسرة والمجتمع معاً.

4: مواجهة العنف ضد المرأة

بسبب الآثار السلبية والمخاطر الجسمية والنفسية، وتفكيك الروابط الزوجية والأسرية للعنف ضد الزوجة، وبسبب إندام الإستقرار الأمني والاجتماعي، وإنحلال كل العلاقات الأسرية الداخلية والخارجية والإنعكاسات السلبية التي أصبحت تشكل تهديداً للأسرة والمجتمع معاً، كان لزاماً على كل عضو من أعضاء الأسرة و على كل هيئة مجتمعية إتخاذ التدابير الضرورية وتوحيد الأفكار والجهود من أجل إيجاد الحلول الأزمة التي تكفل للزوجة الأمن

¹ - محمزد حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 300

والطمأنينة والذي سينعكس إيجابيا على أسرتها ويضمن بذلك التنمية الإجتماعية والاقتصادية لكل المجتمع على كافة المستويات .

ومن أجل تفادي كل سلوك يحاول قهر المرأة بأي شكل من الأشكال ومهما كانت الدوافع والأسباب إلى ذلك يجب تحديد أهم الأدوار التي تؤديها كل مؤسسات المجتمع المدني من أجل ذلك.

4-1- أهمية المدخل الديني لعلاج العنف ضد المرأة :

الدين الإسلامي عنصر أساسي في ثقافتنا لما يحويه من مبادئ وقيم وتعاليم تضبط سير الحياة في طريق مشروع وأهم أسلوب جاء به القرآن الكريم من أجل إرساء النظام الذي يكفل السلام للبشرية كافة هو أسلوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإبتعاد عن التعاليم الدينية الإسلامية أدّى إلى سيطرت الإفرازات السلبية للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي استعمرت الأسر العربية فتسببت في حدوث شرخ إجتماعي وثقافي ، واندثار للضمير الإنساني الحليم و الرشيد¹ .

الأسر العربية في هذا العصر أصبحت تواجه واقعاً أليماً بسبب ما أنتجه التقليد الأعمى للثقافات الغربية وتبني قيمهم وسلوكاتهم من أجل الالتحاق بالركب ومواكبة العصر وهذا في الحقيقة هو التخلف بعينه لأن تقليد الآخر يخلق أفراداً معاقين فكرياً وإجتماعياً.

¹ - رشدي شحاتة أبو زيد : العنف ضد المرأة و كيفية مواجهته ، مرجع سابق ، ص 274.

يفشلون في الحفاظ على انتمائهم وهويتهم وكذا يعجزون عند التقدم الفكري والنفسي، فيصبحون أفراداً مُفكّكين نفسياً وإجتماعياً.

ومن هنا تتضح حاجتنا للعودة بأدراجنا من أجل الأخذ بكل صغيرة وكبيرة جاء بها الدين الإسلامي الذي ضمن الحياة الآمنة والمشروطة بإتباع أحكامه وتعاليمه ، فأهمية إتباع المنهج الإسلامي تكمن في أنه دين صالح لكل الأزمنة والأمكنة لأنه يتضمن الأساليب الوقائية والعلاجية كماً وكيفاً في مواجهة كل معضلات مجتمعات هذا العصر ولعل أهم نقطة تطرق إليها الدين الإسلامي لمواجهة العنف ضد المرأة هي علاج بدايته - أي الغضب -

* علاج الغضب كسبب رئيسي للعنف: لقد أخبرنا الرسول محمد صل الله عليه وسلم أن بداية تفكك الروابط وانحلالها وفقدان الثقة والطمأنينة، وإنهيار أسس الرحمة والمودة والحميمة الأسرية تبدأ من غضب الزوج على زوجته وإنفعاله وتوتره تجاه أي فعل صغير أو عظيم تقوم به زوجته واتجاه أي مشكل لدى الأبناء أو يخص أسرته إجمالاً، فسوء تقديره للأفعال وعدم تفهمه للمعطيات الواقعية وفي الكثير من الأحيان مبالغته وتضخيمه للأمور سيؤدي إلى خلق جو من التوتر الذي يكون غالباً غير مبرر، فيندفع ويغضب ويتبع ذلك بإصدار سلوك عنيف ضد زوجته على وجه التحديد.¹ ومن ذلك أوصانا خير الأنام صل الله عليه وسلم بتجنب الغضب والحذر من عواقبه: حيث قال صلوات الله وسلامه عليه: لا تغضب

¹-المرجع السابق، ص. 288

- اجتناب كل ما يؤدي إلى الغضب لأن نهايته ندم، خاصة إذا تعلّق الأمر بغضب الزوج من زوجته، فإن زاد عن حدّه المعقول أدى إلى ضربها، إهانتها وحتى قتلها.

فيجب على الرّجل الإقتداء بحياة الرسول صل الله عليه وسلم وانتهاج أسلوبه في التعامل مع زوجاته فهو الزوج اللين الضّاحك الباسم الكريم العادل معهنّ.

فكان صلوات الله و سلامه عليه لا يحتقر واحدة منهنّ ولا يستهزئ ولا يهينهن ولا ينبذهنّ أو ينفر منهنّ لأي سبب من الأسباب، فكلمًا ذهب إلى إحدى زوجاته دخل عليها مازحاً مرحاً مداعباً ملاطفاً ومتودّداً وهو النّبئ الذي يحمل الرسالة الربانية¹.

ومما يساعد على تجنب الغضب الشديد والذي يؤدّي بتعنيف الزوج لزوجته عليه أن يتدبر الأمر بروية وحكمة، وأن يقرأ عواقبه الوخيمة، فعلى كل من يواجه أسبابا تغضبه أن:

- يخضع غضبه لتحكيم العقل والدين، وفي المقابل لا ينعدم عنده الشعور بالغضب من رؤية منكر - كخيانة زوجته فينعت بالدّيوث ويمتنع عن إقامة حدود الله ، فيرضى بالذل والإهانة ولا يهّمه إن مسّه شيء بكرامته، ومن جهة أخرى لا يفرط في غضبه ويزيد من حدّته فيتجاوز المعقول ويتهور ويصعب عليه السيطرة على انفعالاته الجسمية والنفسية فيصبح غير مدرك لكل قول أو يفعل، فيخرج بذلك عند نطاق ضبط الأمور فلا قدرة له على استخدام العقل ، لأن الأمور قد فلتت منه لأن بصيرته قد عميت وقلبه قد امتلأ حقداً و غلاً و عندما تهدأ ثورة غضبه سيندم دون ريب.

¹ عبد الحميد الزناتي: أسس التربية الإسلامية في السنة النبوية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط 2، 1993، ص. 97

- أن يُفوّض أمره لله عند عجز عن إيجاد حل وعلاج لسبب غضبه لأنه هو مدبر ومسير الأمور بيده كل شيء وهو عز وجل صاحب الأمر كله.

- أن يستعيز من الشيطان الرجيم عند غضبه لأنه خلف كل المصائب الأسرية فأعظم عمل عنده أن يُفَرِّق بين الزوج وزوجته، وهو من نار فلا يطفئ الغضب إلا الاستعاذة بالله الكريم منه والوضوء وصلاة ركعتين طلباً للاستغفار والهداية.

- أن يستحضر قوة وقدرة الله عليه وأن يتفكّر في مصيره إذا ما غضب أو ألحق الأذى بزوجته، فإن الله سيغضب عليه. وهذا ما قاله الرسول محمد صلّ الله عليه وسلم عندما سأله رجل قائلاً: كيف أتقي غضب الله؟ فأجابه قائلاً: لا تغضب¹

- أن يتذكّر ما أوصانا به الرسول صلّ الله عليه وسلم في مواجهته الغضب:

إن غضب وهو قائم فليجلس وإن كان جالساً فليتكئ، أو يتوضأ .

إن خير سبيل ننتهجه لمواجهة العنف ضدّ المرأة هو اتباع ما جاءت به الشريعة الإسلامية بالعمل بما أمرت به والإنتهاء عما نهت عنه وإن كان مخالفاً لإرادة الإنسان .

4-2- أهمية المدخل الاجتماعي في مواجهته العنف ضدّ المرأة:

إن الاستراتيجيات التي يتضمنها هذا المدخل تتركز على أهمية إحلال التوازن في جميع جوانب الحياة الاجتماعية لدى الزوج العنيف فهو يهتم بتشخيص الحالة المحيطة بالشخص المعني بممارسة العنف من خلال وصفها وتحليلها إلى عواملها الأساسية

¹- سنن الترميذي : كتاب المناقب ، باب فضل أزواج الرسول صل الله عليه وسلم ، ج 5 ، ص. 207.

واستطلاع المؤسسات التي تهتم بشؤون المرأة وأسرتها لتحديد الخلل الذي ساهم في الفشل أمام تفاقم مشكل العنف ضدها، وكما هو معلوم فالمدخل الاجتماعي يركز على الظواهر والمشاكل الاجتماعية التي تكون لها آثارها سلبية على المرأة والأسرة ثم على المجتمع¹.

ومن خلال هذا المدخل تتحدد مجموعة من المشاكل التي قد تمثل دافعا قويا في

تكوين العنف ضد المرأة وهي:

- تدني المستوى المعيشي بسبب البطالة والفقر .
- ضعف الوازع الديني والإبتعاد عن تطبيق التعاليم الدينية الإسلامية .
- غياب العمل الثنائي والجماعي بين الأسرة والمؤسسات المهتمة بالأمر .
- غياب الضوابط الاجتماعية وعدم تطبيق القوانين الردعية والعقابية .
- انعدام الحوار داخل الأسرة ، وسوء إستخدام مفهوم القوامة .
- عجز الزوجين عن حل المشاكل الأسرية.
- غياب الرقابة والتوجيه.

أما عن النقاط الإرتكازية التي وضعها هذا المدخل من اجل مواجهة العنف ضد

المرأة فقد وضحتها نهى عدنان² فيما يلي:

- ضرورة التزام كل طرف بحقوقه وواجباته المقررة له والمكلف بها دون أي تقصير
- محاولة القضاء على مشكل البطالة والذي يندرج معه القضاء على الفقر وبالتالي تحسين

¹ - رشدي شحاته أبوزيد؛ مرجع سابق ، ص 318

² - نهى عدنان القرطاجي: العنف الأسري بين الإعلانات الدولية والشريعة الإسلامية، الشارقة، 2005، ص. 9

المستوى الاقتصادي والمعيشي للأسرة مما يكفل تلبية الزوج لمتطلبات وحاجيات زوجته وأسرته .

- تحفيز الأزواج على فتح قنوات للاتصال والحوار دون خوف أو تردد من أجل احتواء المشاكل الأسرية وتجنب تأزم الموافق .

- تفعيل دور المؤسسات المجتمعية في تبني المشاكل الأسرية واقتراح ما يمكن من مساعدة الأسرة من الحفاظ على استقرارها.

- الرجوع دائما إلى ما نصت عليه الشريعة الإسلامية، وكذا تطبيق القوانين التي تشكل أداة ضبط لسلوك الأفراد .

- تقديم تحليل وتفسير علمي وواقعي من أجل إعطاء مفاهيم دقيقة حول ظاهرة العنف ضد المرأة من أجل استيعاب حجم المشكلة وربطها مع العوامل الخارجية، وبالتالي تحديد الإجراءات المتبعة لمواجهتها.

4-3- دور الضوابط القانونية في مواجهة العنف ضد المرأة:

هذا المدخل ينظر للعنف على أنه جريمة في حق الزوجة يجب أن تُسلط عقوبات قاسية في حق الزوج الذي قام بالفعل. فهذه الممارسات تُعدُّ انتهاكا واضحا لكرامتها - أي الزوجة - وتعدُّ على حقوقها الإنسانية، وخرق كل التشريعات والقوانين والضوابط التي تحرم ذلك، وإن تطبق الضوابط القانون في ردع عنف الزوج على زوجته لا يعني به إهمال وإغفال

العلاقة الحميمة التي كانت بينهما والتي يمكن أن تسترجع في حالة ما إذا تراجع الزوج عن سلوكه ووَعدَّ بعدم تكرار الفعل وعدم تَعَدِّيهِ على الحدود التي رسمها المشرع والقانون¹.

إن للمرأة مكانة قانونية في ظل التشريعات الجزائرية التي تحاول دائماً بقوانينها ترجمة طموحات المرأة في تحقيق مكانتها الإجتماعية، الثقافية، السياسية، الإقتصادية وهذا يعكس تواجد المرأة الجزائرية في جميع المناصب العلمية حتى وإن كان العمل يشقّ عليها فطموحها يتعدّى من مجرد الحفاظ على حقوقها كإنسانة إلى مزاحمة الرجل في مناصبه والتفوق عليه في أحيان كثيرة، وقانون الأحوال الشخصية يحترم ما تبادر به المرأة الجزائرية من أجل المساهمة في عملية التنمية الشاملة، فقانون الأسرة ينصُّ على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين الجنس في الحقوق والواجبات.

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام القوانين المعمول بها مستمدة خاصة من التعاليم الإسلامية وما هو متعارف عليه أي العرف، وإجتهد الجهات القضائية التي تحاول تكيف الحالات حسب ما يستجد في الساحة الوطنية من ظروف طارئة.

¹-سهيلة محمود: العنف الأسري، أسبابه، آثاره وكيفية علاجه، دار المعتز، عمان ط1، 2006، ص. 26

خلاصة الفصل :

إن طرح الأطر الفكرية لنقاط هذا الفصل وتتبع مكانة المرأة في العالم عبر التاريخ توضح لنا الإنتهاك الصّارخ لحقوق المرأة والذي ينتشر بشكل سريع وخطير رغم كل القوانين الموضوعة لحماية المرأة بنتاً كانت أو زوجة أو أمّاً أو أختاً ، فرغم التّعاليم الدينية التي جاء بها الإسلام وجهود مؤسسات المجتمع المعنية بالدفاع عن مكانة المرأة ومكتسباتها، ورغم القوانين واتفاقيات الموثيق الأممية يبقى العنف ضدّ المرأة يضرب بجذوره في الأعماق يهدد استقرار المرأة والأسرة والمجتمع معاً ، حيث لم ينفع تظافر الأعمال واتحاد الأدوار وإشتراك كل أعضاء المجتمع الدولي ببطاقاته ومعارفه ووعي أعضائه في تغيير السلوك العنيف للرجل تجاه المرأة .

و أبلغ شاهد ودليل على ذلك هو التنوّع الخطير في أشكال العنف الممارسة على المرأة عموماً سواء كانت بالغة أو قاصرة والزوجة تحديداً على كافة المستويات، وهذا ما تؤكّده الأرقام والإحصائيات والتي تشير إلى أنّ المرأة إلى اليوم ينظر إليها كمصدر للعار والفقير، كما يفضل إنجاب الولد على البنت، وتُعذّب بحق ودون حق فهي إما أن تهان وتضرب وتحرق، ترمى بالرصاص، تختطف وتغتصب، تمنع من حق التعليم والعلاج واختيار شريك حياتها أو ترمى في المصحّات العقلية والنفسية، فتبقى بذلك خاضعة مكسورة

في كل المجتمعات دون أي إستثناء وبسبب ذلك الزوجة والأبناء والأسرة يعانون عدم الإستقرار ويصعب عليهم الإستمرار والتقدم بسبب المخاطر والآثار التي انعكست عليهم.

وتبقى تدخلات المنهج الإسلامي والقانوني وجهود مؤسسات المجتمع المدني لا تجد

منفذا للحدّ من هذه الظاهرة وتكاد تكون عاجزة أمام المحافظة على المرأة ومكانتها ولا تجد

سبيلا لوضع الأسرة في حالة من التوازن والإستقرار لحمايتها من التفكك .

و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم.

الفصل الرابع: دراسة سوسولوجية للأسرة في الوسط

الحضري

تمهيد :

أولا : الأسرة الحضرية

1. خصائص ووظائف الأسرة الحضرية
2. الأسرة الجزائرية
3. شروط إستقرار الأسرة
4. دور الأسرة في عملية التنشئة الإجتماعية (التنشئة الأسرية)

ثانيا : الحضرية أسلوب الحياة

1. خصائص المجتمع الحضري
2. إيكولوجيا المجتمع الحضري وأبعاده
3. مشكلات الحياة الحضرية
4. الأسرة والحياة الحضرية

ثالثا : العوامل الحضرية وتغير الأسرة

1. تفسير التغير الأسري
2. العوامل الحضرية المساهمة في التغير الأسري
3. مظاهر تغير الأسرة الحضرية
4. آثار عمل الأم على العلاقات الأسرية (الزوجية والوالدية)

خلاصة الفصل

تمهيد :

تشكل الأسرة نظاماً إنسانياً عظيماً في المجتمع، وإحدى أهم الدعائم التي يقوم عليها، كما أنها ترتبط بكل مقوماته التي تمكنه من تحقيق التقدم والاستمرارية، و كيف لا يكون هذا وهي نواة تكوينه الأساسية وأولى المؤسسات التي أسسها الإنسان وهي أصل كل الأنظمة الاجتماعية، ولهذا المركز البالغ الأهمية للأسرة في المجتمع قد حظيت باهتمام المتخصصين لدراسة بنائها الاجتماعي وتكوينها الوظيفي وكل ما طرأ عليها من تغير نتيجة الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، و البحث في الآثار المترتبة عن هذا التغيير من أجل حل المشكلات التي قد تواجه أسر هذا العصر خاصة إذا سار بها الأمر من تفكك داخلي إلى تصدع نهائي.

و من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للعناصر التالية:

أولاً : الأسرة الحضرية

ثانياً : الحضرية أسلوب الحياة

ثالثاً : العوامل الحضرية وتغير الأسرة

أولاً: الأسرة الحضرية:

1- خصائص الأسرة :

الأسرة نظام إجتماعي متميز بالمدينة في كل المجتمعات، ويبدو أن هذا النظام الأسري بسيط ومعقد في آن واحد، لأنه يشتمل على العديد من الخصائص التي تختلف من مجتمع إلى آخر، أو من أسرة إلى أخرى في المجتمع نفسه، ولكن يمكن أن نلخص بعض الخصائص العامة للنظام الأسري في المجتمع الإنساني على النحو التالي :

1- الأسرة هي أول خلية في المجتمع، أي أنه بإتحاد مجموعة من الأسر يتشكل المجتمع البشري، كما أنها أكثر الظواهر والنظم الإجتماعية عمومية وإنتشاراً، ويمكن سرّ تكوينها في الرباط المقدس الذي يجمع المرأة والرجل بطريقة أقرتها القوانين والتشريعات الدينية والوضعية فمن خلال رباط الزواج يمكن للأسرة أن تتكون وأن تنمو بإستمرار ولكن ليس إلى ما لا نهاية¹، فهي بالضرورة تتوقف عند حجم معين حسب نوع الأسرة وحسب المجتمع، حيث نجد الأسرة القديمة إن صح التعبير والتي تشير إلى الأسرة التقليدية التي تضم عددا كبيرا من الأفراد إبتداءً من الجد إلى أحفاده، خلافاً للأسرة الحديثة التي تضم عددا أقل من الأفراد فتتكون فقط من الأبوين وطفلين أو ثلاثة على الأغلب ويطلق عليها إسم الأسرة النووية وأغلبها تكون بالوسط الحضري، وهذه المقارنة تقودنا إلى مقارنة أخرى للأسر بين المجتمعات حيث نجد أن المجتمعات المتقدمة تميل إلى حجم الأسرة الصغير أو الأسرة

¹حسين رشوان: الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2003، ص. 27

الزواجية، في حين نجد أن المجتمعات النامية خاصة منها المجتمعات العربية تضم أسراً بعدد أفراد كبير.

2- تعد الأسرة مصدر العادات والتقاليد والأعراف وقواعد السلوك والآداب العامة وهي دعامة الدين وتساهم في نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية التي توفرها الأسرة لأفرادها ومن خلالها تمارس عليهم قواعد الضبط الاجتماعي¹

3- تطبع الأسرة أفرادها بكل خصائصها و طبيعتها² ، فإذا كانت الأسرة قائمة على أسس دينية وقيمية، نشأت حياة أفرادها بطابع ديني قوي ومتمين وإذا تأسست على جملة الإعتبارات القانونية والوضعية كانت كذلك طبيعة حياة أفرادها .

4- الأسرة تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها³: كل النظم الاجتماعية قاطبة هي في عملية تأثير وتأثر، كذلك الأسرة فمثلا إذا كانت قائمة على قواعد منحلّة وفاسدة أثرت بطريقة أو بأخرى في الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي تنتمي إليه، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع وإن فسدت فسد المجتمع بأكمله .

هذا إضافة إلى بعض الخصائص منها أنها تعتبر مصدر توفير الجانب العاطفي والأمن والاستقرار لأعضائها اللذين تتوفر لهم الظروف ليتعاونوا تعاوناً وثيقاً ليجعلوا من

¹ علي وهب: المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية السلوكية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1996، ص. 120

² حسين رشوان: مرجع سابق، ص. 30

³ علي وهب : مرجع سابق ص ، 122 .

الأسرة وحدة اقتصادية إنتاجية تدعم تماسكها واستمرارها للأسر التي تأتي بعدها من خلال توريثها للعادات والتقاليد والموروث الحضاري .

ونضع فيما يلي جدول مقارنة بسيط بين خصائص الأسرة الريفية التقليدية والأسرة

الحضرية الحديثة :

جدول رقم:05

خصائص الأسرة الريفية التقليدية	خصائص الأسرة الحضرية الحديثة
- تبدو الأسرة التقليدية أكثر من غيرها من الناحية العددية.	- تمتاز الأسرة الحديثة بقلة عدد أفرادها
- تمثل جماعة متماسكة و شديدة الترابط وتحدد أدوار أفرادها و أنماط سلوكهم .	- يتمتع أفراد هذه الأسرة بالحريات الفردية العامة
- الأسرة التقليدية تخضع للسلطة الأبوية أي أن الأب هو صاحب السلطة العليا.	- السلطة العليا ليست بالضرورة عائدة للأب بل تتغير بتغير المركز الاجتماعي لأفراد الأسرة
- إهمال كل ما هو ثانوي وكمالي والتركيز فقط على ما يقوي تماسك العائلة.	- الاهتمام بمظاهر الحضارة والتماس الكماليات في مقابل إغفال الكثير من المسائل الضرورية ، كإهمال تنشئة الأطفال على القيم الدينية
- الزواج في هذه الأسرة الممتدة يكون مبكرا خاصة بالنسبة للإناث.	- عادة ما يكون الزواج متأخرا نسبيا بسبب انشغال أفرادها بأمور عدة ، كالتعليم و البحث عن العمل أولا.

2- وظائف الاسرة

لقد سار نطاق تطور نمط الأسرة و تنوع أشكالها وتغير وظائفها وتعدد حاجاتها ومتطلباتها عبر التاريخ جملة وتفصيلا بشكل سريع ، وكما يعلم العامة والخاصة أن الأسرة

في الماضي واسعة ممتدة أي تضم عددا كبيرا من الأسر النووية وأخذت بفعل التحولات السريعة في العالم وعلى جميع الأصعدة تضيق وتقلص بمرور الزمن، فأسرنا اليوم تغيرت بنيتها ووظيفتها وأدوار أعضائها وانقسمت بسبب الصراع حول من يمتلك السلطة والمكانة، ورأينا في هذه النقطة إلقاء نظرة شاملة لوظائفها التي تغيرت والتي أفقدت الأسرة الكثير من معانيها وأهميتها بسبب ظروف العالم المتغير. فالأسرة هي :

أ - **هيئة اقتصادية:** وكأنها مؤسسة ضخمة تقوم بالإنتاج والتوزيع، الاستهلاك والتبادل الداخلي بنفسها دون تدخل أطراف خارجية، فهي تبرمج عملها بإنتاج كل ما تحتاجه، ولا تستهلك إلا بقدر ما تنتجه، فقد وفقت هذه الأسرة حقا في تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط بالتعاون الداخلي¹.

ب - **هيئة سياسية تنفيذية:** تشرف على شؤونها السياسية بتنظيم العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة وبينها و بين الأسر الأخرى، وتقوم بتنفيذ كل ما يصدره صاحب السلطة العليا بها من أحكام متمثلة في الأعراف المتعاهد عليها.

ج - **هيئة قضائية:** تقوم بإصدار الأحكام داخل الأسرة اذا ما نشأ بين الأفراد خصومات ونزاعات من خلال الفصل فيها بدراستها دراسة عملية دقيقة تعمل أثناءها على رد الحقوق إلى أصحابها، وحماية القانون العام داخل الأسرة، فتقتص بذلك للمظلوم من الظالم وتعاقب من يتعدى على حرمان أعضاء الأسرة .

¹ - علي عبد الواحد وافي : الاقتصادي السياسي ، دار النهضة العربية ، لبيروت ، ط 5 ، 1989 ، ص 132

² - علي عبد الواحد وافي: الأسرة و المجتمع، مرجع سابق، ص 16-17

د - هيئة دينية خلقية وتربوية وهي أعظم وظيفة تقوم بها الأسرة حيث أنها تنشئ أفرادها على قواعد دينية وخلقية من خلال تربيتهم على فعل الخير ونبذ الشر، والتزود بالفضيلة وتجنب إكتساب الرذيلة، وتهيئ الأطفال جسميا عقليا وخلقيا حتى يتحملوا المسؤولية كاملة في المستقبل¹.

هكذا ظلت الأسرة في الماضي تحافظ على هذه الوظائف الواسعة والمهمة في عهد قريب، إلا أن التحضر والتحديث الذي تشهده المجتمعات الإنسانية أدى إلى تقليص وظائفها شيئا فشيئا وكأنه يسلبها منها حتى يكاد يجردها تماما من أداء أي وظيفة، وهذا ما نلاحظه اليوم في عصرنا الحاضر، فلكل وظيفة هيئة تشرف عليها سواء كانت دينية قضائية ، تنفيذية ، تشريعية ، تعليمية ، اقتصادية ، أو غيرها من الوظائف التي كانت تؤديها على نحو كامل .

فالزواج بصورة شرعية وقانونية يؤدي إلى تمتين العلاقة بين الزوجين والحد من حالات الطلاق، ويؤدي مباشرة وظيفة الإنجاب والتكاثر والتناسل وإمداد المجتمع بأجيال جديدة وصالحة وهذا لا يكون إلا من خلال وظيفة أخرى تتبعها مباشرة وهي الوظيفة التربوية² التي تكسب الأطفال شخصية قوية وسوية من خلال الأسس النفسية، الخلقية والبيولوجية. نلاحظ أن هذه الوظائف تشكل سلسلة مترابطة لا انفصال لحقاتها عن بعض،

¹- خيري خليل الجميلي: الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1992.

ص. 87

²: طارق كمال: الأسرة ومشاكل الحياة العائلية، مرجع سابق، ص. 46

فهي وظائف متكاملة وهي واحدة في كل المجتمعات وعبر كل الأزمنة، لأنها وظائف جوهرية تساعد في تفعيل الدور الإيجابي للأسرة كمؤسسة إجتماعية داخل المجتمع العام.

2- الأسرة الجزائرية :

كثيرا ما تشبه الأسرة الجزائرية في خصائصها ونشأتها وتطورها أسر المجتمعات العربية لأنها جزء لا يتجزأ منها وتشكل معها وحدة في الدين، اللغة، العادات والتقاليد والأعراف.

و كانت الأسرة عند العرب في الجاهلية تنتظم من جهة الذكور، أي الرجل وحده كان يقر بمن هي زوج له (أو زوجات) وكذلك بمن هم أبناءه من صلبه، فبإدعاء الرجل تتشكل الأسرة لا بصلة الدم .

فمثلا إذا ولد للرجل مولود قد يقبله وقد يرفضه ولو كان من دمه، هذه الوضعية استمرت إلى غاية مجيء دين الإسلام دين الحق الذي حارب هذه التقاليد و قضى على نظام الإدعاء والتبني مصداقا لقوله تعالى : " و ما جعل أدياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل¹ " ، كما حرم الدين الإسلامي إدعاء فرد إلى غير أبيه حيث صدق الحق إذا قال : " أدعوهم لأبائهم هو أقسط إلى الله، فإن لم تعلموا آبائهم فأخوانكم في الدين ومواليكم "²، بهذا أقرت الشريعة الإسلامية القواعد الصحيحة لتكوين الأسرة السليمة، وورد أن تنظيم الأسرة في المجتمع الإسلامي يمثل استمرارا وتطورا

¹ - سورة الأحزاب الآية (4) ، برواية ورش.

² -سورة الأحزاب الآية (5) ، برواية ورش.

لتنظيم وجد قبل ظهوره¹ ، و كل ما كان على الإسلام هو توجيهه وظائف الأسرة إلى ما هو أهم وأصلح.

• مكونات وخصائص الأسرة في الجزائر :

تتكون الأسرة في الجزائر من مجموعة من الأعضاء يرتبطون برابطة الدم يسكنون تحت سقف واحد ويتفاعلون مع بعضهم البعض في أدوارهم الاجتماعية، ويكوّنون بذلك وحدة اقتصادية وثقافية مشتركة.

ولكن عندما اتسع نطاق الحياة الاجتماعية وتعددت ظروفها وتفاعلت الأسر مع بعضها، ظهرت فجوة بين الماضي والحاضر وبين الريف والمدينة فأخذت من الأسرة التقليدية الجزائرية كل وظائفها التقليدية التي انحصرت في الريف الجزائري، وانفردت الأسرة الحديثة بمظاهر التحضر والحداثة، هذه التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الفترة الاستعمارية جاءت نتيجة رغبة المجتمع الجزائري في رفع مستواه المعيشي وطموحه في التقدم، فابتعد عن العمل في الأرض واستبدله بعمل المصانع، وتخلّى عن عاداته وتقاليدته واهتم بالتقليد الأعمى الذي لا يزيده سوى تخلفا، هذا ما انعكس على مستوى سلوك الأفراد وعلى مستوى تطور المجتمع نفسه، ففي ظل الثقافة الحضرية والتحضر السريع ، تكاد تخسر الأسرة الجزائرية مقوماتها بعد تفكك أعضائها الذين كانوا يعيشون تحت سقف واحد

¹ - زهير حطب: تطور بنية الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، معهد الإنماء العربي، بيروت، سنة 1979، ص. 17.

بما يعرف بالدار الكبيرة¹، هذه الدار التي كانت بمثابة الهوية الفعلية للأسرة الجزائرية والنظام الأساسي الذي ينظم ويوجه سلوك الأفراد ويخلق انسجاما تاما بينهم. ونشير إلى أنه في الجنوب الجزائري (منطقة الصحراء) لا تزال الأسر الصحراوية تحافظ على الكثير من عاداتها وتقاليدها وطريقة تنظيمها، لأنها لم تتأثر كثيرا بنتائج التحضر الذي شهده الشمال الجزائري.

والمعروف على الأسرة الجزائرية أنها ذات حجم كبير وأنها واسعة حيث يعيش في أحضانها عدة أسر زواجه تحت سقف واحد، وهي أسر قائمة على التضامن والتماسك الذي يوحد أفرادها .

*أما خصائص الأسرة الجزائرية فهي لا تختلف عن خصائص أسر بقية المجتمعات فقط تتفرد بطابعها المحافظ الذي خصها بها الإسلام، ونبرز أهم ما يميز الأسرة الجزائرية فيما يلي :

1- إن أهم خاصية للأسرة الجزائرية تتمثل في كونها أسرة ممتدة وواسعة، حيث تنتظم فيها عدة أسر نووية .

2- الأسرة الجزائرية تنتمي للأسر التي يكون فيها انتماء الأبناء لأبائهم والأم يبقى انتماءها لأبيها، والميراث فيها يقسم على الأبناء حسب ما أقرته الشريعة الإسلامية، للذكر مثل حظ الأنثيين .

¹-مصطفى بوتشوفنت : العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة

3- تتميز الأسرة الجزائرية بالأساليب خاصة في التربية والتنشئة الأسرية، وهذه الأساليب هي محافظة، حيث تحافظ على تراث الأجداد والسلف لتنتقله إلى الخلف، بمعنى أن الأسرة الجزائرية تقوم في تربيتها لأبنائها على ما تتعلمه البنت من أمها و الإبن من أبيه، و هذا النوع من التربية نجده أكثر شيوعا في المجتمعات الريفية والبدوية .

4- تتميز الأسرة الجزائرية بأسلوب تعليمي متميز، حيث طبقت الأسر الكثير من النتائج العلمية للبحوث والدراسات في مجال التربية والتنشئة الإجتماعية وهذا لا يؤكد تخليهم جملة وتفصيلا عن الأساليب التقليدية، بل يأخذون بمزايا الأساليب الحديثة في التربية واستنادا إلى الأسس الأصلية فيها التي يؤمن بها المجتمع وتتبناها نتائج البحوث العلمية¹.

5- الأسرة الجزائرية المسلمة : أولى الإسلام الأسرة الجزائرية على غرار الأسر العربية عناية فائقة ورسم لتكوينها منهاجا يضمن لها الإستقرار والإستمرار فوضع لها أحكاما وقوانين في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لتكون في مأمن عن مسببات التفكك وإنهيار أسسها وأبنيتها.²

6- الأسرة الجزائرية وحدة دفاعية أسرة تقليدية محافظة في أمور السمعة والشرف، وتأكيد المحافظة على الولاء الأسري.

¹ - مريوحة نوار : الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع : مجلة البحوث السوسيولوجية ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة

الجزائر ، العدد 1، سنة 2000، ص. 54

² -كمال الدين عبد الغني المرسي : الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف على أحكامها وآدابها، الإسكندرية ، دار الوفاء

لدنيا الطباعة والنشر ، 1986 ، ص. 3

7- التسامح المفرط في الطفولة المبكرة، ثم بسط السيطرة والتحكم والتوجيه خاصة في مرحلة المراهقة.

8- في مجتمعنا الجزائري وكباقي المجتمعات العربية تكسب المرأة احتراماً متميزاً خاصة إذا كانت أمّاً لذكر أو ذكور. ومنتظر من الصبي أن يكون أكثر نشاطاً وأكثر قدرة على التنافس وأكثر استقلالية واعتماداً على الذات. وفي المقابل جعل البنت على درجة أقل من الولد، حيث تعزز لديها الهدوء والرفقة، وسلوك الطاعة والإذعان وتحضيرها للعمل المنزلي.

3- شروط استقرار الأسرة :

تسعى الأسرة في الجزائر كغيرها من أسر العالم إلى الحفاظ على هويتها وتقوية شخصيتها وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، وهذا لن يتحقق لها إلا من خلال توفير كل متطلبات وحاجات أعضائها، خاصة وهي تعيش في عصر أصبحت فيه الكماليات ضرورية، فحسب بذلك عليها ترتيب متطلباتها حسب الأولويات، وفي ظل التقدم الصناعي والتكنولوجي والتقنية أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه خطر التفكك والإنهيار بسبب تعرضها لأزمات ومشاكل تشمل كل جوانب الحياة المادية والمعنوية فتعقدت عليها الأمور وتطورت حاجاتها بتطور المجتمع وتعقد ظروفه، لذلك تحاول بذل جهد مضاعف حتى تتمكن من تلبية كل الضروريات كالمأكل، المشرب، المأوى الآمن، هذا أهم ما تحتاجه الأسرة و أي فرد حتى يتحقق الإستقرار والإستمرار. فموضوع الحاجات الأسرية شد اهتمام الكثير من العلماء

بالدراسة والبحث، وكننتيجة لدراستهم وأبحاثهم تم تحديد ثلاثة اتجاهات هامة في ميدان الحاجات الأسرية هي:

1- اتجاه الحاجات :

يستخدم " بول هنري"¹ هذا المفهوم ليعبر عن كل الحاجات التي تخص الفرد والأسرة كمجموعة للحفاظ على استمرارية حياتهم وركز " بول هنري " على المسكن كأهم حاجة تلي الحاجة إلى المأكل، وإثر معالجته السلوك الأسري داخل المسكن حدد ما تحتاجه الأسرة لتستقر وتنمو فيما يلي :

* الحاجة إلى امتلاك المجال - المسكن.-.

* الحاجة إلى الشعور بالاستقلالية داخل المسكن.

* الحاجة إلى الراحة النفسية والجسدية.

* الحاجة إلى وقت من الرفاهية والحرية دون وجود أي عوائق

* الحاجة إلى الخصوصية، أي حياة خاصة لكل عضو من أعضاء الأسرة.

* الحاجة إلى الحصول على مسكن يتوفر على المرافق الصحية والضرورية.

* الحاجة إلى وجود علاقات أسرية تسودها الألفة والمودة.

* الحاجة إلى إقامة علاقات خارج محيط الأسرة خاصة علاقات الجيرة والرفقة.

¹ – Paul henri :des hommes et des villes ;petite bibliothèque ,paris p.196

كانت هذه أهم حاجات الأسرة لتحس بأنها قادرة على إزالة ما يعيقها في التقدم والرقى. ونلاحظ أن جملة الحاجات التي ذكرها " بول هنري" تمثل علاقة تبادل وتكامل بين وظائف المسكن الملائم والحاجات الأسرية ليضمن أفراد الأسرة الإستقرار.

2- الاتجاه البنائي لـ " منوال كاستال"¹: يذهب هذا الإتجاه إلى أن الأسرة حتى تتمكن من التواصل والإستمرار لابد لها من مأوى آمن. فالمسكن مركّب مهم يضم مجموعة من المركّبات الجزئية تتمثل في الفضاءات الداخلية أو المجالات الداخلية للمسكن، والتي تقوم بأداء وظائف محددة تعتمد على بعضها البعض اعتمادا متبادلا، و تتشكل هذه الفضاءات والوظائف تبعا لخصائص مستخدميها وحسب تنوع حاجاتهم.

4- الاتجاه التكنولوجي لـ " فوك و فوري " :

إعتمدا على تحليل دور العامل التكنولوجي في استعمال المجال استعمالا عقلانيا من خلال تنظيم الفضاءات الداخلية و توطيد العلاقات السكنية داخليا و خارجيا و توجيه سلوكيات الأفراد و لهذا تستخدم الوسائل الحديثة والتقنية في تجهيز المساكن بأرقى التجهيزات الفردية والجماعية لتمكن الأفراد من مواكبة العصر².

من خلال ما تقدم يتبين أن الحاجة إلى المسكن الأمن أهم مطلب للأسرة في كل مكان وزمان ومهما كانت الطبقة التي تنتمي إليها الأسر، فاتحاد المسكن والأسرة يشكل لنا

¹-Manuel castel les : la question urbaine , paris , 1972, p 42

² -Santos miltion : les villes du tiers monde , France , 1971, p 43-44

عالما من العلاقات المحسوسة. ففي الوصف المورفولوجي يمثل ذلك البناء بعناصره الداخلية والمحيطية وتحليل جمالياته بالإضافة إلى اللمسات الفنية للأثاث والأمتعة .

أما الجانب اللامحسوس فيتمثل في خصوصية الأسرة وما تحمله من أفكار ومشاعر ورغبة في التآلف وإقامة علاقات حميمية بين الأفراد والمجتمع والبيئة المحيطة.

وهناك صورة أخرى لتوضيح حاجات الأسرة تتمثل في أن يقوم التكامل في حياة الأسرة على أساس من توفير الإشباع اللازم للمتطلبات التي يحتاج إليها الفرد في حياته اليومية، ويقوم هذا الإشباع على ضرورة توافر الموارد الاقتصادية والمالية التي تسمح بتوفير هذه الحاجات بأشكالها المختلفة. والحاجات المادية مختلفة ومتباينة، حسب كل فرد تبعاً لوضعه ومستواه المعيشي، وهذا بطبيعة الحال مرتبط بدخله وموارده التي يتحصل عليها.

كما أن حاجات الأفراد كثيرة ومتباينة ولا تقف عند حدود معينة، فكلما أشبع منها حاجة ضرورية ذات درجة قصوى ، ظهرت له حاجات أخرى، وينتقل فيها بين الضروريات إلى أن يصل إلى الحاجات الكمالية أو الأقل ضرورة ، و كلما ظهرت موارد مالية جديدة ظهرت له حاجات جديدة تسعى الأسرة للحصول على الإشباع اللازم لها وهكذا.

وهناك تسلسل في مدى ضرورة الحاجات وأولوياتها للأسرة وأفرادها كما تختلف مستويات الإشباع المطلوب والتي يجب أن تتناسب مع مستوى الدخل والموارد المعتمد عليها في توفير هذه الحاجات اللازمة¹.

¹ - أحمد يحي عبد الحميد : الأسرة والبيئة ، مراجعة و تقديم : عبد الهادي الجوهري ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص. 30

ويمكن استعراض الحاجات اللازمة للأسرة فيما يلي :

المأكل, المسكن, الكساء, الخدمات الطبية والصحية, الخدمات التعليمية, الخدمات الترويحية, الخدمات الثقافية, المواصلات.....

4- دور الأسرة في التنشئة الإجتماعية (التنشئة الأسرية):

تؤدي الأسرة دورا أساسيا في عملية تنشئة الطفل تنشئة إجتماعية متوافقة مع البيئة التي ينتمي إليها، وذلك من خلال تلقينه لأنماط سلوكية تعلمه كيفية الخضوع للأحكام والقيم التي تنظم حياته الأسرية أولا ثم تضبط سلوكياته مع أقرانه في جماعته ثانيا، فالأسرة إذن هي مهد تكوين أولى العلاقات الإنسانية، التي تعد ركيزة مهمة لبناء توافق وتكامل إجتماعي ومنه يمكن للطفل أن يمتلك القدرة على الإندماج والتكيف مع بيئته من خلال تأكيد فعالية أدائه لواجباته وممارسة حقوقه على وجه يكفل له النجاعة الإجتماعية .

وللأسرة أهمية بالغة في تكوين شخصية الطفل خاصة من خلال تأثير العلاقات الوالدية على أبنائهم ، فالطفل يتأثر أولا بعلاقته بأمه التي تمثل العضو الرئيسي والمسؤول الأول على تنشئته ، ثم يتأثر بأبيه فأخوته، ويختلف أثر هذه العلاقات الوالدية على تنشئة الطفل حسب أساليب المعاملة التي يمارسها أحد الوالدين أو كلاهما، والتي تخضع لمتغيرات عدة نذكر منها : المستوى التعليمي ، الإلتناء الإجتماعي ، درجة وعي و نصح الوالدين، المستوى الإقتصادي للأسرة، جنس الطفل مكانته داخل الأسرة، ومتغير البيئة

الجغرافية (حضري، ريفي)¹، ونتاجا لهذه المتغيرات التي تحدد طبيعة ونوع المعاملة الوالدية مع أولادهم يمكن القول أن كل أسرة تتبع نظاما تنشئيا معينا.

4-1- النظام الأسري السوي:

على الوالدين إتباع نظام أسري سوي يكون كفيلا بإعداد طفل مطمئن سوي قادر على الإدماج والتكيف بأسلوب صحيح وإيجابي داخل مجتمعه العام

إن فهمة الوالدين هي خلق نظام أسري ضابط للعلاقات الداخلية والخارجية، يكون نابعا من العادات والأعراف والعادات والتقاليد ومنظومتها القيمة التي تسهل كل المعاملات (الأسرية والمجتمعية) ويجب إخضاع الطفل لهذا النظام حتى ينشأ بأساليب صحيحة تجعل منه فردا صالحا أسريا وإجتماعيا قادر على تحمل المسؤولية ومواجهة كل العوامل التي يمكن أن تعيقه عن أداء واجباته وممارسة حقوقه².

و تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يجب أن يكون وسطيا بين الصرامة المتشددة والقسوة و بين التدليل المفرط والحماية الزائدة

4-2- النظام الصارم:

وهو نظام متشدد وقاسي يعتمد على إيذاء الطفل بالكلام الجارح أو بالضرب أو إيذائه نفسيا، وفي ذلك يعتقد الوالدين اللذين يتبعان هذا النظام أنه بإمكانهما إخضاع الطفل لأوامرهما ونهيهما باستعمال القوة وبسط سلطتهما ونفوذهما داخل الأسرة فيلجأ الآباء إلى

¹ سامي عريفج: مدخل إلى التربية، دار الفكر، دمشق، ط 3، 2008، ص.93

² المرجع نفسه: ص.101

تحميل أبنائهم مسؤوليات أكبر من سنّهم وكذا حجمهم فنجد الأب يكثف الولد بأعمال خارج المنزل، ولا طاقة له بها أما الأم فتحمل البنت أعباء البيت من تنظيف وإعداد الطعام والغسيل وما إلى ذلك، وفي المقابل لا يسمح للأبناء بالتذمر أو الشكوى، بل عليهم الخضوع والإذعان دون تردد. ويستمر الآباء في إيذاء أبنائهم في هذا النظام من خلال رفضهم للإستماع لرغبات وحاجات أبنائهم الطفولية البريئة بل يعتمدون عدم تلبيةها (وإن كانت ضرورية) إعتقاداً منهم أنهم سيخضعون لرغبات أبنائهم¹.

إذن ما يمكن أن نقوله عن هذا النظام المليء بالوحشية الأبوية أنه نظام بعيد كل البعد عن إستعمال أساليب العطف والحنان التي يرفض الآباء إبرازها للأبناء حتى لا يفكروا في إستعطاف آبائهم وفي هذا المقام يمكن القول أن فاقد الشيء لا يعطيه فمن لا يملك قلباً حنوناً وروحاً طيبة لا يمكن أن يعطف على الآخرين ولعلّ هذا يعود إلى أساليب التنشئة الإجتماعية، أي أنه إذا نشأ الوالدين في نظام أسري قاس، فسيعكس ذلك على تنشئتهم لأبنائهم.

ولا يفوتنا في هذا الشأن أن نشير إلى أنه وفي أغلب الأحيان يبذوا الطفل الذي يتعرض للنظام الأسري الصارم والمتشدد مطيعاً ومذعناً وهذا يخفي وراءه حقيقة مخيفة مفادها أن الطفل يكون لديه شعور بالكراهية والحقد تجاه والديه القاسيين، ومن الطبيعي أن ينشأ الطفل عدائياً وجانحاً، وهذا كله بسبب خوفه وقلقه وشعوره الدائم بالإحباط .

¹سهير كامل أحمد: أسس تربية الطفل، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص. 75

إذن النتيجة النهائية لهذا النظام الصارم هي إعداد طفل مُدْمَرٍ نفسياً واجتماعياً، حاقد على أسرته يشعر بالنقص والعجز والإحباط غير قادر على المضي قدماً في مجتمعه بخطى سليمة ومتوازنة.

4-3- نظام التدليل المفرط:

نظام يعتمد على الخوف اللامتناهي على الطفل وإحاطته بالحماية الزائدة وهو في ذلك يتهاون ويغفل عن تلقين العادات والتقاليد، الأعراف والقيم التي تضبط سلوك الطفل وكل ما يفعله الآباء الذين يتبعون هذا النظام هو المسارعة في تلبية كل حاجات طفلهم وكل طلباتهم وإن كانت ثانوية حتى يتمكنوا من تحقيق أقصى درجات الإشباع والراحة، عكس النظام السابق، لا يفكر الآباء في تعليم أبنائهم تحمل بعض المسؤوليات الخفيفة من تنظيف وجهه بنفسه و في هذا مبالغة في التدليل و الحماية من لاشيء أحيانا¹.

فالخوف المفرط على الطفل من أن يتعرض لأي أذى ينتج منه طفلا غير مسؤول وغير قادر على مواجهة المصاعب التي قد تؤذيه فعلا، والتدليل والحماية الزائدة تعيق عملية التنشئة السليمة والصحيحة للطفل، حيث يبقى طفل تابع لا يقوى عن الدفاع عن حاله ولا يستطيع تحمل أي نوع من المسؤوليات فيصبح شخصا ضعيفا سلبيا معرض للكثير من الاضطرابات الشخصية والسلوكية.

¹ المرجع السابق، ص. 80

ونشير إلى أن هناك نظام لا يقل خطورة عن النظامين الصارم و المفرط في التدليل و هو النظام المتضارب ويظهر لدى الأسرة التي لا يتفق الوالدين فيها على أسلوب معاملة موحد، وفي أغلب الأحيان نجد في هذا النظام أن الأم تفرط في تدليل ابنها وحمائته وفي المقابل يخضعه الأب للصرامة والتشدد¹.

كذلك قد يقع الآباء في خطأ كبير عند تفرقتهم بين الأبناء وهو أحد أخطر المشكلات التي تحدد الإستقرار النفسي للطفل، والملاحظ خاصة في المجتمع الجزائري أن الأسر ولليوم ورغم التقدم التكنولوجي والتطور الحاصل في المجتمعات ورغم ما أقرت به الشريعة الإسلامية بضرورة المساواة بين الأبناء في التربية والعناية والإهتمام يبقى الولد أوفر حظا من البنت، فالآباء يُفضلون الولد لأنه يحمل لقب العائلة ويحافظ على شرفها وهو فخر أسرته أما البنت ورغم كل شيء تبقى مَجَلْبَة للشؤم والعار، وبنوّه إلى أن هذا النوع من المعاملات في التربية من شأنه تنمية مشاعر الغيرة والكراهية والحقد والأنانية بين الإخوة فيؤدي إلى فك الروابط وإنهاء العلاقات الأسرية.

ومن جهة أخرى تؤكد الدراسات في مجال العنف الأسري أن للسلطة الأبوية وأساليب التنشئة الأسرية دور فعال في تزايد وتيرة العنف داخل الأسرة ، بسبب أنه يتيح فرصة تقليد الولد لأبيه وتزويده بثقافة التسلط وإستعمال القوة لأنه في النهاية رجل وعليه أن يتعامل بصرامة وشدة خاصة مع المرأة وهذا إعتقاد ثقافي لا يزال راسخا بذهنية الرجل، وهو واقع

¹ سامي عريفج: مدخل إلى التربية، مرجع سابق، ص. 112

نعائشه في مجتمعنا الجزائري ، حيث تقوم التربية الأبوية بتنشئة الولد (الذكر) تنشئة مغايرة للبت فيتعلم أنه الأمر والناهي وصاحب السلطة التقريرية و التنفيذية بحكم أنه يملك القوة الجسدية خاصة¹.

ففي الأسرة التي تفضل تشجيع مكانة الذكور على الإناث يكون من السهل إيجاد الجو المناسب لإساءة معاملة المرأة فتكون ضحية سهلة المنال ليمارس عليها الرجل عنفا جسديا ونفسيا، ومن هنا يتعلم الطفل ممارسة العنف على أخته بتقييدها وسلب حريتها وإرغامها على القيام بخدمته دون رافة وهذا تحت أنظار الوالدين الذين يشعرون بالفخر تجاه هذه الأنماط السلوكية فهم يرون في إبنهم عنوان للرجولة وعضو مميز في المجتمع الذكوري. ولكن يجهلان تماما أنهما بهذا الحكم على ممارسات إبنهم يعززون في تكوينه السلوك المسيء والعنيف ، كما يشجعونه على تكراره مع إخوته وبهذا يتأصل سلوك العنف في شخصيته ليكبر معه كلما تكتم الوالدان عنه وبالتالي في المراحل العمرية يصبح ذلك الطفل شابا فيمارس العنف على والديه ومن ثم على زوجته وأبنائه ،وتلك هي دورة العنف الذي ينتج عن التنشئة الأسرية الخاطئة.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الأسرة هي المسؤولة عن تنشئة الطفل تنشئة إجتماعية سليمة وتلقينه أنماط سلوكية مضبوطة تمكن من التعامل بأسلوب صحيح وناجح مع المجتمع الذي ينتمي إليه ، و يعمل كذلك على تنمية قدرة الطفل على تحمل المسؤوليات

¹ سهيلة محمد لبان : العنف ضد المرأة أسبابه، اثاره علاجه، دار المعتز، عمان ، الأردن، ط1، 2006 ، ص78 .

ومواجهة المصاعب وحل المشكلات التي قد تواجهه في مراحل حياته، فالطفل الذي ينشأ داخل أسرة تنظمها قيم وأعراف مضبوطة أخلاقياً تحترم فيها الأدوار والوظائف والمكانات من جهة، وتكون أسرة تتعم بجو مليء بالعاطفة والحنان وتسود علاقاتها الحميمية والانس والألفة و يكون التواصل بين أعضائها قويا وناجحا من جهة أخرى ، يكون طفلا قد نشأ على نموذج تربوي قيم وهادف ويمكّنه من ممارسة حقوقه وأداء واجباته على وجه يكفل له النجاح داخل مجتمعه¹.

ثانيا - الحضريّة أسلوب للحياة :

1 - خصائص المجتمع الحضري :

تنقسم السمات الحضريّة بمميزات سوسولوجية متحدة ومتفاعلة فيما بينها حين تمتزج فيها أنماط ثقافية وجماعية وفروق فردية ومهارات تكنولوجية وسمات ذكائية، لتكوّن لنا مفهوم الحضريّة، وذلك المفهوم الذي يضعف ويقل كلما تباعدنا عن المناطق الحضريّة، حيث يقل الإحتكاك بسائر التجمعات الداخلة في أي تنظيم إيكولوجي حضري وهذا ما يطلق عليه علماء الإجتماع الحضري بإسم "ثقافة المدن"² التي تتميز بعدة صفات تختلف وقد تتعارض مع ملامح ثقافة أهل المجتمع التقليدي، ويظهر ذلك من خلال هذا التحديد الذي نوردته في النقاط التالية :

¹ صالح أحمد الشامي: التربية الجمالية في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، 1989، ص. 210

² - قباري محمد إسماعيل: علم الإجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتعمير والتنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية،

1985، ص 271 .

• تدخل الإنسان في الطبيعة و السيطرة عليها بشكل واضح: إن الإنسان يعيشه في المدينة يتكيف مع الظروف المستجدة بسهولة، كما لا يتردد في خلق ظروف جديدة يراها متمشية مع تحقيق رغباته المتنوعة من أجل كسب عيش أفضل، وهذا ما دفعه إلى التدخل في تغير الظروف المحيطة ومحاولة السيطرة عليها بكل ما يملك من قدرات ومواهب¹.

• سرعة التغير والانفتاح على الغير: أهل الحضر شديدا الحركة والتغير والتأثر بثقافة الغير، حيث أن المدن تتميز بتيارات ثقافية مختلفة، فيفضل أهلها التأثر والتأثير بعيدا عن المحافظة على قيمهم وتقاليدهم.

• وضوح الشخصية الفردية: إن الشخصية الحضرية مرتبطة بالفعالية والقوة والموهبة ولذلك يصبح الشخص في المدينة وفي وقت مبكرٍ منفردا حيث يستطيع تحمل أعباء الحياة ومسؤولية نفسه أو أسرته الصغيرة بالإعتماد على الذات في كسب القوت اليومي.

• ضعف السيطرة الأسرية : ببروز فردية الشخصية الحضرية في وقت مبكر من حياته تضعف سيطرة الأسرة في المدينة إلى حد بعيد و تُسند مسؤولية الأسرة للذي يقوم بإعالتها لا بالذي هو أكبر سنًا، نظرا لتعدد موارد كسب العيش ، فإن كل فرد من الأسرة أمكن له إعالة نفسه على الأقل، يكون بذلك قد حقق إستقلاليتته من سيطرة الأسرة عليه، وهذا الكلام ينطبق على الذكور والإناث معا ففي وقتنا الحاضر

¹ : مجتمع المدينة، القاهرة، 1983 . 135

أصبحت المرأة تلعب دورا فعالا إلى جانب الرجل وأصبحت تعتمد على ذاتها دون حاجتها لإعالتها بل يعتمد عليها في أعالة الأسرة¹.

- بروز طابع التخصص وتقسيم العمل : إذا كانت الحياة في المجتمعات التقليدية تفرض على الفرد أن يهتم بالأرض التي تعتبر مصدره الرئيسي للرزق ، فإن الحياة المتنوعة المظاهر والمتعددة الموارد في المدينة تفرض العديد من النشاطات الإقتصادية التي تفرض هي الأخرى أنواعا من المهارات والحرف، تجعل أفراد الأسرة الحضرية مضطرين إلى التوزع على شتى أنواع المهن والحرف اللامتناهية في التخصص، لكسب الرزق في إطار مبدأ التنوع لتحقيق النوعية.
- شدة التفاعل بين الأفراد وسرعة التغير في القيم والعادات : نظرا للكثافة السكانية المرتفعة في الحواضر فإن التفاعل بين الأفراد يكون سريعا وقويا ، وهذا ما جعل الطبائع والقيم تتغير بسرعة ومن ثم فالعادات في تنوع وتجدد وتطور.
- التحرك في السلم الإجتماعي: نظرا لأن القيم الحضرية السائدة في المدن تُحدث تغيرا نوعيا في مجالات متعددة، فإن الفرص متاحة للأفراد للتحرك في السلم الإجتماعي داخل تلك المجالات دون حواجز عمرية أو موانع أخلاقية مرتبطة بالعادات والتقاليد، لا عائق أمام التحرك الإجتماعي في المجتمع الحضري، إلا في حالة فقدان الموهبة والذكاء والقدرة على هذا التحرك².

¹ أحمد بن نعمان : هذه هي الثقافة ، شركة دار الأمة : الجزائر ، 1996 ، ص74

² السيد عبد العاطي السيد: علم الجماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2، 1970، . 70

• **التخطيط والحساب للمستقبل** : تتسم حياة المجتمع الحضري بالتغير والتطور ، فإن الفرد فيه يميل إلى حساب العواقب والتخطيط للمستقبل، على المستوى الفردي والمستوى العائلي، هذا ما يجعل الفرد يفكر في حاضره ومستقبله بالاعتماد على نفسه و قيمته في محيطه العائلي والإجتماعي لا تقاس إلا بمقدار ماله من مردود مادي وفائدة نفعية¹.

• **ارتفاع نسبة التشرد والجريمة** : ظاهرة التشرد تتركز في المدن بشكل واضح مما هي عليه في المجتمعات التقليدية ، كما أن الجرائم و السرقة بصفة عامة تبرز في المجتمع الحضري ، وبرز أحد الباحثين أن إنتشار ظاهرة التشرد في المجتمع الحضري بقوله " ترتبط مشكلة تشرد الأحداث بالحضر عادة ، فالواقع إن تفكك كل من المجتمع و الأسرة الحضرية ".يعود إلى السير مع جماعات العصابات التي تقوم بالسرقة ، ومع مساعدة عاملي الفقر و الإهمال قد يتحولون إلى أحداث متشردين²

• **تضاؤل حجم الأسرة الحضرية وتفكك أواصرها** : تميل المجتمعات الحضرية إلى الأسرة الصغيرة في المدن ، أي التقليل في الإمداد الأسري ، هذا منتج عنه ظاهرة التفكك الأسري ، وذلك يعود لأسباب عدة ، منها ميل الزوجة إلى الاستقلال بشخصيتها ، و محاولة تحقيق المساواة مع الرجل حتى في الجانب العملي و كسب

¹: بيا شكري ومحمد الجوهري: علم الإجتماع الريفي الحضري, مكتبة نهضة الشروق, القاهرة, 1980, 111.
²المرجع نفسه, 114 .

الرزق ، هذا ماينجز عنه إختفاء لسلطة الرجل في أحيان كثيرة ، و بالتالي كثرة عملية الطلاق الذي يؤدي إلى ضياع أواصر الأسرة و تشرذم الأولاد.

• **سمو مكانة المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات :** المرأة في الماضي غير المرأة في الحاضر، والمرأة في المجتمع التقليدي تختلف عن المرأة في المجتمع الحضري ويعود ذلك لتغير الظروف ورفض المرأة لأن تكون تابعة للرجل لاتطبق أوامره بل أنها تتنافس حتى في مجال عمله ، وهذا بسبب دخولها للتعليم و خروجها للعمل و تلاشي الإحتكام للأعراف والتقاليد في المدن، وإستبدالها بقانون المدينة. فأصبحت المرأة اليوم لا تحتاج للرجل كي يعيها ويحقق طموحاتها ، حيث فرضت وجودها كعضو مهم في المجتمع الذي لا يستطيع التخلي عنها¹.

• **بروز اللاتجانس :** يسود المجتمع الحضري طابع اللاتجانس والتعقيد و التضارب في القيم بين الأجيال إلى درجة التناقض ويمكن القول أن المجتمع الحضري يعيش دوما في حالة من عدم الإستقرار في القيم و الأعراف و السمات الثقافية ، وذلك راجع إلى كثرة السكان والإزدحام البشري من جهة ، وكثرة الحرية وضعف المحافظة على العادات و التقاليد و التمسك بالقيم، وسهولة التأثر والتأثير في مكان المسكن أو مكان العمل، وهكذا يضلّ المجتمع الحضري دوما في حالة من فقدان التجانس وفي بحث دائمٍ عن الاكتمال والاستقرار².

1 : القاهرة، 2002، . 58 .
الريفي الحضري، . 119 .

2 علياء شكري ومحمد الجوهري،

• **تقدير قيمة الوقت :** إن حساب الزمن وقيمة الوقت في حياة الفرد الحضري تظل بارزة ، وذلك لسرعة التحولات وكثرة الإزدحام والحياة المقننة في المعمل والمسكن وفي الشارع، في كل مكان ، وبصفة عامة إن حساب وحسن إستغلاله هو سمة بارزة وعلامة من علامات التحضر في عصرنا هذا، كذلك القوانين في المدينة تحكم حياة ووقت الفرد أينما كان وإن شعر بوقت الفراغ يقوم بإستغلاله إستغلالا حسنا يفيد به دنيا وفكريا¹.

• **إنخفاض معدلات الإنجاب والوفيات في وسط الأطفال :** إزدحام المدن بالسكان ، ضيق المساكن، إرتفاع نسبة المتعلمين، الميل إلى التخطيط والتنظيم الأسري، إدراك ثقل المسؤولية العائلية كلها أسباب ودوافع جعلت الأسرة الحضرية تفكر ملياً في الحد من المواليد، كما حدث في الصين (تحديد النسل)، ونظرا لتوفر الظروف المعيشية والصحية الملائمة في المدن، أدى ذلك إلى إنخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات في الحضر خاصة لدى الرضع².

• **الطموح المستمر :** الفرد في المجتمع الحضري أكثر طموحا إلى السير بالحياة من الحسن إلى الأحسن مقارنة مع من سبقوه في تحسين المستوى المعيشي، ويساعده في ذلك تنوع وكثرة متطلبات الحياة في المدينة التي تجعل الإنسان دائم التطلع إلى الأحسن وعدم الرضا بما هو في حوزته من متاع الحياة المتاح له في حاضره³.

¹ السيد عبد العاطي السيد: مداخل نظرية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ، 91 .
² محمد توفيق خضير: ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ، 1، 2001، 25 .
³ : ي عالم متغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، 98 .

• **غموض وتعقد العلاقات الإجتماعية:** يتميز المجتمع الحضري بالنشاط السريع والحركية الدائمة ، جعلت الفرد محبا للمغامرة والبحث في كل ما هو صعب وغامض من أجل كشف المزيد من الحقائق الغريبة عنه، ويتميز كذلك بروح التمرد والتحرر من العادات والتقاليد الموروثة فضعف الجانب الخلقى والتماسك الأسري والإجتماعي عموما في المجتمع الحضري جعل الأفراد أكثر إعتقاد على النفس ومن ثم أقل تبعية للغير في توفير متطلبات العيش، وهذا ما يجعل الحياة تسير ضمن مبدأ الغاية تبرر الوسيلة وما جعل العلاقات الإجتماعية تكون معقدة وغامضة في المجتمع الحضري ، وتتطلب من الجهد و الوقت الكثير لدراستها وكنتيجة لطابع الغموض والتعقد في العلاقات الإجتماعية التي تطبع حياة المدينة يبرز النفاق والرياء في المعاملات والتظاهر بغير الحقيقة¹.

2- إكولوجيا المجتمع الحضري وأبعاده:

إذا ما تأملنا في سمات الأفراد وأنماط سلوكهم وأفكارهم وطرق معيشتهم وأصناف أطمعتهم ونظمهم الحكومية والدينية، لوجدنا أن كل ذلك من الخصائص البيئية الفيزيقية التي تحيط بالإنسان ، وما يعيش فيها من كائنات حية كأنواع الحشرات والطيور، وما يوجد فيها وغير حية كنوع الأرض وطبيعة الجو ودرجة الرطوبة والحرارة كل هذه الخصائص البيئية يكون لها تأثير على نواحي الحياة الإجتماعية خاصة في تشكيل شخصية الأفراد وثقافتهم

¹ السيد عبد العاطي السيد:

مداخل نظرية،

ص. ص. 94-101

وسلوكلهم وقيمهم المعنوية والمادية، ويقول الإلتماعيون أن للبيئة أثرها الظاهري ودورها الجوهرى فى تغيير المجتمع و تنمية الإنسان.¹

ولقد بدأ الإهتمام بما يسمى بالإكولوجيا الحضرية بعد دراسة المدينة على أنها وحدة طبيعية لا على أنها مجموعة من النظم أو العمليات، وإنما على أساس مادي طبيعي أو بيئي ، ومن أهم عمليات النمو الإلتماعي للمدن ، عمليات التركيز، التابع الإستقطاب العزل والغزو.

ولقد أشار روبرت بارك فى كتابه عن المدينة إلى ما نسميه بالإكولوجيا الحضرية على إعتبار أنها سمة جوهرية من سمات ثقافة المدن، كما أشار لويس همفورد بهذا الصدد، إلى أن التنظيم الإلتماعي وشكله وأدواره وميكانيزماته وتعدد أدوات الضبط فيه من سمات المجتمعات الحضرية ، فلا شك أن التقدم التكنولوجي هو شرط ضروري من شروط الحياة الحضرية لأن إقتصاديات المدينة هي أكثر إعتماذا على نتائج التكنولوجيا.²

ومن غير الممكن دراسة المدينة دون علاقاتها الإقليمية مع محيطها القريب أو البعيد فهناك تفاعل وثيق بين المدينة ومحيطها وهو عبارة عن مجموعة الأفعال و ردود الأفعال التي تتبادل فى إحتكاك مستمر داخل مجتمع المدينة.

ومن أهم الأبعاد أو العناصر الخاصة بالمجتمع الحضري هو العنصر الإقليمي للمدينة الذي يعتبر من الأبعاد الأساسية لوظيفة المدينة ، فالمركب الإقليمي عنصر جوهرى

¹دليمى عبد الحميد:الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2004،ص. 27.

²المرجع نفسه، ص. 29

في قيام حركة التفاعل المتبادل بين المدينة و محيطها ، ولذلك كانت أهم الوظائف الجوهرية للمدن هي وظائف محلية وإقليمية ، الأولى لخدمة سكان المدينة والثانية لخدمة أهل الريف المحيط بضفاف المدينة وفي عمليات التخطيط والتنمية ينبغي على الخبراء التمييز بين الوظائف المحلية والإقليمية، حيث ينقسم التركيب الوظيفي للمدن إلى فئتين ، فهناك تركيب أولي ويشتمل على أصل قيام المدينة، وثانوي يتعلق بخدمة أصحاب الحرف التي تقوم بالوظائف الأولية¹.

وتعتمد الإكولوجيا الحضرية ، أولاً وقبل كل شيء على المكان ، ولكل تجمع حضري شكله المكاني كما يتميز في نفس الوقت بأبعاد مكانية ، تجعل للمجتمع الحضري طابعه وموقعه بالبيئة لقرية أو بعده عن مراكز أو تجمعات حضرية أخرى.

وبذلك تكون الإكولوجية الحضرية هي دراسة العلاقات المكانية القائمة بين سائر التجمعات الحضرية ، حيث تتأثر جميعها بعوامل البيئة الفيزيائية ، بالإضافة إلى إبراز دور وأهمية الأبعاد الزمنية ، وتلك التي تحدد لنا و تنظم العلاقات الحضرية بين أقوام البشر.

2 - مشكلات الحياة الحضرية:

هناك منافع مادية واجتماعية متعددة أصبحت حقاً أو مطلباً شرعياً من مطالب الحياة الحضرية المتقدمة، إلا أن عدم ملاءمة الحياة الحضرية بدأ يظهر إلى الوجود ليضايق الذين من المفروض أن ينتفعوا منها وحقيقة التوجه ضد حياة المدينة معروفة ويمكن تلخيصها فيما يلي²:

1 : العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليحة، 2005، 27 .
2- : الكويت، 1990، 187.

- تلوث البيئة يأخذ النصيب الأكبر في التوجه المضاد للحياة المدنية. فالهواء والماء ملوثان والازدحام يزداد، ومساحات الأراضي الفضاء التي تترك كمتنفس لسكان المدن تقل يوماً بعد يوم وبشكل سريع، وعلى الرغم من تحسين كفاءة أداء السيارات وانتشار استخدامها إلا أن المواصلات بشكل عام مازالت بطيئة. وحيث أن المجتمع الحضري مكرس للتخصيص الفردي تحسين الوضع الاقتصادي، فإنه بشكل عام يفقد تضامنه ويضعف الضبط الاجتماعي ويزداد الإحساس بالحرمان النسبي.، هذه العوامل جميعاً تتحد لتقود الكثيرين لسلوكوا طرقاً غير شرعية ليشبعوا حاجاتهم وبالتالي تتضاعف مظاهر العنف وتنفك الروابط خاصة الأسرية¹.
- يصاحب أعمال العنف وانتشار الجرائم بأشكالها شعور بالاضطراب والاكتئاب، فعندما لا تتحقق طموحات الأفراد العالية كما يريدونها أو خططوا لها، يراودهم إحساس بالإحباط وسوء تقدير الذات فيلجأون إلى الانحراف هذا من جهة، وقد يبرز الانحراف بسبب الشعور بعدم وجود الهدف، فعلى إعتبار أنه في الوسط الحضري كل شيء ممكن تحقيقه فإنه لا يوجد شيء على وجه الخصوص يمكن أن يقال أنه هام، و هكذا فالحضرية قد تسقط ضحية للانحراف بسبب الوضع اللامبالاة وعدم وضوح وتحديد الأهداف².

فالمدينة إذن تشكل مركباً متناقضاً، فمن جهة تمثل المكان الذي يعكس الإنجازات الحضارية للجنس البشري، ومن جهة أخرى فهي تحمل له أخطر المشكلات التي تهدد استقراره واستمراره بتحطيم أبنية تكوينه وتغيير وظائف وأدوار أعضائه، ومن هذا يمكن القول أنها ليست في الصورة المثالية للوسط الجميل الذي يمكن أن يتمناه الأفراد.

¹- الجوهري، محمد و علياء شكري، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار المعارف الطبعة الثانية 1982 .332
²المرجع نفسه، . 339

4 - الأسرة و الحياة الحضرية :

كانت المجتمعات تعيش في الماضي ضمن روابط عائلية متماسكة بفضل شبكة العلاقات القرابية الدموية التي تعمل على توفير الدفء والحنان والرعاية من الظروف الخارجية وكذا من أي نوع من المشاكل الداخلية التي قد تزعزع إستقرارها وإستمرارها، إلا أن التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية كانت أقوى أثرا على تلك العائلات الممتدة والمتماسكة حيث فككت روابطها وقسمت بناءها الممتد إلى أسر نووية كما وجردتها من سمتها التقليدية لتصبغها بالحضرية التي جاءت بها المدينة¹

تتأثر الأسرة بالبيئة الجغرافية التي تنتمي إليها (ريفية ، حضرية) وكذا نمط المعيشة (تقليدية / حديثة) ، فالأسرة التقليدية والتي عادة ما تنتمي إلى بيئة ريفية تشترك و تتشابه في وحدتها البنائية و في أدوارها الوظيفية ، وهي تعمل مجتمعة لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع الريفي : هذه الصورة تعكس قمة التماسك و التواصل الاجتماعي.

وبالمقابل نجد الأسرة المعاصرة التي تعيش بالبيئة الحضرية قد تأثرت بمتغيرات العصر وبدا ذلك واضحا في تغير اهتماماتها وتوجهاتها في الوسط الحضري (المدينة) الذي فرض على أفرادها أنماط سلوكية يساير بها التغيرات المتسارعة ، فأفرزت المدينة مصالح متباينة للأسرة و أخضعتها للفردية والأناية وإتباع كل ما هو جديد ومغاير وإن خالف توجهاته القيمية وأعرافه وعاداته .

¹معن خليل عمر: التفكك الإجتماعي ، عمان ، 2009 ، ص ، 208

مثل هذه التغيرات في الأسرة بالوسط الحضري يساهم بشكل مباشر في تفكيك العلاقات الأسرية ، مثلا الأنترنت كمتغير تكنولوجي مهم في الوسط الحضري أدى إلى إبعاد أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض ، حيث خلقت لكل فرد عالمه الخاص وعزلته عن بقية أهله على وجه الخصوص كما أفقدته الرغبة في التواصل معهم ما أدخل بالتماسك الأسري ، فأفراد الأسرة الواحدة وبسبب الأنترنت أصبحوا لا يلتقون إلا نادرا وهم يعيشون تحت سقف واحد¹.

إن العالم الذي قدمته الحضرية للأسرة ورغم الإيجابيات التي تخص التقدم العلمي و التقني إلا أنه عالم مليء بالأنانية والإنعزال والصخب والموضة وكلها متغيرات تعارض شروط قيام أسرة مسلمة وموحدة ومستقرة ، فالحضرية وهي أسلوب للحياة المتمدنة عملت على تفكيك تماسك الأسرة وتحليل روابطها وعزل جميع أفرادها كل في عالم مظلم بآلية رقمية لأن الحضرية لا تعترف بالوجدانية ،المودة ، الأنا ، الألف ، حاجة الأمومة ، حاجة الأبوة ، حاجة الأخوة ، وحتى الإرضاء العاطفي والجنسي الذي عوضته بأساليب منحرفة يجدها الفرد بديلا سهلا و سريعا يتماشى مع متطلبات المجتمع الحضري المعاصر².

¹مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص.115

²زهير حطب: تطور بنية الأسرة العربية، معهد الإنماء العربي بيروت، 1979، ص. 73.

ثالثاً: العوامل الحضرية وتغير الأسرة

1- تفسير التغير الأسري :

إن المجتمع يتغير باستمرار وذلك التغير يؤثر على بناء وأدوار مؤسساته وأفراده فالتطورات التكنولوجية مثلاً دفعت بالفلاح إلى ترك أرضه والهجرة من الريف إلى المدينة سعياً وراء الحياة الحضرية المترفة، كما شجعت المرأة الماكثة بالبيت على الخروج بحثاً عن العمل خارج منزلها الأسري لتنافس الرجل وتحقق لنفسها استقلالاً مادياً و اجتماعياً بعيداً عن زوجها، والتغير في بناء ونمط الأسرة يُعدّ من المؤشرات القوية في تغير المجتمعات باعتبارها جوهره وحلقة أساسية في بناءه وتكوينه.

إن التحول في نمط الحياة من الريفية التقليدية إلى الحضرية المعاصرة فرض على الأسرة تغيير نظامها المتشعب بالقيم والعلاقات المتماسكة والقوية لمواجهة التغيرات التي حدثت في جميع جوانب حياة الأسر وهذا التغيير أفرز سلبيات كثيرة أوضحت عدم قدرة الأسرة النووية الحضرية على القيام بأدوارها التقليدية ويتضح ذلك من تقلص العلاقات الزوجية والوالدية بسبب مشاغل الحياة¹.

ومن السهل جداً ملاحظة التغيير في الأنماط والوظائف والعلاقات الأسرية والقريبة بتغير الظروف والتحويلات التي يعرفها أي مجتمع وهذا من أجل مسايرة التحضر والحراك الاجتماعي المتسارع، الذي ألغى التنظيم الأسري القديم وظوابطه العرفية وأغلب عاداته

¹ إحصان محمد الحسن : مبادئ علم الاجتماع الحديث ، ط1، دار وائل ، عمان ، 2005 ص303 .

وتقاليدته التي لم يعد لها فعالية ونجاعة في عملية ضبط السلوك، وفي المقابل اجتهد القائمان على الأسرة (الوالدين) في وضع قواعد إجتماعية جديدة تتماشى مع تطور حاجاتهما المتغيرة بتغير كل ظروف المجتمع العام¹.

في ذات السياق نشير إلى أن تأثير التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية والعولمة قد أسهمت في خلق مشكلات إجتماعية خطيرة خاصة منها : إنتشار ظاهرة البطالة وتسريح العمال بسبب حلول الآلة محل اليد العاملة وبنعكس ذلك على الدخل الأسري الذي ينخفض أو ينعدم ما يؤدي بالزوج إلى عجزه عن تلبية كل احتياجات أسرته اللامتناهية ، فيفشل في تحقيق سعادتها ورفاهيتها، والوضع يسوء أكثر إذا ما أقدم الزوج البطال على الإستلاف والوقوع في مشكل الدين الذي يُضيق عليه حياته فلا يجد ملجأً سوى الهروب من المنزل وترك الحياة الزوجية حتى لا يقع في صدمات مع الزوجة والأبناء وتلك الحاجات المتراكمة والمتزايدة، وقد يلجأ الأب البطال ضعيف الدخل إلى الإنحراف والإدمان على شرب الكحول أو تعاطي المخدرات هروبا من الواقع الصّعب الذي يعيشه في المدينة، ومن ثمّ لا يجد الأطفال بُدّاً سوى ترك مقاعدهم الدراسية والخروج إلى العمل في سنّ مبكرة لكسب القوت اليومي لأسرهم، وهنا من المتوقع جدّاً تفكك الروابط الزوجية والوالدية وتشتت العلاقات الأسرية بسبب تغير الأدوار والمكانات .

¹ سناء الخولي: التغير الإجتماعي و التحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2003 ، ص136

2-العوامل الحضرية المساهمة في تغيير الأسرة

من المسلمات في علم الاجتماع أن الأسرة لا يمكن فهمها كظاهرة منعزلة ، بل يجب النظر إليها في ضوء كل نظم وأوضاع المجتمع والذي بالطبع تكون جزء منه ، تتأثر به وتؤثر فيه، وهذا يؤكد احتمال حدوث تغيير للأسرة إذا ما حدث تغيير بالمجتمع لأن ثبات وتغير البناء الاجتماعي بها متعلق بالآخر، وأي تغيير يحدث لا يمكن أن يكون اعتباطيا أو محل صدفة بل يخضع لجملة من العوامل التي لها آثارها الإيجابية والسلبية خاصة على المحيط الأسري، ولقد اتفق علماء الاجتماع على أن أهم العوامل التي قد تواجهها الأسرة في طريق تكونها وإستمرارها والتي تُحدث تغييرات بالغة الأثر على أي جزء بنائي بها تتمثل خاصة في العوامل التكنولوجية العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والثقافية، وفيما يلي نوضح مع قليل من الشرح.

أ- العوامل التكنولوجية :

إن التطور التكنولوجي أو الصناعي يشكّل عاملا مُهمًا في تغيير الأسرة وفي حقيقة الأمر أن التكنولوجيا في الأصل تنشأ لتكون عاملا مساعدا للإنسان في التقدم والرقي، وتعمل على تحقيق رفاهيته وإزدهاره، ورفع مستواه المعيشي وخلق فرص للراحة والاستجمام بسبب وقت الفراغ الذي يمكن أن تمنحه، ومن جانب الأسرة فالتكنولوجيا تمنح لها ولكل أعضائها كل صور الرفاهية من خلال الوسائل والتقنية العالية في الجانب المعيشي والطبي وحتى الترفيهي وبهذه الصورة يكون التطور التكنولوجي عاملاً إيجابياً في تطور الأسرة، ولا

يظهر الجانب السلبي إلا من خلال تأثير التصنيع والتحضر واللذان أديا دورا مهما خاصة في تغيير أبنية ووظائف وتكوين الأسرة ومن المعروف أن مجتمع المدينة فرض الكثير من التغيرات على أسر المجتمعات المتحضرة حيث تقلصت العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية وتعقدت بها العلاقات والروابط، وقلت درجة التماسك الأسرى بالمدينة، وهذا لأن مجتمع المدينة مجتمع مفتوح على كل المجالات والأصعدة المادية والثقافية والاجتماعية يخلق اتجاهات وقيم ومعايير جديدة ومغايرة فرضت على الأفراد الإبتعاد عن الكثير من القيم الأخلاقية والروابط الإجتماعية التي تعمل على التماسك والاستقرار¹.

وأهم ما يمكن ملاحظته في أسر المدن الحديثة والتي تأثرت بالتطور التكنولوجي هو تغير الأدوار والمكانات بين الرجل والمرأة وتقلصت الوظائف التقليدية بالأسر في مجتمعات القرية والبادية والريف، كما تغيرت العلاقات الوالدية وأصبحت أقل حدة وصرامة حيث قلت الرقابة وتقلص دور الآباء تجاه أبنائهم .

وفي المجتمع الجزائري كان لإنتشار التصنيع وزيادة التحضر وتأثير وسائل الإعلام والاتصال آثار واضحة على الأسرة بالمدينة الجزائرية وما يمكن أن نؤكد من خلال معاشتنا للواقع الجزائري أن أكثر التغيرات وضوحا في أسرنا هو ظاهرة خروج المرأة للعمل وحصولها على العديد من الفرص المساوية للرجل خاصة في التعليم والوظائف، ما ساعدها على تعزيز مكانتها الاجتماعية وتأكيد دورها في تحسين المستوى الاقتصادي لأسرتها، ولعل

¹ - سناء الخولي: الزواج و العلاقات الأسرية ، مرجع سابق ، ص 304

خروج الزوجة بصورة خاصة للعمل أثر سلباً على عملية تنشئة الأطفال حيث أن تلك الوظيفة أصبحت تقوم بها مؤسسات أخرى كرياض الأطفال¹, عموماً يمكن القول أن التطور التكنولوجي قد أسهم فعلاً في تطور وإزدهار الأسر تقنياً خاصة، إلا أنه قد خلف العديد من الآثار السلبية والتي لها دور مهم في التأثير على شدة التماسك الأسري .

ب- العامل الاقتصادي:

لا يقل هذا العامل أهمية في درجة تأثيره على مسار تغير الأسرة عن العامل التكنولوجي حيث أنه يعد أحد أهم عوامل التغير على الصعيد المجتمعي والأسري .

و قد أكد علماء الاجتماع أن أي تغير في طبيعة العمل أو دخل الأسرة يمكن أن يحدث ليس له قاعدة عامة, بمعنى أنه قد يحدث ارتفاع في المستوى الاقتصادي للأسرة وهذا قد يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية والقربانية ، وبالتالي تفكك الأبنية الداخلية للأسرة ويمكن أن تخلق الكثير من الخلافات الأسرية وهذا في حالة غياب سياسية لترشيد الإنفاق وإستغلال الموارد المادية المتاحة فبدل أن يعمّ النفع على أفراد الأسرة يقع الضرر والتفكك هذا من جانب، ومن آخر فإنه حتى وإن كان المستوى الاقتصادي للأسرة منخفض فهذا سيؤدي فعلاً إلى الفشل في إشباع حاجات كل الأفراد وبدرجة عالية نظراً للإمكانيات المالية المحدودة

¹عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشريبي: الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2000

وهذا يخلق اضطراب بين أفراد الأسرة ما يؤدي إلى احتمال وقوع خلافات داخلية وخاصة من جانب الأبناء، كما يحدث خلل في النسق الزوجي ويهدد العلاقة الزوجية بالفشل والانهيال¹.

ج- العوامل الاجتماعية و الثقافية للأسرة :

وتتمثل هذه العوامل في تأثير حجم الأسرة والجنس الغالب بها والمستوى الثقافي لها أما عن حجم الأسرة و نقص عدد أفرادها، فالمسلّم به أنه الأسرة التي تضم عدد كبير من الأفراد تكون أسرة ذات علاقات معقدة وغير متقاربة، تكثر بها المشكلات سواء كانت أفقية أو عمودية ويكاد ينعدم فيها التوافق والتكامل .

ولقد أشارت نتائج بحوث أجريت في هذا الصدد أن زيادة حجم الأسرة قد يؤدي إلى انخفاض الذكاء ومفهوم الذات وارتفاع مستوى الخوف لدى الأبناء، وأكدت تلك البحوث أن الحجم المثالي لأسرة متماسكة تضمن الاستقرار والنمو النفسي للطفل يتراوح عدد أفرادها بين أربعة وخمسة أفراد².

- والمراد بالجنس الغالب داخل الأسرة أي حالة تفوق الذكور أو الإناث حيث أن العلاقات تختلف في كل حالة داخل الأسرة الواحدة ، و المتعارف عليه أن الأسرة خاصة في مجتمعنا الجزائري (كجزء من المجتمع العربي) التي بها ولو ولد واحد تخضع لتوجيهه وسلطته لأن هذا المجتمع يشجع السلطة الذكورية على اعتبار أنها أساس مهم في تنظيم العلاقات الأسرية، فيستغل الذكور ذلك التوجه خاصة في فرض استبدادهم على الإناث وتقييد

¹ - الإسكندرية، 2003، . 110

² مجد الدين عمر خيرى: العائلة والقرابة في المجتمع العربي، إتحاد الجامعات العربية، الأردن، ط1، 1985، ص.67

حرياتهن وهذا انعكاس واضح لعدم وجود توافق وتماسك اجتماعي داخل الأسرة لماذا؟ لأن الولد في مجتمعنا تعطى له فرص التعبير عن آرائه، و تمنح له استقلالية أكثر عن البنت داخل وخارج الأسرة¹.

أما فيما يخص العامل الثقافي للأسرة فيمكن أن نلخصه في التوجه المتزايد لأسرة المجتمعات الحضرية والمعاصرة نحو الثقافة الغربية فأصبحت تعاني من فقدان الهوية بسبب التقليد الأعمى للتيارات الغربية الواردة والتي تعمل على طمس حضارتها وثقافتها، والمؤكد في هذه النقطة أن ارتفاع المستوى الثقافي للأسرة يرتبط طرديا مع ازدياد تعقد وتشابك العلاقات الأسرية مما يعرضها للتفكك، ويتضح ذلك من خلال الإمكانيات الثقافية والتعليمية والإعلامية المتاحة حاليا لدى كل الأسر خاصة بالمدينة والتي تفتح مجالات واسعة للتعلم والاكساب والاطلاع على كل ما هو جديد وإن كان غريبا عن تكوينهم الثقافي الخاص فكلمًا ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي لأفراد الأسرة الواحدة أدى ذلك إلى زيادة التعقيد في العلاقات الأسرية خاصة العلاقات الوالدية وهذا بسبب فتح قنوات للحوار والنقاش، وتمسك الأبناء بأرائهم ورغباتهم، وزياد تسلط الأبوين أو تخليهم عن أدوارهم التقليدية المنوطة بهم كل هذا وغيره يترتب عنه التفرقة والتباعد والتنافر فيزيد من كثرة وحدة المشاكل الأسرية².
 وخلاصة القول أن كل تلك العوامل المشار إليها من قبل لها الأثر الواضح على العلاقات الأسرية ولا يمكن أن نجزم أن عامل واحد يمكن أن يحدث تغييرا بالغ الشدة دون الآخر ، بل

1 . ، 71 .
 2 نفسه: 97 .

أن تغيير الأسرة و المشكلات التي يمكن أن تنتج عنه يكون يسبب تداخل وتعقد تلك العوامل. و ما يمكن تأكيده أن أي تغيير في أجزاء الأسرة سوف يؤدي الى تغيير في البناء الكلي لها.

فبالأسرة في مجتمعنا المعاصر ولا شك تتعرض لتتابع جملة من التغيرات السريعة والتي تحدث في النسق الكلي للمجتمع، وهذا يحدث استجابة لمتطلبات وحاجات أفراد الأسرة وبما أن هذه الأخيرة نسق جزئي من النسق العام فيقتضي علينا الأمر أن ننظر إليها من خلال كل النظم المحيطة بها لأنه ما يحدث بالمجتمع الكلي سيقع عليها آلياً و كأنه لا يمكن أن تكون منعزلة أو سلسلة كما يجب عليها أن تتكيف مع مجريات محيطها الخارجي وما يطرأ عليه من تغيرات.

2 - مظاهر تغير الأسرة في الوسط الحضري :

من الواضح أنه حدث في الأسرة الكثير من التغيير والذي يظهر في الأنماط والوظائف والعلاقات الأسرية والقريبة وهذا تماشياً مع سياق التحولات التي يفرضها الطابع الحضري للمدينة على وجه الخصوص، ولا يمكن إنكار أن الحداثة قد أفرزت العديد من النتائج الإيجابية خاصة منها ما يتعلق بنمو الوعي والتفكير والتقدم العلمي والانفتاح على العالم يليها بالمقابل، قد أوقعت المجتمعات في مشاكل وصدامات إجتماعية كتراجع قيم الأفراد وتنازلهم عن عاداتهم وتقاليده التي كانت تضبط سلوكهم .

وندرج فيما يلي أهم التغيرات التي أفرزتها الحضرية وأثرت بها على توجهات الأسرة ومنها:

2-1- التغيرات الإيجابية: تحققت رفاهية الفرد والمجتمع في جميع مجالات الحياة بسبب تحسين وسائل الإتصال التي سهلت عملية التعارف والتواصل وهذا بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع النمو الحضري والتغير العمراني وظهور المدن الجديدة وإستفادة المرأة من مستويات عالية من التعليم وحصولها على مناصب عمل راقية حققت لها قوة إقتصادية ومكانة إجتماعية راقية¹.

2-2- التغيرات السلبية: التغير في القيم الإجتماعية التي كانت سائدة في أسر المجتمعات التقليدية فأصبح ما كان مقبول مرفوض وما كان مرفوض مقبول ومرغوب, ضعف العلاقات الأسرية والقربانية خاصة الزوجية والوالدية بسبب بقاء الأب بعيد لفترة طويلة عن البيت وخروج المرأة للعمل، إنتشار المصلحة الفردية والأنانية وتراجع العمليات الإجتماعية للتعاون والتآزر، ظهور مشاكل إجتماعية كالجنوح، الإنحراف، التفكك الأسري²، وعلى وجه العموم فإن الأسرة في الوسط الحضري قد طرأت عليها تغيرات جذرية بنيوية ووظفيا

2-3- التغيرات البنائية في الأسرة الحضرية:

إنّ التغير الجوهرى الذي طرأ على الأسرة هو تحولها من بنيتها التقليدية الممتدة والمركبة إلى الأسرة الزوجية النووية البسيطة .

الأسرة التقليدية كانت مكونة من مجموع أسر بسيطة ويعيش فيها على الأقل ثلاثة أجيال (الجد والجدة ، الأب والأم ، الأولاد وقد يوجد معهم أعمام وعمات) تشترك الأسرة

¹ معن خليل عمر: التغير الإجتماعي ، ط1 ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، 2004، ص، 103

² نفسه، 107 .

المركبة في الخصائص الاجتماعية حيث يخضع جميع أفرادها إلى أعراف وتقاليد وعادات موحدة، تحكم سلوكهم واختياراتهم وأفعالهم الاجتماعية قيم وضوابط لا يحدون عنها أبداً، والأدوار فيها مقسمة وموزعة بين الرجل والمرأة، فالرجل عليه العمل خارج المنزل وتوفير متطلبات الأسرة من مأكّل ومشرب وملبس وعلاج وأمّا المرأة فعليها الإهتمام بشؤون البيت ورعاية أبنائها وشؤون زوجها، أمّا الأسرة البسيطة (الزواجية) فهي على الأغلب تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما، وظهر هذا النمط في البناء الأسري نتيجة متطلبات المجتمعات الحديثة والتطورات الاجتماعية المعاصرة فالأسرة النووية تتطلب الإستقلال والإبتعاد عن الوحدات القروية التقليدية¹.

ويمكن القول أن هذا الشكل أو النمط في البناء الأسري هو غريب عن الأسرة في المجتمعات العربية المسلمة لأن كل خصائص الأسرة الحضرية مبنية على الفردية والأنانية والإستقلالية على عكس الأسرة المسلمة فهي مبنية على التكافل والتراحم والتعاون والزيارات المتبادلة بين الأهل والأقارب فهي قائمة على صلة الرحم لا الفردية.

2-4 التغييرات الوظيفية في الأسرة الحضرية :

طرأت على الأسرة تغييرات في ثلاثة وظائف رئيسية هي الوظيفة البيولوجية، الوظيفة التنشئية والوظيفة العاطفية².

¹ إحسان محمد الحسن: مبادئ علم الاجتماع الحديث ، ط1، دار وائل ، عمان ، الأردن، 2005 ، ص303.

² أحمد زايد ، التغيير الاجتماعي ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر، 2000، ص18.

***الوظيفة البيولوجية :**

تغيرت الوظيفة البيولوجية بالأسرة خاصة تلك المتعلقة بجانب الإشباع الجنسي للزوجين وهذا بسبب خروج المرأة للعمل وعودتها إلى المنزل متأخرة ومنهكة أو بسبب الغياب الطويل للزوج عن المنزل بسبب إرتباطات معينة هذا من جهة ومن جهة أخرى تبقى وظيفة الإنجاب مستمرة إلى أنها خضعت لنظام تحديد النسل حيث يكتفي الزوجان بإنجاب ولد أو إثنين على الأكثر تماشياً مع سياق التغيرات الإجتماعية ومتطلبات الحياة المكلفة.

***الوظيفة التنشئية:**

أدى التغير في الوظائف والأدوار بين الأب والأم إلى خلل واضح في تنشئة الأطفال حيث يصعب على الأم العاملة إكساب أبنائها القيم الصحيحة والعادات الاجتماعية السليمة وغرس المعاني الإنسانية والروحية، وينعكس هذا على تكوين شخصية الطفل الذي تضعف قدرته في التفاعل مع الآخرين حيث ينشأ في محيط خال من العلاقات الحميمة والاتصالات الناجحة، فيبحث عن بديل لتلك الأسرة ليلجأ إليهم عند حاجته، والخطورة تكمن في احتمال اتصاله برفاق السوء وتوجيهه نحو الانحراف.

***الوظيفة العاطفية :**

يؤدي الغياب الطويل للزوجين خارج المنزل بسبب العمل اللامتناهي وخاصة عمل الأم إلى خلق الفراغ العاطفي لدى الأطفال وشعورهم بفقد الأمان والاستقرار، فيتناقص لديهم

الشعور بالألفة والأنس والمحبة والحنان الأبوي فالعيش لفترة طويلة بعيدا عن الآباء يزرع الخوف والقلق ما يهدّد حياتهم وتكوين شخصيتهم نفسيا.

4- آثار عمل المرأة على العلاقات الأسرية

رأينا في نقاط سابقة أن الدين الإسلامي جاء ليحرّر المرأة من الجهل والعبودية والإهانة فحقّق لها المكانة التي تستحقها وقسم لها الحقوق، وواجباتها مسؤولية بالغة الأهمية تتمثل في الإهتمام بأمور زوجها وأولادها وبيتها وأمرها بالحفاظ على شؤون أسرتها ولن يتحقق لها ذلك سوى بالبقاء داخل بيتها متفانية في خدمة أقرب الناس إليها زوجها وأبنائها. إلا أن الزوجة الأم اليوم انتهجت مسلكا آخر وفضلت الهروب من العمل المنزلي الذي لا ينتهي والمسؤوليات التي تكثُر وتتعدّد فاختارت أن تخرج وتعمل جنبا إلى جنب مع الرجل لتزاحمه في مكان عمله وتحقق لنفسها مكانة إجتماعية أرقى، وتعتقد بفعلها هذا أنها ستحرر من مسؤولية قضاء متطلبات الزوج ورعاية الأطفال والحقيقة أن اختيار المرأة لهذا الدور في الحقيقة يحمل الكثير من التعقيدات نظرا للضغوطات التي تتعرض لها من وسطها الأسري وكذا من محيط عملها هذا ما يؤدي إلى اختلاط الأمور عليها ويخلف وكذا من محيط عملها هذا ما يؤدي إلى اختلاط الأمور عليها ويخلف آثار خطيرة خاصة على الأسرة والأطفال وعلى العلاقات الداخلية خاصة بينها وبين زوجها¹.

¹ - سناء الخولي : الزواج و العلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 1983 ، ص 94

والذي حدث هو تبادل الأدوار بين النساء والرجال ، نساء يُؤمّن لقمّة العيش ومستقبل الأسرة، ورجال يكتسبون مهارات كانت غريبة عنهم سابقا، خاصة إذا كان عمل المرأة ودخلها أفضل من الرجل وهذا هو حال بعض الأسر الجزائرية اليوم، وقد اجتمعت أسباب كثيرة ليحدث هذا التداخل بين الوظائف التقليدية لكل من الزوجة والزوج منها ارتفاع مستوى المرأة التعليمي وتوفر فرص العمل المتاحة لها في السوق المهنية وصولا إلى تزايد في متطلبات الحياة المعيشية اللامنتاهية، والمهم هنا توفير مصدر رزق وفير ومشروع بغض النظر عن يؤمّنه¹ .

ومن هنا تبدأ معاناة الزوجة خاصة على الصّاعدين الداخلي والخارجي أمّا الأول بالتأكيد ستعاني من حدة التّصادم مع زوجها حين تكلفه وتضطرّه إلى القيام بأعمال الأمومة تجاه الأبناء وأعمال المرأة داخل المنزل، أمّا الثاني فستضطر إلى مزاحمة الرجل في أماكن عملٍ كانت حكرًا عليه وبصوره أدق أعمال رجولية أكثر أي أنها صعبة وشاقة خاصة على التكوين البيولوجية للمرأة مما يضعف قوتها الفكرية والجسمية، إلا أنّ المرأة تتحدى كل الصعوبات والعراقيل محاولة فرض شخصيتها وتحقيق مكانة أفضل من الرجل واثقة بإمكانياتها في تقديم مساهمة فعالية لرفع مستوى تقدم أسرتها وكذلك المساهمة في تحقيق تنمية مجتمعة².

¹ - المرجع السابق، ص. 97

² - عوض عادل رقي: المرأة وحماية البيئة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص. 45

ان هذه المعاناة للزوجة العاملة لن يفكك منها سوى مساندة الأزواج بتقديم التعاون من خلال المشاركة في الأدوار الوالدية و المنزلية ، و دعم طموحها -أي الزوجة العاملة - و الاعتراف لها بجميل دورها الايجابي خاصة مساهمتها في تقدم الأسرة و انتعاش اقتصادها و يظهر هذا جليا في صورة الرضا و السلوكات و الايجابية للزوج تجاه زوجته و هذا الأخير مشروط يعجز تنازل الزوجة عن أدوارها الجنسية و هنا سيحدث التصادم بين الزوجين و يحدث الخلل في العلاقات بينها ، فالتعرض المستمر و المتزايد للضغط بين تعدد و تناقض الأدوار بالنسبة للزوجة ، سيؤدي إلى نقص في أداء الأدوار الحميمية والجنسية سبب نقص الوقت و زيادة حجم العمل و الشعور الدائم بالتعب و الإرهاق هذا ما يخلق توترا حادا بين الطرفين و يؤدي بها إلى حافة الاستقرار¹.

*أما فيما يخص أثر عمل المرأة العاملة على تربية أطفالها فقد أشارت الكثير من الأعمال البحثية أن السبب الرئيسي لخروج الأم للعمل هو توفير المستوى المعيشي الجيد لأطفالها والعمل على تلقينهم دروسا خصوصية من أجل رفع مستواهم التعليمي بمدارسهم، فعمل المرأة حسب الدارسين لهذا الشأن يتيح فرص التعاون و التعلم و الاعتماد على النفس بالنسبة للأطفال أكثر ما يرفع كفاءتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية والسرعة في إيجاد الحلول تجاه أي مشكلة قد تواجههم .

¹-حسن مصطفى عبد المعطي : الأسرة و مشكلة الأبناء ، دار السحاب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص 76

فبالأسرة هنا تعتمد في رعاية أطفالها وتعلمهم على مؤسسات التنشئة الاجتماعية المدرسة، المؤسسات الدينية، وسائل الإعلام النوادي العلمية والرياضية، رياض الأطفال فالمرأة العاملة ترى أنها تضحي براحتها في سبيل تقديم الأفضل لأطفالها خاصة توفير الظروف المادية الملائمة للدراسة والنجاح الدائم .

خلاصة الفصل

نتفق مع كل الدراسات التي تؤكد أن الأم العاملة تساهم وبشكل إيجابي وفعال في تحسين المستوى الإقتصادي للأسرة، وتوفير كل الوسائل والسبل من أجل مستوى تعليمي عالي للأطفال إلا أن هؤلاء يعانون من انشغال أهم الدائم عنهم، بحيث يتقلص وقت التقاتيم وتجاوزهم والسّماع لمشكلاتهم وطرح اهتماماتهم ووجهات نظرهم ففقد الأسرة إحدى أهم ركائزها وهي علاقة الأم بطفلها هذا الأخير الذي سيبحث عن البديل لطرح إنشغالاته والتعبير عن استيائه تجاه الأم الغائبة التي فضّلت قضاء أغلب وقتها خارج بيتها بعيدا عن أطفالها الذين ولا شك سيكونون تعساء ذوي نفسية محطمة ويكسبون سلوكيات سيئة وعنيفة مع محيطهم داخل وخارج الأسرة لعدم شعورهم بالأمان سيبتعدون عن دراستهم ويفقدون الثقة في أنفسهم وبقدراتهم على التقدم والإستمرار، فيواجهون تحديات مصيرهم بشكل سلبي لأنهم غير مطمئنين لما حدث حولهم ، فقد فقدوا مصدر الحنان والأمان والطمأنينة ومثّلهم في النجاح والتفوق والصمود وهذا كله يحدث بسبب نقص الرقابة الأسرية وضعف التواصل بين الآباء والأبناء.

الفصل الخامس: دور العنف في تفعيل آلية التفكك

الأسري

تمهيد

أولاً: التفكك الأسري.

1- طبيعة التفكك الأسري.

2- مسار التفكك الأسري (مراحله)

3- عوامل التفكك الأسري.

4- أشكال التفكك الأسري.

ثانياً: الطلاق أخطر مظاهر التفكك الأسري.

1- أسباب الطلاق.

2- أنواع الطلاق.

3- مراحل عملية الطلاق.

4- الآثار المترتبة على الطلاق.

ثالثاً: المشكلات الاجتماعية بعد الطلاق وسبب العنف.

1- العنف وتفكك الأسرة.

2- مشكلة التسرب المدرسي وعمالة الأطفال.

3- أهمية المنهج الإسلامي في الحفاظ على الأسرة من المشكلات الاجتماعية.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

الأسرة الناجحة والمتكاملة تعتمد على مدى تكيف وتوافق أعضائها مع بعضهم البعض خاصة بين الزوجين لأنهما أساس قيامها، فكلما كانت أواصر المحبة والحميمية بين الأب والأم قوية ساعد ذلك في تعزيز استقرار الأسرة مهما تخللت بعض الصراعات والنزاعات مسار حياتها، لأن وجود خلافات وبصور متباينة من حين لآخر بين الزوجين أو بين الآباء وأبنائهم يعد أمراً طبيعياً لأنه يرجع إلى تأثير وتداخل ظروف داخلية وخارجية تعمل على زعزعة جدار الأمان بها.

وحقيقة الأمر أنه وفي حالة احتدام الصراع بين الزوجين وعدم قدرتهما على مواجهة ظروف الحياة المتجددة والمتغيرة بسبب إفرازات التطورات التكنولوجية المتسارعة يصعب على الطرفين البقاء في حالة من الانسجام والمحبة، بل قد يتعدى الأمر إلى النفور والكراهية ما قد يسبب عدائية تؤدي في بعض الأحيان إلى استبدال لغة الحوار بلغة العنف من أجل حل المشكلات الأسرية، وهذا ما يزيد الأمر تعقيداً حيث يؤدي إلى إفرازات اجتماعية خطيرة لم يحسب لها حساب.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل والذي سنورد فيه تفصيلاً لكل من التفكك الأسري و الطلاق الذي يعد آخر وأخطر مظاهر التفكك داخل الأسرة ومن ثم نسلط الضوء على ما يمكن أن يفرزه حل المشاكل الأسرية بالعنف وكذا ما يمكن أن تؤول إليه الأسرة بعد فك الرابطة الزوجية بالطلاق.

1- التفكك الأسري:

أهم جماعة بالمجتمع هي الأسرة لأنها تبنى على قاعدة مهمة وهي حاجة كل فرد منا إلى الحنان والمحبة ولا يمكن لأي شخص أن يعيش منعزلاً بعيداً عن هذا التكوين، والأسرة تبدأ بشريكين اثنين (رجل وامرأة) يأملان بالارتباط معاً كاملاً عن طريق الزواج الشرعي والقانوني وهما في ارتباطهما يكملان بعضهما البعض وكل طرف منها يحاول أن يقدم ما يقدر عليه من أجل إسعاد الطرف الآخر وإيصاله إلى أقصى درجات الإشباع والسعادة، وفي المقابل يأمل ذلك الطرف في أن يلقى المعاملة نفسها من شريكه حتى يحصل على الاستقرار النفسي، وبالتالي يتشكل لديهما الدافع من أجل الحفاظ على الأسرة التي تعاهدا على بنائها.

لكن إذا حصل خلل من قبل أي طرف وأخلّ بالعقد المتفق عليه ولم يؤدي واجبه على وجه مرضٍ، فإن الأمل في استمرار العلاقة في بينهما يتبدد بسبب فقدان المحبة والثقة والأنس، وهذا لا يدل إلا على أن العلاقة التي تجمعها بدأت تضعف وقد تتكسر، مما يضع أسرتهما في موقف محرج.¹

إن النزاعات الأسرية خاصة بين الزوجين قد تؤدي إلى هدم وتدمير أسس البناء الداخلي للأسرة وتعمل على تفكيكها في حالة فشل الطرفين بحل خلافاتهما المتراكمة عن

¹ - معن خليل العمر: التفكك الاجتماعي، دار الشروق، عمان، 2005، ص203.

طريق الحوار، الأمر الذي قد ينعكس بصورة سلبية وخطيرة على الأطفال، وكذا يهدد بشكل واضح استقرار الأسرة فيؤدي إلى انحلالها وتفكك روابطها.

ونشير إلى أن وجود أي صراع داخل الأسرة أمر طبيعي ففي حالة قدرة الأب والأم على تخطيه سيؤدي ذلك إلى تعزيز علاقتهما، وتجدد التكيف والتفاهم بينهما وهذه نتيجة إيجابية لطريقة تعاملها مع أشكال الخلاف والصراع بينهما، وهنا يمكن أن نحكم عليهما بأنهما زوجين ناجحين خاصة إذا استمر في أداء وظائفهما وأدوارهما الزوجية والوالدية من أجل دعم بناء الأسرة. لكن في الحالة المقابلة أي وجود أزمات حادة سيصعب الاستمرار في العلاقة ويتخذ أحد الطرفين قرار الانفصال والتخلي عند دوره نهائياً بطلبه الطلاق¹.

وهنا يمكن القول أن التفكك الأسري يبدأ أولاً بتقصير أحد الطرفين (زوج أو زوجة)، في أداء مهامه إما الزوجية أو الوالدية أو امتناعه عن أدائها تماماً هذا الأمر يؤدي إلى فتور العلاقة الحميمة، وفقدان المحبة فتتلاشى السعادة وينقطع الأمل بالاستمرار الأمر الذي يسهل انقطاع رابطة الزواج ويحكم عليه بالفشل.

وحقيقة التفكك الأسري أنه يحدث إما بين الزوجين أو بين الآباء وأولادهم²، أما التفكك الذي يحدث بين الزوج وزوجته هو وكما أسلفنا الذكر نتيجة الضغوطات الداخلية والتي تتمثل في تزايد متطلبات الأسرة، التي قد يعجز الأب عن تلبيتها بسبب محدودية دخله فلا يجد سبيلاً في إخفاء فشلة سوى إلقاء اللوم على زوجته فيخلق التوتر بينهما، هنا وفي

¹ عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1، 1999، 123.

² معن خليل عمر، التفكك الاجتماعي، ص. 205

كثير من الأحيان ستلجأ الزوجة إلى البحث عن عمل خارج بيتها من أجل أن تساعد في تغطية وتلبية حاجات الأسرة التي تصبح معقدة مع تعقد أمور الحياة المعاصرة، وهي بذلك ستترك فراغا بأسرتها، فمن جهة زوجها سينخفض مستوى أدائها لواجباتها، ومن جهة أبنائها سيضعف دورها كمسؤولة أولى ورئيسية عن تنشئة أطفالها وبالتالي ستفتح بابا للتحرر والتفتح على العالم الخارجي الذي طالما كان غريبا عنهم¹، وهنا نود الإشارة إلى أن الأسرة في هذه الحالة قد فقدت نوعا من الترابط أي ضعفت روابطها، حيث تقلص وقت تواجد الأم بالبيت وهي العنصر الوحيد الذي يعمل على بناء ووحدة الأسرة بالاجتماع والحوار والتفاهم، في هذه الحالة يمكن القول أن الأسرة قد تفككت نسبيا بما أن الزوجين قد اتخذا قرارا بالتعاون معا لسد حاجات ومتطلبات الأسرة اللامتناهية، على أن يتنازل كل واحد منهما على بعض الحقوق التي تخصه وإعفاء الطرف الآخر من أدائها في سبيل تحقيق الرفاهية والاستمرار بالعيش في استقرار².

وهنا يكون الزواج القائم بين الزوجين شكلي فقط وتبقى العلاقة بينهما قائمة ولكن خالية من المودة والانسجام، وهذا كله في سبيل حماية الأبناء وعدم تعريضهم لأي نوع من الإحباطات أو التوترات، وهذا الأمر شائع خاصة في المجتمعات العربية حيث تفضل الزوجة بصورة خاصة الاستمرار بزواجها رغم فشله من أجل حماية أبنائها، أما الزوج الأب فهو في هذه الحالة قد لا يستطيع التضحية بسعادته، أي أنه وفي حالة تقصير زوجته وعدم

¹ عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، 127 .
² المرجع نفسه، 131.

قدرتها على إشباع حاجاته العاطفية والجنسية بسبب الأعمال المتراكمة عليها داخل وخارج البيت، فلن يتخلى عند فرصة الزواج مرة ثانية دون وقوع الطلاق لحماية الأبناء دائماً. (وهذا نوع من التفكك الأسري).

2- مسار التفكك الأسري:

اتفق الأخصائيون الاجتماعيون على أن تهديد وتكسير روابط الأسرة والوصول بها إلى حالة من التفكك يمر عبر مراحل متتالية هي:

1-2- مرحلة الكمون: وهي محددة بمجال زمني ضيق ومحدود لا يمكن الانتباه إليه و إعاة أي نوع من الاهتمام لدى الزوجين¹، وأكبر دليل على ذلك هو أنه رغم حدوث نوع من النزاعات والخلافات وإن كان سوء تفاهم بين الشريكين فإنهما يتجاهلانها ولا يعملان على مناقشتها حيناً وبواقعية حتى لا تتأزم الأمور أكثر.

2-2- مرحلة الاستثارة: وهي مرحلة يبدأ فيها الشعور من أحد الزوجين أو كلاهما بعدم الراحة ويفقد الطمأنينة والأمان بالطرف الآخر²، لاعتقاده بأنه قد قصر في أداء واجباته فيدخل في فتور بالعلاقة الزوجية وهو الأمر الذي يدفع به إلى التخلي عن أداء أدواره بشكل مشبع للحاجات فيفضل إما الابتعاد والانعزال أو المواجهة.

2-3- مرحلة الاصطدام: بعد الشعور بعدم الإشباع والرضى تحدث المواجهة بين الزوجين في شكل اصطدام نتيجة تراكم النزاعات والخلافات وكذا الحالة النفسية الناتجة على الشعور

¹ عصام توفيق قمر وآخرون، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر، عمان، ط1، 2008، ص. 37

² المرجع نفسه، ص. 40.

بفقدان الأمل والإحباطات المتكررة، ففي هذه المرحلة يقوم كل طرف بإخراج كل المكبوتات الداخلية والتي تراكمت بداخله إلى أن وصلت مرحلة الانفجار.

2-4- مرحلة انتشار النزاع: في هذه المرحلة تزداد الأمور حدة إذا ما أصر الطرفان على استرجاع حقوقهما وفكرا في كيفية الثأر من بعضهما البعض¹، فإن لم يتنازل أحدهما ولم يترك مجالا لتهدأ النفوس، فالأمور ستكون أكثر تعقيدا بتولد الكراهية والعدائية من طرف اتجاه الآخر، ويصبح كل واحد متعصب لرأيه ويوجه الانتقادات اللاذعة بسبب أو بدونه ويصر على الخصومة من أجل أن يقهر شريكه بلغة عنيفة، متجاهلا ما كان يجمعهما من محبة ووفاء وكذا ما تعاهدا عليه بالحفاظ على أسرتهما.

فرفض أي طرف العمل على تهدئة الأوضاع وحل الأمور العالقة بروية وعقلانية وبلغة الحوار يؤدي ودون إنذار إلى تفاقم المشكلة لتعم الأسرة بأكملها.

2-5- مرحلة البحث عن الحلفاء: في هذه المرحلة وفي حالة فشل الزوجين في حل مشاكلهما الزوجية والأسرة يفضل أحدهما أو كلاهما إلى اللجوء إلى طلب المساعدة من أطراف أخرى²، (العائلة، الأصدقاء)، حتى تساعدتهما على الوصول إلى تسوية الخلاف بينهما، أما إذا باء هذا التوجه بالفشل واستمر النزاع لفترة طويلة فإن الأسرة في هذه الحالة تصبح مهددة بسبب تعرض بنائها ودعائمها الأساسية للانحيار.

¹ معن خليل عمر، التفكك الاجتماعي، مرجع سابق، ص. 212.

² المرجع نفسه، ص. 215.

2-6- مرحلة إنهاء الزواج: إن الشعور بعدم الإشباع داخل الأسرة وفقدان الانسجام التام بين الزوجين وتخلي كل طرف عن أداء أدواره الاجتماعية، يشكل دافعا لكل طرف بالتفكير جدياً في إيجاد بدائل أخرى تحقق له ما يأمل به في هذه الحياة من أنس وحميمية، وحتى يتمكن من ذلك عليه أن يتخذ قرار الانفصال عن شريكه نهائياً ويضع نهاية فعلية لدوره كعضو أساسي في الأسرة التي وضعها على حافة الضياع والتفكك¹.

3-عوامل التفكك الأسري:

يرجع النزاع داخل الأسرة والذي يؤدي إلى تفككها إلى مجموعة من العوامل ويمكن أن نوضحها فيما يلي:

3-1- عوامل اجتماعية ثقافية:

توتر العلاقة بين الزوج والزوجة: تعد هذه العلاقة من أسمى العلاقات خاصة إذا تدعمت بالمحبة والوفاء والاحترام ومن شأنها أن تدعم وحدة بناء الأسرة إذا بقيت قوية لا تزعزعها الظروف المتغيرة بالبيئة الخارجية، أما إذا خيم على حياتهما (الزوج والزوجة) الانشقاق والنفور فهذا سينعكس بصورة سلبية على الحياة الأسرية عموماً.²

وكما أشرنا في نقاط سابقة أن وجود بعض الخلافات بين الزوجين هو أمر طبيعي داخل الأسرة ما دامت الأمور تحت سيطرة الزوجين ويعملان على تسوية مشاكلهما الأسرية بصورة منطقية وتبعا لواقع أسرتهما، إلا أن ما يزيد من تفاقم الوضع وحدة الصراع الذي يهدد

¹ عصام توفيق قمر وآخرون، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص.42

² - محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، مرجع سبق ذكره، ص.170.

بشكل واضح كيان الأسرة واستقرارها يكمن خاصة في جهل أحد الطرفين أو كلاهما بمعنى الحقوق والواجبات الزوجية، فالزوج يرى أن عليه تلبية الحاجات المادية للأسرة من مأكلاً ومشرباً، مأوى، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية مثلاً، والأم ترى أن عليها بذل مجهودات كبيرة من أجل القيام بأعمال الطبخ والتنظيف وإشباع حاجات الزوج، تبقى هذه الصورة ضيقة وغير منصفة لمعنى الحياة الزوجية، فبهذا الشكل سيقع كل من الزوج والزوجة في خانة التقصير اتجاه الآخر والأبناء معاً، وكذا يجد نفسه محروماً من الوصول إلى أقصى درجات الإشباع فالإهتمام بالقوانين المادية للحياة الأسرية وإغفال الإشباع العاطفي يتسبب في خلق التوتر وحدوث المشاكل¹.

الاختلاف في القيم وعدم قناعة طرف بالآخر: يقوم الزواج في البداية على قناعة كل من الزوجين ببعضهما البعض سواء من الناحية العاطفية والخلقية الجمالية، أو من الناحية الاجتماعية كالتربية الاجتماعية والأصول الجغرافية والمستوى التعليمي وهذا حتى يحصل التوافق والتفاهم، ولكن إذا ما كان طرف منهما غير مقتنع بإحدى هذه الجوانب وكنتمها فهذا سيؤدي إلى حدوث الكثير من المشاكل خاصة إذا كان مجموع القيم لكليهما غير متكامل أو غير مرغوب به سيؤدي حتماً إلى عدم القدرة على التكيف وصعوبة الانسجام².

انعدام العواطف الأسرية: في كثير من الأحيان تصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف والحنان ومملّة خاصة إذا فقد أحد الزوجين أو كلاهما العاطفة اتجاه شريكه

¹ مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص. 223

² - المرجع نفسه، ص 229.

لسبب أو لآخر، فيحدث الجفاء في العلاقة الزوجية وينعكس ذلك آليا على العلاقة الوالدية وينتج عنه عدم الوفاء والإخلاص والوضوح والصراحة في المعاملات الزوجية والوالدية معا. وندرك تماما أن نقص الإشباع العاطفي يؤدي إلى تأجج الانفعالات بالشك والغيرة وفقدان الثقة، وهذا كفيلا بأن يزيد من حالة التوتر وحدته.¹

التكنولوجيا والاتصالات الحديثة: أكدت الدراسات أن وسائل الاتصال الحديثة تعد سببا مهما في تفكيك الأسرة المعاصرة لأنها استنزفت أغلب أوقات أفرادها وشتتت تفكيرهم، مما أدى بأعضاء الأسرة خاصة الأب والأم بتجاهل أدوارهما المنوطة بهما خاصة الأدوار التنشئية، فرغم الإيجابيات التي حققتها التكنولوجيا جعلها العالم قرية صغيرة إلا أنها أثرت سلبا على الأسرة في المجتمعات المعاصرة خاصة من الجانب القيمي والديني.

وبسبب الانترنت انخفض مستوى التواصل الأسري، تقلص مجال الحوار، كما قل شعور الآباء والأبناء بالحميمية الأسرية بسبب ضعف الروابط والعمليات الداخلية كالتعاون والتفاعل والمساندة، وهذا مؤشر دال على معاناة أفراد الأسرة من عدم التوافق الذي يزيد من مدة التباعد بين الزوجين وبين الأولاد وهذا ما يعبر عنه التفكك.

3-2- العامل الاقتصادي:

يمكن أن نمثل هذا العامل في دخل الأسرة ومستواها المعيشي وكذا خروج المرأة للعمل واستقلالها الاقتصادي (المادي) عند الزواج.

¹ - المرجع السابق: ص 231.

توفير كل متطلبات واحتياجات الأسرة الضرورية خاصة وهذا يشكل عقبة تواجه استقرار وتماسك الأسرة حيث يلجأ الزوج إلى الاستدانة من جهات مختلفة حتى يحقق الرفاه لأسرته فيضع نفسه في أزمة ديون خانقة تدفع به إلى قضاء وقت طويل خارج البيت حتى لا يواجه المشاكل داخل الأسرة وأن يقع في خلافات قد تعصف بتماسك أسرته الأمر الذي قد يشكل له دافعا قويا إلى الانحراف والهروب من واقعه الصعب نحو تعاطي المخدرات حتى ينسى ما آل إليه بسبب فقره، وحسب كثير من الدراسات في هذا المجال فإن الزوج الذي يقف عاجزا أمام كم الحاجات المتجددة والمتراكمة فإنه يفضل التوجه نحو شرب الكحول أو تعاطي المخدرات أو قد يحمّل زوجته مسؤولية فشله وهذا ما يخلق جوا مشحونا بالعدائية بين الزوجين وقد يتصادمان بتوجيه الكلام العنيف أو يسيء أحدهما إلى الآخر بفعل عنيف، وفي هذه الحالة تتفكك الأسرة ويفشل الزوجان في مواجهة هذه المعضلة الاقتصادية¹.

في مثل هذه الظروف تلجأ الزوجة (كما أسلفنا الذكر) إلى الخروج بحثا عن العمل أمله في مساعدة الزوج على تغطيته الجوانب المادية للأسرة وبذلك قد تتجنب إلقاء اللوم عليها وكذا تجنّب أسرتها الوقوع في توترات قد تفككها، إلا أن مسألة خروج المرأة للعمل هو بحد ذاته تفكك بتجاهلها وتنازلها عن أدوارها الرئيسية كونها مربية أجيال.

¹ غريب سيد أحمد وآخرون، دراسات في علم الإجتماع العائلي، مرجع سبق ذكره، ص. 117.

إن اختيار الزوجة لقرار استقلالها المادي عن زوجها يصحبه ممارسات تتعارض مع واجباتها في الأسرة كزوجة وكأم، وهذا ما يعمل على فقد الأسرة لوحدها البنائية والوظيفية وخسارتها لمقوماتها الأساسية التي تقوم عليها.

4-العوامل النفسية:

تبرز هذه العوامل في طبيعة تكوين شخصية كل من الزوجة والزوج، فلكل منهما سمات مزاجية وأنماط سلوكية تختلف عن الآخر الذي قد لا يستطيع التكيف معه، ما يخلق عنده انزعاجا ونفورا.

ويمكن أن نوضح هذا الكلام في النقاط التالية:

- قد يكون أحد الزوجين انطوائيا يحب العزلة والتكتم.
- بعض الأزواج يلجئون في تفسير الوقائع إلى أحاسيسهم التي تكون خاطئة وغير منطقية.
- هناك من الأزواج من هم منفعلون ومتسرعون في إصدار القرارات وإطلاق الأحكام المسبقة.
- هناك أنماط سلوكية تتعلق مثلا: بالأخلاق، النظافة، طرق المعاملة والمحادثة، حتى طريقة الأكل واللباس، يكتسبها الفرد خلال تنشئته الأولى في الأسرة، ويكون من الصعب تغييرها حتى يرضي الطرف الآخر.

- نجد أيضا أزواج يتقاربون إلى حد بعيد في مزاجهم وطريقة تفكيرهم وهذه النقطة قد تحدث صراعا بين الزوجين حيث تبرز الأنانية وحب سيطرة طرف على الآخر ومحاولة إقناعه وإخضاعه إما بالحوار أو بالقوة¹.
- وفي هذا الشأن نقول أنه لا يمكن أن نتحكم بحالتنا المزاجية التي تحمل في أغلب الأحيان صفات وراثية أمّا عن الأنماط السلوكية فيمكن تعديلها أو تغييرها على وجه يكون مقبولا اجتماعيا، وهنا يراهن كل زوج أو زوجة بل ويعمل جادا على جعل شريكه شبيهه في المزاج والأنماط السلوكية، غير مدرك أن هذا التوجه سبب رئيسي في خلق التوترات بينهما، ويعمل على تفكيك الأسرة.
- إضافة إلى العوامل السابقة لا يمكن إغفال جوانب أخرى، لا تقل أهمية عما ذكرنا تدرج كذلك كأسباب دافعة للتفكك الأسري وهي:
- الابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي وعدم تطبيق أحكامه، فهو منهاج كامل ومهم في حماية الأسرة من كل المشاكل التي قد تهدد استقرارها وهو لا يتغير ولا يتأثر بالظروف التي أحدثتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، فهو صالح لكل مكان وزمان.
- تعدد الزوجات، تدخل الأصدقاء والأقارب في حياة الزوجين، ظهور بعض الأمراض سواء كانت نفسية، جسدية.
- كلها أسباب تعمل على رفع العنف الأسري وزيادة التوتر واللجوء إلى ممارسات

عنيفة من شأنها إضعاف الروابط الأسرية وتفكيك الأسرة جزئيا أو كليا.

¹ حسين طه عبد العظيم، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، دار الجامعة الحديثة الإسكندرية، 2007، 139.

5- أشكال التفكك الأسري:

5-1- تفكك الأسرة بالمغادرة الإرادية لأحد الزوجين: وهذا التفكك يفرضه عجز الزوج عن الإنفاق على أسرته فيقرر الابتعاد عن أهل بيته ومغادرتهم نهائياً وعدم العودة إلى الحياة الزوجية، كذلك هناك متطلبات عمل تفرض على ربّ البيت البقاء لفترة طويلة من الزمن بعيداً عن أسرته حتى يتمكن من كسب المال الكافي لتسديد احتياجات أفراد أسرته وهذا تفكك معنوي للأسرة، حيث ينشأ فراغ في العلاقة الزوجية والوالدية، فتقل الاتصالات وتفشل العلاقات داخل الأسرة خاصة بعد التخلي عن الإلتزام، بتبادل العواطف والأنس سواء من قبل الزوج أو الزوجة¹.

5-2- أسرة القوقعة الفارغة: ويقصد بها أن أفراد الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وأبنائها يعيشون تحت سقف واحد، إلا أن الإضطراب يسود العلاقات بينهم، فسوء التفاهم الحاصل بين الزوجين وتواصل المشاجرات بينهما وزيادة التوتر من حين لآخر يؤثر مباشرة في تنشئة أبنائهم، الذين يعيشون دائماً في جو مشحون بالنزاعات المتكررة، وهذا يدخل في تركيب شخصيتهم، في هذه الحالة يفشلان في إكساب الأبناء سلوكيات إيجابية للتربية السليمة التي تساعد في تكوين فرد سليم وسوي وقادر على تحمل المسؤولية ومواجهة المشاكل بصورة عقلانية ومنطقية².

¹ - سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية، بيروت، دس، ص. 257.

² المرجع نفسه، 261.

قدمنا فكرة عامة حول التفكك الأسري مبرزين طبيعة مساره، أهم العوامل الكامنة خلف وقوعه وأشكاله وتوصلنا إلى أن أي توتر يفشل الزوجان في تجاوزه سيؤدي إلى حدته وبالتالي تفكيك الأسرة إما جزئياً بتولد أسرة القوقعة الفارغة، وإما كلياً بالطلاق.

وهذا ما سنوضحه أكثر في النقطة التالية.

ثانياً: الطلاق: أخطر مظاهر التفكك الأسري.

إن التتبع التاريخي لظاهرة الزواج يوضح أنه نمط يخص كل المجتمعات القديمة والحديثة المتخلفة والمتحضرة وهو نظام سنته الشرائع والقوانين في صورة علاقة مقدسة تجمع بين المرأة والرجل ويرجى منه أن يجلب السعادة الأبدية للزوجين، إلا أن كل ما هو موجود بتاريخ البشرية لم ولن يصل لحد الكمال والتكامل المطلق، فهذا النظام معرض للعديد من الصدمات التي من شأنها أن تزعزع أركانه وتفكك روابطه، ويتعدى ذلك في أحيان كثيرة إلى تدمير البناء الاجتماعي للأسرة ويزيل من الوجود مقوماتها وينهي العلاقة الحميمة بين الزوجين، الطلاق فقط وحده بإمكانه أن يحقق هذه النهاية الأليمة لأي أسرة كانت سعيدة¹.

أي زواج خال من الروابط العاطفية والوجدانية وفاشل في التصدي للصدمات والتوترات ومشبع بأجواء مشحونة بالمعاملات والأنماط السلوكية العنيفة معرض للطلاق الذي يعتبر أخطر صور التفكك الأسري.

¹ إحسان محمد الحسن: علم اجتماع المرأة، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص.162.

1-أسبابه:

تتداخل كل من أسباب التفكك الأسري والطلاق لأن هذا الأخير مظهر من مظاهر الأول، ويبرز في ما يلي أهم:

1-1- وجود الفوارق العمرية، الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية بين الزوجين،¹ هذه النقاط تواجهها بشكل منفرجا خطيرا في طريق الحياة الزوجية، علما أن تواجد مثل هذه الفوارق بين الزوجين يقرر حالة من اللاتفاهم والانسجام، فتكثر المشاحنات وتزيد حدة التوتر الذي يعكر صفو حياة الزوجين ويدخلهما في صدمات عنيفة ولا متناهية، فيضطر أحد الطرفين إلى طلب الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية.

1-2- **عمل الزوجة خارج المنزل:** أدى خروج الزوجة إلى العمل خارج منزلها إلى إحداث اضطراب بالوسط الأسري حيث تصبح المرأة مقصرة في أداء الأدوار التي يفترض أن يقوم بها اتجاه زوجها وأبنائها وتجعلها مرتبة في آخر اهتماماتها أين يبرز لديها حب التملك والسلطة ومزاحمة الرجل في مكان عمله، لتحقق لنفسها مكانة اجتماعية تشبع رغباتها في تحقيق النفوذ الاجتماعي والاقتصادي أهم أولوياتها، ولهذا السبب تتصادم الزوجة مع زوجها في كل مرة يجتمعان بالبيت الأسري ، وإن كانت لقاءاتهما تكاد تكون محدودة لانشغالها بالعمل خارج المنزل وعودتها إليه منهكة، ذاك الزوج لا يتقبل فكرة أن تأخذ زوجته مكان

¹-المرجع السابق، ص. 165.

الصدارة بالبيت ويرفض تماما أن تنافسه لأن الأمر يجعله يشعر بالعجز أمام المرأة التي كانت عبر التاريخ منقادة وخاضعة لسيطرة الرجل عبر التاريخ¹.

إن تخلي الزوجة عن أداء واجباتها اتجاه أسرتها وإهمالها لشؤون زوجها وأولادها يؤدي في الأخير إلى نفور الزوج وتضايقه و بالتالي ينهي علاقته الزوجية بالطلاق.

هذا الأخير الذي قد تطلبه الزوجة في حالة اعتقادها أن الزوج يقيد حريتها ويسلبها حقوقها، وهي غير مدركة أن مجريات التغيير الاجتماعي بسبب الثورة الصناعية هي من سلبتها روحها وكأنثى راقية ونبيلة وحرمتها التمتع بحاجتها للأمومة وأنس زوجها الذي يشكل جانبا مهما لتكون أسرة سعيدة.

1-3- العنف الأسري: أكدت الكثير من الدراسات في حقل الأسرة ومشكلاتها، أن ظاهرة انتشار العنف داخل الأسرة سواء كان واقعا بين الزوجين أو موجهها ضد الأبناء يؤدي إلى استحالة استمرار أفرادها بالعيش معا تحت سقف واحد، خاصة إذا كان العنف موجهها من قبل الزوج ضد زوجته، التي تعيش في أسرة يغيب فيها الحوار فتفضّل الطلاق من زوجها وإن تعذر عليها الحصول عليه لن تتراجع عن فكرة خلعه وهو السبيل الوحيد الذي يحقق لها الخلاص من تعنيفه².

هذا ولا نغفل ضعف الوازع الديني والأخلاقي خاصة لدى أفراد الأسرة المعاصرة في الوسط الحضري الذي تتزايد فيه معدلات الطلاق لأسباب أخرى نذكر منها.

¹ - عبد العزيز سعد: الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائرية، ط3، دار هومة، الجزائر، د س ن، ص279.
² - الأب إلياس زحلاوي: ، الجامعة للنشر والتوزيع، 2005، ص 89.

- التراجع عن الشروط المتفق عليها قبل الزواج.
 - الفشل في الوصول لحل النزاعات والخلافات الأسرية وتفاقمها.
 - قيام الزواج على أسس غامضة ونوايا غير صادقة (كزواج المصلحة).
 - ضعف التكيف العاطفي والجنسي بين الزوجين.
 - تدخل الأهل والأصدقاء في شؤون الأسرة.
 - مرض أحد الزوجين الذي يلزمه الفراش.
 - الهجر بين الزوجين لفترة زمنية طويلة خاصة بسبب العمل.
 - الانحرافات والنزوات الشاذة والخيانة الزوجية.
 - الزواج المبكر وتعدد الزوجات.
- كل هذه النقاط التي أجزناها تشكل أسبابا قوية حتى يقرر أحد الزوجين أو كلاهما وضع حد نهائي لحياتهما الزوجية بالطلاق.

2-أنواع الطلاق:

لكل مجتمع في هذا العالم الواسع قوانينه وأعرافه التي تنظم الزواج في حالة ارتباط رجل وامرأة حيث يرتبطان برباط مقدس يتوافق وشرائع المجتمع الذي ينتميان إليه، كذلك في حالة الطلاق فله ضوابطه وأحكامه وشروطه والتي تختلف من مجتمع لآخر ولكنها واحدة في المجتمعات الإسلامية، فالدين الإسلامي قد حدد ثلاثة أنواع من الطلاق وهي:

2-1- الطلاق الرجعي: وهو طلاق يسمح للزوج بإعادة مطلقته إلى حياته الزوجية دون

عقد جديد لأن القديم لم تحل عقده وهذا يشترط فيه أن تكون المطلقة لا تزال في العدة¹.

2-2- الطلاق البائن ومنه:

- الطلاق البائن بينونة صغرى: وهو الذي يتلفظ فيه الزوج بكلمة الطلاق مرة أو مرتين أي

دون ثلاث مرات، وفي هذه الحالة يمكن للزوج إرجاع زوجته المطلقة طلاقاً بائناً بينونة

صغرى بعقد ومهر جديد لأن عقدة النكاح قد حُلَّت بهذه الصيغة، كما يشترط أن تكون

الزوجة المطلقة في العدة.

- الطلاق البائن بينونة كبرى: وهو الذي يتلفظ فيه الزوج بكلمة الطلاق ثلاثة مرات في

أماكن وأزمنة مختلفة في هذه الحالة تُحل عقدة الزواج نهائياً بين الزوجين ولا يحل للزوج

أن يرجع زوجته المطلقة إلا إذا تزوجت من غيره ثم تطلقت منه بسبب ما ويشترط أن لا

يكون السبب الرجوع لزوجها الأول².

2-3- الخلع: وهو أحد أنواع الطلاق التي شرعها الدين الإسلامي ويتضمن قيام الزوجة

بالتنازل عن جزء من مهرها للزوج من أجل أن يقوم بتطليقها.

ما يمكن استنتاجه من هذه الآلية الكريمة أنه يجوز للزوج أخذ مال زوجته مما أتاها

إياه بالاتفاق بينهما وهذا في حالة افتداء الزوجة نفسها مقابل طلاقها من زوجها.

¹ محمد الغزالي: المرأة في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص. 71

² المرجع نفسه، ص. 72

ونشير إلى أن الزوجة تلجأ إلى هذه الصيغة من الطلاق للحفاظ على مصحتها وحياتها في حالة عدم قدرتها على الاستمرار مع زوجها خاصة إذا تعرضت حياتها لضرر نفسي ومادي.

وفي هذا المقام ندرج نوعاً آخر من الطلاق ألا وهو التطليق حيث يملك القاضي أو المشرع الحق في تطبيق الزوجة من زوجها في حالة طلبها لذلك وأثبتت تعرضها لضرر مادي لعدم الإنفاق أو تعرضها للضرب أو هجر الزوج وإهمالها وإهانتها

والجدير بالذكر أن ظاهرة الطلاق في تزايد مستمر بالمجتمع الجزائري وأصبح من الأمور الواردة يومياً في مؤسسات المجتمع المدني، وليس هناك أدنى شك أن تأثير الحياة الحضرية ساهمت في ارتفاع نسبة المطلقات بمجتمعنا، وهذا بسبب اندفاع المرأة خلف وهم الحرية التي رسمتها لها المدينة، وترى المرأة حقها في التعليم والعمل يمنحانها فرصة التعبير عن آرائها والتمتع بحرية أكبر بعيداً عن زوجها خاصة إذا ما حققت نفوذاً، اجتماعياً واقتصادياً، هذا الأمر يعرضها للطلاق، ويجعلها مرفوضة داخل مجتمعها الذي يرفض التعامل مع المطلقة وهذا من الآثار السلبية للطلاق على المرأة.

3-مراحل عملية الطلاق:

على غرار التفكك الأسري، فالطلاق كذلك يمر في مساره بثلاثة مراحل أساسية هي

المرحلة الحادة، المرحلة الانتقالية ومرحلة الاستقرار.¹

¹ - حسن مصطفى عبد المعطي: الأسرة ومشكلات الأبناء، دار السحاب، القاهرة، 2004، ص108.

3-1- المرحلة الحادة: وهي مرحلة حرجة تكون مشحونة بالنزاعات والصدمات بين الزوجين الذين يتواجهان في كل مرة يلتقيان بها حيث يفشلا في إيجاد حل سلمي وتسوية خلافاتهما فيلقي كل طرف اللوم على الآخر ويحملة مسؤولية الصراعات التي تحدث بينهما، ودون أن يتنازل طرف ويسمح بتهدئة الأمور، يعمد إلى توجيه أفعال عنيفة حتى يتمكن من فرض سيطرته وقوته على الطرف الآخر.

في خضم هذه المشاحنات الحادة والعنيفة ينفر الزوجين من بعضهما وتتولد لديهما الكراهية والحقد، فلا يجد أحد منهما سبيلا سوى التفكير في إنهاء العلاقة الزوجية بطلب الطلاق.

3-2- المرحلة الانتقالية: وهي المرحلة التي يلجأ فيها إما الزوج أو الزوجة إلى الخطوة القانونية لترتيب أمور حل عقدة النكاح بالطلاق (الطلاق بالإرادة المنفردة، الطلاق بالتراضي، الخلع، التطلق)، وتكون هذه المرحلة مصحوبة بمغادرة الطرف الذي يطلب الطلاق من البيت الزوجي، وتجدر الإشارة إلى أن الزوجة على الأغلب هي من تغادر البيت رفقة أبنائهما سواء طلبت الطلاق أو عزم زوجها على تطليقها.

والمعروف أن هذه المرحلة تأخذ فترة زمنية طويلة نسبيا خاصة إذا كان الطلاق بالإدارة المنفردة للزوج أو الزوجة باعتبار أن الطرف الآخر للزوج حلّ الزواج وذلك لتواجد الأبناء بينهم فهو يفكر في الحفاظ على استقرارهم قبل أي شيء، فتعمل المصالح الخاصة بشؤون الأسرة لدى المؤسسات القانونية جاهدة محاولة إنقاذ الزواج والأسرة من هذه المشكلة

فيتيح للزوجين فرصة التلاقي والتفاهم عن طريق جلسات صلح ومحاولة إيجاد الحلول لكل الخلافات التي آلت بهم إلى هذه الوضعية. وفي حال فشلت محاولات الصلح، تُتخذ الإجراءات القانونية لاستكمال أمر الطلاق بين الزوجين. وبعد وقوعه تصبح الأسرة مفككة نهائياً فتتغير الأدوار والوظائف وتتعد العلاقات، حيث يقوم الطرفان (المطلق والمطلقة) بمحاولة نسيان الحياة السابقة والبدء بتجديد حياته إما وحده أو رفقة شريك آخر، والوضع يكون سيئاً في حالة وجود الأبناء الذين يدخلون في حالة غير مألوفة من علاقات غريبة وتواصل محدود، وسلوكيات جديدة، داخل تركيبة أسرية جديدة فارغة عاطفياً¹.

وتقول الدراسات في هذا الشأن أن الأم وأبنائها أكثر تضرراً في هذه المرحلة حيث أنها تجد صعوبة في التكيف مع الوضع الجديد وأبنائها مع حياتهم الاجتماعية الجديدة وسط مجتمعهم ومع أقرانهم، وقد تتغير العلاقة بين الأب وأبنائه هذا ما يخلق فراغاً عاطفياً عندهم ويدخلهم في متاهات الانحراف. إن الأمر مؤلم جداً خاصة بالنسبة للأبناء الذين يعتبرون في هذه الحالة "كبش الفداء".

3-3 مرحلة الاستقرار: تأتي مباشرة بعد ظروف صعبة ومنهكة ومؤلمة تحملتها المرأة وأبناها، خاصة تلك الأزمات المادية والنفسية من أجل التكيف مع حياة جديدة ومغايرة للأسرة المحبة والأنس، وتظهر في هذه المرحلة وحدة أسرية جديدة تتكون من جهة الأب المغادر مع زوجة ثانية، وأخرى من أم حاضنة مع أولادها.

¹ المرجع السابق، ص. ص. 115-121

وتطراً على الأسرة المطلقة الكثير من التغيرات وعلى المطلقين والأبناء على حد سواء.

4- الآثار المترتبة عن الطلاق:

تحدث خلال مراحل الطلاق تغيرات جذرية وخطيرة على كل من الأب والأم والأبناء وتترك آثار سلبية و أليمة على نفسية كل واحد منهم لكن تختلف درجتها حسب قدرة كل فرد من الأسرة المطلقة تقبل الوضع الذي آلت إليه الأسرة بالطلاق.

والتغيرات التي تطرأ على الأسرة المفككة كليا تشمل جميع مجالات الحياة الأسرية (اجتماعية، اقتصادية، نفسية) وأهم تلك التغيرات ما تطرأ على علاقة الأبناء بوالديهم خاصة إذا وجدوا صعوبة في التكيف مع حياتهم الجديدة وعدم تقبلهم لفكرة أن تهدم وحدة بناء أسرتهن، وتتعرض التغيرات مباشرة على المحيط الخارجي خاصة بالنسبة للأم التي تتحمل مسؤوليات جديدة وقاسية في سبيل الإنفاق المادي على الأبناء ومحاولتها في الحين نفسه أن تغطي ثغرة الحنان التي تركها الأب المغادر من جهة أخرى، وبالنسبة للأطفال الذين يتأثرون سلباً على الأغلب فيعانون مشاكل مع جماعة الرفاق، وكذا مشاكل مدرسية خاصة على مستوى التحصيل الدراسي.¹

والمعلوم أن مجتمعنا الجزائري يرفض احتواء وتقبل التعامل مع امرأة مطلقة وأطفال ينتمون إلى أسر مطلقة على اعتبار أنهم أفراد قد يسيئون إلى المجتمع بأنماط سلوكية مرفوضة قيمياً.

¹ - هدى محمود: الأسرة وتربية الطفل، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص110.

إذن يمكن القول أن الطلاق يترك آثارا سلبية ومؤلمة وخطيرة على المطلقين وأطفالهم، وينعكس ذلك مباشرة على المجتمع الذي يعيشون فيه، ونفصل فيما يلي آثار الطلاق على المطلقين وعلى الأبناء.

4-1- بالنسبة للمطلقين: يعيش كل من الأب والأم المطلقين في جو يسوده الاضطراب

النفسي والاجتماعي والاقتصادي، وحالة من التوتر، عن الحياة الجديدة والتي تختلف جملة

وتفصيلا عن الأسرة التي عاشا فيها، ونوضح في النقاط التالية أهم الآثار التي تبدو واضحة

مباشرة بعد الطلاق على الرجل والمرأة:

- الإحساس بالفشل والعجز والإحباط.

- اختيار العزلة وتجنب الاجتماع بالأهل والأصدقاء، حتى لا يسمعا المزيد من اللوم حول

الواقعة ما يزيد من التوتر والاضطراب.

- قد تدفعهم الضغوطات النفسية والاجتماعية إلى الاتجاه نحو الانحرافات وتبني أنماط

سلوكية غير أخلاقية.

- ضعف درجة تكيفهما مع وضعهما الجديد.

- التعرض لبعض الأمراض النفسية والعقلية بسبب عيشهما في بيئة مليئة بالكآبة، الخوف،

القلق، التوتر، الشعور بالذنب إثر اتخاذ قرار الطلاق، وكما هو معروف فالأمراض

النفسية تنعكس مباشرة على الجانب الجسمي للإنسان حيث قد تسبب له أمراض مزمنة

كارتفاع ضغط الدم، السكري، القلب.... إلخ.

ونشير هنا إلى أن الأم المطلقة هي أكثر تضررا من الطلاق، فهي تعاني كثيرا نتيجة إحساسها بالعجز خاصة اتجاه أبنائها، فرغم ما تعرضت له تحاول ضبط النظام والأنماط السلوكية للأطفال الذين في أغلب الأحيان يرفضون أسرهم الجديدة، بإلقاء اللوم على المطلقين، فكل ما تخشاه الأم في هذه الفترة هو عدم تقبلها من أبنائها، فيخرجون عن السيطرة ويصرخون مندفعين وعدوانيين، فتسود الفوضى، وينكسر النظام الداخلي الأسرة الجديدة، وتتعدم رعاية الأم المطلقة بسبب التعب والأعباء المتراكمة وغيابها الطويل عن الأبناء يشعرون بنقص إلى الحنان بل يفتقرون إليه.¹

4-2- الآثار المترتبة للطلاق على الأطفال: أكدت الدراسات التي أجريت فيما يخص آثار الطلاق على الطفل أن تأثيره يكون سلبيا وخطيرا في معظم الأحيان، ويكون التأثير خاصة على الجانب الديني والخلقي والقيمي، الجانب الصحي (الصحة النفسية خاصة)، جانب العلاقات الاجتماعية (جماعة الرفاق)، جانب التحصيل المدرسي، وهذا ما يدخل في مجال اضطراب التنشئة الاجتماعية للأطفال.

فأول شيء يفقده الطفل بعد طلاق والديه هو المأوى الدافئ الذي وفر له الأمن والحماية والاستقرار والطمأنينة، مأوى اكتسب فيه القيم والأنماط السلوكية التي ساعدتهم على التكيف والانضباط وكون فيه شخصية سوية من خلال عمليات الاتصال والتعاون بتفاعله وتواصله مع أبويه وإخوته، فكان طفلا ناجحا وانعكس مستوى تنشئته بالبيت على علاقته مع

¹ - محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف، مصر، 1979، ص162.

جماعة رفاقه في اللعب وفي المدرسة وفجأة ودون سابق إنذار ينهدم ذلك المأوى ويختفي معه الهدوء ليحل محله الشعور بالاستقرار، الخوف والفرع، وخيبة الأمل¹.

يشكل الطلاق صدمة نفسية قاتلة على الطفل فهو لا يزال يحتاج إلى حنان أمه ودفئ حضن والده ورعايتهما له معا، فلا يمكن له أن يعيش بنصف واحد، لأنها سبب مباشر في تكوين شخصيته وبغياب أحده الطرفين فيشعر بالإحباط والنقص والفراغ العاطفي، ما يصعب عليه تقبل الواقع المرير والتكيف معه.

إن سوء تكيف الطفل مع بيئته الجديدة يؤدي به إلى التعثر في مسيرته خاصة التعليمية، وقد يصبح معرضاً للتشرد إذا ما أعاد حاضنه (الأب أو الأم) الزواج مرة ثانية، فدخل شخص غريب في حياته سيجعل منه طفلاً ثانوياً منبوذاً لدى الأسرة الجديدة بالإنفصال عنها نفسياً، حينها يقرر البحث عن مأوى يلجأ إليه ليكون لنفسه عالماً خاصاً به يحمل معاناته ولا يجد أمامه سوى الشارع الذي يحتضنه ويقدم له جماعة من أصدقاء السوء فيأخذوا بيده نحو الانحراف بكل أبعاده².

ثالثاً: المشكلات الاجتماعية بعد الطلاق وسبب العنف:

بالرجوع إلى النقاط التي ذكرناها سابقاً ويفصلنا تحليلها نبين أن ظاهرتي العنف والتفكك الأسري متداخلين خاصة إذا كان العنف داخل الأسرة والموجه ضد الزوجة من

¹ هدى محمود: الأسرة وتربية الطفل، 119 .

² : دار الكتب العلمية، بيروت، 1، 1992، 72 .

طرف زوجها يسبب التفكك الأسري ويعمل على تهديد استقرار الأسرة بانحلال روابطها وتفكيك وحدتها البنائية.

1- العنف وتفكك الأسرة:

بعد الإطلاع النظري على عوامل ونتائج ظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك الأسري يمكن القول أن المرأة بصفقتها زوجة وأماً والتي تتعرض للعنف والمعاملة المسيئة من طرف زوجها- داخل بيتها- الذي يحمل عنواناً للألفة وأمام أطفالها الذين يكتسبون أنماطهم السلوكية عن طريق أهم الوسائل وهي التقليد، سواء كان هذا العنف جسدياً أو لفظياً أو معنوياً فإنها تفقد الإحساس بالأمان مع زوجها وكذلك ثقتها بزوج يوفر لها الطمأنينة والأنس والمحبة، ويرتفع عندها مستوى الشعور بالإهانة وفقدان الاحترام والكرامة وضعف تقدير الذات ونتيجة للآثار الناجمة عن العنف الذي تتعرض له الزوجة سواء عليها أو على أبنائها (انظر الفصل الثالث) فإنها تضطر إلى طلب الطلاق بشكل مباشر من الزوج أو تلجأ للجهات القانونية لتتكفل بأمر تطبيقها نتيجة الضرر الذي تعاني منه، وأنه صعب عليها الاستمرار مع زوجها في العلاقة الزوجية وإن كلف الأمر التضحية بأولادها.

فكل الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها تقول أن العنف الموجه ضد الزوجة من طرف زوجها (هو شكل من أشكال العنف الأسري)، قد يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، وذلك لانعدام الثقة بين الزوجين وفقدان الانسجام، فالعنف داخل الأسرة لا سيما إذا مس

الزوجة الأم التي تدعم وحدة البناء الأسري يشكل تهديدا صريحا لاستقرار الأسرة أي يضعف روابطها وقد ينهيها بالطلاق

2- مشكلة التسرب المدرسي وعمالة الأطفال:

تمثل الأسرة جوهر ونواة المجتمع، ويشكل أعضاؤها وحدة بنائها الاجتماعي، فمجموع الأسر السعيدة والمنظمة والناجحة في تماسكها واستقرارها تعكس صورة المجتمع المتماسك والناجح بأفراده الأكفاء.

الأسرة هي المسؤولة الأولى والمباشرة على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل من خلال التنشئة الأسرية، فلها تأثير كبير في تكوين شخصية الطفل وإكسابه أنماط سلوكية وقيمية تمكنه من النجاح بكل تعاملاته الاجتماعية انطلاقا بعلاقاته مع أبويه وإخوته ثم جماعة أصدقائه بالشارع، وصولا إلى مدرسته.

فالطفل الذي يعيش في كنف أسرة تجمعها الألفة والأنس وتسود علاقاتها الانسجام والتفاهم، وينجح الاتصال بين كل أفرادها سيكون طفل سليم خاصة من جانب الصحة النفسية والذي يعد أحد أهم جوانب التربية الأسرية.

بهذا الشكل يمكن القول أن للأسرة تأثير كبير على مستوى التحصيل الدراسي للطفل، ويعتمد ذلك على نوع الرعاية التي يقدمها الوالدان وكذا طبيعة الجو الذي يوفره داخل المنزل.

ويمكن التوقع أن الطفل الذي يعيش بوسط أسري مستقر يكون ناجح مدرسيا وقد يتحصل على مستوى جيد في تحصيله العلمي بالمدرسة (دون أن ندخل عوامل قدرة الاستيعاب والذكاء).

والعكس تماما يحصل بالنسبة للطفل الذي يعيش في وسط أسري مفكك جزئيا أو كليا فهذا الأمر سينعكس مباشرة على تحصيله المدرسي بحيث يسجل مستوى ضعيف بين زملائه.

ونؤكد أن الجو المشحون بالتوتر والخلافات المتكررة بين الأب والأم والتي تصل إلى الطفل قد تؤدي به إلى النفور من المدرسة ورفضه مواصلة تعليمه.

والطفل الذي ينشأ في أسرة مطلقة كثيرا ما يفكر بترك تعليمه المدرسي مع أقرانه والخروج إلى الشارع بحثا عن العمل حتى يساعد أمه المطلقة في تغطية نفقات أسرته.

وتعد ظاهرتي التسرب المدرسي وعمالة الأطفال من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن طلاق الوالدين وتفكك أسرتها.

فالطفل وفي سن مبكرة يضطر إلى الخروج للبحث عن العمل الذي لا يتوافق لا مع عمره ولا حجمه فبدل أن نجده في المدرسة أو أماكن الترفيه والتنزه الخاصة به نجده في الطريق يحمل سلعا وأثقالا، ينظف السيارات، يعمل بمحطات البنزين، يركض هنا وهناك حتى يجمع بضع دنانير لا تكفيه لسد جوعه.

وأساء ما في الأمر أنه يتعرض لإساءة أفراد المجتمع الذين لا يرون فيه براءة الأطفال بل ينظرون إليه نظرة احتقار وازدراء، ويستغلونه أبشع استغلال، ولا يرحمونه حتى في حال تعرضه للأمراض والأخطار.

يمكننا القول أن التفكك الأسري هو أسهل طريق لانتحار الأطفال بتركهم تعليمهم وعملهم في أماكن غريبة عنهم.

3 - أهمية الإسلام في المحافظة على الأسرة:

باعتبار الدين الإسلامي منهج شامل لجميع جوانب الحياة الإنسانية في كل مكان و زمان ، فقد أعطى أهمية كبيرة للأسرة ووضع لها منهاجا كاملا يسهم في بنائها و الحفاظ على مقوماتها ودعم وحدة بنائها من يكفل بها الإستقرار و الإستمرار.

فالأزواج في الإسلام آية من آيات الله في كونه ونعمه عظيمة تجلب للزوج و الزوجة السكينة و الطمأنينة تحت سقف بيت مليء بالمودة والمحبة.

ونجد كذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد شجع الشباب على الزواج ليتناسلوا ويتكاثروا حتى يتباهى بهم يوم القيامة بأُمَّته صلى الله عليه و سلم على وجه الأرض ،وفي ذلك يقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم " يا معشر الشباب من أستطاع منكم الباءة فليتزوج ..."¹

¹ البخاري: صحيح البخاري، كرجع سبق ذكره، ص. 955

إذن فالإسلام يضع في طليعة إهتماماته تدعيم العلاقة بين الزوجين حتى يتمكنوا من الوقوف في وجه المصاعب و المصائب التي يمكن أن تحدث علاقتهما و روابطهما.

وفي هذا السياق حدد الدين الإسلامي مجموعة من الآليات التي يجب على الزوجين مراعاتها و العمل بها لتستمر علاقاتهما قوية ومنها : الحب المتبادل، المعاشرة بالمعروف الشعور بالمسؤولية و تحملها على وجه صحيح، العدل في المعاملات ،توضيح الأدوار و توزيع المهام ، تجنب إلحاق الضرر ببعضهما البعض (نفسي أو جسدي)، تبادل الآراء والأفكار والخدمات (فتح باب الحوار)،الرضا بما هو مقسوم وحاضر وتجنب التذمر والتكلف،الصبر عند الشدائد،الوفاء و تجنب الخيانة،التخلق بالآداب والأخلاق الجميلة في المعاملة و المعاشرة و الزوجية ومن جهة المرأة فقد فضل الإسلام أن تعمل ببيتها و شجعها على الشؤون الداخلية له فتكون ملة بكل احتياجاته فتعمل عادة على توفير الطمأنينة والإستقرار والأمان وتنشئ أطفالها على القيم الأخلاقية وتعاليم الدين الإسلامي¹.

أما من جهة رعاية الإسلام للأبناء فقد أولى لهم جانبا مهما من الاهتمام منذ خلقهم أجنة في أرحام أمهاتهم إلى أن يشبوا ووضع تعاليم واضحة لتربيتهم تربية إسلامية.

أمر الدين الإسلامي الآباء بحب الأطفال والرحمة بهم والوفاء لهم والصدق معهم ، وحتى اللعب لأنه جانب معهم في تكوين شخصية الطفل فالمنهج الإسلامي يعمل على تدعيم الأخلاق الفاضلة للطفل ويحرص على ترسيخ قيم التعاون، الإيثار، الإحترام، المحبة، الرأفة و التسامح الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر للتصدي لمتغيرات الحداثة التي تغير هذه المبادئ إنغلاقا و تعقيدا و عائقا أمام التقدم و التطور وفي الأخير يمكن القول أن الأسرة

2 عبد الرحمان البلاوي: التربية الإجتماعية في الإسلام، دار الفكر، دمشق، ط1، 2006، ص.112.

الناجحة هي التي تقوم على تعاليم الدين الإسلامي وتتبع مناهجه ، وتجدر الإشارة أن الإسلام لم يحصر تعاليمه في شروط قيام الزواج الصحيح والمعاشرة بين الزوجين وتربية الأبناء على الشريعة الإسلامية بل تضمن مجموعة كبيرة من التعاليم الوقائية التي تساهم في تدعيم وحدة الأسرة وتمنع إنهيارها وتفكيكها.

خلاصة الفصل:

رأينا فيما سبق أنه قد يحدث في الوسط الأسري ما يوهن رباط الزواج المقدس بسبب ظروف الحياة المتغيرة والتي تؤثر سلبا على نفسية أفراد الأسرة خاصة الزوج والزوجة، فيجدر بهما الصبر والتفهم و إدراك حقيقة الأمور، حتى يتجنبنا التأثيرات السلبية للمشكلات التي يتعرضان لها من حين لآخر.

لكن إذا حدث وأن تآزمت الأوضاع واحتدم الصراع أصبح من الاستحالة بما كان، الاستمرار بالعيشة الزوجية، فلا يكون السبيل سوى بتغيير الأنماط السلوكية الهادئة إلى أخرى عنيفة والتي تعمل على زرع الحقد والكراهية والنفور بين الزوجين فيصعب عليها إيجاد وسائل للتفاهم وتسوية الخلافات التي تبدأ دائما بسيطة، ولكن بتجاهل حلها تتأزم وتتفاقم لتصبح مشكلة كبيرة بل وخطيرة تؤدي إلى تفكيك الروابط الزوجية العجز التام عن مواجهة الواقع المشعب بالتوتر وفشلا في تحويله إلى تفاهم وانسجام.

فالطلاق هو آذان بانهيال الوحدة الأسرية وفك عقد الزواج ووضع الأطفال في منعرج خطير بهذا المجتمع الذي يحمل الكثير من المخاطر الاجتماعية.

والإسلام وبهذا الخصوص يضع الأسرة ضمن أولوياته وقدم للزوج والزوجة منهاجا متكاملًا من أجل دعم وحدتها والحفاظ على سلامتها وضمان استقرارها واستمرارها على نحو يكفل بها الطمأنينة.

إلا أنه وبالمقابل لا يفرض أو يكره الزوج أو الزوجة على الاستمرار في العلاقة الزوجية التي سيطر عليها لجفاء والكراهية وعدم القدرة على الاستمرار، فالإسلام كما شرع الزواج قد شرع الطلاق (وهو أبغض الحلال عند الله عز وجل) وأحلّه في حال فشل كل طرق الصلح.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد :

أولاً : مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزمني

3- المجال البشري

ثانياً : المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

1- منهج الدراسة

2- أدوات وتقنيات جمع البيانات

ثالثاً : أسلوب اختيار عينة الدراسة وخصائصها

1- خصائص عينة الدراسة

2- أسلوب اختيار عينة الدراسة

رابعاً : صعوبات الدراسة النظرية والميدانية

خلاصة الفصل

أولاً : مجالات الدراسة

تمهيد :

تعد الدراسة الميدانية إحدى السبل المهمة والأساسية في جمع البيانات عن واقع الظاهرة المراد دراستها بصورة منهجية كما أنها تزودنا بمعطيات واقعية تدلنا لإختيار الوسائل والتقنيات التي تمكننا من تصويب دراستنا من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تساعد المجتمع على استغلالها من أجل مواجهة المشكلات التي تعيق مسار التنمية والتقدم.

و عليه ومن خلال هذا الجانب الميداني نحاول تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة وعلاقتها بظاهرة التفكك الأسري من خلال تحليلها إلى عوامل الأساسية والتي تتأتى من تفرغ البيانات وتحليلها، وهذا لا يتم إلا من خلال اتباع خطوات منهجية لا يمكن الإستغناء عنها وقبل ذلك سنذكر في بداية هذه الدراسة الميدانية بالتساؤل الرئيسي الذي كنا قد طرحناه والفرضيات التي وضعناها للإختبار حتى يتسنى الفهم الجيد لهذه الخطوات .

كان تساؤلنا الرئيسي كما يلي :

هل يؤدي سلوك العنف الممارس من قبل الزوج ضد زوجته إلى تفكك أسرتهما بالطلاق؟

أما الفرضية الرئيسية فهي:

يؤدي سلوك العنف الممارس من قبل الزوج ضد زوجته إلى تفكك أسرتهما بالطلاق.

أولاً: مجالات الدراسة: اشتملت دراستنا على ثلاثة مجالات أساسية هي المجال المكاني، المجال الزمني، المجال البشري.

1- المجال المكاني : وهو الحيز الجغرافي الذي تجري فيه الدراسة الميدانية، وقد أجريت

دراستنا بمدينة عين التوتة بولاية باتنة وسنعرض فيما يلي بطاقة تعريفية للمدينة.

عين التوتة (بالفرنسية: **Ain Touta**)، إحدى أهم المدن في الشرق الجزائري، أُشتقَّ إسمها

من شجرة التوت ومن منبع كان موجودا عندها، قبل ذلك كانت بلدية مختلطة تابعة

لدائرة باتنة كان إسمها في عهد الإستعمار الفرنسي «ماك ماهون» -Mac Mahon-

نسبة إلى الكونت ماك ماهون وذلك سنة 1889 بعد أن كانت تسمى سابقا Horbourg

هوربورغ - (1872)، لتأخذ إسمها الحالي سنة 1971¹.

التاريخ:

استغلَّها المعمَّرون وقاموا بطرد السكَّان الأصليين إلى الجبال بعد الإستيلاء على

أراضيهم الزراعية، وقد تجاوز أبناء المنطقة مع ثورة المقراني عام 1871 مما جعلهم

يفكرون ويبتكرون أشياء للقضاء على الاستعمار المحتل الذي سلبهم كل شيء ومن بين هذه

الابتكارات صناعتهم لمدفع كروش.

الموقع والتضاريس:

تقع عين التوتة شمال شرق الجزائر، تنتمي إلى منطقة حضرية في ولاية باتنة التي

تبعد عنها ب 35 كم جنوب مركزها، يحدها من الشمال بلدية حيدوسة وبلدية واد الشعبة ومن

¹ مصلحة الدراسات التقنية، بلدية عين التوتة

الجنوب بلدية معافة ومن الشرق بلدية بني فضالة ومن الغرب بلدية تيلاطو وهي بهذا تحتل موقعا استراتيجيا مهما خاصة مع مرور الطريق الوطني رقم 3 بأراضيها فهذا الطريق شكل الشريان الذي تتغذى منه المدينة فهو يشقها من الشمال باتجاه الجنوب, وكذا الطريق الوطني رقم 28 والذي يربط عين التوتة بمدينة بريكة في اتجاه المسيلة ووسط الجزائر¹.

سكان عين التوتة:

تمتد بلدية عين التوتة على مساحة 170.99 كم² وهو ما يمثل كثافة 350 نسمة/كم² وهي أعلى بكثير من الكثافة المتوسطة للولاية (93 نسمة/كم²). حسب إحصائيات 2008 مجموع سكان المدينة بلغ 59904 نسمة، ويعيش أكثر من 93 % من عدد سكان هذه المدينة في عاصمة البلدية عين التوتة، ويقدر متوسط حجم الأسرة من 5 إلى 9 أشخاص لكل أسرة, سكان عين التوتة من الأصول الأمازيغية، ومن أشهر أعراش الشاوية نجد أولاد سيدي يحي وأولاد سلطان وبني معافة وبني فضالة، أما العرب فنجد عرش البريكات². من أشهر الأحياء في عين التوتة يمكننا أن نذكر : حي المجاهدين, حي المحطة القديمة, حي المحطة الجديدة, حي السطا , حي يوغرطة, حي الكا, حمادة, عين فوليس, الشافات , حي 32 مسكن وحي المجاهدين وحي 250 مسكن وحي 300 مسكن.

¹مصلحة الدراسات التقنية, بلدية عين التوتة

المناخ:

يتميز مناخ عين التوتة بالبرودة الشديدة والأمطار شتاء حيث تصل درجة الحرارة خلال هذا الفصل ما بين 0° درجة و 8° وأحيانا تكون درجة الحرارة تحت الصفر خاصة في الليل، أما صيفا فتمتاز بالحرارة الشديدة.

اقتصاد المدينة:

يعتمد اقتصاد عين التوتة على نشاط تربية الدواجن بالدرجة الأولى، وتمثل الزراعة بصفة عامة جزءا مهما من اقتصاد المدينة حيث تشتهر ببساتين التوت، المشمش، التفاح، الزيتون. وبالعودة لقطاع تربية الدواجن فإن هذا القطاع يساهم في فتح قطاعات أخرى كالمذابح ومطاحن الأعلاف وتجارة البيض ونشير إلى أن إنتاج عين التوتة يقارب 32% من إنتاج الوطني الجزائري. وتمثل الصناعة القطاع الثاني بالمدينة، حيث يتواجد بها مصنع الاسمنت , وأكثر من محجرة, كما يمثل صرف العملة الصعبة اليورو مصدرا مهما لدخل كثير من السكان. هذا بالإضافة إلى عديد النشاطات التجارية والحرفية والخدماتية المختلفة التي يمارسها السكان باستثماراتهم الخاصة¹.

التعليم والثقافة بعين التوتة

يشتهر سكان عين التوتة بتفوقهم في الدراسة، ويظهر ذلك من خلال النتائج الممتازة المتحصل عليها في كل الاطوار، ويظهر مدى اهتمامهم من خلال المراكز التعليمية

^{1 1} مصلحة الدراسات التقنية, بلدية عين التوتة

المتعددة، بدءاً من الثانويات، وأقدمها ثانوية قدوري الطاهر، والمتقن، والإكماليات وتعتبر إكمالية زيغود يوسف الأهم، لحصولها على المراتب الأولى ولانثيا، إضافة إلى الابتدائيات الكثيرة ومنها : ابتدائية كروشة عبد الله، فاطمة الزهراء، والإخوة فورار الخ... أما عن المراكز التكوينية والتثقيفية فتتعدد بين مراكز التكوين المهني والمركز الثقافي، دار الشباب، والمؤسسة الخاصة للتعليم والتكوين المهنيين. إنتشار صالونات الانترنت التي ساهمت في ازدهار المنتديات الإلكترونية التربوية والتعليمية العامة منها والمتخصصة لكل المستويات وفي العديد من المجالات، بالإضافة إلى تواجد مكتبات مجهزة بمختلف الكتب ومكيفة لمساعدة الطلاب على الاستفادة منها على أكمل وجه¹.

مشاكل عين التوتة:

يمثل مشكل التلوث هاجسا للسكان فمصنع الاسمنت يتسبب في تلوث المحيط بالغبار المتطاير وهو ماسبب مرض الحساسية والربو لعدد من السكان كما تتسبب المحاجر والمقالع المنتشرة على طول الطريق باتجاه باتنة بالمشكل نفسه إذن يمكن القول أن المدينة محاصرة من الجنوب بمصنع للاسمنت ومن الشمال بعدد من المحاجر أثرت سلبا على أجواء المدينة خاصة صيفا نظرا للحرارة الشديدة التي تغزوها خلال هذا الفصل حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى غاية 44° درجة مئوية تحت الظل. مما أصبح يؤثر سلبا على السكان بالمدينة.

¹ اجتماعية، بلدية عين التوتة

2- المجال الزمني :

في إطار البحث عن العلاقة بين العنف ضد المرأة والتفكك الأسري ، ومن خلال كل المؤشرات المذكورة سالفًا .

فقد مرت دراستنا بمرحلتين:

2-1- المرحلة الأولى :

بدأت منذ أن تقرر اختيار الموضوع الذي بين أيدينا وتسجيله رسميا على مستوى الهيئات العلمية بالجامعة وكان ذلك من تاريخ 2008/12/31 إلى غاية 2012/03/12 وفي هذه الفترة طال الوقت في جميع البيانات النظرية من مختلف المكتبات الجامعية، واستغرقنا وقتا في جمع المعطيات من الجهات الرسمية (مجلس القضاء باتنة) من أجل إجراء الدراسة الميدانية.

2-2- المرحلة الثانية :

أجريت فيها الدراسة الميدانية فعليا بعد تصميم إستمارة المقابلة وضبطها من قبل الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة المحكّمين وكان ذلك إبتداءا من تاريخ 2012/12/17 الى غاية 2013/03/30.

و قد قسمت هذه المرحلة إلى فترات هي:

- قمنا بدراسة استطلاعية لميدان الدراسة في إطار استكشاف واستطلاع الميدان لمعرفة مصادر المعلومات المحتملة وطرق تحصيلها وامتدت من 2012/12/17 إلى غاية 2013/01/21 وتضمنت هذه الفترة زيارات مختلفة .

الزيارة الأولى: كانت إلى مجلس قضاء باتنة الذي زودنا بكل الإحصائيات التي تخص ظاهرتي العنف ضد المرأة والطلاق بالولاية (وهذا بعد جهد كبير) .

الزيارة الثانية: كانت إلى محكمة عين التوتة التي زودتنا بالإحصاءات الخاصة بالنساء اللواتي تعرضن للعنف من طرف أزواجهن وحصلن على الطلاق عن طريق الخلع, كما زودنا بالأحياء التي يقطنها حتى يسهل علينا إجراء مقابلات معهن.

الزيارة الثالثة : وكانت الى المؤسسات التي رأينا أن لها علاقة بالموضوع ويمكن أن تزودنا بمعلومات تفيد دراستنا.

توجهنا نحو مركز الشرطة بمدينة عين التوتة وكذا مركز الدرك الوطني ، ثم إلى مسجد حي النصر وهذا من أجل إجراء مقابلات حرة مع المسؤولين وتطبيق دليل المقابلة.

الزيارة الرابعة : كانت لبلدية عين التوتة وهذا بغرض التعرف على ميدان الدراسة وأخذ لمحة تاريخية وجغرافية وديموغرافية عنها.

وللتذكير فان توجهنا لهذه المؤسسات كان بطريقة قصدية لطرح بعض الأسئلة التي لها علاقة بموضوع الدراسة للكشف عن بعض المعطيات التي ساعدتنا في إعداد إستمارة

المقابلة النهائية، من أجل مقابلة المطلقات اللواتي تعرضن للتعنيف من قبل أزواجهن وقررن القيام بالخلع أو أنهن طلقن بقرار من المحكمة لضرر.

وإثر قيامنا بالدراسة الإستطلاعية تمكنا من الحصول على مجموعة من البيانات تساعدنا فيما بعد على تحديد مجتمع البحث، ورأينا أن ندرج تلك الإحصائيات في صورة جداول للتوضيح أكثر

الجدول رقم 06 : خاص بالحالات الطلاق سنة 2009 بولاية باتنة

المجموع	حالات الطلاق				الجهة القضائية
	الخلع	التطليق	الطلاق المنفردة	الطلاق بالتراضي	
653	3	6	644	0	المجلس
773	107	88	361	217	محكمة باتنة
204	16	9	111	68	محكمة بريكة
57	7	4	20	26	محكمة عين التوتة
100	5	6	70	19	محكمة مروانة
95	2	4	63	26	محكمة نقاوس
141	8	9	54	70	محكمة أريس
99	12	25	27	35	محكمة سريانة

35	4	2	19	10	محكمة فرع رأس العيون
2157	164	153	1369	471	المجموع

المصدر : المديرية الفرعية للإحصائيات مجلس قضاء باتنة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد حالات الطلاق بولاية باتنة يصل إلى 2157

حاله وهذا سنة 2009 أما بالمجال الخاص للدراسة أي بمدينة عين التوتة فقد وصلت

حالات الطلاق سنة 2009 الى 57 حاله موزعة كالتالي:

- 26 حالة طلاق بالتراضي .

- 20 حالة طلاق بالإرادة المنفردة (رغبة وإرادة الزوج).

- 04 حالات تطليق (قرار من المحكمة) .

- 07 حالات خلع وإرادة ورغبة الزوجة .

الجدول رقم 07 : خاص بحالات الطلاق سنة 2010 بولاية ياتنة:

المجموع	حالات الطلاق				الجهات القضائية
	الخلع	التطليق	الطلاق بالإرادة المنفردة	الطلاق بالتراضي	
790	78	261	451	0	المجلس
212	29	12	106	65	محكمة باتنة
173	22	21	76	54	محكمة بريكة
103	12	06	50	35	محكمة عين توتة
115	15	05	75	20	محكمة مروانة
161	22	24	98	17	محكمة نقاوس
100	08	05	36	51	محكمة أريس
133	14	37	46	36	محكمة سريانة
35	04	01	17	13	محكمة فرع راس العيون
1822	204	372	955	291	المجموع

المصدر : المديرية الفرعية للإحصائيات مجلس قضاء باتنة

كقراءة لهذا الجدول يظهر عدد حالات الطلاق سنة 2010 بولاية باتنة قد انخفض عن السنة الماضية حيث لم تتعدى 1822 حالة وقد بحثنا عن السبب ووجدنا أن القضايا المسجلة في هذه السنة تم الصلح فيها قبل النطق بقرار المحكمة, على عكس من الولاية فمدينة عين التوتة شهدت ارتفاعا في عدد حالات الطلاق في هذه السنة مقارنة بالسابقة حيث وصلت إلى 103 حالة طلاق موزعة كالتالي :

- 35 حالة طلاق بالتراضي

- 50 حالة طلاق بالإرادة المنفردة (ارادة الزوج)

- 6 حالات تطليق (القرار النهائي للمحكمة)

- 12 حالة خلع (ارادة الزوجة)

و حسب آراء من قمنا بمقابلتهم ميدانيا فقد تمحورت أسباب الطلاق حول :

التأخر في الانجاب أو العقم ، عدم الرضا على الزواج (الندم)

الضرر النفسي والمادي للزوجة والأولاد بسبب عنف الزوج ، وهناك حالات خيانة زوجية من الطرفين.

الجدول رقم 08 : خاص بحالات الطلاق سنة 2011 بولاية باتنة

المجموع	حالات الطلاق				حالات الطلاق الجهات القضائية
	الخلع	التطليق	الطلاق بالإرادة المنفردة	الطلاق بالتراضي	
810	160	280	250	120	المجلس
681	78	15	378	210	محكمة باتنة
155	25	10	74	46	محكمة بريكه
82	1	6	41	34	محكمة عين التوتة
93	11	14	58	10	محكمة مروانة
80	9	0	57	14	محكمة نقاوس
142	10	3	66	63	محكمة أريس
111	12	6	42	51	محكمة سريانة
50	1	2	42	5	محكمة فرع رأس لعيون
2240	307	336	1008	553	المجموع

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات مجلس قضاء باتنة

نلاحظ سنة 2011 ارتفاع في عدد حالات الطلاق بولاية باتنة والمقدر بـ 2204 حالة

طلاق.

بينما بمدينة عين التوتة حدث العكس أين تراجع العدد الى 82 حالة وزعت كالتالي

- 34 حالة طلاق بالتراضي

- 41 حالة تطليق بالإرادة المنفردة (ارادة الزوج)

- 06 حالات تطليق (قرار المحكمة)

- 01 حالة حكم واحد

الجدول رقم 09 : خاص بحالات الطلاق سنة 2012 بولاية باتنة

المجموع	حالات الطلاق				حالات الطلاق الجهات القضائية
	الخلع	التطليق	الطلاق بالإرادة المنفردة	الطلاق بالتراضي	
06	01	02	03	00	المجلس
544	68	30	295	151	محكمة باتنة
158	28	21	89	20	محكمة بركة
105	10	04	60	31	محكمة عين التوتة
123	14	17	60	32	محكمة مروانة
80	09	09	32	30	محكمة نقاوس

120	06	03	45	66	محكمة أريس
132	10	08	47	67	محكمة سريانة
57	03	01	41	12	محكمة رأس لعيون
1325	149	95	672	409	المجموع

المصدر : المديرية الفرعية للإحصائيات مجلس قضاء باتنة

يعود عدد حالات الطلاق لسنة 2012 بولاية باتنة الى التراجع حيث وصل الى 1325 وهي سنة لم تسجل بها حالات طلاق كثيرة مقارنة بالسنوات الماضية نظرا لتمكن الأزواج من إقامة الصلح وإعادة النظر في علاقتهما قبل اتخاذ قرارات أخرى ، وقد أدى عمل ما يسمى ب الجماعة دورا ايجابيا في حالات كثيرة من الصلح .

و على العكس من الولاية فان مدينة عين التوتة عرفت أكثر عدد في حالات الطلاق بهذه السنة حيث وصلت الى 105 حالة موزعة كآتي :

- 31 حالة طلاق بالتراضي

- 60 حالة طلاق بالإرادة المنفردة للزوج

- 04 حالات تطليق

- 10 حالات خلع

و قد أوضح لنا المسؤول عن هذه الاحصائيات أن السبب يعود خاصة الى الزواج

المبكر.

- رغبة الزوج في تعدد الزوجات

و من خلال الجداول السابقة نستخرج المجتمع الذي نستطيع من خلاله اختيار عينة الدراسة ونوضح ذلك في جدول التالي :

الجدول رقم 10 : يوضح حالات الطلاق بمدينة عين التوتة من سنة 2009 إلى سنة

2012

المجموع	حالات الطلاق				السنوات
	الخلع	التطليق	الطلاق بالتراضي	الطلاق بالتراضي	
57	07	04	20	26	2009
103	12	06	50	35	2010
82	01	06	41	34	1011
105	10	04	60	31	2012
347	30	20	171	126	المجموع

و يمكن أن تترجم بيانات هذا الجدول الى الشكل التالي :

يتضح من خلال الجدول رقم 10 أن حالات الطلاق العامة بمدينة عين التوتة

المعنية بإجراء الدراسة الميدانية بها تمثل 347 حالة من سنة 2009 حتى سنة 2012 .

وتوزعت كالتالي :

سنة 2009 سجّلت 57 حالة طلاق

سنة 2010 سُجِّلت 103 حالة طلاق

سنة 2011 سُجِّلت 82 حلة طلاق

سنة 2010 سُجِّلت 105 حالة طلاق

و بعد اجراء مقابلة مع المسؤول عن قسم الأحوال الشخصية بمحكمة عين التوتة أكد لنا أن حالات التطليق والخلع هي الحالات التي تعرضت فيها الزوجة إلى شكل من أشكال العنف ما دفع بها إلى التوجه نحو المحكمة وتسجيل قضية طلب طلاق فكان الفصل فيها يقسم الشؤون الخاصة بالأسرة إما بحكم التطليق لضرار مادي أو معنوي وأخرى اضطرت فيها الزوجة إلى خلع الزوج من أجل استرجاع حريتها بعد أن عانت نوعا من العنف (حسب المسؤول عن قسم الأحوال الشخصية بالمحكمة المعنية).

ثانيا : المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

1- منهج الدراسة :

نذكر في بداية الأمر أن الدراسة وصفية تهدف إلى وصف الظاهرة وجمع الحقائق الدقيقة عنها من أجل تحديد عواملها تحديدا دقيقا وتتسم الدراسات الوصفية بالواقعية والدقة في جمع البيانات التي تخدم البحث عن جميع الجهات المعنية بالدراسة.¹

ووفقا لهذا قد بذلنا جهدا في جمع البيانات والمعلومات اللازمة والتي تمكننا من التصنيف والتبويب والتفريغ في جداول بسيطة ومركبة ومن ثم محاولة القيام بالتحليل

¹ - عبد الباقي زيدان : قواعد البحث الاجتماعي ، مطبعة السعادة، القاهرة ، 1974 ، ص 184

والتفسير والوصول إلى نتائج عامة بالاعتماد على نمط تفكير عقلاني وعلمي والتأكد من صحة ودقة المعلومات التي تحصلنا عليها ميدانيا .

أما المنهج فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقائق بالإجابة على مجموعة الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع الدراسة، وهو البرنامج الذي يحدد السبل للوصول إليها، فأى دراسة علمية تخضع لمجموعة من المعايير والتقنيات العلمية وكما هو معروف أن أول أساس تبنى عليه هو اعتماد المنهج الذي تفرضه الدراسة ، وبموجبه تتم المعالجة الميدانية للظاهرة قيد الدراسة¹ . وإن استخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي هو بهدف التوصل لإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات من عدمها من خلال إيجاد بنية منطقية وتوافقية بين ما هو نظري وميداني .

ولأن طبيعة الموضوع وأهدافه وحدوده من يفرض على الباحث إتباع منهج دون الآخر، ونظرا لطبيعة موضوعنا الذي يصف ويشخص حقيقة العلاقة بين ظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك الأسري وفي إطار الكشف عن الحقائق المتعلقة بمؤشرات العنف والطلاق، دعت الضرورة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتماشى مع الدراسة بقسميها النظري والميداني، وكذا قدرته على تشخيص واقع العنف ضد المرأة وتحليل المعطيات بطريقة تحدد لنا واقع المرأة المعنفة وطبيعة التفكك الذي يحدث بالأسرة ومن ثم يكشف لنا عن طبيعة العلاقة بين العنف والتفكك الأسري .

¹ - محمد شفيق : البحث العلمي الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية ، الكاتب الجامعي الحديث ، مصر ،

2- أدوات وتقنيات جمع البيانات :

إن دقة أي بحث علمي تتوقف إلى حد كبير على اختيار أكفأ وأنجح الأدوات وأنسبها للحصول على المعطيات والبيانات التي تخدم الدراسة وأهدافها العلمية والعملية، وعلم الاجتماع يسعى إلى فهم وتفسير سلوك الفرد والجماعات وإيجاد الارتباطات بين الظواهر والنظم باستخدام ما يناسب من أدوات تفرضها دائما طبيعة الموضوع بشقيه النظري والميداني ، ومن أجل وصف ما هو كائن فعلا وليس ما ينبغي أن يكون من وجهة نظرنا أي التقيد بالموضوعية والابتعاد عن الذاتية تم تحديد استخدام الأدوات التالية في جمع البيانات .

أ- الملاحظة :

وهي وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات وأكثر التقنيات صعوبة لأنها تعتمد على مهارة الباحث وقدرته على تحليل العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعي المراد دراستها ، كما تفيد في جمع البيانات التي تتصل سلوك الفرد الفعلي في بعض المواقع الواقعية بحيث يمكن ملاحظتها دون عناء.¹

¹ - فضيل دليو، علي غربي : أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة ، منشورات جامعة منتوري ، 1999 ،

***كيفية استخدامها :**

اعتمدنا في دراستنا على الملاحظة البسيطة التي سمحت لنا بمعرفة واقع المرأة المعنفة وأطفالها بعد حصولها على الطلاق وهذا في إطار دراستنا ، فتمكنا من معرفة المناخ السائد داخل الأسرة المفككة والمكونة من الأم المطلقة والأبناء.

ونذكر أننا قد عايشنا خمسة حالات تعنيف لزوجات من قبل أزواجهن دون سابق إشعار ونفيد بان تلك الحالات آلت إلى الطلاق عن طريق التظليق وهذا بعد تعرض الزوجات لأشكال متنوعة وبصورة متكررة من التعنيف. هذا الأمر لم يكن ضمن الدراسة الميدانية وإنما كان من الدوافع الأساسية للقيام بها، والظروف التي سمحت لنا بمعايشة تلك الحالات هي ظروف عائلية.

- كما سمحت لنا الملاحظة البسيطة بالوقوف على أثر واستجابة المبحوثات تجاه بعض الأسئلة وتفاعلاتهم للتحقق من صدق وموضوعية المواقف والإجابات .

ب- المقابلة :

تعتبر كذلك من أهم الأدوات المنهجية المتبعة لجمع البيانات وأكثرها استخداما نظرا لما تقدمه من فائدة في الحصول على البيانات المتعلقة بمشاعر الأفراد وقيمهم واتجاهاتهم ، وكذلك لما تقدمه للباحث من فرص لتجاوز مشكلة عدم التجاوب مع عينة البحث حيث يستطيع الباحث أن يشرح كل ما هو غامض من الأسئلة التي يطرحها وهي عبارة عن حوار لفظي يجري وجها لوجه مع الباحث والمبحوث أو مجموعة من المبحوثين .

و لقد اعتمدنا في دراستنا على :

*المقابلة الحرة :

و اعتمدنا عليها أثناء الدراسة الاستطلاعية حيث تمكنا من الاطلاع بعمق على جوانب وخلفيات الموضوع محل الدراسة، وقد وظفناها مع بعض المسؤولين في المؤسسات المدنية للمجتمع لعرض فكرة الموضوع بشيء من الشرح والتفصيل حتى يتمكنوا من توجيهنا وافادتنا بالبيانات والاحصائيات الواقعية كما استخدمناها مع بعض المطلقات اللواتي تعرض للعنف من قبل أزواجهن قصد معرفة الحالة النفسية للمطلقة وأطفالها وإثارة بعض النقاط للنقاش حول الموضوع ما يساعدنا في بناء أسئلة الاستمارة، ومن ثم إجراء مقابلة مع جميع مفردات مجمع البحث.

* دليل المقابلة :¹

و هو عبارة عن دليل يشمل مجموعة من الأسئلة المقترحة والمغلقة حول موضوع الدراسة ، وقد قدر عدد أسئلة دليل المقابلة : 14 سؤالا تم تصميمها استنادا إلى البيانات المحصل عليها أثناء القيام باستطلاع الميدان وقدمت هذه الأخيرة وحسب المقابلات إلى :

المقابلة الأولى :مع عميد شرطة عين التوتة يوم 20/12/2012

المقابلة الثانية :مع محاميان معتمدان لدى المحكمة العليا يومي 23 و 24/12/2012

المقابلة الثالثة : مع إمام خطيب بجامع حي النصر يوم 28/12/2012

¹ - انظر الملحق رقم : (1)

المقابلة الرابعة : مع وكيل الجمهورية بمحكمة عين التوتة يوم 2013/01/06

المقابلة الخامسة : مع الكاتبة بقسم الأحوال الشخصية محكمة عين التوتة يوم

2013/01/09

المقابلة السادسة : مع طبيبة نفسية بمستشفى عين التوتة يوم 2013/01/21

هذه المقابلات أفادتنا كثيرا بناء أسئلة استمارة المقابلة.

* إستمارة المقابلة:¹

و هي عبارة عن دليل يشمل مجموعة من الأسئلة التي توجه للمبحوثين بهدف الحصول على البيانات اللازمة والكافية من أجل توجيه الدراسة الميدانية ، وتتم بالاتصال المباشر بالمبحوث من طرف الباحث مما يتيح له فرصة التعمق في فهم الظاهرة التي يدرسها .

طريقة إعداد استمارة المقابلة :

لقد تم تصميم آداة الاستمارة للتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة تحت الاختبار الميداني ، ولتعذر حصولنا على المعلومات الكافية من طرف مسؤولي المؤسسات المجتمعية نظرا لانشغالهم وصعوبة التعامل معهم لمراكزهم الحساسة، لذلك فضلنا إجراء مقابلات مباشرة مع عينة البحث للحصول على الإجابات العلمية والشفافية على أسئلة الاستمارة بالشكل الذي يمكننا من جمع البيانات اللازمة لتفسير العلاقة بين متغيري الدراسة الحالية.

¹ - انظر رقم (2)

و لقد صممت الاستمارة انطلاقاً من الطرح النظري بالتركيز على مؤشرات العنف الممارس على المرأة والمؤشرات الدالة على وجود تفكك نهائي للأسرة بحدوث طلاق وضياع للأطفال واعتمادنا كذلك على الحالات التي سمحت لنا بملاحظة نساء يعنفن مباشرة أمام أنظارنا من طرف أزواجهن، واستفدنا من الاجابات التي حصلنا عليها من دليل المقابلة الذي وجه لبعض المسؤولين بالمجال المكاني للدراسة .

- كما خضعت الاستمارة للتحكيم من قبل أساتذة من جامعة باتنة قصد إبداء آرائهم حول مدى ملائمة أسئلة الاستمارة مع موضوع الدراسة وأهدافها، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأساتذة الأفاضل وعدلت الاستمارة وفق لآرائهم المنهجية .

و لقد احتوت في شكلها النهائي علي ستة (06) محاور و 57 سؤالاً موزعة كالتالي :

المحور الأول: بيانات حول الخصائص الاجتماعية للمبحوثة (المرأة المطلقة والتي تعرضت للعنف من طرف زوجها) به 07 أسئلة (من 01 - 07)

والمحور الثاني: بيانات تخص طليق المبحوثة به 4 أسئلة من (من 8 - 11)

المحور الثالث: بيانات حول الحياة الزوجية السابقة للمبحوثة به 11 سؤالاً (من 12 - 22)

المحور الرابع: بيانات حول العنف الذي تعرضت له المبحوثة به 20 سؤالاً (من 23 - 42)

المحور الخامس: بيانات حول علاقة العنف ضد المبحوثة وتفكك أسرتها نهائياً أي حصول الطلاق به 11 سؤالاً (من 43 - 53)

المحور السادس: بيانات حول نتائج ومخاطر ظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك الأسري

بصورة عامة، ويضم 4 أسئلة (من 54 - 57)

- وللعلم أثناء تطبيق الاستمارة التزمنا بالقواعد التالية :

*الحياد الكامل وعدم التأثر بحالة المبحوثة أو التأثير على رأيها .

*مقابلة المبحوثات مباشرة وطرح أسئلة الإستمارة في صورة حوار .

*تفادي وضع المبحوثة في وضع محرج أثناء الاجابة على الأسئلة .

*طرح الأسئلة مرتية كما هي في الإستمارة.

*تم التأكد من الإجابة على كل أسئلة الاستمارة قبل الانصراف من ميدان الدراسة لأن

العودة اليه يكاد يكون مستحيلا .

ج- الوثائق والسجلات :

وتعتبر من المصادر الأساسية لجمع البيانات والمعلومات، وهي بمثابة مكمل

للأدوات المستخدمة والتي اعتمدنا عليها لتساعدنا في التحليل والتفسير .

قمنا بالاستعانة بمختلف سجلات المؤسسات التي قمنا بزيارتها للتعرف أكثر على

مجتمع البحث.

كما اعتمدنا على سجلات ووثائق البلدية للتعرف على ميدان الدراسة فيما يخص

الجانب التاريخي والجغرافي والديموغرافي له .

- كما ساعدتنا السجلات في التأكد من المسار الصحيح الموضوع للبحث خاصة التأكد من صحة ودقة المؤشرات التي توضح العلاقة بين متغيري الدراسة وإن الاطلاع الجيد على البيانات وإحصاءات تلك الدراسة قد أثبت أنه فعلا كل حالات التطبيق والخلع بميدان الدراسة قد وقعت بسبب تعرض النساء للعنف بشتى أنواعه من قبل أزواجهن .

ثالثا : أسلوب اختيار عينة الدراسة وخصائصها

1- أسلوب اختيار عينة الدراسة :

يعد اختيار العينة في عملية تصميم البحث الاجتماعي من بين أهم الاجراءات للقيام بأي دراسة عملية، فالعينة هي جزء من المجتمع أو مجموعة جزئية من المفردات الداخلة في تركيب المجتمع الذي يجري عليه البحث¹ و نظرا للصعوبات التي يواجهها الباحث في كثير من البحوث الاجتماعية أثناء القيام بدراسة شاملة لجمع مفردات البحث فانه لا توجد وسيلة أخرى يستطيع الباحث الاعتماد عليها سوى طريقة العينة ، وتختلف هذه الأخيرة تبعا لمجتمع الدراسة وطبيعة الموضوع وبالتالي تختلف طرق اختيارها .

و تجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا على أسلوب المسح الاجتماعي وتحديد المسح بالعينة ، والذي يساعد على مسح الظاهرة في اطارها الطبيعي² والظاهرة التي هي قيد

¹- أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1982 ، ص 364

²- محمد صفوح الأخرص : المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ط 6 ، 2001 ، ص 166 ،

الدراسة عينتها تتمثل في كل النساء اللواتي قمن بحل عقد الزواج نهائيا من الزوج مباشرة عن طريق الخلع وكذا الحالات اللواتي طلقن بقرار من المحكمة لضرر واقع على الزوجة. و نظرا للطبيعة الحساسة لهذا الموضوع ولصعوبة القيام بعملية مسح لكل المفردات المطلقات بولاية باتنة قصدنا اختيار مدينة عين التوتة أنموذجا لمعرفتنا المسبقة بميدان الدراسة وكذا بعض المفردات من النساء اللواتي حصلن على الطلاق بعد تعرضهن لشكل من أشكال العنف من طرف أزواجهن واعتقادا منا أنه سيسهل علينا مسح جميع تلك الحالات . وانطلاقا منا كل الاحصائيات الميدانية والمعطيات التي توفرت لدينا قررنا القيام بمسح شامل لكل المفردات المقصودة وهي حالات التطليق والخلع بمدينة عين التوتة من سنة 2009 حتى سنة 2010, واستنادا الى الجدول رقم 10 يمكن الحصول على العينة المرغوبة في دراستها.

الجدول رقم 11 يبين طريقة استخراج عينة الدراسة.

المجموع	الطلاق		حالات الطلاق السنوات
	خلع	تطليق	
11	07	04	2009
18	12	06	2010
07	01	06	2011
14	10	04	2012
50	30	20	المجموع

وبهذه الصورة تكون لدينا 50 حالة بين التطبيق والخلع بمدينة عين التوتة من سنة 2009 إلى سنة 2012, وبعد استطلاعنا لميدان الدراسة في إطار البحث عن مفردات العينة تمكنا من التأكد من وجود 47 مفردة وقد علمنا أن 3 مفردات قد أعدنا الزواج مرة أخرى وبالتالي تم إقصاؤهن من إجراء المقابلات وطرح أسئلة الإستمارة عليهن.

وفي الأخير نقول إن مجتمع البحث في هذه الدراسة الفعلي مكون من 47 مفردة يتم لقاءهم جميعا ودون إستثناء.

ونؤكد أننا قصدنا اختيار مفردات مجتمع البحث وتيسر لنا الأمر للقيام بمسحه.

المبحث الرابع : الصعوبات التي واجهت القيام بالدراسة:

- صعوبة كبيرة في التعامل مع النائب العام لمجلس قضاء باتنة لعدم اهتمامه بموضوع الدراسة واقتناعه بأن هذا العمل هو تدخل في حياة الآخرين وافشاء لأسرارهم وخصوصياتهم فقد كان عائقا في حصولنا على المعلومات التي نخدم دراستنا واضطرنا الأمر الى بذل جهد مضاعف من أجل اقناعه بأهمية الموضوع وأنه بعيد كل البعد عن الاشهار بأي شخص .
 - استغرقنا وقتا طويلا في مقابلة الكثير من المسؤولين الذين حددناهم في برنامج مقابلتنا وللأسف لم نتمكن من ذلك الا عن طريق وسائل كثيرة .
 - وجدنا صعوبة في البحث عن مفردات العينة لأن العناوين التي سلمت لنا كانت أغلبها غير دقيقة .
- أما الجانب النظري فلم تواجهنا أي صعوبة في اعداد هذا البحث لأن المراجع متوفرة باللغات الثلاثة العربية، الفرنسية والانجليزية .
- فقط لم نجد دراسات تجمع متغيري الدراسة وهما العنف ضد المرأة والتفكك الأسري، غير ذلك فكل شيء كان متاحا لإنجاز هذه الدراسة خاصة تجاوب مفردات العينة واللاتي أبدين تجاوبا قويا ورغبة كبيرة بالمشاركة في هذه الدراسة الميدانية وكان السبب يعود إلى رغبتهم في التعبير عما تعرضن له من أشكال مختلفة من التعنيف حياتهن الزوجية محاولة منهن لنقل خبراتهن وتجاربهن عن طريق النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة .

الفصل السابع: تفرغ و تحليل البيانات

تمهيد

أولاً: عرض وتحليل البيانات حول الخصائص الاجتماعية للمبحوثة وزوجها السابق.

ثانياً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالحياة الزوجية السابقة للمبحوثة

ثالثاً: عرض وتحليل البيانات حول العنف الذي تعرضت له المبحوثة

رابعاً: عرض وتحليل البيانات حول العنف ضد المبحوثة وعلاقته بتفكك أسرتها نهائياً

خامساً: عرض وتحليل البيانات حول نتائج ومخاطر ظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك

الأسري.

خلاصة الفصل

تمهيد:

في هذا الفصل سنقوم بتفريغ وتحليل وتفسير البيانات التي تحصلنا عليها من خلال المقابلات التي أجريناها مع جميع مفردات مجتمع البحث, ويكون ذلك بأسلوب علمي دقيق حتى نتمكن من معرفة واقع الظاهرة المدروسة وتوضيح العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة ، ونقدم من خلال هذا الفصل الخصائص الاجتماعية لمفردات مجتمع البحث و كذا وصف حالة المرأة مع زوجها المعنّف (سابقا) ثم تحليل و تفسير البيانات التي تخص حالتها بعد الطلاق و آثاره عليها وعلى أطلاقها و من ثم يمكننا التوصل إلى العلاقة بين العنف ضدها و بين طلاقها من خلال تحليل وتفسير المعطيات المتعلقة بذلك .

أولاً : عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمبحوثة وزوجها السابق

في إطار تحديد بيانات الخصائص الاجتماعية لمفردات العينة وما يرافقها، فقد كشفت لنا المعطيات الإمبريقية المتاحة بمجال الدراسة أن كل من الفئات التعليمية، المهنية والامتداد الجغرافي لكل من المرأة المعنفة وزوجها الذي أساء معاملتها يمكن اعتبارها إحدى العوامل الأساسية التي تتحكم في تحديد الفئة الخاصة من النساء اللواتي تعرضن للعنف من قبل أزواجهن وكذا تحديد الفئة الخاصة من الرجال ومميزاتهم، واللذين يمارسون العنف على زوجاتهم دون غيرهم.

الجدول رقم 12: بين خصائص المطلقة وزوجها سابقاً أي قبل الطلاق

الزوج		الزوجة		التكرارات
%	ك	%	ك	الفئات
06.38	03	34.04	16] 30 - 20]
27.65	13	57.44	27] 40 - 30]
40.42	19	02.12	01] 50 - 40]
19.14	09	04.25	02] 60 - 50]
04.25	02	02.12	01	60 فأكثر
%99.97	47	%99.97	47	المجموع

بالنظر إلى الجدول السابق والذي يضم فئة العمر لكل من المبحوثة والزوج (سابقا)

ف نجد أن:

أغلبية مفردات الدراسة بالنسبة للزوجات (سابقا) تنتمي إلى الفئة العمرية من 30 سنة حتى 40 سنة بنسبة 57.44% ممثلة في 27 مفردة وهي أعلى نسبة، وهذه الفئة تتميز بالنضج العقلي والعاطفي والقدرة على تحمل المسؤولية، تأتي المرتبة الثانية للفئة العمرية من 20 سنة إلى 30 سنة وهي تمثل نسبة معتبرة كذلك حيث تقدر بـ: 34.04% ممثلة بـ 16 مفردة، الفئة العمرية من 50 إلى 60 سنة تمثلت بمفردتين بنسبة 04.25% ثم الفئتين العمريتين من 40 سنة إلى 50 سنة والفئة العمرية أكثر من 60 سنة بنسب متساوية وتعادل 2.012% ممثلة بمفردة واحدة لكل فئة.

من خلال هذه القراءة للجدول يتضح أن النساء الأكثر عرضة للتعنيف من قبل أزواجهن هن زوجات صغيرات في السن، في مقتبل مشوارهن الزوجي وكل امرأة من سن 20 حتى 40 سنة تتمتع بكل الإمكانيات النفسية والعقلية والجسمية من أجل إنجاح زواجها وتكوين أسرتها وتنشئة أطفالها على وجه يضمن للجميع الإستقرار والاستمرار.

-ومن جانب قد يكون لهذا العامل (العمر) دور سلبي بحيث يشكل خطرا على استقرار الزوجة بمعنى أن الزوجة الصغيرة في السن قد تتمتع بجاذبية وجمال قد يدفع بالزوج إلى إثارة مشاعر الغيرة عليها وبالتالي حب إمتلاكها وتقييد حريتها، وهذا ما تؤكد احصائيات

الجدول نفسه بالنسبة لخصائص الزوج العمرية، فأكبر نسبة تمارس العنف على الزوجة تتحدد عند الفئة العمرية من 40 سنة إلى 50 سنة بنسبة 40.42% في هذه الفئة احتمال حدوث الغيرة وتآزمها إلى درجة تحويل الشعور المشروع إلى قسوة وتعنيف، فكل زوج في سن 50 سنة يتزوج من فتاة في 30 من العمر قد يتعرض إلى تصادم مشاعره بين الغيرة وحب الامتلاك والتسلط والتقييد.

بعدها تأتي الفئات الأخرى على التوالي:

من 30 سنة إلى 40 سنة تتحد دينية 27.65% ثم تليها الفئة العمرية من 50 سنة إلى 60 سنة بنسبة 19.14%، بعدها الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة والفئة العمرية أكثر من 60 سنة بنسبة 4.25% بالتساوي.

الجدول رقم 13 - يوضح المستوى التعليمي لكل من المبحوثة وزوجها السابق:

الزواج السابق		المطلقة		التكرارات	الفئات
%	ك	%	ك		
04.25	02	6.38	03		لا يقرأ و لا يكتب
25.53	12	10.63	05		الابتدائي
38.29	18	23.40	11		متوسط
27.65	13	27.65	13		ثانوي
04.25	02	31.91	15		جامعي
99.97%	47	99.97%	47		المجموع

البيانات الكمية والكيفية تجسد لنا أهمية المستوى التعليمي بالنسبة للفئات التي تمارس العنف. فقد اتضح لنا من خلال بيانات الجدول السابق أن المستوى التعليمي المتدني لا يعكس صورة الزوج العنيف بل أن هذا الفعل يحدث بين فئات ذات مستوى تعليمي من حسن إلى جيد.

ف نجد أن أغلبية مفردات العينة بالنسبة للمرأة المعنفة ذوات مستوى تعليمي جيد وعالي وهذا ما تؤكده النسب المرفقة في الجدول حيث نلاحظ أن 15 مفردة قد تحصلن على مستوى تعليمي عالي أي جامعي وقد قدرت نسبتهن بـ 31.9% ثم تليها النساء اللواتي تحصلن على التعليم الثانوي بـ 27.65% بعدها تأتي نسبة 23.40% من النساء تحصلن على التعليم المتوسط.

هذه النسب تشير إلى أن مفردات العينة تنتمي إلى طبقة تعليمية جيدة وهذا يؤكد أن المرأة بمجال الدراسة استطاعت الحصول على حريتها في الخروج من أجل الدراسة ليس فقط لتتعلم القراءة والكتابة بل لتثبت أن بإمكانها تحقيق المكانة العلمية والمستوى العلمي المتميز من خلال إتمامها لدراسات التدرج وما بعده وهذا يؤكد أنها امرأة مثقفة ومطلعة على كل ما يتعلق بها من حقوق وواجبات وكذا كل ما يقنن حياتها في محيطها داخل الأسرة وخارجها. وهذا المستوى التعليمي المرتفع يسمح لها بالحصول على العمل الذي يكفل لها العيش الرغد والمكانة الاجتماعية التي تسعى للحصول عليها دون الاعتماد على الرجل.

وفي الجزائر كان مجرد الحصول على شهادة التعليم الابتدائي يمكّن المرأة من العمل بمجال الشبة الطبي كمرضة متمرسة وكمعلمة بالطور الإبتدائي كما يمكن لها أن تحترف إحدى الاعمال اليدوية والفنية وهذا لا يحتاج إلى تعليم.

وتظهر 05 مفردات تحصلن على التعليم الإبتدائي بنسبة 10.63% وكلهن تم منعهن من إتمام تعليمهن بسبب العرف الذي يحكم انتماءهن لعشيرة ترفض فكرة أن تتعلم المرأة.

أما نسبة 6.38% فهي تشير إلى 03 مفردات من العينة اللواتي لم يتلقين أي نوع من التعليم ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المفردات كانت تقيم بالريف واستحال عليها مزاوله الدراسة بالمدينة.

بالنسبة لفئة الأزواج المعنّفين فيمكن القول أنهم أقل مستوى من زوجاتهم السابقات وهذا ما تشير إليه نسب الفئات، فأكبر نسبة تعليمية تمثلها 18 مفردة بـ 38.29% ذوي التعليم المتوسط تليها نسبة الفئتين ذواتا التعليم الثانوي والإبتدائي والمقدرة بـ 27.65% و 25.53% على التوالي، في حين نجد أن التعليم الجامعي مُثل بمفردتين أي بنسبة 4.25% والملاحظة نفسها بالنسبة لفئة من لا يقرأ ولا يكتب.

ما يمكن استنتاجه أن الرجل في مجتمع الدراسة لم يكن يفكر في تحصيل مستويات علمية عالية وراقية بقدر ما كان يهتم بالحصول على عمل مريح من أجل الزواج وتلبية حاجات الأسرة. وكل النتائج المذكورة تعكس الفرق في المستويات العلمية بين الزوجة

وزوجها وهذا ما قد يخلق فجوة في التفاهم والحوار والوصول إلى قرارات مشتركة بينهما، فقد ترفض الزوجة التنازل والتخلي عن مستواها التعليمي ويصعب على الزوج الرقي بأفكاره ليجاري زوجته فيما وصلت إليه وبالتالي قد تسد كل قنوات الاتصال والحوار بينهما مما يصعب وينغص الحياة عليهما.

جدول رقم 14: يوضح الأصول الجغرافية للمبحوثة وزوجها السابق.

الزوج السابق		المبحوثة		التكرارات	الفئات
%	ك	%	ك		
40.42	19	8.51	04		ريف
59.57	28	91.48	43		حضر
%99.99	47	%99.99	47		المجموع

تشير الدلائل الإحصائية المبينة في الجدول السابق حول الامتداد الجغرافي أو الأصول الجغرافية لمفردات العينة أن 91.48% من النسبة الإجمالية بمجتمع البحث يقطنون في مناطق حضرية أي المدينة ويقدر عددهم بـ 43 مفردة، بالنسبة للمطلقات 59.57% بالنسبة للأزواج السابقين يمثلون 28 مفردة، أما اللذين يقطنون بالريف فتقدر نسبتهم بـ 8.51% تمثلها 04 مفردات بالنسبة للمطلقات ونسبة 40.42% تمثل 19 مفردة بالنسبة للأزواج السابقين والحقيقة أن ما هو مشاع في الأوساط المجتمعية أن أصحاب الأصول الريفية يكونون أكثر ميلا للممارسات العنيفة بحكم سلوكهم المتعصب والقاسي

وتحكم حياتهم ضوابط وأعراف معقدة. أما سكان المدن فهم أناس متحضرون على العالم وتفكيرهم خالي من أي تعقيدات بالحياة وأصحاب المدن راقون في التفكير والمعاملة بسبب الحضرية التي تمثل أسلوبا للحياة المتقدمة فالحضريون إذن متفهمون وواعون ولديهم أسلوب راق في المعاملة والمفروض أن تقل عندهم أشكال وصور السلوكات العنيفة، هذا ما هو نظري أما الواقع فلا يعكس ما هو مفروض فالبيانات المعلن عنها تؤكد أن سلوك العنف متواجد وبنسبة مرتفعة بالمدينة أكثر من الريف إذن فالتعقيدات تتواجد لدى الحضريين دون الريفيين ويتأكد لنا أن الرجل الحضري غير متفهم ولا يملك أسلوبا راقيا في التعامل مع المرأة بل يبقى خشنا في تعامله وغير مبال بالطبيعة الأنثوية، فالوسط الحضري فرض عليه أن يعاملها بمثل ما يعامل الرجل مادامت قد تفوقت عليه في مجالات كانت حكر عليه وحده.

ثانيا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالحياة الزوجية السابقة للمبحوثة:

جدول رقم 15: يوضح الوضع المهني للمطلقة وزوجها السابق قبل وقوع الطلاق:

الزوج السابق		المطلقة		التكرارات	الفئات
%	ك	%	ك		
51.06	24	31.91	15		بطل
48.93	23	68.08	32		عامل
00.00	00	00.00	00		متقاعد
%99.99	47	%99.98	47		المجموع

بيانات هذا العنصر تأتي لتؤكد بيانات المستوى التعليمي والأصول الجغرافية فنجد أن 32 مفردة من عينة مجتمع البحث هن عاملات بنسبة 68.08% وهذه تؤكد أن أغلبية من تحصلن على مستوى تعليمي خاصة من المتوسط إلى الجامعي تمكن من الحصول على منصب عمل، في حين نجد 31.91% من مفردات العينة لم يتمكن من مزاولة أي مهنة وهذا يرجع لسببين الأول أن منها مفردات لم تتمكن من تحصيل دراسي جيد، وحتى لم يتمكن من اكتساب حرفة يدوية معينة والثاني هو دائما العرف الذي يحكم المنطقة والذي يرفض تماما خروج المرأة للدراسة أو إلى العمل.

بالنسبة لفئة الأزواج السابقين فقد توزعت نسبتهم كالتالي 24 مفردة من الفئة البطالة بنسبة 51.06% وهذا فعلا ما قد ينتج عنه الكثير من المشكلات بين الزوجين فكيف لبطل متزوج مسؤول عن امرأة وأطفال أن يلبي أدنى شروط العيش، خاصة بالوسط الحضري.

فهذا الرجل لا يجد سبيلا ثالثا عن إثنين أما الأول فهو الطمع في ما تحصل عليه زوجته مقابل عملها بامتلاكه وسلبها حق التصرف في مالها مقابل تركها تزاول عملها وإلا تهدد وتعنف، وأما الثاني فهو الهروب من ضغط المسؤوليات عليه وإهمال أسرته وكثيرا ما يلجأ الزوج البطل إلى الإدمان من أجل النسيان وهذا يزيد الأمر تعقيدا وتأزما، حيث أن هذا الزوج البطل والذي يتعاطى المخدرات يغيب عنه العقل في تصرفاته مع زوجته وأطفاله فيحول بيت أسرته إلى مكان يمارس فيه أشكال مختلفة من العنف فيصبح المأوى الأسري غير آمن.

تأتي فئة العالمين ثانيا بعد فئة البطالين وتتمثل بـ 23 مفردة بنسبة 48.93% .

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا العرض للفئات السابقة للدراسة الميدانية أن سلوك العنف الممارس على المرأة من قبل زوجها يحدث بنسبة عالية لدى النساء اللواتي تمكن من الحصول على مستوى تعليمي أحسن من الرجال. حيث استطاعت المرأة مزاحمة الرجل في مكان عمله وأثبت جدارتها واستحقاقها وهذا ما فتح باب الطمع في مدخولها الشهري مقابل حصولها على حريتها، وكل هذا زاد الهوة اتساعا بين الزوجة وزوجها وتعقدت أمور الحياة بينهما بسبب صعوبة إيجاد وسيلة للحوار والتفاهم ما ساعد استمرار الصراع الذي يضع زواجهما على حافة الإنهيار. كما لا ننسى أن للأصل الجغرافي أهمية كبيرة في توجه الرجل نحو العنف، ولقد تأكدنا أن الوسط الحضري يعد دافعا فعالا لممارسة العنف على الزوجة لما تحمله المدينة من تعقيدات وممارسات خاطئة لا يقبلها لا العرف ولا القانون ولا التشريعات القانونية والدينية.

الجدول رقم 16: يوضح البيانات المتعلقة بترتيب المبحوثة عند زواجها

التكرارات	ك	%
الزوجة الأولى	36	76.59
الزوجة الثانية	10	21.27
الزوجة الثالثة	00	00
الزوجة الرابعة	01	2.12
المجموع	47	%99.98

فئات هذا الجدول توضح لنا ترتيب الزوجة ونقصد بهذا العنصر الرقم الترتيبي للمبحوثة بين نساء الرجل إذا كان متعدد الزوجات، ونهدف من خلال التطرق لهذه النقطة إلى البحث في إمكانية أن يكون عامل تعدد الزوجات سببا في تعنب المرأة وطلاقها أم لا. ونلاحظ من خلال البيانات المتحصل عليها ميدانيا أن 36 مفردة ترتيبها الأول أي أنها الزوجة الأولى وكذا الوحيدة لدى الزوج وهذا بنسبة 79.59% والفئة الثانية يأتي فيها ترتيب مفردات مجتمع البحث ثانيا (أي الزوجة الثانية) وهي تمثل 10 مفردات بنسبة 21.27% ومن خلال إجراء المقابلة مع هذه المفردات تمكنا من تحديد سبب رغبة الزوج في إعادة الزواج مرة أخرى ألا وهو في الطمع بالحصول على امرأة فنية، جميلة ومتعلمة

وخاصة عاملة من أجل تجديد حياته والإستفادة من راتب المرأة (طبعاً حسب رأي المبحوثات)، في حين يرجع سبب قبول المرأة لتكون زوجة ثانية إلى أنها لم تجد خياراً آخر وتعذر عليها أن تكون الزوجة الأولى.

تأتي النساء اللواتي هن في المرتبة الرابعة (وهذا هو فقط ما يسمح به الدين الإسلامي) ثالثاً محددة فقط في مفردة واحدة وبنسبة 2.12% وعند استفسارنا عن السبب وجدنا أنه الزوج ذو مستوى معيشي عال ففضل تعدد الزوجات من أجل فكرة التعدد لا غير وقد قبلت المبحوثة بهذا الأمر لخوفها من العنوسة ولأنها قد ضمنت الزواج السعيد الذي تتمناه كل امرأة، في حين أن الفئة الثالثة لم تتحدد بأي نسبة أي 00% وصفر. مفردة نستنتج من خلال هذا العنصر أن فكرة تعدد الزوجات بالطريقة الشرعية قد لا يكون سبباً مباشراً في تفكير المرأة في الحصول على الطلاق لأن 79.59% هن الزوجات الوحيدات لدى الرجل ولم يمنع هذا من تفكك الأسرة.

جدول رقم 17: يوضح عدد أطفال المبحوثة:

التكرارات	ك	%
لا يوجد	01	02.12
3 -1	34	72.34
6 -4	05	10.63
10 -7	07	14.89
المجموع	47	%99.98

تشير النتائج الكمية المبينة في الجدول أن النسبة المرتفعة والمتمثلة في 72.34% تشير إلى 34 مفردة من مجتمع البحث مجموع أطفالهم من طفل واحد إلى ثلاثة أطفال، ويرجع هذا العدد القليل من الأطفال إلى رغبة الزوجة في تنظيم النسل وهذا ما مكنه لها التطور العلمي والتكنولوجي بسبب الوسائل المتاحة لتنظيم النسل وتحديده (دون مناقشة أمر تحريم التحديد) ويرجع تفكير المرأة بهذه الطريقة لأسباب عدة منها المحافظة على صحتها النفسية والجسمية لان تقارب وكثرة الولادات تعرض المرأة إلى الكثير من المشكلات النفسية والجسمية وكذلك رغبة الأم العاملة خاصة في توفير مستوى معيشي جيد للأطفال والعمل على تمكينهم من الحصول على مستويات علمية مرتفعة من خلال تلقيهم لدروس خصوصية، إذن فشرط توفير كل متطلبات الأطفال الرئيسية والثانوية يكفله عمل المرأة وعدد

أطفال قليل. فئة النساء اللواتي مجموع أطفالهن من 7 أطفال إلى 10 أطفال تأتي ثانيا بنسبة 14.89%. تمثلها 7 مفردات ويعود هذا الارتفاع النسبي في عدد الأطفال إلى سببين الأول هو الأصول الجغرافية حيث أن الأسر الريفية أكثر تشجيعا على زيادة النسل، خاصة الرغبة في الحصول على الذكور أكثر من الإناث، كما نلاحظ أن من مفردات مجتمع البحث وصل عدد أطفالها إلى 10 أطفال هن ماكنات بالبيت ولم يتلقين أي تعليم خاصة فيما يتعلق بأمر علاقة عدد الأطفال بصحة المرأة فالعلاقة عكسية، أي أنه كلما زاد عدد الأطفال كلما زاد احتمال تدهور صحة الأم وقلت إمكانياتها في تنشئة أطفالها بأسلوب جيد والعكس صحيح، كذلك كلما كبر حجم أسرتها إنخفض مستواها المعيشي بل وفي أحيان كثيرة كن يتسابقن في إنجاب عدد كبير من الأطفال، وهنا تتأكد ضرورة تعليم المرأة من أجل رفع درجة الوعي عندها، ونجد كذلك نسبة 10.63% من الأمهات اللواتي عدد أطفالهن يتراوح من 4 إلى 6 أطفال وهو العدد الشائع في المجتمع الجزائري وهن 5 مفردات، وتبقى مفردة واحدة لم تتجب وهذا يرجع ودائما حسب المقابلة التي أجريناها إلى أن زواجها لم يستمر لأكثر من ليلة واحدة.

جدول رقم 18: يوضح القرابة بين المبحوثة وزوجها السابق:

الفتات	التكرارات	ك	%
من الأقارب		29	61.70
من الجيران		03	06.38
من المعارف		15	31.91
المجموع		47	%99.99

لا يخفى على أحد أن فكرة زواج الأقارب كانت متداولة كثير في وسط مجتمعنا الجزائري وهذا من أجل تفادي الاختلاط وإدخال الغريب إلى العائلة والحفاظ على الموروثات المادية والثقافية لكل أسرة، وكذا الاعتقاد المطلق بعدم حصول مشاكل بين الأزواج المتقاربين حسب صلة الدم. وإن حدث وكانت هناك مشكلات معينة يسهل على العائلة الكبيرة التدخل وحلها وإنقاذ الأسرة من التفكك. إلا أن ظروف الحياة المعقدة والتجانس والاختلاط في الوسط الحضري فتح آفاقا جديدة أمام الرجل والمرأة في التعرف على من كانوا غرباء وبعدين عنهم ليصبحوا أصدقاء بحكم الدراسة والعمل مثلا، كما أتاحت بسبب ذلك فرص كثيرة لاختيار الزوج والزوجة من المحيط خارج العائلة الممتدة فاتجه الكثير إلى الإختيار البعيد من أجل تجنب تدخل أطراف عائلية في شؤون حياتهم وبيانات هذا العنصر تؤكد ما أسلفنا ذكره حيث نجد أن نسبة 61.70% تمثل 29 مفردة من مجتمع البحث

أزواجهم كان من الأقارب ونسبة 31.91% تمثل 15 مفردة ممن فضلن الزواج من أجنبي عن العائلة بحكم الصداقة أو الزمالة هروبا من المراقبة والتقييد في حين جاءت نسبة 6.38% تمثل 3 مفردات ممن تزوجن بأحد الجيران لمعرفة مسبقة بوضعهم الاجتماعي والعائلي.

الجدول رقم 19: يوضح عمر المبحوثة عند الزواج.

التكرارات	ك	%
19 – 15	02	04.25
24 – 20	21	44.68
29 – 25	20	42.55
34 – 30	04	08.51
المجموع	47	%99.99

الفئات العمرية للمبحوثات عند الزواج توضح أن أعمارهن يوم زواجهن تتراوح بين 20 إلى 29 سنة، وهي فئة عمرية شابة ومتعلمة وقدرت نسبة الفئة العمرية من 20 إلى 24 سنة بـ 44.68% وهي أعلى نسبة تمثلها 21 مفردة، واللواتي أعمارهن يوم زواجهن من 25 إلى 29 سنة قدرت نسبتهم بـ 42.55% ممثلة بـ 20 مفردة. المبحوثات في هاتين الفئتين هن ممن تزوجن في السن المعقولة لأن الزواج المبكر له آثار ضارة على المرأة وأسرته،

حيث تكون فتاة صغيرة في السن ولا يكون لها رأي صائب في اتخاذ القرار المناسب للزواج، كذلك لا تستطيع في عمر صغير أن تتحمل أعباء ومسؤولية الأسرة والزوج وانجاب الأطفال وتربيتهم، لأن العادات والتقاليد بمجتمع البحث يفرض على المرأة الانجاب في أدنى فترة قياسية بعد الزواج فانعدام الخبرة لدى الفتاة عن الحياة الزوجية قد يعرضها للكثير من الصعوبات التي لا تقوى على تحملها خاصة في مدن هذا العصر الحديث، لأن الفتاة في أجيال سابقة وخاصة بالمناطق الريفية كانت تتزوج مباشرة عند بلوغها وقد قدر سنها أحيانا في تلك الفترة بـ 12 سنة أي طفلة بريئة إلا أن عادات وتقاليد المجتمع الريفي قد اعتدى على براءتها وفرض عليها الدخول في متاهة غريبة عنها ونجد أن الطفلة نفسها زوجة وأما لأكثر من 7 أطفال ومسؤولة متميزة فالظروف الصعبة المحيطة بها مكنتها من التأقلم مع بيئتها الجديدة والتفوق عليها بأداء كل واجباتها غافلة عن كل حقوقها خاصة حقها في اللعب وهي طفلة صغيرة فقد اختطفت من الشارع لتسجن في القفص الزوجي وهذا بحد ذاته عنف لا مبرر له. وفي المقابل فتاة اليوم بالمدينة وتحت سن 20 سنة لا يمكنها الزواج لأنها ستفشل في هذه الخطوة الأبدية فالظروف والمعطيات قد تغيرت، فالحياة الحضرية وضعت أمام الفتاة آفاق التحرر والتعليم والعمل وشجعتها على وضع طموحات أكبر منها للتفوق وتحقيق مكانتها كامرأة تساهم في التقدم والازدهار بمجتمعها، كما أن فتاة اليوم نقل عندها نسب احتمال النجاة من الولادة وحتى لطفلها، فقد أثبتت الكثير من الدراسات الديموغرافية في ما يخص العلاقة بين سن الأم عند الإنجاب وبين صحتها وصحة طفلها أن معدلات وفيات

الأمهات والأطفال تكون مرتفعة خاصة دون سن 20 سنة فهي سن خطرة على الطرفين، وفي هذا السياق نجد أن هذا الأمر وارد في مجتمع بحثنا بنسبة 4.25% ممثلة في مفردتين فقط وحسب ما استخلصناه من الدراسة الميدانية أن السبب يعود إلى ممارسة ضغوطات من أجل الإرغام على الزواج، في حين نسبة 8.51% والتي تمثل 4 مفردات من المجتمع الكلي للدراسة فقد تراوح عمرهن عند الزواج بين 30 سنة و34 سنة والسبب يعود إلى رغبة المبحوثات في إكمال الدراسة في التدرج وما بعده والحصول على العمل أما الزوج يأتي ثانياً لأن رأي المبحوثات أن المرأة اليوم عليها أن تحقق مكتسبات علمية وعملية قبل زواجها حتى لا تقع تحت سيطرة الرجل وتقييده، وتعتمد على نفسها لتلبية كل حاجاتها دون الاستعانة بالرجل.

جدول رقم 20: يوضح مدة استمرار الزواج لدى المبحوثة.

الفئات	التكرارات	ك	%
يوم واحد - سنة واحدة	14	14	29.78
سنتين - 3 سنوات	24	24	51.06
4 سنوات - 5 سنوات	06	06	12.76
6 سنوات - 7 سنوات	01	01	02.12
8 سنوات - 9 سنوات	00	00	00.00
من 10 سنوات فأكثر	02	02	4.25
المجموع	47	47	%99.97

هذا العنصر يحدد لنا العمر الزمني للأسرة التي اتفق الزوجان على تكوينها وفقا لشروط الزواج المشروعة دينيا وقانونيا، ويدفعنا للبحث عند العوامل الكامنة خلف حقيقة عدم استمرار الحياة الزوجية وطول عمر الأسرة، فبيانات هذا الجدول توضح أن أغلب المبحوثات لم تطل فترة زواجهن وفشلن في الحفاظ على استمرار أسرهن. وهذا ما تؤكدته الفئة الثانية بأن زواجها لم يستمر لفترة طويلة، حيث أكدت 24 مفردة من مجتمع البحث أن مدة زواجها تراوحت بين سنتين إلى 3 سنوات بنسبة 51.06% وتليها مباشرة الفئة الأولى والتي امتد فيها زواج المبحوثات من يوم واحد إلى سنة واحدة فقط وهي نسبة لا يستهان بها حيث

قدرت بـ 29.78% ممثلة بـ 14 مفردة. تأتي بعدها النسب الأخرى حيث تؤكد 8 مفردات فقط

أن زواجها استمر لأكثر من 4 سنوات وقد وزعت النسب كالتالي:

مدة الزواج التي استمرت من 4 سنوات حتى 5 سنوات نسبتها 12.76% ممثلة بـ 6

مفردات، أما الزواج الذي استمر لأكثر من 10 سنوات. فكانت نسبته 4.25% ممثلة بـ

مفردتين، ثم تليها نسبة الزواج الذي استمر من 6 سنوات إلى 7 سنوات بـ 2.12% ممثلة

بمفردة واحدة، أما الزواج الذي استمر من 8 إلى 9 سنوات لم تسجل له أي نسبة أي صفر

بالمائة.

إن هذه النسبة تشكل مؤشرا خطيرا عن تفكك الأسرة بالطلاق بين الأم والأب. ولعل

عدم استمرار الزواج لفترة طويلة يرجع إلى طلب الطلاق من طرف الميحوثة نتيجة

الظروف السيئة التي تعيشها بالبيت الزوجي الذي لم يصبح آمنا عليها وعلى أطفالها، وكذا

بسبب زواجها الإجباري وهذا ما ستوضحه.

جدول رقم 21: يوضح الإرادة الزوجية:

الفتات	التكرارات	ك	%
الزواج بالإرادة المطلقة		20	42.55
الزواج إجباري		27	57.44
المجموع		47	99.97%

الملاحظ من الجدول رقم 09 أن 27 مبحوثة قد تزوجن دون رغبتهن وإرادتهن وبنسبة 57.44% وهذه الأخيرة تؤكد فعلا أن إرغام الفتاة على الزواج من رجل لا تقبله قد يشكل تهديدا واضحا لاستمرار زواجها وأسرتها ويعرضها مباشرة للتفكيك والطلاق ويزيد الأمر سوء إذا ما كان بالأسرة أطفال لأنهم يمثلون الضحية الأولى لكل طلاق بين الأب والأم.

تأتي فئة المبحوثات اللواتي تزوجن بإرادتهن أي سمحت لهن الفرصة باختيار الرجل الذي تراه مناسباً لتكوين أسرة سعيدة ومستقرة آمنة من أخطر المشكلات الاجتماعية والفاكتة بالأسرة بمدن هذا العصر، وقدرت نسبتهن بـ 42.55% تمثلها 20 مفردة، ويرجع سبب حصولهن على فرص الاختيار واتخاذ القرار إلى التحضر الذي مس أسر المدن والتغير الذي حدث بأبنيتها ووظائفها فبسبب خصائص الحياة الحضرية استطاعت المرأة أن تسمع صوتها وتفرض قراراتها دون مناقشة في أغلب الأحيان.

الجدول رقم 22: يوضح الطبقة الإجتماعية التي ينتمي إليها الزوج السابق المبحوثة.

التكرارات	ك	%
الفئات		
راقية	09	19.14
متوسطة	17	36.17
فقيرة(متدنية)	21	44.68
المجموع	47	%99.99

هذا العنصر وما يليه سيمكننا من تحديد شخصية الرجل العنيف وأسباب قيامه بتعنيف زوجته.

تكشف البيانات المسجلة في الجدول رقم 22 أن نسبة 44.68% من أزواج المبحوثات هم من طبقة فقيرة ومثلت بـ 21 وحدة والطبقة المتوسطة مثلت بـ 17 وحدة قدرت نسبتها بـ 36.17% وهذه النسب تعكس حقيقة الوضع المهني للأزواج فمنهم قسم لا يعمل أبداً (أي بطل) وقسم آخر يمارس أعمال بسيطة ذات مدخول يومي محدود ومتدني لا يكفي لسد حاجات الأسرة الضرورية من مأكلاً، ملابس وتكلفة الطبيب والدواء ومصاريف الدراسة بالنسبة للأبناء.

وفي هذه الحالة يجد الزوج نفسه عاجزاً عن تقديم الأفضل لزوجته وأطفاله مما يدفع به إلى إرغامهم على التنازل عن متطلباتهم بالعنف، فالزوج العاطل عند العمل والفقير هو

أكثر ميلا للعنف دون غيره بسبب الضغوط الاقتصادية للأسرة على وجه خاص وهذا فعلا ما جاءت به الدراسة النظرية، في حين تبقى نسبة 19.14% ممن ينتمون إلى الطبقة الراقية أي ذات المستوى الاجتماعي المرتفع من حيث المستوى المعيشي الجيد وممثلة بـ 09 مفردات، أسر هؤلاء الأزواج تواجه أي نوع من الصعوبات من أجل تلبية كل احتياجات ومتطلبات أعضائها لأن لديهم ما يكفي لتغطي نفقاتهم بل ما يزيد من أجل الترفيه والتسلية وهذا مشروط بنفقة الزوج على أسرته لأنه وحسب تصريحات المبحوثات هناك من الأزواج من يعمل ويحصل على أجر مترفع ولكن لا ينفقه على أسرته، وعند استفسارنا عن الأمر تبين أن الزوج يهدر ماله في أعمال سلوكيات لا مشروعة .

جدول رقم 23: يوضح طبيعة الزوج

التكرارات	ك	%
الفتات		
متشدد و قاسي	17	36.17
متفهم و حنون	00	00
لا مبالي و مهمل	30	63.82
المجموع	47	%99.99

إن فئات هذا الجدول تساعدنا كثيرا في تحديد شخصية الزوج العنيف، فهذا الأخير وحسب البيانات المدرجة في الجدول يتضح أنه زوج لا مبالي ومهمل أي لا يهتم لأوضاع

زوجته وأطفاله وأسرته عموماً، فلا يهمله أبداً إذا ساءت حالتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولا يوجد في جدول أولياته ما يسمى بحقوق الزوجة والأطفال بل ليسوا حتى آخر هم عنده. وهذا ما تؤكدُه النسبة المرتفعة للأزواج المهملين لشؤون أسرهم واللامبالين بما يحدث داخلها وبين أفرادها، وقدرت نسبتهم بـ 63.82% بمجموع 30 مفردة، ثم تليها فئة الأزواج المتشددين والقاسيين خاصة مع زوجاتهم بنسبة 36.17% بمجموع 17 مفردة، وللأسف لم نجد ودائماً حسب تصريحات المبحوثات أي نسبة للأزواج المتفهمين والعطوفين على حال زوجاتهم أي 00% أكدت لنا هذه البيانات أن الزوج العنيف يتصف باللامبالاة والإهمال والتشدد والقسوة.

جدول رقم 24: يوضح البيانات التي تخص إنفاق الزوج السابق للمبحوثة على أسرتهما

التكرارات	ك	%	/	التكرارات	ك	%
الفئات				الفئات		
لأنه بطل	09	24.32	في حالة لا ينفق	ينفق	10	21.27
دخله غير كافي	01	02.70		لا ينفق	37	78.72
يفضل الإعتماد على والديه	02	05.40		المجموع	47	99.99%
الإعتماد على دخل الزوجة	25	67.56	/			
	37	99.88%				

بيانات هذا الجدول مرتبطة بنتائج الجدول 22، فقد ذكرنا أن الزوج الفقير لا حيلة له في الإنفاق، أما العامل والذي ينتمي لطبقة اجتماعية راقية فهو يمتنع عن الإنفاق على أسرته هذا ما صرحت به 37 مبحوثة بنسبة 57.44% ويعود السبب حسب الفئات المبينة في

الجدول المرفق إلى اتكال الزوج واعتماده على زوجته العاملة والتي تتحصل على راتب جيد يكفي لتغطية حاجات الأسرة، ويفضل الزوج التمتع بما لها بإنفاقه على ما يجلب له الرفاه والتسلية دون إغارة الاهتمام بجهد الزوجة وتعبها، فيسلبها حقها في التصرف بمالها الذي كسبته من عملها المضني، وفي حال رفضها التنازل عن راتبها الشهري سيلجأ إلى ضربها أو ضرب أطفالها وفي كثير من الأحيان يهددها بالطلاق، ونسبة هذا الصنف من الأزواج تحددت بـ 67.56% تمثلها 25 مفردة، والسبب الثاني فيرجع لعدم مزاولته أي عمل يضمن له دخلا كافيا لتلبية حاجات الأسرة وهذا ما أدلت به 09 مبحوثات بنسبة 24.32% . تؤكد لنل بيانات هذا الجدول أن الزوج يفضل في أغلب الأحيان أن يظفر بامرأة عاملة حتى لا يحمل على عاتقه مسؤولية الإنفاق على الأسرة فيخيرها بين أن تعمل في مقابل أن تنفق وتتنازل عن راتبها أو أن تمكث بالبيت وتعاني مع أطفالها الإهمال. أن هذا الأمر هو إنتهاك صارخ لحقوق الزوجة وهو صورة واضحة للعنف الذي تعانيه من الزوج.

الجدول رقم 25 : يوضح البيانات المتعلقة بسكن الزوجة سابقا

إيجار		ملك		التكرارات
%	ك	%	ك	الفئات
72.34	34	27.65	13	مستقل
27.65	13	72.34	34	مع العائلة
%99.99	47	%99.99	47	المجموع

إهتمامنا بهذه النقطة بالذات له علاقة بالعنصر الذي أدرجناه في الفصل الرابع والذي كان بعنوان شروط استقرار الأسرة، وحسب الإتجاهات النظرية التي عرضناها تبين أن من أهم تلك الشروط هو ضرورة توفر مسكن يضمن لكل أسرة الأمن والطمأنينة والحماية من كل الأخطار التي قد تهدد إستقرارها.

الأغلبية الساحقة من إجابات المبحوثات أكدت أنها كانت تسكن مع العائلة، الأصلية للزوج والمكونة من الأب والأم وإخوة متزوجون بالمسكن نفسه وإخوة غير متزوجين وهناك حالات بوجود أخوات مطلقات مع أطفالهن والنسبة مرتفعة جدا تقدر بـ 72.34% ممثلة بـ 34 مفردة، وبناء على تصريحات المبحوثات فإن المسكن المشترك يشكل جوا مشحونا بين الأسر الجديدة داخل العائلة الممتدة والصراع يبدأ عندما ترغب المرأة في الحصول على مسكن خاص ومستقل بعيدا عن مراقبة الوالدين الذين يتحكمان في توجيه حياة إبنهم إلا أن هذه الرغبة تتكسر وتحطم أمام جدار رفض الزوج طبعاً نزولاً عند رغبة أبيه وأمه، وهنا تزداد حده التوتر ويصعب على الزوجين الحوار والتفاهم والوصول إلى حل لنزاعاتهم التي تكون في كثير من الأحيان مستمرة، لأن الأمر كله يخضع للسيطرة الأبوية.

- وتمثل نسبة 27.65% بـ 13 مفردة ممن تمكن من الحصول على مسكن مستقل بعد مشاحنات وصدامات مع أهل الزوج ، تقول المبحوثات رغم تمكنهن من تحقيق إستقلالية في المسكن إلا أنهن لم يتمكن من تحقيق الإستقرار والمحافظة على أسرهن، لأن التدخل العائلي يبقى ملازماً لحياتهن يبدووا واضحاً أن المسكن المشترك يكون مشحوناً دائماً بالضغوطات

والنزاعات التي تعمل على تهديد إستقرار الأسر الفتية. وهذا ما تؤكده نسبة 72.34% التي تملك عقد الملكية والتوثيق لمسكنها وهي النسبة نفسها للمسكن العائلي المشترك فعلى الأغلب أن العائلة الممتدة تملك مسكنا موثقا، في حين نجد 27.65% من مفردات مجتمع البحث مسكنها كان مستأجرا وهن من القليلات اللواتي استطعن الاستقلال بحياتهن بعيدا عن العائلة. وفي الحقيقة فإن الحصول على مسكن مستقل يقلل من درجة التدخل العائلي في الأمور الخاصة بين الزوجين، فهناك مشكلات زوجية لا تحتاج سوى للجلوس والتفاهم معا دون تدخل أطراف أخرى، هذه الأخيرة التي قد تعمل على تعميق المشكل وزيادة التوتر بين الزوجين فتفشل المساعي في حل النزاعات والخلافات، بل هناك من التدخلات التي تهدف إلى تقليل أواصر الأسرة ويتعدى الأمر إلى تطليق الزوجة.

جدول رقم 26 يوضح توفر المسكن على كل المرافق الضرورية:

		التكرارات
الفئات	ك	%
يتوفر	21	44.68
لا يتوفر	26	55.31
المجموع	47	99.99%

نلاحظ من خلال بيانات هذه الفئة أن 26 مبحوثة قد صرحت بأن المسكن الذي كانت تعيش فيه لا يتوفر على كل المرافق الضرورية للحياة الجيدة بنسبة 55.31% وبناء

على المقابلات الميدانية فإن أغلب المساكن المشتركة والتي هي ملك للمسؤول عن العائلة فهي تفتقر لكثير من المرافق الضرورية من حيث أنها غير مجهزة بصورة تضمن العيش الكريم للأسرة و بها أي أنها غير صالحة وتفتقر لأدنى شروط النظافة والسلامة الصحية، وكذلك بالنسبة للمساكن المستأجرة فقد تعرضت مرافقها للخراب والفساد بسبب توالي المستأجرين وإهمالهم لشروط المحافظة على ممتلكات الغير، فرغم أن الدين الإسلامي أمرنا بأداء الأمانات إلى أهلها واحترام خصوصيات الآخرين إلا أن بعض الفئات في مجتمعنا لا تعير هذا الأمر أي اهتمام بل أنه يعمل على إفسادها لأنها ممتلكات لا تعنيه فهو يستغلنا لصالحه فترة معينة ثم يتركها لغيره ولا يكلف نفسه عناء إصلاح ما أفسده، الفئة الثانية التي يتوفر مسكنها على أهم المرافق وخاصة التي تتوفر على شروط النظافة والسلامة والصحة النفسية والجسمية للأفراد قدرت نسبتهم بـ 44.68% ممثلة في 21 مبحوثة، وهي نسبة معتبرة ممن يتحملون أعباء تهيئة البيوت وتجهيزها للحصول على الحياة الحضرية والعصرية الراقية. فما يمكن استنتاجه أن المسكن إذا ما كان مشتركا وغير متوفر على شروط الحياة الضرورية سيكون محيطا تدفع معطاته وظروفه القاسية إلى تدهور الحياة الزوجية واستحالة استمرارها.

ثالثا : عرض و تحليل وتفسير البيانات الخاصة بالعنف الذي تعرضت له المبحوثة .

الجدول رقم 27: أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة حسب رأي المبحوثة:

الفئات	التكرارات	ك	%
الضرب بدون سبب و المحدث لعاهة	09		19.14
السب و الشتم	11		23.40
التحقير و الإستهزاء	11		23.40
الإغتصاب	00		00
القتل	00		00
الترهيب و الإختطاف	00		00
الإهمال و الهجر	07		14.89
الخيانة الزوجية	09		19.44
المجموع	47		%99.99

يعرض الجدول نسب متفاوتة حول نظرة المبحوثة للعنف الذي يوجه ضد المرأة بصفة

عامة حيث صرحت نسبة 23.40% من مفردات مجتمع البحث والممثلة بـ 22 مفردة أن

العنف ضد المرأة يتمثل في إيذاء المرأة بالسب والشتم وكذا تحقيرها والاستهزاء بها، تليها

نسبة 19.14% ممثلة بـ 18 مفردة لفتتين صرحت فيها المبحوثة أن العنف الموجه ضد

المرأة يتمثل في الضرب بدون سبب والمحدث لعاهة وكذا الخيانة الزوجية، تأتي في الأخير

نسبة 14.89% من مجتمع البحث تمثل 07 مفردات صرحت أن العنف يعني بالنسبة لها

الخصام والإهمال. وعند استفسارنا عن عدم إقرار المبحوثات للاغتصاب والقتل والاختطاف والترهيب كأشكال كذلك للعنف الموجه ضد المرأة فقد صرحن في المقابلة الميدانية أن الأشكال التي تم انتخابها إن صح القول هي الأشكال الأكثر انتشارا وشيوعا بالمجال المكاني للدراسة وذلك حسب معرفتهم المسبقة بمن تعرض للعنف من طرف أزواجهن، نستنتج أن أكثر أشكال العنف انتشارا بالمدينة محل الدراسة الميدانية هي: السب والشتم، التحقير والاستهزاء، الخصام والإهمال بالدرجة الأولى أي أنه عنف نفسي معنوي ثم يأتي العنف الجسدي بدرجة ثانية وهو الضرب بدون سبب والمحدث لعاهة جسيمة.

جدول رقم 28- يوضح البيانات المتعلقة بمعرفة المرأة بحقوقها ومكانتها الإسلامية معا

الفئات	التكرارات	ك	%
أعرف حقوقي ومكانتي في الإسلام	47	47	100
لا أعرف	00	00	00
المجموع	47	47	100%

فقد صرحت كل المبحوثات وبنسبة 100% أنهن جد مدركات لكل حق من الحقوق التي كفلها لها الإسلام والقانون الوضعي ومن خلال المقابلة تأكدنا أن كل مبحوثة تعلم تماما أنها إنسان لها الحق في العيش والتمتع بكل ما طاب ولذ في هذه الحياة وكذا من حقها الترفيه عن نفسها والتعبير عن رأيها عما يعكر صفو حياتها، وتتمتع بإمكانيات تسمح لها

بالمساهمة في تقدم وإسعاد أسرتها، تقول المبحوثات 'أعرف مالي من حقوق وما علي من واجبات وأن الإسلام كرمني واخرجني من الظلمات إلى النور فحرم تعذيبي وإهانتني وأمر بالرفق بي، إلا أن هذا لا يحدث بواقعنا رغم أننا مجتمع مسلم'. ونشير إلى أن معرفة المرأة بكل حقوقها وواجباتها ترجع إلى القدر الجيد من التعليم الذي تحصلت عليه وإلى تناقل الخبرات عبر الأجيال.

جدول رقم 29: يوضح شعور المبحوثة بالإهانة:

التكرارات	ك	%	الفئات
أشعر	47	100	
لا أشعر	00	00	
المجموع	47	%100	

تقول كل المبحوثات وبنسبة 100% أنهن كن يشعرن بالإهانة أثناء فترة زواجهن بسبب العذاب النفسي الذي كانت تعيشه من قبل زوجها، وحسب تصريحات المبحوثات فإن هذا النوع من العنف هو أشد قسوة وأكثر مرارة من غيره، فتراكم هذا الشعور يدفع بها إلى التفكير في الهروب من زوجها وأسرتها بعيدا حتى تتحرر من العذاب النفسي الذي تعيشه.

جدول رقم 30: يوضح توجه المبحوثة نحو الانضمام إلى جمعيات تناهض العنف ضد

المرأة

النسبة %	ك التكرارات	الفئات
06.38	03	فكرت و انضممت
93.61	44	لم أفكر و لم أنضم
99.99	47	المجموع

يعرض الجدول رقم 30 توجه المبحوثة نحو الانضمام لجمعيات تناهض العنف ضد المرأة: النسب الموضحة في الجدول تشير إلى أن الأغلبية الساحقة لم تفكر في الانضمام للجمعيات المعنية بحماية المرأة من العنف الذي تتعرض له، ويرجع السبب حسب مجتمع البحث أنه لا توجد جمعيات متخصصة في هذا الشأن بالمدينة مجال الدراسة الميدانية على وجه الخصوص، إذن فنسبة 93.61% والممثلة لـ 44 مفردة لم تتمكن من الانضمام إلى جمعية مناهضة للعنف ضد المرأة بسبب قلة مثل هذه الجمعيات والتي لها دور مهم في مساعدة المرأة على رفع درجة الوعي عندها خاصة كيفية مواجهة العنف الذي يمكن أن تتعرض له ويلحق ضررا بها وبأطفالها وأسرتها وهي جمعيات تهدف لحماية المرأة والأسرة معا، كما أنها تسهم في مساعدة كل امرأة تعرضت لأزمات نفسية قاسية جراء صورة من صور العنف المنتشرة إلى الخروج من حالتها المغلقة والمحطمة لمحاولة البدء من جديد.

وتبقى 03 مفردات من مجتمع البحث قد حضين بفرصة الانضمام إلى جمعية خاصة بمناهضة العنف ضد المرأة وقدرت نسبتهم حسب الجدول السابق بـ 6.38% وهي تمثل فئة النساء اللواتي تحصلن على الدراسات العليا (لما بعد التدرج) ويعملن بمناصب مهمة هذه المؤهلات ساعدت في إيصال صورة المرأة المعنفة بالمجال المكاني للدراسة إلى الرأي العام بمجتمعنا الجزائري خاصة عن طريق فتح مجال للتواصل عبر شبكات التواصل الإجتماعي.

الجدول رقم 31 : يوضح البيانات المتعلقة بالعنف الذي تعرضت له المبحوثة قبل الزواج و علاقته بالمتسبب به.

%	الجموع	ع. اجتماعي		ع. نفسي		ع. جسدي		ع. لفظي		أشكال العنف الفئات
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
46.80	22	18.18	04	13.33	03	31.81	07	36.36	08	الأب
21.27	10	00	00	00	00	30	03	70	07	الأم
25.53	12	16.16	02	16.66	02	33.33	04	33.33	04	الأخ
4.25	02	100	02	00	00	00	00	00	00	أحد الأقارب
02.12	01	00	00	00	00	100	01	00	00	أجنبي
99.97	47	17.02	08	10.63	05	31.91	15	40.42	19	

توضح بيانات الجدول رقم 31 صور العنف الذي تعرضت له المبحوثة قبل زواجها وكذا المتسبب لها بالعنف، وكانت الصور المقترحة في استمارة المقابلة تشمل العنف اللفظي والعنف الجسدي والعنف الاجتماعي، في حين المتسبب في العنف فيكون من أحد الوالدين أو الإخوة أو الأقارب أو من أحد الأجانب.

يعتبر العنف ظاهرة قديمة جدا وجدت بوجود الإنسان الأول وأكثر من يتعرض للعنف هي المرأة وأكثر المتسببين لها بالضرر هو الرجل أبا كان أو أخا أو زوجا على الأغلب، وبيانات هذا الجدول توضح أن أكثر من يمارس العنف ضد المرأة هو الأب حيث تعرضت المبحوثات إلى العنف من قبله بنسبة 46.80% ممثلة بـ 22 مفردة، وتمثل هذا العنف خاصة في صورة العنف اللفظي والجسدي بنسب 36.36% و 31.81% على التوالي، وتهر نسبة 18.18% من المبحوثات حرمن الأب المتشدد من حقهن في التعليم، هذه البيانات تعكس صورة الأب المتسلط المتشدد والقاسي، وتعيدنا إلى طبيعة الأب في زمن بعيد أين كان الأب يحتقر البنت ويهيل عليها الأعمال والأشغال الشاقة، ويوهمها أنها خلقت لتجلس بالمنزل وتطيع أمر والدها وتساعد في كل الأعمال ويحرمها من كل حقوقها الإنسانية خاصة حقها في التعليم حيث لاحظنا في الجدول أن 4 مفردات من العينة قد حرمن الأب من ذلك (وهو من صور العنف الاجتماعي)

-بعد الأب يأتي الأخ في المرتبة الثانية ممن مارسوا العنف ضد مفردات مجتمع الدراسة حيث نجد أن نسبة 25.53% من الإخوة قاموا بتعنيف أخواتهم منهم 33.33% قاموا

بضريهن وشتمنهن لسبب ودون ذلك، و16.16% ممن من إتمام الدراسة بعد أن تمل الأخ المسؤولية. وحسب تصريحات المبحوثات فإن تصرف الأخ لهذا السلوك العنيف يعود لأحد السببين الأول أنه الولي المباشر للمبحوثة بعد وفاة والدها حيث يكون الأخ المسؤول المباشر على الأخت ويعطي لنفسه حق التعامل معها بكل قسوة وعنف حتى يبسط سلطته وتستسلم الأخت وتطيعه في كل أمره، هذه الأخيرة التي لا تجد بدا غير الرضوخ وتنفيذ ما يطلبه الأخ وإن كان خارجا عن إرادتها وسالبا لحقوقها وحرمتها. ويعتقد الأخ بهذا التصرف أنه يؤدي الأمانة ويبرر تصرفاته بخوفه على مصلحة الأخت، لذلك يشدد عليها حتى دخولها بيت الزوج.

أما الحالة الثانية فتتمثل في الأمر الذي يعطيه الأب للأخ بتولي أمر أخته ومراقبتها ومعاقبته إن انتهجت مسلكا خاطئا قد يعرض العائلة إلى تصادمات مع المحيط الخارجي (الجيران والعائلة الكبيرة) فيستغل الأخ هذا الوضع ليمارس قوته وجبروته على الأخت التي كانت ولازالت حسب ما صرحت به المبحوثات خاضعة لسلطة الرجل أبا كان أو أختا فكلاهما يحرمانها من أدنى الحقوق ويعاملانها بالدونية والإهمال.

-تأتي فئة الأم التي تمارس العنف ضد بناتها ثالثا حيث قدرت نسبتها بـ 21.27% توزعت بين الضرب والشتم بنسب 70% و30% على التوالي، وقد فسرت لنا المبحوثات اللواتي تعرضن للضرب والسب والشتم من قبل الأم أن سبب ذلك يرجع لردة فعل الأم من تعنيف

زوجها, كما أوضحت لنا بعض المبحوثات أن العنف الذي تعرضن له كان من طرف زوجة الأب. ولا نريد التفصيل أكثر فالوضع لا يحتاج.

-الفئة الرابعة ممن مارسوا العنف على مجتمع البحث كان أحد الأقارب ممثلا في العم حيث أدلت مبحثين وبنسبة 4.25% أن العم كان له الحق في التدخل في شؤون حياتهما وهذا بحكم العرف حيث أن القانون السائد داخل العائلة الممتدة خاصة التي تشترك في مسكن واحد وهو أن كل الأعمام لهم حرية التصرف مع كل بنات العائلة خاصة بالعقاب النفسي والبدني.

-في الأخير تأتي فئة الأجانب فقد تعرضت مبحثة واحدة للضرب بنسبة 2.12% وقالت المبحثة أن هذا العنف كان من طرف الجار الذي كان يعرف وضعيتها كونها يتيمة ولا أحد يدافع عنها فكان يطلب منها الفعل المخل بالحياء وحين ترفض يتعرض لها بالعنف.

جدول رقم 32 : يوضح ردة فعل المبحثة على العنف الذي مورس عليها قبل الزواج

الفئات	التكرارات	ك	%
الاستسلام و الرضوخ	41	41	87.23
الهروب من المنزل	03	03	06.38
الدفاع عن النفس	02	02	4.25
تقديم شكوى لدى الهيئات القانونية	01	01	02.12
المجموع	47	47	99.98%

بيانات الجدول رقم 32 توضح لنا رد فعل المبحوثة على العنف الذي تعرضت له من طرف فئات الجدول رقم 08 قبل زواجها.

إن البيانات الموضحة في الجدول توضح أن الأغلبية الساحقة من مجتمع البحث قد اتجهت نحو الاستسلام والرضوخ وهذا بنسبة 87.23% وممثلة بـ 41 مفردة، حسب تصريحات المبحوثات أن البنت لم يكن لها أي حق في إبداء ردة فعل من قول أو فعل فلا حول لها ولا قوة وشعورها بالضعف والقهر يمنعانها من مواجهة العنف الموجه ضدها، فهي تحسب دائما أنها مخلوق ضعيف مسلوب الحرية والحقوق وتابعة للأب أو الأخ على وجه الخصوص، وراضخة لسلطته، في حين تأتي فئة اللواتي هرين من المنزل بسبب ما تعرضن له من العنف ثانيا ونسبة 6.38% ممثلة في 03 مفردات ثم تأتي فئة المبحوثات اللواتي دافعن على أنفسهن وواجهن العنف بالعنف بنسبة 4.25% ثم النسبة الأخيرة وهي 2.12% ممثلة بمفردة واحدة قامت بتقديم شكوى لدى الهيئات المختصة إثر العنف الذي تعرضت له وهذه الحالة هي تلك التي تعرضت لمضايقات شديدة وعنيفة من قبل أحد الجيران.

تستنتج من خلال بيانات الجدولين 31 و32 أن الذهنية التي تشجع استمرار ممارسة الأب والأخ العنف ضد البنت خاصة لازلت راسخة. وللأسف فالفتاة لازلت في كثير من العائلات تبقى تابعة وخاضعة لاحق لها في الإبداء برأيها أو المشاركة في القرارات الأسرية وليس لها أن تقبل أو أن ترفض أي أمر وهذا يدخل في إطار عملية التنشئة الأسرية والتي تؤدي فيها الأسرة دورا مهما في تكوين شخصية الطفل، فكثير من الأسر تفضل إنجاب

الذكور دون الإناث لأن هذه الأخيرة تشكل تهديدا لشرف العائلة، كما أن الكثير من الأسر تحسن تربية الذكور على الإناث لأن الذكر هو عماد الأسرة ومن يحمل اسمها ويحافظ عليه.

الجدول رقم 33 : يوضح أول تعرض المبحوثة للعنف من زوجها السابق

المجموع		أحيانا		دائما		تكرار العنف
%	ك	%	ك	%	ك	أول تعرض للعنف
25.53	12	13.63	03	36	09	منذ الأيام الأولى من الزواج
53.82	30	77.27	17	52	13	بعد أشهر من الزواج
10.63	05	09.09	02	12	03	بعد سنوات من الزواج
99.98	47	99.99	22	100	25	المجموع

ما يمكن ملاحظته من خلال البيانات المدرجة في هذا الجدول أن 52% من المبحوثات قد تعرضن للعنف من طرف أزواجهن بعد أشهر قليلة من الزواج وهذا ما عبرت عنه 13 مبحوثة ثم تأتي الفئة الثانية وتتمثل في المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف من طرف أزواجهن منذ الأيام الأولى للزواج.

بنسبة 36% ممثلة في 09 مبحوثات ثم ثالثا تأتي 03 مبحوثات صرحن بأنهن تعرضت للعنف من طرف أزواجهن بعد عدة سنوات من الزواج.

البيانات تؤكد أن الزوج لم يقصر أبداً في ضرب زوجته ولم يدخر في ذلك أي جهد حتى في الأيام الأولى لزوجهما، واستناداً لإجابات المبحوثات ورجوعاً إلى تحليل وتفسير بيانات الجداول السابقة نجد أن أسباب اتجاه الزوج نحو تعنيف زوجته تعود خاصة إلى عدم التوافق النفسي والفكري بين الزوجين وعدم وجود مجال للحوار بينهما، وتقول المبحوثات أن الضرب يكون بداعي ودونه ويمكن لنا أن نتصور الحالة النفسية لكل مبحوثة فلم تسلم لا من العنف وهي فتاة في بيت والدها ولا من الزوج، وسنعرف من خلال تحليل بيانات الجداول الآتية سبب تعرض الزوج بالعنف لزوجته خلال فترة زواجه بها.

الجدول 34 : يوضح شكل العنف الذي تعرضت له المبحوثة من قبل الزوج والوسيلة المستخدمة فيه.

ك	%	نوع الوسيلة المستخدمة	ك	%	
12	70.58	الأيدي و الأرجل	19	40.42	عنف لفظي
02	11.76	العصى	11	23.40	عنف معنوي (نفسي)
02	11.76	الحزام	17	36.17	عنف جسدي
01	5.88	آلة حادة	47	99.99	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 أن العنف الموجه ضد المرأة له صور مختلفة وينتشر بنسب متقاربة ومخيفة، فنجد أن المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف اللفظي (السب

والشتم والصراخ النعت بصفات قبيحة) يمثل نسبة 40.42%، واللواتي تعرضن للعنف الجسدي (الضرب على وجه الخصوص يمثلن نسبة 36.17% أما اللواتي تعرضن للعنف المعنوي (الإهانة والإحتقار والسخرية من طرف الزوج) فمثلن نسبة 23.40% نستنتج أن بيانات الدراسة الميدانية قد طابقت ما هو نظري حيث أن أشكال العنف الموجه ضد المرأة تتنوع وتختلف وهي متداخلة حيث يمكن القول أن العنف الجسدي يزامن العنف اللفظي وكذلك المعنوي ويستمد الزوج سلطته في ممارسة العنف على زوجته من الأعراف والتقاليد السائدة في مجتمعه حيث يبرر فعلته بأنه قوام ويحق له ضرب زوجته باسم التأديب الذي أقرته الشريعة الإسلامية ويستغل قوته البدنية ليبسط جبروته على مخلوقة ضعيفة في التكوين النفسي والجسمي جراء ما عانتها من تعنيفات سابقة.

والمتأمل لبيانات هذا الجدول يلاحظ أن العنف الجسدي المتمثل خاصة في صورة الضرب قد تنوعت الأساليب والوسائل المستخدمة فيه، فنجد أن نسبة 70.58% من النساء تعرضن للصفع بالأيدي طبعا على الوجه والركل بالأرجل ومنهن من تعرضن للضرب بالعصا والحزام بنسب متساوية قدرت بـ 11.76% لكل فئة وقد أجابت مبحوثة أنها تعرضت للضرب بآلة حادة من طرف زوجها بنسبة 5.88% وعند استفسارنا عن نوع الآلة وجدنا حالة ضرب بسكين .

نستنتج أن ما هو شائع في أسر مجتمع الدراسة هو الانتشار الواسع لأشكال عديدة من العنف الموجه ضد المرأة وبأساليب مختلفة وهذا الأمر هو خروج عن كل المبادئ

والأخلاق والقيم الإنسانية والتعاليم الدينية وكذا القواعد القانونية وهذا ما رأيناه في القسم النظري.

الجدول رقم 35 : يوضح الأسباب الكامنة خلف العنف الواقع على المبحوثة من طرف زوجها

الفئات	التكرار	ك	%
التمرد و العصيان		00	00
ادمان الزوج و اهماله شؤون الزوجة والأسرة		03	6.38
الندم على الزواج		09	19.14
تدخل الالهل بالحياة الخاصة للزوجين		05	10.63
الفروق التعليمية		09	19.14
ضغوط الحياة الاقتصادية		19	40.42
الخيانة الزوجية		02	04.25
المجموع		47	99.96

توضح البيانات الإمبريقية التي أدلت بها مفردات مجتمع البحث حول أسباب العنف

الذي يمارسه الزوج ضد زوجته بالمجال المكاني للدراسة أنه يأخذ منحنيين فالأول يتعلق

بالأسباب التي ترتبط بطبيعة وشخصية الزوج العنيف وهو ما رأيناه في الجدول رقم 11 والمنحنى الثاني يمكن أن نقول عنه خارجي أي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالزوج العنيف وتلك الظروف حتما تشكل ضغوطات دافعة للميل نحو العنف, ونحاول نحن من خلال بيانات هذا الجدول فهم العوامل التي تدفع بالزوج إلى تعنيف زوجته. إذن تشير الإحصائيات المسجلة أن أحد أهم أسباب العنف ضد المرأة هو سبب خارجي يحدث خارج نطاق الزوج، وهو عامل ضغوطات الحياة الاقتصادية بنسبة 40.42% فالفقر والعوز الاقتصادي الذي يتمثل في فئة الدخل وصعوبة الإنفاق وهاجس البطالة وغلاء المعيشة من أقوى العوامل التي تساعد على وقوع شجارات بين الزوجين داخل الأسرة وخاصة أمام الأطفال، ويتطور هذا الشجار في أغلب الأحيان ليتحول إلى سلوك عنيف سواء بالسب والشتم أو الضرب، وتبين الاحصائيات الميدانية أن الأسرة في الوسط الحضري تعاني كثيرا من الضغوطات الاقتصادية، فالمدينة تفرض على كل أسرة مسايرة العصر والتقدم التكنولوجي والأخذ بكل عوامل التحضر، وكل هذا يتطلب المزيد من النفقات، المعيشة، التعليمية، الصحية الترفيهية ويجد الزوج نفسه عاجزا عن الوقوف في وجه كل تلك المتطلبات.

-وتذهب نسبة 19.14% من المبحوثات إلى أن سبب تعنيف الزوج لها يرجع إلى ندم الزوجة من ارتباطها بالزوج بسبب الإرغام على الزواج، وأنها كانت رافضة في الأصل ذلك الرجل وأرغمت على الزواج به، تقول المبحوثات هذا الندم يعود إلى فشلها في التوافق مع

زوجها خاصة أنها لا تكن له أي نوع من مشاعر الحب ولهذا السبب تعاني عدم الرغبة في أداء وظائفها الزوجية تجاه زوجها وهو ما يكفله له الشرع الإسلامي، هذا الرفض من طرف الزوجة يقابله إرغام الزوجة على ذلك مما يجعلها تشعر أنها تواجه عنفا جنسيا من طرف زوجها الذي أكرهت على الارتباط به، وهذه إحدى أخطر نتائج إرغام الفتاة بالزواج من رجل لا تقبله شريكا لحياتها مدى العمر.

نستنتج أن عدم التوافق الجنسي يؤدي حتما إلى غضب الزوج الذي يرى أن سلوك المرأة هذا هو نشوز فيلجأ إلى ضربها وإهانتها مدعيا تأديبها لا مباليا بحالتها النفسية التي دفعت بها إلى ذلك النشوز وهذه النتائج تؤكد ما تطرقنا إليه في القسم النظري عن سبب نشوز الزوجة وكيفية تأديبها (أنظر القسم النظري).

- وبالنسبة نفسها أي 19.14% اتجهت إجابات المبحوثات إلى أن سبب وقوع الخلافات والصراعات والشجار بين الأزواج يعود إلى الفروق في المستوى التعليمي حيث صرحت 09 مفردات أنهن واجهن صعوبات في إيجاد أسلوب للتعامل مع أزواجهن الذين هم أقل مستوى تعليمي منهن، حيث ظهرت صعوبات في إمكانية التواصل والتفاهم، ما يدفع بالزوج إلى الشعور بتدني تقدير الذات والخلل أمام زوجته ومحيطه من جهة وإلى الشغور بالغيرة والحسد من جهة أخرى، والنقاش العقيم دائما يشجع على حصول الخلافات والشجار ويتعداه إلى السب والضرب والإهانة.

- وتأتي نسبة تدخل أهل أحد الزوجين في الشؤون الخاصة لهما ثالثا كعامل من العوامل التي تؤدي إلى سلوك التعنيف حيث بلغت نسبة استجابات المبحوثات حول هذه الفئة بـ 10.63%، وفي هذا السياق نجد أن الخلافات العائلية لطرفي العلاقة الزوجية تمتد إلى المحيط العائلي الأول أي أسرتي الزوجين، فتتدخل في شؤون الحياة الزوجية كتدخل الحموات وأخوات الزوج وإخوته في

إتخاذ بعض القرارات التي تخص حياتهما، ومن خلال إجرائنا للمقابلات مع النساء اللواتي تعرضن للعنف أكدن أنهن عانين كثيرا بسبب تدخل أهل الزوج في حياتهن الخاصة مع الزوج خاصة داخل المسكن العائلي المشترك، وكانت تلك التدخلات تثير الكثير من الخلافات والصراعات بين الزوجين وتستمر أحيانا لفترات طويلة وتتطور لتجسد شكل من أشكال العنف المصرح به، وكل هذه المعطيات تمهيد لانتهاة العلاقة الزوجية ويحدث هذا في مرات كثيرة يطلب من أوالدي الزوج.

- كذلك من العوامل التي صرح بها مجتمع البحث والتي يمكن أن تسهم في تعنيف الزوج لزوجته هو إهمال الأسرة وتعاطي الزوج للمخدرات وإدمانه الكحول، وقد وجدنا من خلال الجدول المرفق أن 03 مفردات من العينة أكدن استحالة الاستمرار في العيش مع الزوج بسبب عودته إلى البيت وهو فاقد للوعي بسبب إدمانه الكحول وكذا بسبب تعاطيه للمخدرات داخل المنزل دون خوف وحسب إجابات المبحوثات فإن الزوج وهو في هذه الحالة يكون أكثر إقداما على ممارسة العنف بجميع صورته داخل الأسرة سواء مع زوجته أو مع اطفاله.

-تأتي الفئة الأخيرة من المبحوثات صرحن أن سبب تعنيف الزوج لزوجته هو اكتشاف هذه الأخيرة لخيانتها وذلك بنسبة 4.25% فالمبحوثة ترفض بأي شكل من الأشكال أن يخونها زوجها وأن يفكر في الزواج بعدها وهذا شعور طبيعي لدى كل امرأة، وسبب مواجهة الزوجة لزوجها يقوم هذا الأخير بإلقاء اللوم عليها من حيث إهمالها شؤونه وشؤون أطفاله وأسرته أو تمردها وعصيانها لمتطلباته مبررا في ذلك سبب قيامه بالخيانة، وفي أحيان أخرى ينفي هذا الاتهام الموجه له.

الجدول رقم 36 : يوضح رد فعل المبحوثة نحو العنف الذي تعرضت له من طرف زوجها

الفئات	التكرار	ك	%
-الاستسلام و الرضوخ	00	00	00
-مواجهة العنف بالعنف	16	16	34.04
-الهروب من المنزل و طلب الطلاق	17	17	36.17
-تقديم شكوى للسلطات القانونية	14	14	29.78
المجموع	47	47	99.99

نحاول من خلال تحليل بيانات هذا الجدول معرفة ردود أفعال المبحوثة أثناء تعرضها

للعنف من طرف زوجها ومقارنته مع ردود أفعالها قبل زواجها حسب بيانات الجدول 32.

المتأمل لإحصائيات الجدول المرفق يستطيع أن يكشف عن حقيقة مفادها أن المرأة

المتزوجة (بمجتمع البحث) ترفض أي شكل من أشكال العنف تمارس ضدها خاصة من

طرف زوجها ورفضها هذا يكون إما بالعنف المضاد أو الهروب من المنزل أو تقديم شكوى للسلطات المكلفة بشؤون الأسرة، ويعد الهروب من المنزل نوع من ردود الفعل السلبية لأنها لا تقوى على مواجهة زوجها الغاضب والعنيف، وهذا ما تؤكدته نسبة 36.17 تمثل 17 مفردة من المبحوثات فضلن الهروب من المنزل الزوجي بدلا من الاستسلام أو الرضوخ للزوج.

ويرون في الهروب حل مبدئي حيث تجد المرأة فرصة لإعادة ترتيب أفكارها وتقرر ما يمكنها فعله تجاه التصرفات العنيفة مع زوجها، كما أن الهرب أفضل من إبداء رد فعل عنيف لأنها لا تقوى على مواجهة الزوج وهو في أقصى حالات الانفعال والغضب، في حين صرحت 16 مفردة بنسبة 34.04% من المجتمع الكلي للدراسة أنهن يمارسن العنف المضاد بالأسلوب نفسه الذي يمارسه الزوج، وهي بذلك تعبر عن الرفض التام لتصرفات زوجها، وهي بفعلها تدافع عن نفسها أثناء تعرضها خاصة للضرب، وهنا قد أفادتنا المبحوثات بأنهن في عدة مرات يفكرن في الانتحار هربا من الجو العنيف الذي يعشنه في أسرهن.

-وفي بعض الأحيان تمارس المرأة العنف ضد زوجها بعد تعرضها للضرب المبرح والإهانات المستمرة والمعاملة السيئة أمام الأطفال والعائلة والتشهير بسوء أخلاقها وتصرفاتها حتى يتمكن من تبرير أفعاله وتحقيق ما يهدف إليه من مطامع كالزواج بأخرى أو تطليقها أو

أن تسلمه ما تملكه من ثروة مالية مقابل تركها تعيش مع أولادها، وفي هذا الشأن يحقق الزوج تفوقا ملحوظا لأن العادات والتقاليد تقف في صف الرجل وضد المرأة.

-وتشير البيانات كذلك إلى أن 14 مفردة من المجتمع الكلي للبحث صرحن أنه عندما تعرضن للضرب المبرح الذي يخلف عاهة جسدية ولا استمرار الإهانات والعذاب النفسي قررن اللجوء خاصة إلى الشرطة لتقديم شكوى ضد أزواجهن وقدرت نسبتهن بـ 29.78% تؤكد هذه الإحصائيات تغير نظرة المرأة إلى المعطيات في محيطها فالمرأة المتزوجة عكس تلك التي كانت فتاة في البيت الأبوي والتي كانت تستسلم وترضخ لإساءة الأب، الأخ، أو العم فقد قدرت نسبة اللواتي أبدين ردود فعل سلبية بـ 87.23% وهي النسبة الساحقة وقد رأينا أن السبب في تلك الردود يعود إلى مجموعة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلا مكان تلجأ إليه الفتاة المعنفة، أما الآن وبعد أن تلقت المرأة تعليما جيدا وكونت معارف جيدة عن مكانتها الدينية والاجتماعية والقانونية وإدراكها للعقوبات التي يفرضها كل من الدين والقانون على الزوج المرتكب لسلوك العنف ضد زوجته ارتفع عندها مستوى الوعي واستطاعت التغلب على الخوف الذي كانت تعيشه وتجاوزت كل التعقيدات التي وضعتها الأعراف والعادات والتقاليد التي تحط من مكانة وكرامة المرأة، وهنا ما تؤكد نسبة 00% التي وجدت في الجدول عن الفئة التي تقابل العنف بالاستسلام والرضوخ.

الجدول رقم 37 : يوضح مخاطر أو نتائج العنف على المبحوثة والأطفال

الفئات	الكرارات	ك	%
-جروح جسدية		27	57.44
-كسور و عاهات		03	06.38
-فقدان احد الاعضاء		00	00
-توتر دائم و خوف و الم نفسي حاد		07	14.89
-انخفاض مستوى التحصيل الدراسي		07	14.89
-هروب الاطفال من المنزل		03	06.38
المجموع		47	99.98

حيث يتضح لنا من خلال الجدول رقم 37 أن هناك آثار سلبية خطيرة يتركها سلوك العنف من قبل الزوج ضد زوجته وتشير البيانات الإمبريقية أن الآثار الناجمة تمس كل من الزوجة والأطفال.

-فمن الآثار التي يتركها سلوك العنف على الزوجة ارتفاع نسبة المخاطر النفسية والمعنوية للعنف وقدرت بـ 57.44% بعدد مفردات مقدرة بـ 27 مفردة ومؤشرات هذه الآثار تتمثل في التوتر الدائم والخوف من المستقبل المجهول في البيت الزوجية، والألم النفسي الحاد، هذه الآثار أدت بالمرأة إلى انهيار قوتها وتحطم شخصيتها، وقل عندها تقدير الذات، ثم تليها

نسبة مخاطر ونتائج العنف الجسدي والتي قدرت بـ 36.17% ويخلق سلوك العنف الذي يمارسه الزوج على زوجته بالقوة البدنية جروح جسدية متفاوتة الخطورة تمس جميع أعضاء الجسم، وكدمات خطيرة تظهر الوجه خاصة، ومنها من تتعرض لكسور بالجسم وتشوهات خلقية باستعمال وسائل حادة أو سوائل حارقة تخلق منظر تقشعر له الأبدان وهذا ما أجابت عنه 3 مفردات من المجتمع الإجمالي للبحث بنسبة 6.38%.

في حين لم تصرح ولا مبحوثة أنها فقدت أحد أعضائها جراء العنف الذي مورس ضدها من قبل الزوج.

ونريد أن نلفت الانتباه إلى أن 03 مفردات قد تعرض لعنف جسدي بليغ الأثر (مما أدى بهن إلى فقدان) وهن في حالة حمل الأمر الذي أدى بهن إلى فقدان أجنتهن بالإجهاض، وقدرت نسبتهن بـ 6.38% من مجتمع البحث.

-أما بالنسبة للآثار التي يخلفها العنف ضد المرأة على أطفالها فقد حددتها إجابات المبحوثات أن أخطر نتيجة للعنف داخل الأسرة وخاصة أمام الأطفال يتمثل في التوتر والخوف والألم النفسي للطفل بنسبة 42.55%، ثم تصرح بنسبة 27.65% أن الأطفال الذين يشاهدون مباشرة استمرار الصراع والخلاف بين والديهم يؤدي بهم إلى فقدان ثقتهم بأحد الطرفين خاصة إذا ما شاهدوا الأب يعنف الأم وبدون سبب، تأتي ثالثا الفئة التي صرحت بأن أطفالهم انخفض مستواهم وتحصيلهم الدراسي بسبب تكرار وتصاعد المشاكل الأسرية، فالجو داخل المنزل والذي يكون مشحونا بالخلافات والنزاعات يعد عاملا مخيفا في

السير الحسن للدراسة والتعليم، بل يتعدى ذلك ليشكل دافعا قويا لنمو نفسي وفكري غير مستقر وغير متكامل بالنسبة للطفل.

وهناك نسبة مقدرة بـ 6.38% تؤكد أن الجو الغير ملائم للعيش العادي والمستقر والمليء بالممارسات العنيفة والضغوطات الاقتصادية والاجتماعية دفع ببعض الأطفال إلى الهرب من المنزل بحثا عن مكان أكثر استقرار وأمان، وهذه دلالة إحصائية تؤكد أن الجو الأسري المملوء بالمشاحنات والمشاجرات له علاقة كبيرة بهروب أعضاء الأسرة من البيت، لأنه أصبح يشكل خطرا على استقرارها واستمرارها، نستنتج من خلال هذه الإحصائيات الإمبريقية أن المعاملة القاسية للزوج تجاه زوجته داخل المنزل وتعرضها الدائم للإهانة والضرب والشتم تخلق الكثير من المخاطر الجسمية والنفسية والصحية والاجتماعية خاصة على الزوجة وأطفالها بصورة مباشرة وعلى الأسرة بصورة غير مباشرة، إذن فالجو الأسري الذي فقد الأمان والدفء وجب عليه التفكك والضياع.

رابعاً : عرض و تحليل و تفسير البيانات الخاصة بعلاقة العنف الموجه ضد المرأة و تفكك أسرتها .

الجدول رقم 38 : يوضح مكان تعرض المبحوثة للعنف.

الفتات	التكرارات	ك	%
داخل المنزل	47	100	100
في الشارع	00	00	00
في مكان العمل	00	00	00
المجموع	47	100	100

-إن بيانات الجدول رقم 38 توضح العلاقة بين مكان ممارسة العنف من قبل الزوج على زوجته وإمكانية تفكك أسرة بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليل وتفسير معطيات الجدول رقم 25.

نجد أن العلاقة بين نسبة ممارسة العنف ضد المرأة داخل المنزل وأمام الأطفال تتناسب طردياً مع احتمال تفكك الأسرة وهذا ما تؤكدته الإحصائيات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية في هذا الجدول حيث أجابت 47 مبحوثة من المجتمع العام للبحث وبنسبة 100% أي أن تعرض الزوجة الأم للعنف داخل البيت الأسري وأمام أطفال يعد عاملاً ودافعاً قوياً يهدد استقرار الأسرة فتواتر العلاقات العنيفة بين الزوجين وبين الوالدين

وأطفالهم يؤدي إلى زيادة احتمال تفكك الأسرة وهذا ما أكدته مفردات العينة وعلى العكس تماما حيث نفس العينة أكدت تعرضها للعنف خارج منزلها قد لا يؤثر على نفسية أطفالها وعلى علاقتهم الوالدية مما يسهل على الأم تدارك الموقف من أجل المحافظة على راحة أطفالها وسلامة أسرها.

تقول المبحوثات أن الطفل الذي يشاهد العنف بشكل متواصل سيؤدي به إلى تعلمه واكتسابه وبالتالي سيمارسه متى سمحت له الفرصة بالتعبير عن ردود أفعالهم بالعنف وهذا يدخل في إطار التنشئة الأسرية للطفل، يما أن الأم والأب يعتبران القدوة الأولى لطفلها فأليا سيتعلم منهما كل السلوكات سواء كانت صحيحة أو خاطئة ويكون طفلا عنيفا حاضرا ورجلا أعنف مستقبلا وهذا بالتقليد والتعلم.

ونود هنا الإشارة إلى أن أسلوب التنشئة الأسرية للأبناء يؤدي دورا مهما في التأثير على تكوين الطفل النفسي والاجتماعي وحتى الجسمي، وكما سبقت الإشارة إليه أن الجو الأسري المملوء بالمصادمات والصراعات الزوجية أمام الأطفال يتناسب طردا مع تفكك الأسرة وتصدعها خاصة إذا طلب الزوجة الطلاق وهرب الأطفال من المنزل بحثا عن مكان آمن ومريح.

الجدول رقم 39 : يوضح ردة فعل الأطفال تجاه تعنيف أبيهم لأمهم

الفئات	التكرارات	ك	%
الخوف والهرب		05	10.63
مساعدة الأم		03	6.38
مساعدة الأب		00	00
غير مباليين بالأمر		00	00
الألم والعجز		39	82.97
المجموع		47	99.98

بيانات الجدول رقم 39 توضح ردود أفعال الأطفال تجاه العنف الذي يمارسه الأب على أمه المعنفة، وقد أفرزت نتائج الجدول أن نسبة 82.97% من أطفال النساء ضحايا عنف أزواجهن لا يستطيعون حيال ما يشاهدونه من تعنيف فعل أي شيء لأنهم يشعرون بالألم والعجز، وتظهر نسبة 10.63% للأطفال الذين يلجأون للهرب من المنزل بسبب الخوف والفرع من قسوة ما يعايشونه من تعنيف والدهم ضد أمهم، وأبدت إجابات 3 مفردات من مجتمع البحث أن 6.38% من أطفالهن يهرعن لمساعدتهن والتخفيف عليهن وإن كانوا صغاراً في العمر فهم يشعرون بكل ما يحيط بهم ويتأثرون بالمشاكل التي تنشأ بين أبويهم.

الجدول رقم 40 : يوضح سبب تعمد الزوج لتعنيف المبحوثة أمام الأطفال

الفئات		التكرارات	ك	%	ماهي الأسباب	ك	%
يتعمد			45	95.74	في حالة	33	73.33
					يتعمد	06	13.33
					ممارسة العنف أمام	04	08.88
					الأطفال	02	04.44
لا يتعمد			02	4.25	المجموع	45	99.98
المجموع			47	99.99			

نلاحظ من خلال البيانات المسجلة في الجدول رقم 40 أن الأغلبية الساحقة لمجتمع

البحث أكدت أن الزوج كان يتعمد إساءة معاملتها داخل المنزل وأمام أطفالها وقدرت نسبة

ذلك بـ 95.74% وكانت الأسباب الكامنة من هذا السلوك التي ينتهجها الزوج تتمثل في رغبته

إظهار السلطة والقوة البدنية خاصة بنسبة 73.33% ومن أجل زرع الهلع والخوف لدى

الزوجة وبين الأطفال بنسبة 13.33% وهذا من شأنه ضرب أواصر الأسرة وتهديد استقرارها بانتزاع الدفء والحميمية والأمان الأسري وتظهر نسبة 8.88% ممثلة بـ 4 مفردات صرحت بأن الدافع وراء تعمد الزوج تعنيف زوجته أمام أطفالها هو من أجل التقليل من احترامها والحظ من مكانتها وسلب حرمتها في حين أوضحت شبه 4.88% من المبحوثات أن الأب يهدف إلى تنشئة الأطفال خاصة الذكور على السلوك العنيف حتى يكتسبوا هذا النوع من الفعل للممارسته إما على أختهم أو زوجاتهم في المستقبل وهنا يربي الأب أطفال على أن الأسلوب الجيد في حل النزاعات والخلافات الأسرية وإزالة سوء التفاهم بين الزوجين لا يكون إلا بالعنف وتبقى نسبة 4.25% تقول أن الزوج لا يعتمد تعنيفها أمام أطفالها وإن حدث ذلك فهو دون تخطيط مسبق، وحسب إجابات المبحوثات فالسبب في ذلك يرجع إلى تفضيل الوالدين حل كل الخلافات بعيدا عن الأطفال وهذا هو الأسلوب الجيد للتفاهم بين الزوجين وللتنشئة الأسرية، حتى تنجب الآثار النفسية والاجتماعية الخطيرة للعنف داخل المنزل ضد الزوجة الأم على الأطفال.

الجدول رقم 41 : يوضح تعامل المبحوثة مع أبنائها بعد كل تصادم مع الزوج

النسب المئوية	التكرارات	الفئات
00	00	لا يهم أمر الأطفال
80.85	38	السعي لتهوين الأمر على الأطفال
02.12	01	التحريض على الوالد
17.02	08	طلب المساعدة و مغادرة البيت
99.99	47	المجموع

-من خلال البيانات المعروضة في الجدول 41 نلاحظ أن نسبة 80.85% من مجتمع البحث وبعد انتهاء الزوج من معاملته العنيفة للمرأة وبعد كل تصادم كلامي تسعى إلى تهوين الأمر على أطفالها وتعتذر عن الموقف الذي بدر منها والذي أضر بنفسيتهم وشكل لهم حالة من الخوف والفرع وخلق عندهم ألما نفسيا حادا.

وصرحت الفئة الثانية بأنهن يقمن بطلب المساعدة من العائلة ومغادرة البيت وهذا ما أظهرته نسبة 17.02% خاصة في الحالة التي تتعرض فيها المرأة للضرب المبرح والذي خلف لها أثارا جسدية متفاوتة الخطورة، في حين تظهر نسبة 2.12% من المبحوثات اللواتي قمن بتحريض أبنائهن ضد أبيهم وسحب ثقتهم به.

ولعل التصرف الأول للمبحوثات هو أكثر حكمة وعقلانية وهذا تفاديا لتأزم الموقف وتعدد الأمور وامتدادها للأطفال.

في حين أن التصرف الأخير هو تصرف أناني وقاس على الأطفال الذين يجدون أنفسهم تائهين بين الأب والأم فيفقدون القدرة على التفكير واتخاذ القرار وكيف يكون ذلك وهم أطفال لا يعرفون سوى اللعب والأكل والشرب يحبون التمتع داخل أسرهم ومع والديهم وفجأة يجدون أنفسهم تائهين في الشوارع.

الجدول رقم 42 : يوضح وقت تفكير المبحوثة في الطلاق و حصولها عليه

الفئات	التكرارات	ك	%
بعد أول مرة من العنف	10	21.27	
بعد تكراره وشدته	37	78.72	
المجموع	47	99.99%	

من خلال الجدول رقم 42 نستنتج أن 37 مفردة من البحث قد طلبن الطلاق بعد تكرار صور العنف ضدها من طرف الزوج والآثار الخطيرة التي نتجت عن المعاملة السيئة لها خاصة أمام أطفالها والذين تعرضوا لمشاكل نفسية واجتماعية كما واجهوا صعوبات في مشوارهم الدراسي وبيحثون عن مكان قد يجدون فيه الأمان عن بديل للأسرة والدفيء الأسري فوجدوه مع رفاق السوء في الشارع، وقدرت نسبتهم بـ 78.72%، صرحت المبحوثات أنهم وصلن إلى درجة لا تحتمل من الألم النفسي والعجز والمعاناة بسبب تدهور الحالة الصحية وانخفاض درجة مكانتها الاجتماعية وتقدير الذات عندهن ما دفع بهن إلى طلب فسخ عقد

الزواج وفك الرابطة الزوجية وتفكيك الأسرة التي تعاهدا على بنائها وحمايتها والتضحية في سبيل استقرارها واستمرارها.

وبالمقابل فقد أوضحت إجابات 10 مبحوثات وبنسبة 21.27% أنهن طلبن الطلاق مباشرة بعد أول تعنيف من قبل الزوج فالمبحوثة المعنفة، التي تعرضت للضرب لأول مرة رفضت هذا السلوك وقررت مباشرة الانفصال التام على زوجها وفك الرابطة المقدسة بالطلاق النهائي، لأنها وحسب التصريح الذي أدلت به في إطار المقابلات الميدانية أن مستواها العلمي ومكانتها الاجتماعية التي تحصلت عليها وتكوينها الفكري والنفسي لا يسمحون لها بأن تكون عرضة للإهانة والسخرية والضرب هذا يؤكد ارتفاع مستوى الوعي لدى مجتمع البحث فالمرأة بالمجال المكاني للدراسة تدرك تماما أنها إنسان لها حقوق وعليها واجبات وأنها مكلفة بأداء مهام معينة وأنها معرضة للخطأ وهناك طرق للتوجيه والتأديب بعيدا عن معاملتها بقسوة وعنف.

ونود الإشارة إلى أن الفئة التي لم تطلب الطلاق مباشرة بعد أول معاملة سيئة ضدها من طرف زوجها يرجع سببه إلى مجموعة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورغبتها في الحفاظ على أسرتها وسلامة أطفالها، كما أنها تخاف من عدم قدرتها على تأمين مصدر رزق كاف وحلال لأطفالها، ولا يوجد مكان آمن تلجأ إليه على اعتبار أن المجتمع الجزائري بصفة عامة يرفض المرأة المطلقة، وكل أسرة بمجتمعنا ترفض تماما فكرة عودة بنتها مطلقة خاصة مع أطفال.

إن فقد ضحت المرأة وصبرت كثيرا أملا في أن تتغير الأمور بينها وبين زوجها، لكن مع تفاقم وتأزم وتعقد الأوضاع اضطرت المرأة للطلاق لأن هذا الأخير يعد علاجا في حالات كثيرة.

الجدول رقم 43 : يوضح السبب الفعلي للطلاق

الفئات	التكرارات	ك	%
الزوجة	-تعرض الزوجة للعنف و المعاملة المسيئة دائما من طرف الزوج	33	70.21
	-فشل الزوجين في حل المشكلات الزوجية و الاسرية	07	14.89
	-قيام الزواج على المصلحة المادية	07	14.89
	-الخيانة الزوجية	00	00
	-تعدد الزوجات	00	00
المجموع		47	99.99

يتضح لنا من خلال القراءة الأولى المباشرة لبيانات الجدول رقم 43 أن أسباب الطلاق تتعدد وتتنابهن وتختلف في نسبها، إلا أن النسب الأكثر بروزا تؤكد وجود سببين رئيسيين كامنين خلف وقوع الطلاق، ونوضح ذلك في:

1-السبب الأول يرجع إلى سوء معاملة الزوج لزوجته الذي يظهر بنسبة 70.21% حيث أكدت 33 مبحوثة (مطلقة) أنهن عايشن أوضاعا عنيفة خلال فترة زواجهن كما صرحن بأن أزواجهن لم يدخروا جهدا لفظيا أو معنويا أو جسديا من أجل تعنيفهن أي أنه قد مورس عليهن أشكال مختلفة من العنف.

وقبل وقوع الطلاق أكدت المبحوثات أنهن تحملن الكثير في سبيل استقرار واستمرار أسرهن إلا أن إصرار الأزواج على ممارسة العنف ضدهن ويشتى الطرق دفعهن إلى وضع حد نهائي للعلاقة الزوجية واللجوء للسلطات القانونية القضائية من استعادة حريتهن والتخلص مما أسمينه بالتبعية والعبودية مضحيات من أجل ذلك بالأسرة ومكوناتها البنائية والوظيفية ووضع مصير الأبناء على حافة الانحراف.

2-السبب الثاني لوقوع الطلاق يرجع إلى الفشل في حل الخلافات الأسرية العالقة بين الزوجين وقيام الزواج من الوهلة الأولى على المنفعة والمصلحة إذ قدرت نسبة بـ 14.89% لكل حالة، وأكدت لنا 7 مفردات أن زواجهن كان صفقة رابحة بالنسبة للزوج إلا أن هذا الأمر كان هدفا مخفيا، بيانات الجدولين 2 و 4 تساعدنا في تأكيد هذا التحليل حيث تبين لنا أن نسبة 32% من المبحوثات كن عاملات قبل الزواج وأن نسب 31.91% منهن قد تحصلن على مستوى تعليمي عال، وهذان الأمران يعززان من مكانة الزوج الاقتصادية (المادية) والاجتماعية، واستمرار استغلال الزوج من الجانب المادي والتفاخر بمكانتها الاجتماعية قد يؤثر سلبا على السير الحسن لعلاقتها المقدسة وبالتالي

قد تتفكك، وهنا ما يؤكدّه الدين الإسلامي حينما فصل في أنواع الزواج الباطل حيث ذكر من ذلك زواج المصلحة.

3- أما فتى الخيانة الزوجية وتعدد الزوجات فقد مثلاً بنسبة 00% أي لا يمكن إعتبارهما سبباً للطلاق، إذن نتأكد أن أسباب الطلاق متعددة إلا أن أهمها يرجع مباشرة إلى سلوك العنف الذي يمارسه الزوج على زوجته.

الجدول رقم 44 : يوضح مكان إقامة المبحوثة وأطفالها بعد الطلاق

النسب المئوية	ك	التكرارات الفئات
48.93	23	العودة إلى بيت الوالدين
23.40	11	استئجار مسكن
21.27	10	شراء مسكن
06.38	03	البقاء بالمسكن الأول بعد قرار المحكمة
99.98	47	المجموع

يتأزم الوضع الأسري بعد طلاق الأم والأب، حيث تتفكك الأسرة ويشوب مصير الأم وأطفالها الغموض ووجهتهما صعبة التحديد، إذ يجب عليها مغادرة المسكن الأسري بعد وقوع الطلاق، وفي هذه الحالة على الأم أن تحدد مكان إقامة جديد لها ولأطفالها (في حالة احتفاظها بهم)، بعيداً عن المسكن الذي واجهت فيه الكثير من أساليب التعنيف.

واستنادا إلى بيانات الجدول رقم 44 يتضح أن 23 مبحوثة عادت إلى بيت والديها بعد اتخاذها قرار قطع العلاقة الزوجية والبدء في إجراءات الطلاق وترجمت بنسبة 48.93% وهذا غالبا ما يحدث في مجتمعنا حيث أن المرأة لا مكان لها سوى بيت أبيها في حالة طلاقها، هذا ما كان متعارف عليه وهذه النسبة حسب ما صرحت به المبحوثات هن فقط من سمح لهن الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالعودة إلى بيوت آبائهن.

وتظهر النسبة الثانية لفئة المبحوثات اللواتي قمن باستئجار مسكن وحددت 23.40%، أين أكدت 11 مبحوثة أن عائلتهن رفض عودتهن إلى البيت الأبوي بسبب الظروف الاجتماعية (أي النظرة القاسية والغير منطقية للمرأة المطلقة) كذا الوضع المادي الذي يعجز عن التكفل بالأم وأطفالها، إلا أن المبحوثات أكدن أن وضعهن المهني والمادي سمح لهن باستئجار مسكن وتوفير مستوى معيشي جيد لأسرهن المفككة.

وتظهر في الجدول نسبة 21.27% والتي تعبر عن حال 10 مبحوثات تمكن من شراء مسكن مستقل وهذا ما يؤكد المستوى المعيشي والمادي الجيد لهن، ففضلن تجنب إحراج الوالدين والعودة إلى بيتهما وكذا رفضنا استئجار مساكن الغير لما في ذلك من أتعاب نفسية ومادية، وما دامت الفرصة تسمح بشراء مسكن فرأين أنه أفضل حل لإيواء أطفالهن والبدء من جديد بحياة مستقلة وهانئة.

وتبقى نسبة 6.38% والتي تترجم 3 مبحوثات بقين في السكن الأول وهذا بعد قرار الهيئات القضائية بضرورة بقاء الأم مع أبنائها بالبيت وعلى الأب مغادرته بعد وقوع الطلاق.

جدول رقم 45: يوضح مكان تواجد الأطفال بعد طلاق أبويهم

الفئات	التكرارات	ك	%
- مع الاب		00	00
- مع الام		46	100
- مع احد الاقارب		00	00
المجموع		46	100

بالنسبة لبيانات هذا الجدول فهي توضح مكان إقامة الأطفال بعد انفصال الأبوين حيث اتضح أن النسبة المطلقة من الأطفال تقيم مع الأم وهذا أمر طبيعي فالحضانة ترجع بالدرجة الأولى لها.

فقد أكدت 46 مبحوثة بنسبة 100% أنهم احتفظن بأطفالهن بمكان إقامتهن، وهذا تيقناً منهن أن الأطفال بحاجة أكثر لرعاية واهتمام وحنان الأم، خاصة إذا عايش الأطفال مظاهر العنف ضد أمهم.

أما المفردة 47 فقد عادت لببيت الأب دون أطفال فزواجها كما رأينا سابقا لم يستمر لأكثر من ليلة وبالتالي لم تتجب أطفالا.

خامسا: عرض وتحليل البيانات حول نتائج ومخاطر ظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك الأسري.

الجدول رقم 46 : يوضح نتائج الطلاق على المبحوثة وأطفالها

الفئات	التكرارات	ك	%
الدراسي	-فقدان الثقة بالنفس لدى الاطفال و تدني مستوى التحصيل	13	27.65
	-ضغوطات نفسية و اجتماعية	09	19.14
	-صعوبة التكيف مع الوضع الجديد	10	21.27
	-الانحراف و العدوان	07	14.89
	-انهيار العلاقات الوالدية	08	17.02
المجموع		47	99.97

الطلاق أبغض الحلال عند الله عز وجل ومن بين أسوء وأعقد الظواهر الاجتماعية، ويحمل في طياته الكثير من الآثار السلبية والتي قد تدمر جيلا كاملا، وإن كان حسب تصور البعض أنه الحل الأنسب وآخر علاج، إلا أنه يبقى سلاح لاغتيال نواة وبنية وأساس بناء المجتمع واستقراره واستمرار نموه وتقدمه وازدهاره وإنما نؤكد قولنا هذا بالبيانات التي يوضحها الجدول رقم 33 حيث توضحت لنا الصور السلبية لآثار ونتائج الطلاق على المرأة المطلقة وأطفالها على حد سواء.

تختلف وتتعدد نتائج الطلاق إلا أنها تتفاوت حسب النسب تبعها للحالات المدروسة حيث أكدت 13 مفردة من مجتمع البحث أن 27.65% من الأطفال قد فقدوا الثقة بأنفسهم ويعانون من تدني تحصيلهم الدراسي ، وتقول 10 مبحوثات وبنسبة 21.27% أنهن يعانين مع أطفالهن صعوبة التكيف مع الوضع الجديد (أي كونها مطلقة وأبناءها يعيشون بلا أب)، قالت المبحوثات أن مجتمعنا الجزائري يرفض تماما تقبل المرأة المطلقة وينظر إليها نظرة دونية، هذا ما أجبرها أن تكون حذرة وحريصة في كل تعاملاتها مع المحيط الاجتماعي الذي لن يعذرها على أي خطأ، أما بالنسبة لأطفالهن فهم يعانون كثيرا ولم يقبلوا أن يعيشوا في أسرة دون أب، خاصة الأطفال الذين يعيشون مع أمهم في بيت جدهم والذي عادة يرفض فيه أهل الأم التعامل برحمة مع الأطفال لأنهم يعتقدون أنهم يشكلون صورة طبق الأصل عن والدهم العنيف.

وبعد هذه النتيجة تأتي وآليا نتيجة معاناة الأم وأطفالها من الضغوطات النفسية والاجتماعية وهذا أمر بديهي، فمن لم يستطع تقبل وضعه الجديد أو أن مجتمعه يرفضه فلن يجد راحة نفسية ولا استقرارا اجتماعيا، وهذا يظهر في تصريح 9 مبحوثات بسبة 19.14%، وكننتيجة لذلك وحسب دراستنا تصرح نسبة 17.02% أن أطفالهم يشعرون بالفراغ العاطفي خاصة من جهة الأب وتتصادم عندهم المشاعر الأمر الذي يؤدي إلى إنهيار علاقتهم الوالدية لأنه تمت التضحية بهم لتحقيق الانفصال.

وتبعاً للأثرين السابقين للطلاق تتولد بصفة أكيدة مظاهر اجتماعية لا تقل خطورة عن التفكك الأسري، حيث يشكل كل من الانحراف والعدوان لدى الأطفال وكذا تدني مستواهم وتحصيلهم الدراسي أحد أخطر النتائج السلبية هذا ما توضحه نسبة 14.89%. ونشير إلى نتائج هذا الجدول تتطابق مع الدراسة السابقة للطالبة ليلي إيديو والتي أكدت نتائج دراستها أن التفكك الأسري يعد سبباً مباشراً لانحراف الأحداث ويؤثر سلباً على مستواهم التعليمي

الجدول رقم 47 : يوضح ندم المبحوثة على الطلاق ورغبتها في الرجوع لبيتها الزوجي من جديد.

ك	%	الفئات	ك	%	
20	100	-استرجعت حقوقي و مكاني	لم اندم	20	42.55
00	00	-الحرية و تحسن المستوى الاقتصادي			
00	00	-السيطرة على سير حياة الأطفال			
12	44.44	-الشعور بالوحدة و الرفض	في حالة الندم	27	57.44
03	11.11	-الفشل في إعادة الزواج			
03	11.11	-فقدان الاحترام			
09	33.33	-عدم القدرة على السيطرة على الاطفال و انحرافهم			
27	99.99	المجموع		47	99.99

حاولنا من خلال طرح الأسئلة بالاستمارة معرفة شعور المرأة بعد أن عاشت مدة

منفصلة وتكنى بالمطلقة وسألناها إن كان هناك رغبة في أمل العودة إلى أزواجهن سابقا أم

أنها تفضل البقاء بعيدة عن التفكير في العودة أو الزواج مرة أخرى خشية معاودة التجربة نفسها.

وبيانات الجدول رقم 34 أجابت عن تساؤلنا بحيث تمكنا من معرفة أن 27 مبحوثة ترغب في الرجوع لزوجها السابق أب أطفالها وبنسبة 57.44% أي أن أكثر من نصف مفردات مجتمع البحث تشعر بالندم بعد طلاقها أي أنها تمنى لو تأنت أكثر ولم تفكر في الطلاق فعليا، وعند بحثنا عن سبب شعورهن بالندم تمكنا من رصد جملة من الأسباب أهمها:

شعور المطلقة بالوحدة ورفض المجتمع الذي تعايشه لوضعها الجديد، فقدانها السيطرة على أطفالها وخروجهم عن إرادتها فيصعب عليها تسيير أمورهم خاصة عند خروجهم من البيت بحيث أصبح في الشارع ملجأهم الأول، كما أنها تشعر بفقدان الاحترام خاصة لنفسها وهذه معاناة نفسية كبيرة اتضحت لنا من خلال الجدول السابق 47، والسبب الأخير أنها فشلت في كثير من المحاولات في الزواج مرة ثانية وهذا لأنها تبقى متمسكة بأطفالها، فزواجها الثاني يسقط حق حضانتها ويحرمها من أبنائها كاحتمال أول، وأن الزوج الثاني يرفض التكفل بأبناء ليسوا من صلبه كاحتمال ثان (هذا حسب تصريح المبحوثات).

أما النسبة الأخرى وهي 42.55% فهي ترجمة لـ 20 مبحوثة صرحت لنا أنها لا تشعر أبدا بالندم إثر حصولها على الطلاق وأنها لا تفكر أبدا في الرجوع إلى الزوج الأول الذي أنهكها نفسيا وجسديا بممارسة العنف ضدها وكل المبحوثات أوضحت أن أسباب عدم

ندمهن نظرا في كونهن استرجعن حقوقهن ومكانتهن الاجتماعية، شعورهن بالحرية، تحسن مستوى معيشتهن وظروفهن المادية والاقتصادية، الظروف الجيدة التي يعيشها أطفالهن (نفسيا، اجتماعي، تعليميا).

الجدول رقم 48: يوضح الأخطاء التي ارتكبت قبل الطلاق

النسب المئوية	التكرارات	الفئات
46.80	22	- عدم فتح مجال الحوار
00	00	- عدم طلب مساحة الأهل
31.91	15	- العجز عن حل المشاكل الزوجية
21.27	10	- التسرع في طلب الطلاق
99.98	47	المجموع

من خلال بيانات الجدول رقم 48 أردنا أن نرصد أهم الممارسات والسلوكيات التي تراها المبحوثة خاطئة أثناء زواجها والتي كان من الممكن تفاديها لتجنب تفاقم الوضع وحدث التفكك الأسري، اقترحنا على المبحوثات جملة من الاختيارات، قد تساعدها على تحديد أهم سلوك ارتكبت وترى أنه كان الخطأ الأكبر والسبب المباشر في تأزم الأمر بينها وبين زوجها السابق.

فأوضحت بيانات الجدول أن غلق مجال الحوار وعدم وجود تواصل بين الزوج وزوجته كان من أهم الأخطاء التي ارتكبتها أحد الطرفين أو كليهما، وهذا السلوك يعد عائقا

كبيراً أمام التوافق والتفاهم وبالتالي يسد كل منافذ الحلول التي تساعد في احتواء الأجواء المشحونة بالغضب والاحتقان ومن ثم تفادحي اللجوء إلى أي نوع من الممارسات العنيفة من أحد الطرفين أو كلاهما وهذا ما صرحت به 22 مبحوثة بنسبة 46.80% ويكفي القول بأن الحوار هو لغة التواصل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات، وأي محاولة لغلق هذا الباب هو تهديد صريح للتوافق والتفاهم وللاستقرار وإيدان بالتصدع والتفكك.

يأتي عجز الطرفين عن حل مشاكلها الزوجية كسلوك خاطئ ثاني وهو نتيجة مترتبة عن السلوك السابق فعدم جلوس الطرفين للحوار ومحاولة إيجاد حلول لأي مشكل استقرار أسرتها كما تؤدي بهما إلى التفكير في الحل المقابل وهو سلوك التعنيف والمتعارف عليه أن العنف لا يولد إلا عنفاً ودماراً.

ثم صرحت نسبة 21.27% من المبحوثات أنهن ارتكبن خطأً بتسرعهن في طلب الطلاق وأنهن لم يفكرن في عواقبه خاصة على الأطفال.

الجدول رقم 49 : يوضح الاقتراحات التي وضعتها المبحوثة من أجل الحد من العنف ضد

المرأة عامة و تجنب اللجوء الطلاق وتفكك الأسرة و ضياع الاطفال

النسب المئوية	التكرارات	الفئات
21.27	10	- تشجيع الحوار لحل المشاكل الزوجية
14.89	07	- تقديم أولية الاستقرار الأسري
21.27	10	- الرجوع الى تعاليم الشريعة الإسلامية
21.27	10	- إبعاد الأطفال عن أي نوع من التصادم داخل الأسرة
21.27	10	- تجنب الغضب واحتواء المواقف العنيفة
99.97	47	المجموع

آخر سؤال طرح باستمرار البحث كان الهدف منه إشراك مجتمع الدراسة في اقتراح طرق ناجحة لمواجهة العنف ضد المرأة ومحاولة التقليل من حالات الطلاق المتواترة في المجتمع، وحماية الأسرة من التفكك وبالتالي احتواء الأطفال في وسط آمن ومستقر بعيدا عن الشارع وما يحمله من انحرافات وعدوانيات تهدد مستقبل الأجيال.

لأجل ذلك تركنا السؤال مفتوحا حتى تتمكن من التوصل لأهم الاقتراحات من واقع المجتمع.

ومن خلال البيانات الجدول رقم 49 أن المبحوثات تتشاركن في وضع اقتراحات

تشكل فعلا محاور رئيسية في علاج مشاكل اجتماعية كثيرة، وقد توزعت النسب على الفئات

كما يلي:

ثلاثون مبحوثة أكدت على ضرورة تشجيع الحوار لحل المشاكل الزوجية قبل تأزم الوضع وتحوله إلى عنف لاحتواء الموافق المشحونة بالضغوطات ومحاولة السيطرة عليها من خلال الحوار دائما والابتعاد عن الغضب الذي يعمل كفتيل للعنف, وهذا لن يحدث إلا من خلال الإعتدال على حلول من الشريعة الإسلامية التي توجهنا إلى الطرق الناجحة للتصرف في أي نوع من المواقف فيكفي أنه منهاج شامل للحياة، وتصنف المبحوثات أن أهم نقطة هي إبعاد الأطفال عن كل موقف تصادم يمكن أن يحدث بين الأب والأم داخل الأسرة وهذا من أجل تفادي التعدي على حالتهم النفسية والعاطفية وكذا تجنب سلوك العنف للأطفال من خلال التنشئة الأسرية.

كل هذه الاقتراحات جاءت بنسبة متساوية قدرت بـ 21.27% لكل عشرة مبحوثات، في حين ظهرت نسبة 14.89% لـ 07 مبحوثات ركزن على ضرورة تقديم أولوية استقرار واستمرار الأسرة وعدم التفكير في الطلاق مهما كان الوضع متأزما وهذا حتى لا تحير الأم وأطفالها مواجهة نتائج المصرة بصحتها النفسية والعاطفية ووضعها الاجتماعي، ولعل هذا يساعد المجتمع في مواجهة الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تهدد استقرار الأسرة خاصة والمجتمع عامة نذكر منها: العدوان، انحراف الأحداث، المخدرات، الهجرة الغير شرعية، التسرب المدرسي، وغيرها كثير.

الفصل الثامن: نتائج الدراسة

تمهيد

أولاً: مناقشة النتائج في ضوء المقاربة النظرية

1- الإتجاهات النظرية التي فسرت العنف

ثانياً: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

1- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات العربية:

2- الدراسات الجزائرية:

ثالثاً: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

1- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

مؤشر التباعد العمري:

مؤشر الفرق في المستوى التعليمي:

مؤشر الدخل وانخفاض المستوى المعيشي (البطالة):

مؤشر طبيعة شخصية الرجل العنيف:

مؤشر البيئة الحضرية

2- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية

مؤشر ممارسة العنف ضد الزوجة

تمهيد:

بعد القيام بالدراسة الميدانية بمجتمع البحث، وبعد عرض البيانات التي تم استقاؤها من الميدان وتحليلها في الفصل السابع بكل موضوعية ودقة وأمانة علمية نصل في هذه المرحلة من الدراسة إلى عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها عبر المراحل التالية:

أولاً:- مناقشة النتائج في ضوء المقاربة النظرية.

ثانياً:- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

ثالثاً:- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.

أولاً: مناقشة النتائج في ضوء المقاربة النظرية

2- الإتجاهات النظرية التي فسرت العنف

في إطار النتائج السابقة التي تم التوصل إليها من خلال إجراء الدراسة الميدانية يمكن القول إجمالاً أن النساء اللواتي تعرضن لنوع من العنف (جسدي أو نفسي أو لفظي) خلال فترة زواجهن ومن قبل أزواجهن قد اتخذن قرار فك رابطة الزواج بطلب الطلاق مباشرة من الأزواج وإذا ما تعذر الأمر عليهن لجأن إلى المؤسسات القانونية من أجل الخلع أو التطليق لضرر وهذا ما أدى إلى تفكيك أسرهن بصفة كلية ونهائية وهذه إجابة عن السؤال الرئيسي الذي طرحناه في الإشكالية.

فممارسة العنف ضد المرأة وقصدنا بها خلال الدراسة الزوجة يعتبر أحد الأسباب المهمة التي تعمل على تهديد استقرار الأسرة وزعزعة بنائها وتفكيك وحدتها.

وفي هذا الصدد تؤكد النظرية الاجتماعية والتي تشمل البنائية الوظيفية أنه من أجل المحافظة على الأسرة بزيادة التكامل الاجتماعي وتعزيز الوحدة الأسرية لابد من تجنب مسببات التوتر والعنف بين الزوجين وبين الآباء والأبناء تقول الوظيفية الاجتماعية يؤدي التقليل من شدة العنف إلى زيادة ارتباط الوحدات الصغرى داخل الأسرة، أما عن الأسباب الكامنة خلف خلق التوتر وممارسة العنف داخل الأسرة وخاصة بين الزوجين فقد وضحه الوظيفيون الاجتماعيون في النقاط التالية:

*الظروف الاقتصادية الاجتماعية ممثلة في الوضع العائلي المتدني ظروف وضغوط العمل، البطالة، الخلافات العائلية، نقص توعية وتعلم أفراد الأسرة، كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى زيادة التوتر داخل الأسرة خاصة بين الزوجين وهذا ما يشعل فتيل العنف الأسري خاصة العنف الموجه من الزوج نحو زوجته وبصورة يومية الأمر الذي يؤدي حتما إلى تفكيك الوحدة الأسرية وتهديد استقرارها.

وهذا التفسير للوظيفية الاجتماعية يتوافق مع النتائج المتوصل إليها في دراستنا الميدانية وحسب نتائج الجدول 35 فقد إتضح أن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تعنيف الأزواج لزوجاتهم يرجع بشكل خاص إلى جملة من الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والبيئية.

وفي ذات السياق يأتي مدخل النماذج الثقافية الاجتماعية ممثلة في مدخل الحركة النسوية، نظرية المصادر لتدعم ما سارت إليه الوظيفية الاجتماعية وتعطي تفسيراً إضافياً

لأسباب العنف ضد المرأة وعلاقته بالتفكك الأسري، حيث أكد أصحاب هذه النماذج أن السبب الرئيسي لتعنيف الزوج لزوجته يرجع إلى النظام الأبوي القائم في المجتمع وهو نظام متسلط ومتشدد، بحيث يعطي هذا النظام الحق للرجل في ممارسة سلطته باستعمال القوة ضد زوجته وأبنائه من أجل التحكم بهم وإخضاعهم لأمره ونهيه، ويؤكد أصحاب هذا المدخل أن لأساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة دور كبير في تزايد وتيرة العنف خاصة بين الزوجين وذلك تبعا للدور الذي يتعلمه، فالاعتقاد الثقافي القائم خاصة في المجتمعات العربية هو أن للرجل السلطة المطلقة في التحكم بالمرأة وتوجيه سلوكها وتقييد حريتها. وثقافة تفضيل الذكر على الأنثى يعزز من مكانة الرجل ويكون من السهل عليه إساءة معاملة المرأة جسديا ونفسيا وهذا التوجه أيضا يتوافق مع ما توصلنا إليه من خلال تحليل وتفسير البيانات الميدانية للجدول رقم 31، فيمكننا القول أن لتنشئة الأسرة دور فعال في اكتساب وتعلم الرجل سلوكيات عنيفة يمارسها مباشرة على زوجته التي تعتبر مخلوقا ضعيفا وخاضع لسلطته، كما اكتسب هذا الرجل مفهوم إساءة معاملة المرأة باستخدام القوة الجسدية حتى يتمكن من السيطرة عليها. و سلبها لجميع حقوقها كل هذه المتغيرات مجتمعة ستؤدي الى ضعف التفاعل بين الزوجين و الذي ينعكس مباشرة على صور التواصل الوالدية , وهذا ما يزيد من حدة الصراعات التي تولد عنفا لا متناهيا تواجهه المرأة و يهدد استقرار أسرتها .

ثالث مدخل تطرقنا اليه في دراستنا الحالية هو المدخل النفسي الاجتماعي و الذي اشتمل على نظرية التعلم الاجتماعي, نموذج تناقل العنف عبر الاجيال و نظرية الاحباط و

العدوان .افكار هذا المدخل تدعم تفسير المداخل السابقة و تؤكد ما توصلت اليه دراستنا حول اسباب العنف ضد المرأة و آثاره على استقرار الاسرة - حيث تفسر سلوك العنف الذي يمارسه الرجل ضد زوجته من خلال التقليد و التعلم عن طريق المحاكاة أو التوارث من الآباء إلى الأبناء. إذن فسلوك العنف يرجع إلى دور التنشئة الأسرية التي يسهم بشكل فعال في تكوين شخصية الرجل العنيف عن طريق تعلمه واكتسابه من خلال المعاشية المستمرة والملاحظة المباشرة لسلوك الآباء. الذين يقومون بتعنيف الأمهات أمام الأبناء, يمكن القول ان سلوك العنف هو متعلم شأنه في ذلك شأن بقية أنواع السلوك المكتسبة عن طريق التقليد, ومنه نتأكد ان للأسرة دور بارز في تعلم الكثير من الأنماط السلوكية التي تدخل في تكوين شخصية الأفراد هذا من جهة , و قد يكون العنف الممارس من طرف الزوج ضد زوجته يرجع لأسباب داخلية تتعلق بالعنف الذي يتعرض له في حياته اليومية في صورة الإحباطات النفسية بسبب الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، ذلك ما توصلت إليه دراستنا الميدانية حول حالة الزوج الذي يفقد القدرة على الإنفاق المادي ويعجز عن تلبية حاجات أسرته بسبب تدني دخله المادي ومعاناته من مشكل البطالة إن هذا العجز الذي يشعر به الزوج سيولد بداخله إحباطا نفسيا يضعف شخصيته فلا يجد منفذا يعبر فيه عن عجزه وإحباطه سوى القسوة على زوجته وإساءة معاملتها.

ودعما لهذا التوجه النظري أدرجنا النموذج الاقتصادي البيئي الذي توصل إلى أن العنف ضد الزوجة يكون أكثر شيوعا وأشد قسوة في الطبقة ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.

أي أنه كلما كان دخل الزوج منخفضا وتضاءلت قدرته في الإنفاق على أسرته ارتفعت درجة إيذائه لزوجته جسديا ومعنويا، كما أن للبيئة الجغرافية علاقة بأشكال متعددة من العنف خاصة داخل الأسرة وعلى وجه التحديد ضد المرأة .

واستنادا إلى ما توصلنا إليه خلال دراستنا من نتائج تبين أن البيئة الحضرية لها من الخصائص والأبعاد ما عمل على فرض تغيرات داخل الأسرة خاصة المتعلقة بالزوجة العاملة والتي حققت مركزا مهنيا جيدا ومستوى تعليمي مرتفع وتمكنت من تحقيق استقلالها الاقتصادي والمادي عن زوجها وفرضت قوة شخصيتها من خلال مكانتها الاجتماعية الراقية، ولكن هذه التغيرات التي قد تظنها إيجابية ستعرضها إلى إساءة معاملة زوجها وتعنيفها جسديا، لفظيا ونفسيا، فالرجل مهما كان انتمائه الاجتماعي ومستواه التعليمي والاقتصادي، فإنه يرفض أن تكون زوجته أرفع درجة منه في أي جانب، وهذا يرجع دائما إلى الاعتقاد الثقافي الذي يعزز مكانة الرجل على المرأة.

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

في ضوء النتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية، ومن خلال الاعتماد على الدراسات السابقة والتي تعتبر من المسائل الضرورية لأمي دراسة للاستفادة من نتائجها، قد

قمنا بتحديد جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة التي أدرجناها ثم ربطنا بين نتائجها ونتائج الدراسة الحالية لإبراز نقاط التلاقي بينها كما يلي:

3- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات العربية:

الدراسة التي قام بها كل من أد. صبيحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوح والموسومة بـ: "دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي".

نتائج هذه الدراسة تلتقي مع نتائج دراستنا في كثير من النقاط وهي:

- للمرأة تصورات مختلفة حول معنى العنف: كالضرب، الإيذاء اللفظي والنفسي، استخدام القوة لفرض السلطة، بالإضافة للإهمال والخصام والخيانة الزوجية، وهذه المفاهيم تختلف من امرأة إلى أخرى وهو يعكس نوع العنف الذي تعرضت له.
- توصلنا في دراستنا الحالية إلى أن أكثر الأشخاص الممارسين للعنف ضد الزوجة هو زوجها بحيث يسيء معاملتها بالبيت وأمام أطفالها وهذا ما يتفق مع الدراسة السابقة.
- كما توصلت الدراسة التي بين أيدينا إلى أن الزوج يستعمل الأيدي والأرجل في تعنيفه لزوجته وهذا ما توصلت إليه الدراسة السابقة حيث أن الوسيلة الأكثر رواجاً بين الرجال في إساءة معاملة الزوجة هي اليد وبنسبة عالية.
- في حين نجد أن الدراسة الحالية توصلت إلى أن المرأة بصفتها زوجة تقابل العنف الذي تتعرض له إما بالهروب من المنزل أو مواجهته بالعنف وهذا عكس الدراسة السابقة التي أكدت أن المرأة تفضل الاستسلام والرضوخ وهنا نجد أن هناك اختلاف

بين النساء في درجة الوعي ومعرفتهن بحقوقهن، ما يجعلهن رافضات لأي نوع من الإساءة اتجاههن، أما إذا ما استسلمن فهذا يعكس تدني مكانة المرأة وتعرضها الدائم للاستهزاء والاحتقار من قبل الزوج واستمرارها في الرضوخ والاستسلام سينجح الزوج على إساءتها كلما سمحت له الفرصة.

- تتفق الدراسة السابقة والحالية في أن المرأة تتعرض لأشكال مختلفة من العنف وهي الجسدي، اللفظي والنفسي، وأن الأسباب المباشرة له والتي تعمل على تفعيله هي: ضغوط الحياة الاقتصادية بسبب بطالة الزوج وعدم كفاية دخله لتلبية احتياجات الأسرة ما يدفع به إلى الإقتراض ومشكلة الديون هاته تؤزم أموره المالية وتؤدي به إلى ممارسة العنف أو الإنحراف، إذن انخفاض المستوى الاقتصادي وعجز الزوج عن الانفاق على أسرته يعد أحد أهم الأسباب المباشرة للعنف.

كما توصلت الدراسة الحالية إلى أن تدخل الأهل بين الزوجين (أهل الزوج وأهل الزوجة) يؤدي إلى خلق توترات وخلافات بينهما وهذا ما يخلق جوا مشحونا بالصدمات يؤدي إلى علاقة عنيفة بين الزوجين، كما لاحظنا أن الدراسة السابقة توصلت إلى أن الزوجة تعاني من العنف الجنسي وهو إرغام الزوجة على المعاشرة الزوجية بالقوة لإشباع رغباته هذه الممارسة تخلق كراهية ونفور لدى الزوجة ما يسبب لها الإساءة والتعنيف هذا لم نلمسه لدى مجتمع بحث هذه الدراسة.

- ما أفرزت عنه الدراسة الحالية أن من بين الأسباب المؤدية لعنف الزوج ضد زوجته الفروق في المستوى التعليمي، كذا الزواج الذي كان إجباريا على الزوجة (خارج إرادتها).

- دراسة الدكتور عبد الله محمد عبد النبي أحمد قازان والموسومة بـ: "إدمان المخدذدرات والتفكك الأسري"، اتضح أن الدراستين السابقة والحالية تلتقيان في نقطة أساسية تتمثل في أن ممارسة أي فعل سيء وعنيف من طرف الزوج داخل بيته سواء مع الزوجة أو مع الأبناء (العنف الأسري بصفة عامة) وكذا تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخل أو انعدامه تماما هما عاملان يهددان استقرار الأسرة، وباتجاه الزوج نحو الإدمان يزيد الوضع خطورة بتزايد وتيرة العنف ضد الزوجة التي تجد نفسها في الواجهة كلما أراد الزوج تفريغ شحنات غضبه والتعبير عن عجزه، وهذا ما يعمل على فك الروابط الأسرية وتفكيكها.

- كما توصلت الدراسات السابقة والحالية إلى أن بحث المرأة عن عمل خارج بيتها يجعلها مقصرة في حق أولادها وزوجها فبعملها الجديد تتخلى عن وظيفتها الرئيسية بالبيت كونها المسؤولة الأولى عن دعم وحدة الأسرة من خلال تنشئة أبنائها تنشئة صحيحة وسليمة وكذا إعانة الزوج بأداء الأعمال المنزلية وكذا مراعاتها شؤونه الخاصة، وتخلي الزوجة عن هذه الوظائف يؤدي إلى خلق مشكلات أسرية سواء في تربية الأبناء أو في إرضاء الزوج وهذا ما قد يعرضها للإساءة والتعنيف خاصة من

قبل الزوج، وهذا يساهم كثيرا في خروج الأسرة عن مسارها الطبيعي وبالتالي تتعرض لخطر التفكك الأسري وإن كان جزئيا أو كليا، فبخروج المرأة للعمل توكل مهمة تربية وتنشئة وتعلم الأبناء إلى مؤسسات مجتمعية أخرى كالروضة والجمعيات التعليمية، وكذا تدفع بالزوج إلى التفكير في إعادة الزواج مرة ثانية كبديل عن الزوجة العاملة. وهذه التغيرات التي تطرأ على الأسرة بسبب خروج المرأة للعمل تفكك الأسرة وتجعل منها أسرة خالية من الألفة والتماسك مشبعة بالصدمات والنزاعات. يمكن القول أن الزوجة اليوم تساهم بقسط كبير قد يكون أكبر من الزوج في إعالة البيت ورفع مستوى الاقتصادي للأسرة وتحقيق الرفاهية لأفرادها إلا أنها وبالمقابل تفقد إحساسها كأُم وزوجة وربة بيت.

4-الدراسات الجزائرية:

بالنسبة للدراسة الجزائرية الأولى والموسومة بـ "وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن"، أكدت أن سبب ارتفاع معدل العنف الممارس من طرف الرجل ضد المرأة يعود إلى مشكلة البطالة، وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية حيث أن هذه النقطة تؤدي إلى إحداث خلل في اقتصاد الأسرة وتدني مستواها المعيشي والبطالة تعني الافتقار إلى دخل يلبي الحاجات والمتطلبات المالية للأسرة والتي تضمن البقاء والاستمرار، كما أسلفنا الذكر البطالة تعني انعدام الدخل واللجوء إلى الديون ومن ثم تأزم الوضع المالي وبالتالي يعجز الرجل

تماما من إيجاد حل وسط لهذه المعضلة الأسرية، فيحاول إخفاء عجزه بتوجيه اللوم والإساءة نحو زوجته.

- أشارت كذلك الدراسة السابقة إلى أن للجانب الديني علاقة قوية بالإقبال أو الإمتناع عن ممارسة العنف ضد النساء، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا حيث إتفق مجتمع البحث أن أحد الأسباب التي شجعت تعنيف الزوجة خاصة هو الابتعاد عن الاحتكام إلى التعاليم الدينية الإسلامية وعدم تطبيق منهاجه داخل الأسرة، فهو كما قلنا في نقطة سابقة منهاج متكامل وصفه الله عز وجل ليحافظ على استقرار الأسرة ويضمن استمرارها بعيدا عن تهديد الظروف الخارجية المتغيرة والخطيرة.
- أما الدراسة الجزائرية الثانية والموسومة بـ: "دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي" هذه الدراسة كذلك توصلت إلى أن الأفراد (رجال) الذين يعانون من البطالة التي تسبب الفقر والأوضاع المعيشية المزرية لها علاقة بتوجه الأفراد نحو ممارسة العنف ونلاحظ أنها نتيجة مشتركة بين كل الدراسات في هذا المجال.
- وأهم نتيجة توصلت إليها هذه الدراسة والتي اتفقت مع نتائج الدراسة الحالية أن الأسرة في عملية تنشئتها للأطفال (التنشئة الأسرية) تعتمد على مجموعة من الأساليب والوسائل والتي لا تتلاءم مع القيم والأعراف والعادات والتقاليد، وهي بعيدة عن تعاليم الدين الإسلامي، فالأسرة المعاصرة في الوسط الحضري تتجه نحو الاعتماد على الوسائل التكنولوجية والرقمية في تنشئة أطفالها تماشيا مع نسق متطلبات المجتمع

المعاصر إن كان هذا التوجه يخالف المنظومة القيمية لأنماط السلوك الإنساني الناجح.

فمثلا تشجيع الطفل على الألعاب الإلكترونية واستعمال الأنترنت وابتعاده عن توجيهات الشريعة الإسلامية يخلق عنده تصادم بين ثقافته العربية المسلمة وبين الثقافة الغربية الدخيلة والتي تصبح عنده مرغوبة ومفضلة، وهذا الأمر يؤدي إلى ظهور سلوكيات عدائية لدى الأطفال بتخليهم عن قيمهم ومعاييرهم الاجتماعية، واكتسابهم لقيم ومعايير غربية تكسبهم سلوكيات عنيفة.

- إلا أن الجانب الذي لم يتغير بالأسرة رغم تغير كل أنساق المجتمع هو النظرة التقليدية للطفل حيث تبقى أغلب الأسر تفضل الولد عن البنت، حيث تميزه وترفع مكانته داخل الأسرة، ويعمل الأب على زرع معاني القوة والتحكم ويسط السلطة لدى الطفل منذ نشأته الأولى، وهذا ما يعزز فكرة أن الرجل هو صاحب النفوذ والقرار داخل أي بيت، ويتعلم الطفل أن عليه أن يبرز قوته أمام الجنس المقابل وإخضاعه لسلطته وإن استدعى الأمر استعمال العنف، لأنه قد نشأ على فكرة أن الأنثى تبقى ضعيفة وخائفة وتابعة دائما للذكر.

- وبخصوص الدراسة الجزائرية الثالثة والموسومة بـ: "التفكك الأسري وانحراف الأحداث" اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية وكذا باقي الدراسات في النقطة الأساسية وهي أن تعرض الأب للبطالة ولفترة طويلة يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة

وانخفاض مستواها المعيشي وعدم تحقيقها للسعادة والرفاهية، في هذه الحالة يقوم الأب بممارسات عنيفة يوجها ضد الأم وأولاده مما يؤثر سلبا على العلاقات الأسرية فيظهر النزاع والشقاق وتفكك الأسرة، وقد تشتد الصراعات إلى حد وقوع الطلاق الذي يهدم العلاقات الزوجية نهائيا، ويعرض الأطفال لمشكلات نفسية واجتماعية فالطفل الذي يفقد المأوى الأسري الآمن وحنان وعطف الوالدين يفكر في الهروب إلى الشارع باحثا عن مأوى آخر وعن جماعة يعتقد أنها بديلة مرضية عن أسرته التي فقدها، وهذا التوجه يسهل عليه سبل الانحراف بدءا بتخليه عن تعليمه المدرسي ثم بحثه عن عمل لكسب ما يسد حاجاته وإن لم يجد ضالته سيلجأ إلى أعمال السرقة والاحتيال وهذا ما يفتح أمامه باب الإدمان وارتكاب الجرائم، والأفعال الأخلاقية.

كذلك اتفقت الدراسات على أن للطلاق آثار سلبية على الأسرة والمرأة والطفل معا حيث يؤدي أولا إلى التفكك الكلي والمادي للأسرة وتدفع بالطفل إلى ترك تعليمه المدرسي وصعوبة تكيفه مع وضعه الجديد بسبب رفضه التام لطلاق والديه.

- الدراسة الجزائرية الرابعة والموسومة ب: "السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية نحو زوجها" هذه الدراسة ورغم أنها سارت في الاتجاه المعاكس لدراستنا حيث أنها بحثت في أسباب إقبال الزوجات على ممارسة العنف ضد أزواجهن، توصلت نتائجها إلى أن الزوجة التي تتعرض للخيانة الزوجية والظلم والتسلط، تعاني عدم إنفاق زوجها عليها وعلى الأسرة، وتخليه عن كل الواجبات الزوجية تتجه نحو إساءة معاملة زوجها، وهذا

ما توصلت إليه دراستنا الحالية، فالزوجة التي تعاني تقصيرا من جانب زوجها ويظلمها نفسيا باحتقارها والإنقاص من قيمتها أو يحاول إساءتها بالضرب لا تستسلم وترضخ له بل تواجهه بالطريقة نفسها التي يعاملها بها.

وكما أن للتنشئة الأسرية دور في تكوين الرجل العنيف تقول الدراسة السابقة أنها مسؤولة كذلك عن تكوين امرأة عنيفة من خلال تحديد علاقتها بزوجها وأبنائها عن طريق تقليدها لأنماط أمها السلوكية مع أبيها.

ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

من خلال تناولنا للتراث النظري لظاهرة العنف ضد المرأة وخصصنا بالذكر الزوجة وظاهرة التفكك الأسري وحددناه في صورة التفكك الكلي وهو الطلاق، وفي ضوء التساؤل الرئيسي الذي جاء كما يلي:

"هل توجد علاقة بين سلوك العنف الموجه ضد المرأة وبين التفكك الأسري"، تمت الإجابة من خلال الفرضيات ميدانيا، وفي إطار ما تم عرضه وتحليله من معطيات ميدانية لمختلف الجداول البيانية وفي ظل الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة وإشكالية الدراسة وفروضها ومؤشراتها سنعرض النتائج في ضوء هذه الأخيرة والتي ستؤكد صحتها من عدمها، وقبل ذلك سنعرض نتائج تحليل البيانات التي تخص حالة مجتمع البحث (المبحوثات أثناء فترة زواجهن)، قبل وقوع الطلاق وتفكك الأسرة.

(تبين لنا من خلال تفريغ الجداول المتعلقة بالبيانات العامة لعينة البحث).

من منطلق التعرف على خصائص العينة من حيث تركيبها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية قبل تفكك الأسرة، وهذا الأمر من شأنه أن يساعد على إيجاد بعض التفسيرات حول أسباب ونتائج وقوع الظاهرة:

يتبين لنا واستنادا إلى الجداول الأولى للدراسة الميدانية والتي تخص الفئات العمرية التعليمية، المهنية والامتداد الجغرافي لكل من الزوجة والزوج (سابقا) أن الزوجات اللواتي كن أكثر عرضة للعنف من قبل أزواجهن هن زوجات صغيرات السن حيث يتراوح عمرهن بين 20-30 سنة في بداية مشوارهن الزواجي، ورغم أنهن يتميزن بالنضج العقلي والعاطفي، وتتمتعن بكل الخصائص النفسية والعقلية والجسمية من أجل إنجاز زواجهن وتكوين أسرتهن وتنشئة أطفالهن على أسس سليمة إلا أنهن عانين الكثير من الإساءات العنيفة من طرف أزواجهن ونخلص إلى نتيجة مفادها أن الزوجة التي يكون متوسط عمرها صغيرا يكون عاملا سلبيا يعرضها لمواجهة بعض المتاعب مع زوجها، الذي تثار في نفسه مشاعر الغيرة أحيانا، ومشاعر حب الامتلاك وتقييد حرية الزوجة أحيانا أخرى.

كما أفرزت بيانات الفئة التعليمية أن مجتمع البحث (زوجات مطلقات) قبل زواجهن قد تحصلن على مستوى تعليمي جيد حيث تراوح تعليمهن بين العالي والثانوي والمتوسط بنسب 31.91%، 27.45%، 23.40%، على التوالي إذن نقول أن مجتمع البحث من النساء المعنفات استطعن الحصول على فرصة مزاولة الدراسة وإتمام التعليم إلى مستويات عليا وهذا ما يؤكد لنا نتائج الثورة الصناعية التي شجعت المرأة على الخروج من أجل

ممارسة حق التعليم ثم البحث عن العمل لتثبيت مقدرتها على المساهمة في خدمة مجتمعها عن طريق تحقيق مكانة اجتماعية، فالمرأة في المجتمع المعاصر مثقفة متعلمة، وعضو فعال مساهم في تنمية المجتمع وعلى جميع الأصعدة.

ونشير إلى أن هذا المستوى التعليمي الذي استطاعت المرأة الحصول عليه لم يكن لها درعا حصينا ضد تعرضها للتعنيف خاصة من قبل زوجها.

وبالمقارنة مع الفئات التعليمية للزوج المعنف فوجدنا أنهم أقل مستوى تعليمي من زوجاتهم، وهذا ما أكدته نسبة 38.29% فقط من استطاعوا الحصول على التعليم المتوسط واستنادا إلى تحليل بيانات هذه الفئة وتفسيرها نرى أن الزوج في مجتمع البحث لم يكن يهتم بالتحصيل العلمي بقدر إهتمامه بالبحث عن العمل وتحقيق ربح مادي يمكنه من تحقيق الرفاهية ورفع المستوى المعيشي للأسرة التي كونها، إذن هذا الفارق في المستوى التعليمي يشكل ثغرة وهوة بين الزوج والزوجة ما يعيق عليهما عملية الاتصال والتواصل ويصعب عليهما التفاهم والجلوس للحوار لحل الخلافات التي تواجه حياتهما من حين لآخر، وهذا فعلا ما يؤدي إلى استحالة الاستمرار في الحياة الزوجية بسبب عدم القدرة على التواصل.

- بالنسبة لفئة الأصول الجغرافية ومكان الإقامة، فقد اتضح أن النسبة الغالبة والمقدرة بـ 91% هم من ساكني المدينة من جهة الزوجات و 57.44% من جهة الأزواج هم من أهل الحضر.

هذا ما يدل على أن مجتمع البحث كان يعيش حياة حضرية بكل خصائصها وأبعادها والمتوقع من المجتمع الحضري أن يكون متحضرا ويتميز بأنماط سلوكية مسالمة، لأن الشائع أن أفراد المجتمعات الريفية أو الأفراد ذوي الأصول الريفية هم الأكثر ميلا للممارسات العنيفة بحكم الأعراف والقيم والتقاليد المتعصبة التي تحكم طريقة عيشهم وكذا بحكم البيئة الجغرافية القاسية التي ينتمون إليها التي تحول دون توفير ظروف ملائمة للحياة المترفة.

لكن واستنادا إلى تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بهذه الفئة اتضح أن الأشخاص الذين يعيشون بالوسط الحضري هم أكثر تعنيفا من الريفيين، وهذا ما يفسر الآثار السلبية التي خلقتها التكنولوجيا وخصائص المجتمع الحضري، هذا الأخير الذي شجع على الاستقلالية والفردية والأنانية وجعل من اللاتجانس سمة رئيسة له دفع بالزوج إلى الذهاب بعيدا عن أسرته ولفترة طويلة بسبب متطلبات العمل لتحقيق الرفاهية ومسايرة تطورات المجتمع، وكذا أخرجت الزوجة من منزلها فجردها من مشاعر الأمومة وأرغمتها على التقصير في حقوق زوجها، هذه المتغيرات المتسارعة بالمدينة عصفت بالحياة الزوجية وأدخلت الزوجين في دوامة من الصراعات وفتحنا المجال لممارسة العنف خاصة من طرف الزوج على زوجته حيث أنه لم يتقبل فكرة أن تزيحه امرأة من مكانه ويصبح هو الخاضع لسلطتها.

بالنسبة لفئة الوضع المهني، فنتائجها مكملة لنتائج فئتي العمر ومكان الإقامة، فبمقارنة الوضع المهني للزوج والزوجة نجد أن نسبة 44.42% من الأزواج بطالون في حين

تقابلها نسبة 68.08% من الزوجات هن عاملات، وهذا نتيجة حتمية وصورة عاكسة للزوجة المتعلمة التي تلقت تعليماً جيداً في حياتها.

فالمراة المتعلمة والعاملة اليوم في المجتمع المعاصر هي مستهدفة ومحط أنظار الرجل البطل خاصة، حيث يخفي مشاعر الطمع في الحصول على مقابل عمل زوجته واملاكه وسلبها حق التصرف في مالها، وهذا مقابل تركها حرة في مزاوله عملها وفي حالة رفضها أن تقدم له ما تتقاضاه فستعرض نفسها للتهديد والتعنيف حتى تستسلم وترضخ لسلطة زوجها أو أن تواجهه بحل الزواج بينهما بالطلاق.

وهذا الأمر لا يستثني الزوج العامل الذي لا يمكن له أن يخفي طمعه في ضم مال زوجته إلى ماله حتى تتضاعف إمكاناته المالية ويزيد من ثروته، وفي حال رفضها لأمره، فإنه يتخلى عن الانفاق عليها وعلى أبنائها ويقصر تماماً في تلبية حاجات ومتطلبات الأسرة فيحمل زوجته مسؤولية إعالة نفسها وأبنائها والبيت ولا حرج عنده إذ قامت بإعالته وهو عامل، وهذا إجحاف بحق الزوجة في التصرف بحرية بمالها الخاص واستغلال بشع من طرف الزوج الذي يواجهها بالإساءة في كل مرة يتواجهان فيها بسبب عدم التفاهم على توزيع المهام والمسؤوليات.

والنتيجة النهائية لبيانات الجداول الأولى هي أن سلوك العنف الممارس ضد المرأة من قبل زوجها يحدث بنسبة عالية لدى النساء اللواتي تحصلن على مستويات عالية في التعليم أحسن من أزواجهن إضافة إلى مزاحمتهم للرجال في أماكن عملهم، هذه المعطيات

أدت إلى تعقيد مسار الاتصال بين الزوجين وصعوبة إيجاد وسيلة للحوار والتفاهم وهذا الأمر حتما يزيد من حدة الصراع وتواتر العنف بين الزوجين وبالتالي تفكك الروابط الزوجية ويهدد تماسك الأسرة.

3- مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

توجد أسباب اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، بيئية تؤدي بالزوج إلى تعنيف زوجته (بالرجل إلى تعنيف المرأة).

مؤشر التباعد العمري:

استنادا إلى نتائج تحليل وتفسير البيانات الميدانية نقول أن: التباعد العمري بين الزوج والزوجة يعتبر عاملا مهما في تفعيل آلية تعنيف الزوج لزوجته حيث أن النسبة التي تبدو أكثر تعنيفا هي الفئة التي تتراوح عمرها بين 30 و 50 سنة والمقدرة بـ 68.07% في حين نسبة الزوجات اللواتي تعرضن للعنف فكان عمر من بين 20 سنة و 30 سنة 57.44% وكذلك الفئة العمرية بين 30 و 40 سنة والمقدرة بـ 34.06%.

واستنادا للمقابلة التي أجريت مع مفردات العينة يمكن القول أن الرجل يفضل الزواج بامرأة تكون أقل منه بكثير عمريا وهذا حتى تتاح له فرصة احتوائها وامتلاكها وتقييد حريتها. والتباعد في العمر بين الزوجين ينتج عنه اختلاف في وجهات النظر وطرح الأفكار ويكون من المستحيل أن يتقبل أحد رأي الآخر أو حتى مجرد سماعه ومناقشته، فمجال الحوار بينهما يكاد يدون مغلقا ما يعقد عليهما التواصل وتعزيز علاقتهما الزوجية وهذا يفسر كثرة

الصدامات والخلافات التي تخلق النفور بين الزوجين وتفكك أسرتهما، كما ذكرنا سابقا أن النضج العقلي والعاطفي يختلفان بين الرجل والمرأة، هذه الأخيرة التي تبقى في ذهنية الرجل مخلوق ضعيف وناقص وفاقد للأهلية.

مؤشر الفرق في المستوى التعليمي:

قد بينت نتائج تحليل وتفسير هذا العنصر أنه إذا تمكنت المرأة من التفوق على الرجل في الجانب العلمي فهذا بسبب التباعد العمري، أي أن المرأة من جهة تظهر في صورة المتعلمة والمتقفة والمتحضرة، وتتنظر للزوج بصورة دونية خاصة إذا كان أقل مستوى تعليمي منها، فتعمل المرأة على محاولة زعزعة مكانته داخل الأسرة بأخذها لدوره وتهز بذلك صورته أمام أبنائه، وهذا يقابله عدم تقبل الزوج لسلوك الزوجة على هذا النحو، ويحاول مواجهة ذلك بإخضاعها عن طريق القوة وتعنيفها، وهذا ما أكدته البيانات المحصل عليها حيث نجد أن نسبة 82.96% من مجتمع البحث تحصلن اعلى مستوى تعليمي جيد وفي المقابل تعرضن للعنف من طرف أزواجهن الذين قدرت نسبة تعليمهم المتوسط بـ 38.29%.

مؤشر الدخل وتدني المستوى المعيشي (البطالة):

النتائج السابقة المتوصل إليها من خلال إجراء الدراسة الميدانية تؤكد لنا أن المرأة في مجتمع المدينة قد تحصلت على فرص ثمينة في تكوينها العلمي الأمر الذي سهل عليها الحصول على عمل يتماشى مع مستواها وتكوينها وبهذا قد حققت لنفسها استقلالا اقتصاديا وماديا وهي بذلك لم تعد بحاجة إلى زوج ينفق عليها ويسد حاجاتها، ولكن هذا الأمر لم يكن

إيجابيا كثيرا ولم يحقق لها الاستقرار والرفاه في أغلب الأحيان، حيث تؤكد أن نسبة 68.08% من الزوجات العاملات تعرضن للعنف من أزواجهن الذين وصلت نسبة بطالتهم إلى 44.42% وهذا يعكس انعدام الدخل وعجزه التام عن تلبية احتياجات أفراد الأسرة واستنادا إلى الدراسة النظرية قد توصلنا إلى أن الزوج البطل أو الذي يملك دخلا محدودا فهو غير قادر على تحمل نفقات الأسرة التي يتغير وتتزايد بتغير متطلبات المجتمع المعاصر.

هذا الأمر يدخله في صدمات مع زوجته حيث يحملها مسؤولية الإنفاق على الأسرة وقد يؤدي به الأمر إلى مغادرة أسرته دون رجعة أو قد يلجأ إلى الانحراف بأشكاله المختلفة. في هذه الحالة تتأزم وتتفاقم المشكلات الزوجية والوالدية ويتراكم ويصعب إيجاد حل للحد منها ما يعقد إمكانية الاستمرار بين الزوجين الذين في الأخير ونظرا لفشلهما في إيجاد الحلول لمشاكلهما سيفكران في الانفصال وتفكيك الأسرة.

هذا لا يعني أن فئة الرجال العمال لم يقوموا بتعنيف زوجاتهم، بل إن طمعهم في سلب المال الخاص بالزوجة وحرمانها من التصرف به بحرية من أجل التمتع به شخصيا، أدى إلى رفض الزوجة لهذا الوضع فلم ترضخ لأطماع الزوج وواجهته بالتصدي لأنانيته وتسلطه، فتدخل في خلاف حاد مع الزوج الذي يحاول في كل مرة استعمال قوته الجسدية من أجل إخضاع الزوجة لسيطرته، كذلك يؤدي هذا الأمر إلى فقدان الاحترام والثقة بين الزوجين ويسهل تفكك الأسرة وإنهاء الزواج بالطلاق.

مؤشر طبيعة شخصية الرجل العنيف:

يدخل هذا المؤشر في عملية التنشئة الاجتماعية الأولى أي عن طريق الأسرة وهذا ما تمكنا من استخلاصه إثر الدراسة النظرية وجاءت الدراسة الميدانية لتؤكد أن الطفل الذي ينشأ بوسط مليء بالمشاحنات والصراعات بين والديه، سيكتسب كل السلوكات العنيفة التي تحدث أمام ناظره خاصة أساليب تعنيف أبيه لأمه، وإن فكرة تمييز الذكر عن الأنثى وتنشئة على أنه الرجل القوام المتسلط القوي، وأن الأنثى هي أمة تابعة خاضعة لأمره ونهيه تغرس في شخصية الطفل الناشئ السمات العنيفة ويمارسها كلما سمحت له الفرصة.

وهذا فعلا ما أكدته نتائج البيانات الميدانية حيث أوضحت أن نسبة 63.82% من الأزواج مهملين وغير مباليين بشؤون أسرهم وهم غير قادرين على إدارة شؤون أفرادها المادية وغير مراعين للجانب الحميمي والعاطفي الذي من شأنه تعزيز الروابط الأسرية، وتوضح كذلك أن نسبة 36.17% هم أزواج متشددون وطباعهم قاسية لا تجد فيها الأم وأولادها مجالا للتحدث والتفاهم، ونقول في هذا الشأن أن هذا النوع من الرجال لابد وأنهم أنشئوا في أسرة كانت تتبع أسلوب التربية المتشددة والقاسية خاصة من جانب الأب الذي يحاول دائما إخضاع الجميع لإرادته.

مؤشر البيئة الحضرية:

قدرت نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف بالمدينة من قبل أزواجهن بـ 91% هذا ما يؤكد الاتجاهات النظرية حول الآثار السلبية للتغيرات التكنولوجية والتقنية التي شهدتها الوسط

الحضري بالمجتمعات المعاصرة، فامتغير البيئة الحضرية دور هام في توليد السلوكات العنيفة خاصة لدى الأزواج، وكل النتائج هنا تترايط وتتوحد معا لتساهم في تفعيل عنف الزوج ضد زوجته.

إذن فالمدن المعاصرة تفرض على رب الأسرة أن يعمل دون انقطاع وفي أماكن مختلفة وقد تكون بعيدة حتى يتمكن من تحقيق مستوى معيشي عال للأسرة تماشيا مع سياق التغيرات المجتمعية، وفي حالة عجزه وعدم قدرته على الانفاق وسد المتطلبات اللامتناهية للزوجة والأولاد والأسرة، سيعرضهم جميعا للانهايار إما بتخليه عن مسؤولياته ومغادرتهم أو بتوجهه نحو الانحرافات الاجتماعية كالإدمان على الكحول أو الخدرات أو الوقوع في الجريمة.

استنادا إلى ما توصلنا إليه من نتائج حول مؤشرات الفرضية الفرعية الأولى نقول أن كل من التباعد العمري، الفرق في المستوى التعليمي، انعدام الدخل وانخفاض المستوى المعيشي وتأثير البيئة الحضرية كلها عوامل كامنة خلف ظاهرة العنف ضد المرأة عموما والزوجة خصوصا.

إذن تحققت الفرضية الفرعية الأولى وتمكنا من تحديد الأسباب التي ساهمت في تفعيل العنف ضد الزوجة من طرف زوجها، هذا ما يتماشى مع الأهداف المسطرة في الدراسة.

4-مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

ترتفع معدلات الطلاق بالأسرة الجزائرية ويرجع ذلك لعدة أسباب:

مؤشر ممارسة العنف ضد الزوجة:

إن الظروف الاجتماعية والمهنية للزوج والتي أدرجت كمتغيرات ساهمت في تفعيل العنف ضد المرأة من شأنها أن تعمل على تهديد استقرار الأسرة وتفكيك روابطها، إما بالتفكك الجزئي (الأسرة التي تعيش بمأوى يخلو من التفاهم والتواصل والأنس) أو ما يسمى بأسرة القوقعة الفارغة وإما التفكك الكلي وهو الطلاق.

فمن خلال النتائج المتوصل إليها إثر تحليل وتفسير البيانات الميدانية وجدنا أن كل مفردات مجتمع البحث قد حصلن على الطلاق برغبتهن وإرادتهن بسبب سوء المعاملة الزوج لهن عن طريق تكرار أساليب العنف الممارس عليهن وبشتى الطرق.

إن المبحوثات صرحن بأنهن تعرضن لأشكال مختلفة من العنف وبيانات الجدول رقم 34 توضح نسبة التي تتراوح بين عنف لفظي بنسبة 40.42%، وعنف جسدي بنسبة 36.17%، وعنف معنوي بنسبة 23.40%، وعن نوع الأداة المستعملة بالعنف الجسدي فقد توصلنا إلى أن 65.95% من الأزواج المعنفين استعملوا الأيدي والأرجل في ضرب زوجاتهم، بالإضافة إلى استعمال العصا بنسبة 14.89% والحزام بالنسبة نفسها، أما استعمال آلات حادة فتمثلت بنسبة 04.25% وتمثلت في استعمال السكين.

كما توصلت النتائج إلى أن هذا العنف الممارس على الزوجة قد خلف آثار بالغة الخطورة على حالتها الجسمية والنفسية، حيث قدرت نسبة الجروح الجسدية 57.44% و قدرت نسبة معاناتها من التوتر الدائم والخوف بـ 14.89%.

ونشير إلى أن هذه الآثار تعدت أضرارها إلى الأبناء الذين عايشوا تعنيف آبائهم لأمهاتهم وهذا ما عبرت عنه نسبة 95.74% من الأزواج الذين تعمدوا ضرب زوجاتهم أمام أبنائهم لإظهار سلطته وقوته وزرع الخوف والهلع لدى الزوجة والأبناء، وهذا من شأنه أن يكسب الأطفال سلوكيات عنيفة في تنشئتهم الأسرية.

• فشل الزوجين في حل المشكلات الأسرية والزوجية:

تشير بيانات الجدول رقم 43 أن نسبة 14.89% من مفردات مجتمع البحث أكدن أنه قد باءت كل المحاولات لحل كل النزاعات والخلافات خاصة بين الزوجين بالفشل وهذا ما أدى إلى تراكم المشاكل الأسرية، ويرجع السبب في ذلك إلى التفكير في تحطي المشاكل واعتبارها عادية وبسيطة وأنها عابرة إلا أنها الحقيقة أنها تعود للظهور مع كل مشكلة جديدة وهذا ما يعقد الأمور ويصعب على الزوجين تصنيف المشكلات وترتيبها حسب أولوياتها ودرجة خطورتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعود فشل الزوجين في إيجاد حلول المناسبة إلى تشدد وتعصب الزوج لرأيه وعدم فتحه مجال الحوار مع زوجته وأبنائه لتقصي الحقائق الفعلية التي توتر الجو داخل الأسرة، كما لا نغفل الفارق في المستوى التعليمي الذي يصعب التواصل والتفاهم بين الزوجين ويرفض الطرق الذي تحصل على مستوى عال من التعليم

الإصغاء للطرف الآخر ومحاولة التفاهم معه، وبهذا الشكل يمكن القول أن من الاستحالة الاستمرار بالعلاقة الزوجية فيلجأ الطرفين أحد منهما إلى طلب الطلاق حتى يهرب من الصدمات والمواجهات العنيفة.

• قيام الزواج على المصلحة المادية:

أكدت نتائج الدراسة الميدانية للجدول رقم 43 أن اعتبار قيام الزواج على المصلحة المادية لا يمكن اعتباره سبب رئيسي للطلاق لم يقدر بنسبة عالية حيث ظهر بـ 14.89% هذا لا يمنع أن الكثير من علاقات الزواج التي تقوم على تخطيط مسبق من طرف الزوج للاستفادة من منصب عمل زوجته واستغلال مالها الخاص لحسابه الشخصي. هذا ويظهر السبب الفعلي لحدوث الطلاق وتفكك الأسرة إلى تعرض المرأة للعنف والمعاملة المسيئة والمتكررة من طرف الزوج وهذا ما عبرت عنه نسبة 70.21%.

أما بالنسبة للأسباب الأخرى والتي تضمنها ذات الجدول والمتمثلة في حدوث الطلاق بسبب الخيانة الزوجية أو تعدد الزوجات فلم تسجل أي حالة له حيث قدرت نسبته بـ 00.00% وهذا يفسر أن مجتمع البحث هو مجتمع محافظ لم تتمكن متغيرات البيئة الحضرية من التأثير على جانبه الأخلاقي والديني.

وبما أنه مجتمع مسلم فقد رأينا أن تعدد الزوجات كان فكرة مقبولة ظاهريا لدى المبحوثات.

إن من خلال الطرح السابق وللنتائج المتوصل إليها، تثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية التي مؤداها أن متغيرات: العنف ضد المرأة، فشل الزوجين في حل المشاكل الزوجية

والأسرية، قيام الزواج على المصلحة المادية، تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الطلاق وإنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق.

إن النتائج المتوصل إليها من خلال مناقشة الفرضيتين الفرعيتين في إطار الدراسة الميدانية وتحليل وتفسير البيانات يمكن القول أن الفرضية الرئيسية والتي جاءت كما يلي:

"يؤدي سلوك ممارسة العنف ضد المرأة من طرف زوجها وأمام أبنائها إلى حل العلاقة الزوجية وفك الروابط الأسرية" قد أثبتت بنسبة 70.21% وهي نسبة كافية لتؤكد لنا أنه توجد علاقة بين سلوك العنف الموجه ضد المرأة وبين تفكك الأسرة بالطلاق عن طريق خلع الزوجة لزوجها. وهذا ما لمسناه لدى جميع مفردات مجتمع البحث باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية والمهنية نظرا للأسباب التي تم تحليلها سابقا.



خاتمة:

ظاهرة العنف ضد المرأة والتفكك الأسري في الأسرة الجزائرية بالوسط الحضري من بين الظواهر الاجتماعية التي تهدد كيان البناء الاجتماعي واستقراره وتماسكه لأن هذه الظاهرة أحدثت الكثير من التغيرات على كامل الأنساق الاجتماعية خاصة النسق الأسري، باعتبار الأسرة نواة المجتمع وجوهر تكوينه كما أفرزت العديد من الآثار الخطيرة والسلبية على كافة الأصعدة التي تمس حياة الأسرة الاجتماعية، الثقافية، الدينية والأخلاقية والنفسية والاقتصادية.

وفي هذا الشأن يجب إجراء الدراسات العلمية والعملية التي تبحث في حقيقة الظواهر الاجتماعية التي تؤثر سلبا على حياة الفرد والأسرة وينعكس ذلك على المجتمع، وذلك بهدف الكشف عن مختلف العوامل الكامنة وراء ظهورها وكذا معرفة الآثار التي تخلفها وذلك من أجل إيجاد آليات وسبل الحد من أخطارها.

ومنه كان موضوع العنف ضد المرأة وعلاقته بالتفكك الأسري موضوع الدراسة الحالية مع التركيز على التغيرات التي تحدث على الأسرة بالوسط الحضري في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع العنف ضد المرأة (الزوجة) وكذا واقع التفكك الأسري وتحديد التفكك المادي الكلي والذي ينتهي بالطلاق، من خلال تحليل الأسباب التي تدفع بالزوج إلى تعنيف زوجته وبأشكال مختلفة ومدى انعكاس هذا النمط

السلوكي العنيف على نفسية الزوجة والأبناء خاصة انعكاساته على الأسرة وهي محور الاهتمام المجتمعي.

كما حاولنا إبراز شخصية وسلوك المعتف وتحديد شخصية المرأة التي تتعرض للعنف ودراسة موقفها اتجاه العنف الذي تتعرض له كما وقفنا على أهم النتائج المادية والمعنوية لهذا السلوك المرفوض شرعا وقانونا والذي يهدد بشكل صريح استقرار الأسرة ويعرض بناء وحدتها إلى الانهيار والتصدع.

لقد أسفرت هذه الدراسة عن أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية وهي: العنف الجسدي بأعلى نسبة ثم العنف اللفظي والنفسي، كما أن الرجل المعتف يعتمد على وسائل مختلفة لإساءة معاملة المرأة خاصة بالأيدي والأرجل والتي تخلف جروحا عميقة وتشوهات خلقية وكسور خطيرة، كما يؤلّد توتر نفسيا حادا، ويزرع الخوف والقلق النفسي لدى المرأة وحتى الأطفال، وتعود أسباب إساءة معاملة الرجل للمرأة إلى الضغوطات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أن لأساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة (التنشئة الأسرية) دور بارز في تكوين شخصية الرجل العنيف من خلال تعلمه واكتسابه لأنماط سلوكية سيئة عن طريق التقليد والمحاكاة بالملاحظة المباشرة وانتقال سلوك العنف من الآباء إلى الأبناء، دون إغفال النقطة الجوهرية في عملية تنشئة الأسرة وهي تمييز وتفضيل الولد على البنت وتعزيز مكانته أولا بوصفه الرجل صاحب السلطة المطلقة في اتخاذ القرارات وتنفيذها باستعمال القوة لإخضاع زوجته وأبنائه، وتقييد الحريات وسلب الحقوق، ولكن

توقعات الزوج في إخضاعه لزوجته تنتهي بخيبة أمل لأن المرأة الجزائرية وفي عصر التكنولوجيا والتقنية تمكنت من الرقي بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحسينها مستوياتها التعليمية وحصولها على درجات علمية عالية، هذه العوامل تدفعها إلى رفض أي سلوك مسيء وعنيف يوجه ضدها خاصة من طرف زوجها الذي اتفقت معه على تأسيس أسرة ناجحة، فالمرأة اليوم ترفض أن يحط الزوج من قيمتها فهي لم تعد تلك الشخصية الضعيفة والتابعة لزوجها تعمل ولا تتكلم، تعرف ما لها من حقوق وما عليها من واجبات تتصدى بكل قوة لأول عنف قد تتعرض له، إلا أنها وبالمقابل وبسبب خروجها للعمل قد قصرت في واجباتها كأم وزوجة وتساهم بذلك في إخلال التوازن في الوظائف والأدوار وتعرض الأسرة للانحيار بسبب بقائها لفترة طويلة بعيدة عن أطفالها الذين سيشعرون بالنقص العاطفي وسيعانون تذبذبا في تنشئتهم السليمة، وبهذا الشأن أكدت دراستنا النظرية والميدانية أن سبب حدوث الخلافات بين الزوجين وانقطاع التواصل بين الوحدات الصغرى (الزوجين، الأولاد) يرجع إلى خلل في العلاقات بسبب خروج المرأة إلى العمل وتخليها عن وظيفتها الرسمية وهي دعم وحدة وتماسك الأسرة.

كما أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التي لها علاقة بظاهرة الطلاق وهو التفكك الكلي للأسرة والتي وقفنا على أهم الأسباب التي تؤدي إلى تنامي هذه الظاهرة فأكدت لنا الدراسة الميدانية أن أهم سبب يدفع المرأة لطلب الطلاق من زوجها مباشرة أو عن طريق المؤسسات

القانونية التي يخول لها تطبيقها هو تعرضها لإساءة معاملتها من قبل زوجها وتعنيفها المستمر والمتزايد بأشكال مختلفة خاصة الضرب بالأيدي والأرجل.

وإن كان الطلاق أمر مشروع وأبغض الحلال عند الله عز وجل وبالنسبة للمجتمع فهو آخر علاج اجتماعي، وكما قيل عن الطلاق أنه شر لا بد منه في أحيان كثيرة يمكن القول أنه عملة بوجهين حيث أنه قد يساعد المرأة في التخلص من المعاناة التي عايشتها مع زوجها والروابط الأسرية وهو بذلك يهدد البناء الكلي للمجتمع، ومن جانب آخر فالطلاق هو طريق نحو الانحراف والجريمة قد يسلكه الأطفال الذين تأثروا بشكل سلبي بسبب العنف الذي عايشوه في وسط أسري مشحون بالصدمات والصراعات.

وكخلاصة يمكن القول أن أي زوج يتعامل مع زوجته بأساليب عنيفة خاصة الضرب الذي يخلف آثارا جسدية ونفسية يولد لدى الزوجة نفورا وخوفا ما يجعلها ترفض هذه المعاملة لتفكر في إنهاء العلاقة الزوجية بطلبها الطلاق وهما بذلك يضعان أسرتهما على حافة الضياع والانهيار والتفكك الكلي.

الاقتراحات والتوصيات:

إن خير ما نختم به هذه الدراسة هو تقديم بعض التوصيات والاقتراحات للباحثين في مجال الأسرة وكذا لأعضائها (الزوجين والأبناء) وهذا استنادا لما تم مناقشته وتحليله من معطيات نظرية وميدانية مرتبطة بظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك الأسري، وقد ارتأينا أن تكون الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

1- الاستمرار في إدانة العنف ضد المرأة ورفض التستر على أشكال العنف الذي تتعرض له وبكل الوسائل.

2- توحيد الجهود بين المؤسسات الدينية والقانونية والمدنية من أجل الحفاظ على حقوق المرأة وسلامتها وحمايتها من العنف.

3- تفعيل دور المؤسسات المعنية بهذه الظاهرة في نشر الوعي لدى المرأة في الدفاع عن حقوقها وتشجيعها على الالتحاق بها من أجل إفادتها بآليات تساعد في إيجاد الحلول اللازمة لمشاكلها الزوجية.

4- تأكيد دور المؤسسة الدينية في تذكير الأزواج بالعودة إلى تعاليم الدين الإسلامي والاحتكام إلى قوانينه لخلق صلح بين الزوجين والحفاظ على استقرار الأسرة والحفاظ عليها من التفكك الجزئي والكلي.

5- على الزوجين تقبل بعضهما البعض وفتح مجال واسع للحوار في حال تعرضهما لخلافات داخل الأسرة وهذا ضمان لمستقبل أسرتهما وأطفالهما.

6- على الزوج أن يحسن معاملة زوجته وأن لا يلحق بها الضرر سواء كان بالفعل أو القول.

7- على الزوجة أن تدعم وحدة أسرتها من خلال آدائها لوظائفها وواجباتها اتجاه زوجها بمساعدته على تحمل أعباء الأسرة خاصة داخل المنزل وكذا رعاية أطفالها وتربيتهم على تعاليم الدين الإسلامي.

8- على الزوجين أن يتفقا على تقييم الأعمال وتنظيم الوظائف والأدوار حتى لا تحدث اختلالات في التوازن بالعلاقة بين الزوجين.

9- إنشاء مراكز للعلاج النفسي للنساء والأطفال ضحايا العنف.

10- إعادة النظر في أساليب التنشئة الأسرية والأنظمة التربوية بحيث يجب الابتعاد عن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية كالإنترنت في تعلم الأبناء، وكذا تجنب الإتكال على مؤسسات اجتماعية بديلة في عملية التنشئة الأسرية كالروضة، فالطفل الذي ينشأ بمنزل مع أفراد أسرته يجمعهم الإنس والتآلف والمحبة، ويكون شخصا مشبعا بالعواطف السامية وكذا أنماط سلوكية سليمة وناجحة اجتماعيا.

9- الاستعانة بالباحثين الاجتماعيين من أجل إجراء دراسات حول الظواهر الاجتماعية التي تهدد استقرار الأسرة وخاصة ظاهرة العنف ضد المرأة لأجل إيجاد آليات وسبل وقاية الأسرة من خطر تفككها.

ملخص الدراسة:

تعد ظاهرة العنف ضدّ المرأة والتفكك الأسري من أخطر الظواهر الاجتماعية المنتشرة بالوسط الحضري في المجتمع الجزائري وهو موضوع الدّراسة الحالية والتي نهدف من خلالها إلى الكشف عن حقائقها ورصد تصورات شريحة مهمة من المجتمع عن واقعها الاجتماعي والأسري الذي تعايشه بسبب تعرضها لممارسة عنيفة وبصور مختلفة ومتفاوتة الخطورة من طرف زوجها، وذلك يرجع لأسباب إجتماعية ثقافية إقتصادية مرتبطة بالزوج على وجه التحديد، ونتيجة لتكرار تعنيف المرأة وما يخلّفه من آثار جسيمة ونفسية بالغة الخطورة، تلجأ الزوجة إلى الطلاق عن طريق خلع الزوج أو الحصول عليه عن طريق حكم المحكمة (تطبيق بالضرر) وهذا حتى تجد سبيلا يخلصها من العنف الذي عايشته مع الزوج.

كما تهدف دراستنا إلى الوقوف على الأسباب الفعلية الكامنة خلف تعنيف الزوج لزوجته، ورصد كل الآثار المترتبة عن تلك المعاملات المسيئة والعنيفة، وكذا التحقق من الأسباب التي دفعت بالمرأة إلى خلع الزوج ورغبتها في الطلاق، من أجل إيجاد العلاقة بين ظاهري العنف ضد المرأة (الزوجة) والتفكك الأسري (الطلاق) عن طريق تحليل وتفسير العوامل السابقة وفق حيز مكاني وزماني وبشري محددة، و تبعا لبعض الآليات والأساليب المتوفرة بالاضافة إلى التركيز على التراث السوسيولوجي من نظريات ودراسات سابقة ألفت الضوء على متغيري هذا الموضوع واستنادا إلى ذلك قمنا بصياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل يؤدي سلوك العنف المُمارَس من طرف الزوج ضدّ زوجته إلى تفكك أسرتهما

بالطلاق؟

و قمنا باستنباط مجموعة من التساؤلات الفرعية التي رأينا أنها تخدم موضوع الدراسة.

* ما هي أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة - الزوجة - الجزائرية

* ما هي الأسباب التي تؤدي إلى ممارسة السلوك العنيف ضد المرأة - الزوجة - في

الجزائر؟

* كيف تؤدي أساليب التنشئة الاجتماعية دورا واضحا في تكوين شخصية الرجل العنيف؟

* كيف تؤثر البيئة الحضرية - المدينة - في تكوين فرد عنيف؟

* ما هي ردود أفعال المرأة تجاه العنف الذي تتعرض له خاصة من طرف زوجها؟

* ما هي مختلف الانعكاسات المتوقعة حدوثها إثر تكرار تعنيف المرأة داخل الأسرة؟

* الطلاق هو أبغض الحلال وآخر علاج اجتماعي فهل هو أول نتيجة حتمية لكل عنف

ضد الزوجة الجزائرية؟

* كيف نفسر عدم وقوع الطلاق في كثير من الأسر الجزائرية رغم ارتفاع معدلات العنف

بها؟

* هل تفضل الزوجة المعنفة التضحية باستقرار أسرتها لإنقاذ حياتها وكرامتها، أم أنها تخضع

وترضخ مضحية بحقوقها وحرمتها من أجل استقرار أبنائها وأسرتها؟

و كجواب مؤقت للسؤال المطروح قمنا بوضع فرضية رئيسية للاختبار ميدانيا هي:

يؤدي سلوك العنف الممارس من طرف الزوج ضد زوجته إلى تفكك أسرتهما

بالطلاق.

و كذلك قمنا بتجزئتها إلى فرضيتين فرعيتين هما:

الفرضية الفرعية الأولى:

تتفاعل جملة من الأسباب الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية والبيئية، لتدعم تشكيل شخصية الزوج العنيف وتعزيز سلوك العنف لديه، وتعمل على تأزم الوضع بين الزوجين وتسوء علاقتهما إلى حدّ أن يصبح الإستمرار معا مطلباً مستحيلاً.

الفرضية الفرعية الثانية :

تتزايد معدلات الطلاق في الأسر الجزائرية لأسباب مختلفة:

1- استمرار وتزايد العنف ضدّ الزوجة في البيت أمام أبنائها.

2- غياب الحوار بين الزوجين و فشلها في حلّ المشكلات الأسرية.

3- الفقر، البطالة وتدني المستوى المعيشي للأسرة.

4- قيام الزواج على أسس مادية.

5- الخيانة الزوجية، تعدد الزوجات والإبتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي.

و من أجل التوصل إلى ايجاد تفسير للعلاقة بين الظاهرتين محل الدراسة والبحث واختبار الفرضيات السابقة رأينا أن نقسم الدراسة إلى جانبين:

الجانب النظري يشمل خمسة فصول:

الفصل الأول: خصص للإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة والذي يضم إشكالية

البحث مع تحديد أهمية وأسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، مع تحديد المفاهيم

الأساسية المتعلقة بها وشرحها بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة التي لها صلة بالدراسة

الحالية، وفي الآخر قمنا بوضع فرضيتين للاختبار ميدانياً، مع مؤشراتهما.

الفصل الثاني: خصّصناه للمقاربة النظرية حيث وضعنا أهم المداخل النظرية التي

عالجت موضوع الدراسة، أي الإتجاهات النظرية المبلورة للعنف في الأسرة والتفكك الأسري وأضفنا النظريات التي حاولت تفسير بقاء المرأة في المعاملة المعنفة.

الفصل الثالث: عبارة عن معالجة سوسيلوجية لظاهرة العنف ضد المرأة حيث ركّزنا

على وضع ومكانة المرأة عبر التاريخ وفي بعض الأديان والشرائع وحاولنا تحديد أشكال العنف الموجه ضدها وأهم العوامل المساهمة فيه، ثم أدرجنا المخاطر الناجمة عن العنف الذي تتعرض له المرأة في العالم.

الفصل الرابع: فحواه دراسة سوسيلوجية للأسرة في الوسط الحضري، تطرّقنا فيه

لخصائص ومميزات الأسرة الحضرية وكذا الوسط الحضري بالتركيز على العوامل الحضرية التي أدت إلى التغير الأسري.

الفصل الخامس: وهو الفصل الذي يجمع بين متغيري الدراسة وكان بعنوان

انعكاسات العنف على استقرار الأسرة حيث عرضنا فيه مشكلة التفكك الأسري وركّزنا على الطلاق الذي يعتبر المفهوم المادي والنهائي للتفكك الأسري، وتطرّقنا كذلك إلى أهم المشكلات التي يتسبب فيها كل من العنف ضد المرأة والطلاق محاولين بذلك إيجاد العلاقة النظرية بين متغيري الدراسة.

الجانب الميداني: وضمّ ثلاثة فصول.

الفصل السادس: خصّ للإطار المنهجي للدراسة، أين تمّ فيه تحديد مجالات الدراسة وتحديد العينة وأسلوب اختيارها، ثمّ تحديد المنهج المتّبع وأدوات جمع البيانات، وفي الأخير أدرجنا الصّعوبات التي واجهت سير هذه الدراسة.

الفصل السابع: تناول عرض وتحليل البيانات الخاصة بمحاور الدراسة والتي كانت ستة محاور.

الفصل الثامن: عرضنا فيه النتائج العامّة للدراسة من خلال مناقشتها في ضوء المقاربة النظرية والدراسات السابقة والفرضيات، وأوضحنا مدى علاقتها وبالواقع. وفي خاتمة البحث طرحنا رؤيتنا من خلال النتائج المتوصل إليها بغية تفكيك العوامل الكامنة خلف الإشكال المطروح. مع وضع بعض الإقتراحات والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة ومن ذلك اقتراح مواضيع للدراسة.

وبالنسبة للإطار البشري للدراسة الميدانية فقد شمل كل امرأة حصلت على الطلاق عن طريق الخلع أو تطليق لضرر، بعد أن تعرّضت لتعنيف من طرف زوجها.

و قد تمكنا من إحصاء مجتمع بحثنا بمساعدة مخبرين إجتماعيين، تماشياً مع طبيعة الموضوع (العنف ضد المرأة والتفكك الأسري) كان ولا بد من إتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يشخص ويصف ويحلل ويفسر الظاهرة قيد الدراسة، و لإستقاء المعطيات والبيانات من ميدان الدراسة فقد اعتمدنا على مجموعة من الأدوات منها إستمارة المقابلة تضمنت 57 سؤالاً موزعاً على 6 محاور.

- المقابلة الحرة، الملاحظة البسيطة، دليل المقابلة التسجيلات و الوثائق الادارية.
- بالاضافة إلى بعض المصادر والمراجع من أجل جمع المادة النظرية.
- و بعد تفريغ اجابات المبحوثات من خلال إجراء المقابلات المباشرة تم تحليلها (البيانات) وتفسيرها بطريقة كيفية.
- وفي الأخير أسفرت الدراسة على نتائج مهمة نذكر منها:
بينت الفرضية الأولى أن الأسباب الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية والبيئية تتفاعل لتدعم تشكيل شخصية الزوج العنيف وتعزيز سلوك العنف لديه، وتعمل على تأزم الوضع بين الزوجين وتسوء علاقتهما إلى حدّ أن يصبح الإستمرار معا مطلباً مستحيلاً.
إنّ تحققت الفرضية الفرعية الأولى وتمكنا من تحديد الأسباب التي ساهمت في تفعيل العنف ضد الزوجة من طرف زوجها، هذا ما يتماشى مع الأهداف المسطرة في الدراسة.

بينت الفرضية الثانية أن متغيرات: العنف ضد المرأة، فشل الزوجين في حل المشاكل الزوجية والأسرية، قيام الزواج على المصلحة المادية، تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الطلاق وإنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق. تمّ إثباتها

و منه يمكن القول أن الفرضية الرئيسية محققة أي أنه: "يؤدي سلوك ممارسة العنف ضد المرأة من طرف زوجها وأمام أبنائها إلى حل العلاقة الزوجية وفك الروابط الأسرية" قد أثبتت بنسبة 70.21% وهي نسبة كافية لتؤكد لنا أنه توجد علاقة بين سلوك العنف الموجه ضد المرأة وبين تفكك الأسرة بالطلاق عن طريق خلع الزوجة لزوجها. وهذا ما لمسناه لدى

جميع مفردات مجتمع البحث باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية والمهنية نظرا للأسباب التي تم تحليلها سابقا.

استنادا لما سبق نستنتج أن العنف المتكرر بصورة مختلفة ضد المرأة (الزوجة) يؤدي إلى فك الرابطة الزوجية بالطلاق النهائي، لأن الزوجة المعنفة لا تجد بُدًا للتخلص من تعنيف زوجها سوى الخلع وهذا الأمر يؤدي حتما إلى تفكيك الأسرة وتشققها حيث يكون في بداية الأمر تفكك داخلي أو ما يسمى بأسرة القوقعة الفارغة ويتطور ليصل إلى التصدع النهائي.

خاتمة

لقد أسفرت هذه الدراسة عن أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية وهي: العنف الجسدي بأعلى نسبة ثم العنف اللفظي والنفسي، كما أن الرجل المعنف سيعمل بوسائل مختلفة لإساءة معاملة المرأة خاصة بالأيدي والأرجل والتي تخلف جروحا عميقة وتشوهات خلقية وكسور خطيرة، كما يولد توتر نفسيا حادا، ويزرع الخوف والقلق النفسي لدى المرأة وحتى الأطفال، وتعود أسباب إساءة معاملة الرجل للمرأة إلى الضغوطات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أن الأساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة (التنشئة الأسرية) دور بارز في تكوين شخصية الرجل العنيف من خلال تعلمه واكتسابه لأنماط سلوكية سيئة عن طريق التقليد والمحاكاة بالملاحظة المباشرة وانتقال سلوك العنف من الأباء إلى الأبناء، دون إغفال النقطة الجوهرية في عملية تنشئة الأسرة وهي تمييز وتفضيل الذكر على الأنثى وتعزيز مكانته أولا بوصفه الرجل صاحب السلطة المطلقة في اتخاذ القرارات وتنفيذها باستعمال القوة لإخضاع زوجته وأبنائه، وتقييد الحريات وسلب الحقوق، ولكن توقعات الزوج في إخضاعه لزوجته تنتهي بخيبة أمل لأن المرأة الجزائرية وفي عصر التكنولوجيا والتقنية تمكنت من الرقي بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحسينها مستواها التعليمي وحصولها على درجات علمية عالية هذه العوامل تدفعها

إلى رفض أي سلوك مسيء وعنيف يوجه ضدها خاصة من طرف زوجها الذي اتفقت مع ه على تأسيس أسرة ناجحة فالمرأة اليوم ترفض أن يحط الزوج من قيمتها فهي لم تعد تلك الشخصية الضعيفة والتابعة لزوجها تعمل ولا تتكلم، تعرف ما لها من حقوق و تتصدى بكل قوة لأول عنف قد تتعرض له، إلا أنها وبالمقابل وسبب خروجها للعمل قد قصرت في واجباتها كأم وزوجة وتساهم بذلك في إخلال التوازن في الوظائف والأدوار وتعرض الأسرة لان هيار بسبب بقائها لفترة طويلة بعيدة عن أطفالها الذين سيشعرون بالنقص العاطفي وسيعانون تذبذبا في تنشئتهم السليمة، وبهذا الشأن أكدت دراستنا النظرية والميدانية أن سبب حدوث الخلافات بين الزوجين وانقطاع التواصل بين الوحدات الصغرى (الزوجين، الأولاد) يرجع إلى خلل في العلاقات تسبب خروج المرأة إلى العمل وتخليها عن وظيفتها الرسمية وهي دعم وحدة وتماسك الأسرة.

كما أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التي لها علاقة بظاهرة الطلاق وهو التفكك الملى للأسرة والتي وقفنا على أهم الأسباب التي تؤدي إلى تنامي هذه الظاهرة فأكدت لنا الدراسة الميدانية أن أهم سبب يدفع المرأة لطلب الطلاق من زوجها مباشرة أو عن طريق المؤسسات القانونية التي يخولها تطلقها هو تعرضها لإساءة معاملتها من قبل زوجها وتعنيفها المستمر والمتزايد بأشكال مختلفة خاصة بالضرب بالأيدي والأرجل.

وإن كان الطلاق أمر مشروع وأبغض الحلال عند الله عز وجل وبالنسبة للمجتمع فهو آخر علاج اجتماعي أي الكلي، وكما قيل عن الطلاق أن ه شر لا بد من ه في أحيان كثيرة يمكن القول أن ه عملة بوجهين حيث أه قد يساعد المرأة في التخلص من المعاناة التي عايشتها مع زوجها والروابط الأسرية وهو بذلك يهدد البناء الكلي للمجتمع بوصف الأسرة أساس تكوين ومن جانب آخر فالطلاق هو طريق نحو الانحراف والجريمة قد يسلكه الأطفال الذين تأثروا بشكل سلبي بسبب العنف الذي عايشوه في وسط أسري مشحون بالصدمات والصراعات.

وكخلاصة يمكن القول أن أي زوج يتعامل مع زوجته بأساليب عنيفة خاصة بالضرب الذي يخلف آثارا جسدية ونفسية يولد لدى الزوجة نفورا وخوفا ما يجعلها ترفض هذه المعاملة لتفكر في إنهاء العلاقة الزوجية بطلبها الطلاق وهما بذلك يضعان أسرتهما على

حافة الضياع والان هيار والتفكك الكلي.

الاقتراحات والتوصيات:

إن خير ما نختتم به هذه الدراسة هو تقديم بعض التوصيات والاقتراحات للباحثين في مجال الأسرة وكذا لأعضائها (الزوجين والأبناء) وهذا استنادا لما تم مناقشته وتحليله من معطيات نظرية وميدانية مرتبطة بظاهرتي العنف ضد المرأة والتفكك الأسري، وقد ارتأينا تكون الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- 1-الاستمرار في إدانة العنف ضد المرأة ورفض التستر على أشكال العنف الذي تتعرض له وبكل الوسائل.
- 2-توحيد الجهود بين المؤسسات الدينية والقانونية والمجتمعية من أجل الحفاظ على حقوق المرأة وسلامتها وحمايتها من العنف.
- 3-تفعيل دور المؤسسات المعنية بهذه الظاهرة في نشر الوعي لدى المرأة في الدفاع عن حقوقها وتشجيعها على الالتحاق بها من أجل إفادتها بآليات تساعد في إيجاد الحلول اللازمة لمشاكلها الزوجية.
- 4-تأكيد دور المؤسسة الدينية في تذكير الأزواج بالعودة إلى تعاليم الدين الإسلامي والاحتكام إلى قوانينه لخلق صلح بين الزوجين والحفاظ على استقرار الأسرة وتجنبها التفكك بسبب الطلاق.
- 5-على الزوجين تقبل بعضهما البعض وفتح مجال واسع للحوار في حال تعرضهما لخلافات داخل الأسرة وهذا ضمان لمستقبل أسرتهما وأطفالهما.
- 6-على الزوج أن يحسن معاملة وأن لا يلحق بها الضرر سواء كان بالفعل أو القول.
- 7-على الزوجة أن تدعم وحدة أسرتها من خلال آدائها لوظائفها وواجباتها اتجاه زوجها بمساعدتها على تحمل أعباء الأسرة خاصة داخل المنزل وكذا رعاية أطفالها وتربيتهم على تعاليم الدين الإسلامي.
- 8-على الزوجين أن يتفقا على تقييم الأعمال وتنظيم الوظائف والأدوار حتى لا تحدث اختلالات في التوازن بالعلاقة بين الزوجين.
- 9-مراجعة قانون الأسرة الحالي الذي أعطى للمرأة حرية غير عادية بحيث قوانين

تساوي المرأة بالرجل في جميع مجالات وجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ف هذا الأمر يجردها من أصلها ويعيدها إلى زمن العبودية والاضطهاد، ودائما يجب العودة إلى تعاليم الدين الإسلامي الذي أنصف المرأة وقيم لها الحقوق والواجبات وأوصى بالرفق بها.

10-إنشاء مراكز للعلاج النفسي للنساء والأطفال ضحايا العنف.

11-إعادة النظر في أساليب التنشئة الأسرية والأنظمة التربوية بحيث يجب الابتعاد عن

الاعتماد على الوسائل التكنولوجية كالإنترنت في تعلم الأبناء، وكذا تجنب الإتكال على مؤسسات اجتماعية بديلة في عملية التنشئة الأسرية كالروضة، فالطفل الذي ينشأ بمنزل مع أفراد أسرته يجمعهم الإنس والتآلف والمحبة، ويكون شخصا مشبعا بالعواطف السامية وكذا أنماط سلوكية سليمة وناجحة اجتماعيا.

12-الاستعانة بالباحثين الاجتماعيين من أجل إجراء دراسات حول الظواهر

الاجتماعية التي تهدد استقرار الأسرة وخاصة ظاهرة العنف ضد المرأة لأجل إيجاد آليات وسبل وقاية الأسرة من خطر تفككها.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1. أبو داود: سنن أبي داود, كتاب الطهارة, ج 1, دار إحياء التراث العربي, بيروت
2. سنن الترميذي : كتاب المناقب ، باب فضل أزواج الرسول صل الله عليه و سلم ، ج 5
3. صحيح البخاري: فتح الباري بشرح البخاري, كتاب النكاح, باب الوصاية بالنساء, ج 9
4. مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي

المعاجم والقواميس

5. ابن منظور: لسان العرب، الدار المتوسطة، تونس، 2005
6. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982
7. إعداد نخبة من الأساتذة في علم الاجتماع: معجم العلوم الاجتماعية، مصر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975
8. أنطوان إلياس: القاموس العصري، المكتبة الجامعية، القاهرة، مصر، 1979
9. عبد القادر الرازي: المعجم العربي, بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1987
10. علي هادية وآخرون: قاموس الجديد للطلاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1979،
11. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع, دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،

1989

المراجع باللغة العربية

12. الأب إلياس زحلاوي: **العنف والمجتمع**, مؤسسة الجامعة للنشر والتوزيع, مصر, 2005
13. إبراهيم عثمان: **سيكولوجية التغيير والتجديد في بناء العقل العربي**, دار الوفاء, بيروت, 2001
14. ابن خلدون: ت: علي عبد الواحد كافي, **المقدمة**, مطبعة لجنة البيان العربي, القاهرة, ط2, 1965
15. أبو طاحون عديلي: **حقوق المرأة**, المكتبة الجامعية, الاسكندرية, 2000
16. إجلال اسماعيل حلمي: **العنف الأسري**, دار قباء, القاهرة, 1999
17. احسان محمد الحسن: **مبادئ علم الاجتماع الحديث**, ط1, دار وائل, عمان, 2005
18. إحسان محمد الحسن: **علم اجتماع المرأة**, دار وائل, عمان, الأردن, ط1, 2008
19. إحسان محمد الحسن: **مبادئ علم الاجتماع الحديث**, ط1, دار وائل, عمان, الاردن, 2005
20. أحمد القحطان: **مكانة المرأة في الاسلام**, مكتبة رحاب, الجزائر, ط 2, 1989
21. أحمد بن نعمان: **هذه هي الثقافة**, شركة دار الأمة: الجزائر, 1996

22. أحمد زايد ، التغيير الاجتماعي ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ،

2000

23. أحمد عمر هاشم: المرأة في الإسلام, مطبوعات أخبار اليوم, القاهرة, 1991

24. أحمد مدحت إسلام: التلوث مشكلة العصر, دار المعرفة, الكويت, 1990

25. أحمد يحي عبد الحميد : الأسرة والبيئة ، مراجعة و تقديم : عبد الهادي الجوهري ،

المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1998

26. أروى العامري : العنف العائلي في الأردن : ، مؤسسة عمان ، عمان ، الأردن

27. أسماء جميل: العنف الاجتماعي, بغداد, ط 1, 2007

28. إقبال محمد البشير وآخرون: ديناميكية العلاقات الأسرية، المكتب الجامعي الحديث،

الإسكندرية

29. أمل العواودة : العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني ، عمان ، الأردن 1998

30. أنيسة بركات : نضال المرأة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1985

31. باسمه الكتان: تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عزّ الدين للطباعة والنشر بيروت،

1981

32. جلال إسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء، القاهرة، 1994

33. جمال الخطيب: تعديل السلوك الإنساني، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات

العربية المتحدة، ط3، 1995

34. الجوهري، محمد و علياء شكري، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار المعارف

الطبعة الثانية 1982

35. حسين رشوان: الأسرة والمجتمع دراسة في علم إجتماع الأسرة، مؤسسة شباب

الجامعة، الإسكندرية، 2003

36. حسن مصطفى عبد المعطي: الأسرة ومشكلات الأبناء، دار السحاب، القاهرة،

2004

37. حسين رشوان: الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب

الجامعة الإسكندرية، 2003

38. حسين طه عبد العظيم، سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، دار الجامعة الحديثة

الإسكندرية، 2007

39. حيدر البصري: العنف الأسري الدوافع والحلول، دار المحجة البيضاء،

40. خاشع حقّي: الطلاق تاريخا تشريعا وواقعا، دار ابن جزم للطباعة والنشر والتوزيع،

بيروت، ط 1، 1998

41. خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة،

2005

42. خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، بيروت،

1984

43. الخولي البهي: الإسلام و قضايا المرأة، دار العن، الكويت، 1984
44. خيرى خليل الجميلى: الإتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، 1992
45. خيرى خليل الخميلى: الإتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، 1999
46. دروس مكّي: الموجز فى الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، بدون سنة
47. دليمى عبد الحميد: الواقع والظواهر الحضريّة، منشورات جامعة قسنطينة، 2004
48. رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008
49. روجيه قارودي : فى سبيل إرتقاء المرأة ، تر: جيلالى مطرجي ، دار الآداب ، بيروت ، 1982
50. زكى علي السيد أبو غضة: المرأة فى اليهودية و المسيحية و الاسلام ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الاسكندرية ، ط 1 ، 2003
51. زهير حطب: تطور بنية الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، معهد الإنماء العربى، بيروت، سنة 1979
52. سالم البهنساوي: مكانة المرأة بين الاسلام والقوانين العلمية، مطبعة طيباوي، الحامة، الجزائر د س ن

53. سامي عريفج: **مدخل إلى التربية**, دار الفكر , دمشق, ط 3, 2008
54. سامية الخشاب: **النظرية الإجتماعية ودراسة الأسرة**, دار المعارف القاهرة, 1982
55. سعد الغربي : **انحراف الصغار**, دار المعارف, القاهرة, مصر , 1960
56. سعد المغربي: **في سيكولوجية العدوان والعنف**, مجلة علم النفس, العدد الأول, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1995
57. سلوى الخطيب: **نظرة في علم الإجتماع الأسري**, مكتبة الشقري, الرياض, السعودية, 2007, ص
58. سناء الخولي : **الزواج و العلاقات الأسرية** , دار النهضة العربية للطباعة و النشر , بيروت 1983
59. سناء الخولي: **الأسرة في عالم متغير**, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1974
60. سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلية**, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1995
61. سناء الخولي: **التغير الإجتماعي و التحديث** , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية, 2003
62. سناء الخولي: **الزواج والعلاقات الأسرية**, دار النهضة العربية, بيروت, دس
63. سهير كامل أحمد: **أسس تربية الطفل**, دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع, مصر, 2000

64. سهيلة محمد لبيّان : العنف ضد المرأة أسبابه، اثاره علاجه, دار المعتز، عمان ، الأردن، ط1, 2006
65. سهيلة محمود: العنف الأسري, أسبابه, اثاره وكيفية علاجه, دار المعتز, عمان ط1, 2006
66. السيد عبد العاطي السيد: دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008
67. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق, دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج2, 1970
68. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري مداخل نظرية, دار المعرفة الجامعية الإسكندرية, د س ن
69. صالح أحمد الشامي: التربية الجمالية في الإسلام, المكتب الإسلامي, بيروت, 1989
70. طلعت إبراهيم لطفى وكمال عبد الحميد الزيات, النظرية المعاصرة في علم الاجتماع, دار غريب, القاهرة, 1999
71. طه عبد العظيم حسين: سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، 2007
72. عبد الباقي زيدان : قواعد البحث الاجتماعي ، مطبعة السعادة, القاهرة ، 1974

73. عبد الحميد الزناتي: أسس التربية الإسلامية في السنة النبوية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط 2، 1993
74. عبد الحميد محمد الهاشمي : لمحات نفسية في القرآن الكريم ، مكتبة رحاب ، الجزائر ب،س.ن
75. عبد الرحمان البلاوي: التربية الإجتماعية في الإسلام، دار الفكر، دمشق، ط1، 2006
76. عبد الرحمان عيسوي: سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت
77. عبد العزيز سعد : الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر ط3، 1996
78. عبد العزيز سعد: الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائرية، ط3، دار هومة، الجزائر، د س ن
79. عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1999
80. عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني: الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2000
81. عبد المحسن سلطان: المرأة في المجتمع المعاصر، دار العلم والثقافة، القاهرة، 2002

82. عبد المنعم شوقي: **مجتمع المدينة**, دار المعارف, القاهرة, 1983
83. عبد الهادي الجوهري: **أصول علم الاجتماع**, مكتبة النهضة, القاهرة 1997
84. عدلي السمري: **العنف في الأسرة**, تأديب مشروع أم إنتهاك محذور, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 2001
85. عصام توفيق قمر وآخرون, **المشكلات الإجتماعية المعاصرة**, دار الفكر, عمان, ط1, 2008
86. علي عبد الواحد وافي: **الإقتصاد السياسي**, دار النهضة العربية, بيروت, ط.5, 1989
87. علي محمد جعفر: **الأحداث المنحرفون**, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 1981
88. علي وهب: **المجتمعات البشرية والانماط المعيشية السلوكية**, دار الفكر اللبناني, بيروت, ط1, 1996
89. علياء شكري ومجمد الجوهري: **علم الإجتماع الريفي الحضري**, مكتبة نهضة الشروق, القاهرة, 1980
90. عماد عبد الغني: **مشكلات الطلاق**, مكتبة دار الهجرة, السعودية, 2010
91. عوض عادل رفقي: **المرأة وحماية البيئة**, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, 1995
92. غريب سيد أحمد و آخرون: **دراسات في علم الاجتماع العائلي**, دار المعرفة الجامعية, مصر, 1974

93. فضيل دليو وآخرون : علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل ، دار المعرفة، الجزائر ، 1998
94. فضيل دليو، علي غربي : أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، قسنطينة ، منشورات جامعة منتوري ، 1999
95. فوزية العطية: المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983
96. قباري محمد إسماعيل: علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتعمير والتنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985
97. كمال الدين عبد الغني المرسي : الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف على أحكامها وآدابها، الإسكندرية ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، 1986
98. متولي الشعراوي : المرأة في القرآن الكريم ، مطبعة دار أخبار اليوم ، مصر 1990
99. مجد الدين عمر خيربي: العائلة والقراءة في المجتمع العربي، إتحاد الجامعات العربية، الأردن، ط1، 1985،
100. محازم حمد وآخرون : المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري و الاساءة كما تراها شرائع المجتمع الأردني ، معهد المملكة التتموي، عمان . الأردن
101. محمد أحمد بيومي: المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985

102. محمد الجوهري وعلياً شكري: علم الاجتماع الريفي الحضري ، مكتبة النهضة ،

الشروق ، القاهرة ، 1980

103. محمد الغزالي: قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار الشروق، ط2، 1990

104. محمد توفيق خضير: مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر

والتوزيع، عمان، ط1، 2001

105. محمد جميل: المرأة في الاسلام وفي الحضارة العربية، دار الطبعة، بيروت، ط1،

1980

106. محمد خضر عبد المختار: الاغتراب والتطرف نحو العنف، دراسة تقنية اجتماعية،

دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة 1998

107. محمد سيد طنطاوي : المرأة في الاسلام ، مكتبة أخبار اليوم، القاهرة ، 1993

108. محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار

الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007

109. محمد شفيق : البحث العلمي الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية ،

الكاتب الجامعي الحديث ، مصر ، 1998

110. محمد صفوح الأخرص : المنهج و طرائق البحث في علم الاجتماع ، منشورات

جامعة دمشق ، سوريا

111. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، 1963 ،

112. محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف،

الإسكندرية، 1979

113. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية، 1982

114. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية،

بيروت، 2008

115. محمد كامل: مشكلات الطفل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 199

116. محمود حسن: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الأردن

117. مديحة أحمد عبادة و خالد كاظم أبو دوح : العنف ضد المرأة ، دراسات ميدانية

حول العنف الجسدي و العنف الجسدي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2008

118. مريوحة نوار : الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع : مجلة البحوث السوسولوجية ، كلية

العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، العدد 1، سنة 2000

119. مصطفى التبر : الأسرة العربية و العنف ، ملاحظات أولية ، الفكر الغربي ، ع ،

83 ، معهد الإنماء العربي ، 1996

120. مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية،

بيروت، 1981

121. مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والنشر،

القاهرة، 1966

122. مصطفى بوتشوفنت : العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة ، ديوان

المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1984

123. مصطفى حجازي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، معهد الإنماء العربي،

بيروت، 1987

124. معن خليل عمر: التغيير الإجتماعي ، ط 1 ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، 2004

125. منير كرادشة : العنف الأسري ، سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة ، علم

الكتاب الحديث، الأردن ، 2009

126. مولود ديدان : دستور 28 نوفمبر 1996 مع تعديل 2002 ، مرفق بفهرس

المصطلحات الدستورية ، دار النجاح للكتاب الجزائر ، ط 1 ،

127. نهى عدنان القرطاجي : العنف الأسري بين الإعلانات الدولية والشريعة الإسلامية ،

الشارقة ، 2009

128. نهى عدنان القرطاجي: العنف الأسري بين الإعلانات الدولية والشريعة الإسلامية

، الشارقة، 2005

129. نورة عبد الله الهزاني: الطلاق العوامل والأسباب، دراسة ميدانية سعودية، دار أسامة،

ط 1، عمان

130. هدى محمود: الأسرة وتربية الطفل, دار المسيرة للطباعة والنشر, عمان, 2007

131. هيفاء أبو غزالة: تقرير حول العنف ضد المرأة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة (

مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين)، د س ن،

132. يوسف القرضاوي: خطابنا الإسلامي في عصر العولمة، دار الشروق، القاهرة

الرسائل الجامعية

133. سيد أحمد نقاز : دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الاجرامي ، دراسة ميدانية

مقارنة بمناطق عين الدفلى ، المدية ، البليدة ، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماجستير في

علم الاجتماع الأسري ، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع ، 2000-2001 ، غ . م

134. قائمة الرسائل الجامعية:

135. قاسمي صونا : أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في علم الاجتماع التتمية ، تحليل مضمون لعينة من الصحف اليومية و

عينة من المحاضر القضائية ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2000-2001

136. ليلي ايديو : التفكك الأسري و انحراف الأحداث مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في علم الاجتماع ، دراسة ميدانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2003-2004

137. معتوق جمال : وجوه من ممارسة العنف ضد النساء خارج بيوتهن ، دراسة ميدانية

بمدينة البليدة ، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي ، قسم

علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1992 - 1993 ، غ.م

الوثائق والسجلات الإدارية

138. المرصد الوطني للإحصاء سنة 2008

139. المصلحة الإجتماعية, بلدية عين التوتة

140. مصلحة الدراسات التقنية, بلدية عين التوتة

المراجع باللغة الفرنسية

141. Bandura : **Aggression asocial learning analysis Englewood cliffs**, New Jersey , prentice hall , 1973
142. Dutton and Panter : **battered women syndrome , effects of severity and intermittency of abuse** , usa , 1993
143. Gelles : **the violent-home : « a study of physical aggression between husbands and wives** ,bever lyhills , calir , 1974 ,
144. Gelles: **domestic violence and sexual abuse of children** , journal of marriage and the family,, 1990 , p
145. Good : **force and violence in the family** , journal of marriage end the family , 1971
146. Henry Lefeybre : **sociologie de marx** , paris 1966 ,
147. Hotaling & Sugarmane : **An analysis of risk markers in husband to wife violence** , the current state of knowledge violence and victims , 1986,
148. Kleckner : **wife beaters and beatenwives**, conspirators in crimes of violence psychology
149. Manuel castel les : **la question urbaine** , paris , 1972
150. Michel: **le grand robert** , paris.E.D , 1997
151. Mostafa boutechoufent : **la famille algérien évolution et caractéristique femme édition** , SNED , Alger , 1982
152. Paul henri :**des hommes et des villes** ;petite bibliothèque ,paris
153. Reyalam et collaborateurs : **le robert dictionnaire d'aujourd'hui**: les dictionnaires le robert , paris , 1993

154. Robert Castel : **l'ordre psychiatrique** , paris 1976 ,
155. Santos Miltion : **les villes du tiers monde** , France , 1971
156. Song & Angling : « **violence exposure and emotional trauma as contributorstoo adolescents** »,archives of pediatric and adolescent medicine ,2008,
157. Stephens : **family determinates end effect of deviance in contemporary theories about family** , burn
158. Straus : **measuring intra family conflict and violence**, journal of marriage and the family,1979
159. Vandervelde , dailliere (helene) : **les femmes algériennes a travers la condition féminine dans le constantions depuis l'indépendance ?** opu .alger , 1980
160. Walker Lenore : **the battered women** , USA , 1979
161. Walker : **psychology and domestic violence around the world** , american psychologist , 1999 ,

- 1- Bandura : **Aggression asocial learning analysis Englewood cliffs**, New Jersey , prentice hall , 1973
- 2- Dutton and Panter : **battered women syndrome , effects of severity and intermittency of abuse** , usa , 1993
- 3- Gelles : **the violent-home : « a study of physical aggression between husbands and wives** ,bever lyhills , calir , 1974 ,
- 4- Gelles: **domestic violence and sexual abuse of children** , journal of marriage and the family,, 1990 , p
- 5- Good : **force and violence in the family** , journal of marriage end the family , 1971
- 6- Henry Lefeybre : **sociologie de marx** , paris 1966 ,
- 7- Hotaling & Sugarmane : **An analysis of risk markers in husband to wife violence** , the current state of knowledge violence and victims , 1986,
- 8- Kleckner : **wife beaters and beatenwives**, conspirators in crimes of violence psychology
- 9- Manuel castel les : **la question urbaine** , paris , 1972
- 10- Michel: **le grand robert** , paris.E.D , 1997
- 11- Mostafa boutechoufent : **la famille algérien évolution et caractéristique femme édition** , SNED , Alger , 1982
- 12- Paul henri :**des hommes et des villes** ;petite bibliothèque ,paris
- 13- Reyalam et collaborateurs : **le robert dictionnaire d'aujourd'hui**: les dictionnaires le robert , paris , 1993

- 14- Robert Castel : **l'ordre psychiatrique** , Paris 1976 ,
- 15- Santos Milioni : **les villes du tiers monde** , France , 1971
- 16- Song & Angling : « **violence exposure and emotional trauma as contributors to adolescents** », Archives of Pediatric and Adolescent Medicine , 2008,
- 17- Stephens : **family determinates and effect of deviance in contemporary theories about family** , Burn
- 18- Straus : **measuring intra family conflict and violence**, Journal of Marriage and the Family, 1979
- 19- Vandervelde , Dailliere (Helene) : **les femmes algériennes à travers la condition féminine dans les constantes depuis l'indépendance ?** OPU .alger , 1980
- 20- Walker Lenore : **the battered women** , USA , 1979
- 21- Walker : **psychology and domestic violence around the world** , American Psychologist , 1999 ,

الملاحق

الملحق رقم 01

دليل المقابلة

سيدي الكريم

تقوم الطالبة بإجراء دراسة ميدانية حول :

"العنف ضد المرأة وعلاقته بالتفكك الأسري " في الجزائر دراسة ميدانية بمدينة عين التوتة

وقد اختارت الطالبة إجراء الدراسة الميدانية مع عينة من النساء اللواتي تعنفن من قبل أزواجهن وأدى بهن ذلك التعنيف إلى فك الرابطة الزوجية بالطلاق النهائي بعد أن حصل تفكك وتصدع داخل المؤسسة الأسرية , ومن جانب أردنا إشراك بعض المؤسسات التي لها دور فعال في محاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة الخطيرة، التي بحسب رأينا قد تقيدنا كثيرا في توجيه البحث وتقديمه من أجل الإلمام بكل العوامل الكامنة خلف هذه الظاهرة التي تفتك بالأسرة الجزائرية وتعيد المرأة إلى العصر الجاهلي أين كانت تعامل كأمة لا حول لها ولا قوة تعيش فقط لتلبي حاجات زوجها وإلا تدفن حية أو تحرق أو تقتل بأبشع الطرق.

وباعتبارك فرد وعامل مهم بإحدى مؤسسات المجتمع المدني تؤثر وتتأثر بكل ما يجري به نرجو من سيادتكم المحترمة إعطاءنا صورة صادقة عن وضعية المرأة والأسرة بالمدينة في ظل هذا العصر وتغييراته

أشرك سيدي المحترم على تفهمك وتعاونك ونطلب منكم تخصيص جزء بسيط من وقتكم الثمين لملئ هذه الاستمارة بكل موضوعية حرصا على التوصل إلى نتائج دقيقة تخدم هذه الدراسة العلمية .

ملاحظة :

يمكنك الإجابة بحرية مطلقة على الأسئلة الواردة في دليل المقابلة .

1- البيانات الأولية :

- . السن :
- . المستوى التعليمي :
- . الصفة : / الرتبة :
- . الأقدمية المهنية :

2- البيانات الخاصة بالعنف :

1. في مجال عملكم ، هل سبق وأن اتصلت بكم امرأة تعرضت للعنف ؟

نعم لا

2. ما نوع شكل العنف الذي تعرضت له ؟

نفسى لفظي جسدي اقتصادي اجتماعي جنسي

3. في حالة العنف الجسدي ما هي الوسيلة المستعملة؟

4. من هو الشخص الذي تعرض لها بالعنف ؟

الأب الأخ الزوج العشييق أو شخص آخر يذكر

5. حسب الحالة التي اتصلت بكم لماذا أساء الرجل معاملتها؟ ؟

.....

6. ماهي أعمار النساء اللاتي تعرضن للعنف ؟

7. ما هي أعمار الرجال الذين يمارسون العنف ؟

8. لماذا لجأت المرأة المعنفة إليكم؟

.....

9. ما هو رأي الدين الإسلامي في كل هذه المعاملات وكيف يفصل فيها؟

.....

3- بيانات خاصة بعلاقة العنف ضد المرأة والتفكك الأسري .

10. هل تقدم شكاوي العنف والطلاق لدى المؤسسات المعنية

سنويا

شهريا

يوميا

11. حدد لنا النتائج المتوقعة حدوثها بعد تعرض الزوجة للعنف؟

.....

12. ما هي الآثار الناجمة عند إساءة معاملة الزوجة خاصة أمام أنظار أبنائها؟

.....

13. ما هي نسبة وقوع الطلاق بعد تعرض الزوجة لممارسات عنيفة؟

..... %

14. هل سبق وأن تنازلت الزوجة عن شكاوها وأختارت الصلح؟

.....

4- بيانات خاصة بدور المؤسسات نحو إيجاد حلول لردع هذه الظاهرة .

15. ما هو الدور المنوط بمؤسساتكم تجاه المرأة والأسرة؟

.....

16. ما هي السبل التي تنتهجها مؤسساتكم من أجل ردع هذه المعاملات داخل الأسرة؟

.....

17. هل الزوجة تطلب الطلاق أم أنكم تقترحونه كحل للمشكلات الزوجية؟

.....

18. هل هناك عمل جماعي وجاد بين مختلف المؤسسات المجتمعية في تبني هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد حلول سريعة لها؟

.....

19. يمكنك اقتراح أفكار أو وضع توصيات تساعد الباحثة في الإحاطة الجيدة بالموضوع محل الدراسة .

.....

خريطة دائرة عين التوتة ولاية باتنة



المصدر : google map